فى أعقاب الثورة المصرية

ثورة سنة ١٩١٩

بقلم

عبد الرحمن الرافعى

الجزء الأول

يشتمل على تاريخ مصز القومى

من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

الطبعة الرابعة

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

دار المعارف

راجع هذا الكتاب

المستشار حلمى السباعى شاهين

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة السابق

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج.م.ع.



عبد الرحمن الرافعي

ولد في ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ وتوفي في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

مقدمة الطبعة الرابعة

كتاب فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الأول ضمن الأجزاء الثلاثة. الطبعة الثالثة كانت فى مارس سنة ١٩٦٩. وها هى ذى الطبعة الرابعة تطابق تماماً ماسبقها من طبعات ، دون تبديل أو إضافة، وهى تشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧، وهى ضمن سلسلة مؤلفات المغفور له والدنا الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى تاريخ مصر القومى ولله سبحانه وتعالى الحمد والشكر إذ تظهر هذه الطبعة إلى عالم الوجود وتنشرها دار المعارف.

سنة ١٩٨٦ كريمات المؤلف

عبدالرحمن الرافعى

تقديم الكتاب

لا أريد الإطالة فى تقديم هذا الكتاب الذى يجمع تاريخ مصر القومى بعد انتهاء الثورة، وبدأً من أبريل سنة ١٩٢١. ويربط أستاذنا عبد الرحمن الرافعى نهاية هذه الفترة بوفاة زعيم الأمة سعد زغلول. وهذه لفتة كريمة من الرافعى. أن يجعل وفاة سعد نهاية لمرحلة تاريخية فى كتابه فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الأول. وهذا نهج خطه الرافعى لنفسه فى مؤلفاته السابقة وخاصة فى كتابيه عن مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ومحمد فريد شهيد الوطنية ورمز الإخلاص والتضحية. إذ يربط الحديث عن المترجم بتاريخ مصر القومى فى فترة كفاحه وجهاده.

وهذا الكتاب فى فصوله الأربعة عشر يتحدث الرافعى فيها وبتفصيل وبكل الصدق والأمانة عن الانقسام الداخلى بين صفوف الأمة فى سنة ١٩٢١. والموقف السياسى بعد قطع مفاوضات عدلى يكن، وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. والأحداث القومية فى عهد وزارة عبدالخالق ثروت. ومصر فى مؤتمر لوزان، ووزارة محمد توفيق نسيم. ثم دستور سنة ١٩٢٣. وهو وثيقة تاريخية هامة سجل الرافعى نصوصه فى نهاية الكتاب، ثم يتحدث الرافعى عن الانتخابات العامة والبرلمان الأول سنة ١٩٢٤، ثم وزارة سعد زغلول، ثم وزارة زيور، والانقلاب الأول، ثم اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية، ثم يتحدث الرافعى عن الوزارة الائتلافية. ثم يتحدث عن شخصية سعد زغلول وبكل الصراحة والصدق. وفى مواجهة الملك يتحدث عن الدستور ويصف عهد الملك فؤاد بالحكم المطلق.

ولقد لاقى أستاذنا الرافعى المصاعب فى كتابة هذا الجزء من تاريخ مصر القومى. وواجه عوامل شغلته فى تسجيل حوادث بعد الثورة، ونجده يقول حرفيًا فى مقدمة الطبعة الأولى: «إن الكتابة عنها قد تمس أشخاصاً تربطنى

ببعضهم صلات الود والصداقة، أو أكن لهم فى نفسى شعور التقدير والرعاية، وقد تساءلت هل علىّ أن أضحى بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمسهم؟ إن هذا ولا ريب واجب المؤرخ. ولكن فى الدنيا شيء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف، فكيف السبيل إلى التوفيق بين واجب المؤرخ. ومقتضيات المجاملة ومراعاة الظروف. لقد تأملت فى ذلك وترددت.. وفكرت ثم قدرت وانتهى بى البحث إلى أنه لا يجوز لمن يتصدى كتابة التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب، وكل ما يملك - إذا أراد أن يجامل - أن يدع الفترة المحرجة ويرجئ تاريخها إلى حين، ولكن إلى أى أجل يرجئها؟ ولماذا يرجئها؟ وإذا كان فى مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التى سبقتها. ففيم إذن يتنحى عن تأريخها؟ لقد فكرت فى هذا الأمر مليًّا. ولم أكتم عن نفسى دقة الموقف. وما يلابسه من حرج، وانتهيت إلى أنه ليس من حقى أن أقف بالكتابة فى تاريخنا القومى عند حد قديم أوحديث، ومادمت قد حملت نفسى مهمة وضع هذا التاريخ. فعلىَّ أن أؤدى الرسالة كاملة. قدر ماوسعنى الجهد.

وينادى الرافعى القارئ الذى يجد فكراً أو رأياً أو حدثاً لا يرضى عنه أن يخفف من لومه وعتابه، وأنه لايقصد من كتابه هذا طعناً أو تجريحاً أو تحاملا أو تشهيراً، بل كان هدفه وجه الحق والصدق، شأنه شأن القاضى يقتبس روح العدل فى قضائه، وينهى قوله فى شرح هذه الناحية الهامة «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».

هكذا تكون كتابة التاريخ، وليقتدى من يتعرض له بما خطه الرافعى فى مؤلفاته كلها، وكان جزاء صدقه وأمانته وقول الحق بدون مجاملة أو غرض، أن جعل الله سبحانه وتعالى الجنة ونعيمها مقامه.

سنة ١٩٨٦

المستشار حلمى السباعى شاهين
نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

مقدمة الطبعة الثالثة

نحمد الله وبعد - فهذا كتاب فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) - الجزء الأول فى طبعته الثالثة. يطابق تماما الطبعة الأولى والثانية. اللتين ظهرتا فى حياة المغفور له والدنا سنتى ١٩٤٧ و ١٩٥٩ - يجمع تاريخ مصر القومى فى الفترة من سنة ١٩٢١ - بعد ثورة سنة ١٩١٩ - حتى سنة ١٩٢٧ حيث توفى زعيمها سعد زغلول.

لعلها مناسبة طيبة أن يعاد طبع هذا الكتاب بعد مرور خمسين عاما على هذه الثورة العظيمة.

وفقنا الله وهدانا دائما إلى سبيل الحق

مارس سنة ١٩٦٩

كريمات المؤلف

عبدالرحمن الرافعى

مقدمة الطبعة الثانية

ظهر هذا الكتاب (فى أعقاب الثورة – الجزء الأول) سنة ١٩٤٧، وهو يحتوى على تاريخ مصر القومى من نهاية ثورة سنة ١٩١٩ فى أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة زعيمها سعد زغلول فى أغسطس سنة ١٩٢٧.

وهذه هى الطبعة الثانية من هذا الجزء، أخرجتها سنة ١٩٥٩، وهى طبق الأصل من الطبعة الأولى. لا زيادة فيها ولا نقصان. ولا تعديل أو تغيير.

أسأل الله السداد والتوفيق

مارس سنة ١٩٥٩

عبدالرحمن الرافعى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

لما أخذت فى تأليف كتابى عن «محمد فريد - رمز الإخلاص والتضحية - تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩»، فكرت فى هل أتابع الكتابة عن تاريخ مصر القومى بعد هذه الفترة، أم أكتفى بها وأقف عندها، ولم يطل بى التفكير فى ذلك، إذ وجدت أن ثورة سنة ١٩١٩ هى مرحلة هامة من تاريخ الحركة القومية، جديرة بالدراسة والتدوين، وأن تاريخنا القومى يكون ناقصًا بدونها، فاعتزمت تأريخها، وسلخت عدة سنين فى دراستها، ووضعت من أجلها كتاب «ثورة سنة ١٩١٩ - تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١»، وكان مما عنيت به أن أبحث فى توقيت الثورة وتحديد مداها من الوجهة الزمنية، وانتهيت إلى أنها بدأت فى مارس سنة ١٩١٩، واستمرت متتابعة الحوادث إلى أبريل سنة ١٩٢١، وعلى هذا الأساس من التحديد الزمنى وضعت كتابى عن الثورة، وفى أثناء وضعه فكرت فى هل أقف عند نهايتها، وأدع الفترة التى أعقبتها، أم أؤرخ أيضًا لهذه الفترة؟ وتنازعتنى فى هذا الصدد عوامل شتى، بين الاستمرار أو عدم الاستمرار فى تدوين تاريخنا القومى بعد انتهاء الثورة، وكان أهم ما شغلنى أنى تساءلت هل يؤمن المؤرخ أن لا ينحرف عن جادة الإنصاف والاعتدال إذا هو أرّخ لفترة عاصرها وساهم فى حوادثها، وهلا يكون متأثرًا إلى حدٍّ ما بشعوره الشخصى فى هذه الحوادث، وبعد أن فكرت فى هذه الناحية، وجدت أنه ما دام الحق رائد الإنسان ووجهته، فلا يصح أن يتأخر عن تأريخ الحوادث التى عاصرها، ولا تصرفه عن هذه المهمة خشية التأثر بشعوره

الشخصى، فإن هذا الشعور قد يكون أدعى لتحرّيه الصدق والحق، لكى يطمئن ضميره إلى أن شعوره لم يكن له دخل فى عرض الحوادث إيرادها وتفسيرها، بعيدًا عن التحيز أو التحامل، ومن ثم اعتزمت أن أؤرخ هذه الفترة، وأخذت نفسى بأن ألتزم الصدق والإنصاف فى تدوينها وشرحها وتفسيرها، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وهذا ما أخذت نفسى به فى تاريخ «مصطفى كامل» و «محمد فريد» و «ثورة سنة ١٩١٩»، وهى عهود عاصرتها وساهمت فيها، وقد زاد هذا العزم فى نفسى توكيدًا أن معاصرة الإنسان للحوادث هى أدعى لتدوينها على وجهها الصحيح، وأن أوّل من يجب أن يؤرخوها هم الذين شاهدوها وعاصروها، فهم أعرف الناس بها، وأكثرهم فهمًا لها، وحسبهم أنهم شهود العيان فيها، والواقفون على مقدماتها، وأسرارها وملابساتها، فهم المصدر الأوّل لتأريخها وتدوينها، وإذا لم يرجع الناس إلى شهود العيان فى تعرّف الحوادث وتفهم الحقائق، فإلى من يا ترى يرجعون؟ أيرجعون إلى روايات يتناقلها الناس بعضهم عن بعض وينسبونها إلى من شهدوها وهم لم يدوّنوها؟ إن هذا ولا شك مصدر يكتنفه الخطأ، والعثار والشطط، وخير وسيلة هى تدوين الحوادث فى حينها، ممن عاصروها وشهدوها، وهذه هى الوسيلة المتبعة فى مختلف الأمم، فإن كتب التاريخ القديم والحديث قد تتناول أقرب الحوادث إلى الذين يكتبون عنها، اعتبر ذلك فى الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد أرّختا فى أعقاب كل منهما مباشرة، بل فى خلال وقوعهما، أما احتمال انحراف الإنسان عن الحق بتأثير شعوره الشخصى، فهذا مرجعه إلى ذات المؤرخ، وعلى الذين يقرأونه أن يحكموا إذا كان هذا الشعور قد صرفه أم لم يصرفه عن تحرى الحق والتزام الصدق، ولهم بل عليهم أن يصححوا ما عسى أن يكون قد زلّ فيه القلم أو أخطأه التوفيق، فالحقيقة بنت البحث، ومن الخير للتاريخ أن يكتب ممن عاصروا حوادثه، وفى حياة من عاصروها وشاهدوها، لتكون موضع التمحيص والتحقيق والمراجعة، من هؤلاء وأولئك، قبل أن تضيع المعالم وتطوى الحقائق، ويتبدل الناس غير الناس، وقد زادنى البحث إيمانًا بهذه الحقائق، فإن كثيرًا من الحوادث وبخاصة حوادث الثورة قد عانيت صعوبات جمة فى تعرف أسرارها وتفاصيلها، لتأخرى بضع سنين فى تحقيقها والرجوع إلى شهود العيان فيها، ولو كنت أخذت فى تدوين

تاريخ الثورة فى أعقابها مباشرة لكان ذلك أيسر لى مما عانيت حين شرعت فى دراستها وتأريخها.

وثمة عامل آخر شغلنى قبل أن آخذ بسبيل الكتابة عن حوادث ما بعد الثورة، ذلك أن الكتابة عنها قد تمسّ أشخاصًا تربطنى ببعضهم صلات الود والصداقة، أو أكنّ لهم فى نفسى شعور التقدير والرعاية، وقد تساءلت هل علىّ أن أضحى بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمسّهم؟ إن هذا ولا ريب هو واجب المؤرخ، ولكن فى الدنيا شىء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف، فكيف السبيل إلى التوفيق بين واجب المؤرخ ومقتضيات المجاملة ومراعاة الظروف، لقد تأملت فى ذلك وترددت، وفكرت ثم قدرت، وانتهى بى البحث إلى أنه لا يجوز لمن يتصدى لكتابة التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب، وكل ما يملك إذا أراد أن يجامل أن يدع الفترة المحرجة، ويرجئ تأريخها حتى حين، ولكن إلى أى أجل يرجئها؟ ولماذا يرجئها؟ وإذا كان فى مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التى سبقتها، ففيم إذن يتنحى عن تأريخها؟ لقد فكرت فى هذا الأمر مليًّا، ولم أكتم عن نفسى دقة الموقف وما يلابسه من حرج، وانتهيت إلى أنه ليس من حقى أن أقف بالكتابة فى تاريخنا القومى عند حد قديم أو حديث، وما دمت قد حملت نفسى مهمة وضع هذا التاريخ، فعلىّ أن أؤدى الرسالة كاملة، قدر ما وسعنى الجهد، وكل ما أطلبه من الذين يقرأون هذا الكتاب، إذا هم وجدوا فيه من الوقائع أو الأفكار والآراء ما لا يرضون عنه، أن يخففوا من اللوم والعتاب، فإنى علم الله ما أردت طعنًا أو تجريحًا، ولا تحاملا أو تشهيرًا، بل قصدت فى كل ما كتبت وجه الحق والصدق، والمؤرخ فى طبيعة رسالته يشبه أن يكون قاضيًا، يفصل فى القضايا التاريخية التى يعرض لها، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه فى قضائه، فكما أن واجب القاضى أن لا يجامل فى الحق أحدًا، ولو كان أقرب الناس إليه، ولا يتحامل على أحد، ولو كان أبغضهم إلى نفسه، فعلى من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والإنصاف، ويجتنب المجاملة والمحاباة أو التحامل فى ما هو بسبيله، هذا ما اتجه إليه قصدى، وانعقدت عليه نيتى: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء ما نوى».

على هذا الأساس وضعت هذا الكتاب، والجزء الأول منه يشتمل على تاريخ مصر القومى من نهاية الثورة فى أبريل سنة ١٩٢١، إلى وفاة زعيمها سعد زغلول فى أغسطس سنة ١٩٢٧، حيث تنتهى مرحلة كاملة من تاريخنا القومى، والله أسأل أن يلهمنا السداد والحق فيما نقول ونعمل، عليه توكلت وإليه أنيب.

أول يوليه سنة ١٩٤٧

عبد الرحمن الرافعى

فصول الجزء الأول

* * *

الفصل الأول

الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١

عاد سعد زغلول باشا إلى مصر فى أبريل سنة ١٩٢١، وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى باشا يكن، فى صدد اشتراك الوفد فى المفاوضات الرسمية التى دعيت إليها مصر لعقد المعاهدة بينها وبين إنجلترا.

وكانت هذه المفاوضات مصدر الانقسام، وذلك أنه على أثر تبليغ الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ باعتبار الحماية علاقة غير مرضية، ودعوة مصر إلى الدخول فى مفاوضات رسمية للوصول إلى إبدال الحماية بعلاقة أخرى، تألفت وزارة عدلى فى ١٧ مارس من تلك السنة، وكان من برنامجها الدخول فى هذه المفاوضات، فأرسل إلى سعد بطريق البرق، وكان بباريس، نبأ أتليف وزارته، ودعوة الوفد إلى الاشتراك فى هذه المفاوضات، فجاءه الرد من سعد تلغرافيا فى ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة إلى مصر[1]، فلما عاد إلى مصر وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى، اشترط للاشتراك مع الوزارة فى هذه المفاوضات الشروط الآتية[2]:

أولًا: أن تكون الغاية من المفاوضات الوصول إلى إلغاء الحماية بوجه عام، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعًا، لا بعلاقتها مع الدولة الإنجليزية فقط، إلغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ووردت فى معاهدة «فرساى» وما تلاها من معاهدات الصلح.

ثانيًا: الوصول إلى الاعتراف بالاستقلال التام الدولى الداخلى والخارجى مع

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» ج٢ ص١٧٢ وما بعدها (الطبعة الأولى).
(٢) ذكرها سعد فى خطبته يوم ٢٢ أبريل سنة١٩٢١ فى حفلة تكريمه بحى السيدة زينب.

ملاحظة إرادة الأمة التى أبدتها بالتحفظات التى قدّمها الوفد للجنة ملنر[٣].

ثالثًا: إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول فى المفاوضات.

رابعًا: أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرياسة، وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه. وهذه الكيفية مرسوم سلطانى يبين ويحدد هذه المأمورية.

ولم يكن ثمة خلاف بين سعد وعدلى على الشرطين الأول والثانى، أما عن الشرط الثالث وهو الخاص بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء فى المفاوضات، فلم يكن فى مقدور الوزارة إلغاء الأحكام العرفية؛ لأن هذه الأحكام قد أعلنت بقرار من السلطة العسكرية البريطانية، فكان لابدّ من موافقة هذه السلطة على رفعها -.وهى لم ترفع إلّا فى سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه - على أن عدلى باشا قد استطاع رفع الرقابة على الصحف فى شهر مايو سنة ١٩٢١، ولم يفد ذلك فى تقريب مسافة الخلف بينه وبين سعد، لأن الشرط الذى قام عليه الخلاف الجوهرى بينهما هو الرآسة، فقد تمسّك عدلى بأن تكون له رآسة هيئة المفاوضة، ما دام هو رئيسًا للحكومة، بحجة أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ولا يكون هو رئيسها، وتمسك سعد بالرآسة لأن الأمة أولته زعامتها، فمن حقه أن يتولى رآسة الهيئة التى يتصل عملها بتقرير مصيرها.

ولقد كان الأجدى والأحكم أن يدعو الوفد الحكومة والأمة إلى عدم الدخول فى هذه المفاوضات، وإلى ترسم خطة الجلاء، فيقتصر الشأن بين مصر وإنجلترا على المطالبة بالجلاء؛ لأن الجلاء هو جوهر القضية المصرية، بل هو جوهر الاستقلال.

لقد جربت البلاد المفاوضات فى يوليه وأغسطس سنة ١٩٢٠، فلم تؤدّ إلى الاستقلال، بل انتهت إلى مشروع ملنر، الذى يقرّ الاحتلال ويفصل السودان

(٣) راجع هذه التحفظات فى كتابنا «ثورة ١٩١٩» ج٢ ص١٤٣ (الطبعة الأولى) وفى الطبعات التالية.

عن مصر، وقرر الوفد أن لا يستأنف المفاوضات إلّا بعد قبول التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملنر، ولم يجد جديد بعد ذلك حتى يعود إليها؛ إذ لم تقبل الحكومة البريطانية المناقشة فى هذه التحفظات قبل المفاوضات الرسمية.

فلم يكن من مصلحة البلاد فى شىء أن يدخل الوفد ولا أن تدخل الوزارة فى مفاوضات جديدة على الأساس الذى عرضته إنجلترا، وكان واجبًا أن يتعاهد الجميع على أن لا يقبلوا المفاوضة قبل الجلاء، وأن يقتصر النضال السياسى على طلب الجلاء والتمسك به وعدم التساهل فى أمره بتاتًا، وعدم تعليقه على شرط معاهدة أو محالفة.

ومن الحق أن نقول أيضا إن الوزارة ما كان يجوز لها وقد اختلفت مع الوفد فى شروطه أن تنفرد هى بالمفاوضة؛ لأن هذا الانفراد قد زاد فى أسباب الانقسام الداخلى، فضلًا عن أنه إهدار لإرادة الأمة وحقوقها وكرامتها؛ لأن من حق كل أمة تحترم نفسها أن تكون هى المرجع فى شئونها، وبخاصة فيما يتصل بتقرير مصيرها، فليس لأية حكومة أن تتحدث فى مصير الأمة ما لم يكن ذلك بطريق الوكالة عنها، وقد تبين أن وزارة عدلى قد انفردت بالمفاوضات على غير إرادة الأمة، وبغير توكيل منها، وكانت فى هذا غير مكترثة لحقوقها.

خطبة شبرا
(٢٥ أبريل سنة ١٩٢١)

لما أدرك سعد أن الوزارة العدلية لا توافقه على شروطه كلها أخذ يناوئها فى خطبه، وبدأ هذه الحملة فى خطبته التى ألقاها يوم ٢٥ أبريل فى حفلة تكريمه بشبرا، إذ هاجمها ردًّا على حديث لعدلى نشرته «الأهرام» فى صباح هذا اليوم، أصرّ فيه على أن تكون الرآسة له بوصف كونه رئيس الحكومة، وأنه سيسير فى المفاوضة، ولو لم يتم الاتفاق مع سعد، وكان حديثه تحديًا لسعد، فجاءت خطبة شبرا ردا على هذا التحدّى.

قال سعد عن تمسكه برآسة المفاوضات، ردا على ما قاله عدلى فى حديثه من أن التقاليد جرت بأن رئيس الحكومة تكون له رآسة بعثة المفاوضة: «هذه دعوى

منهم لم يقيموا عليها بينة، فلا اعتبار لها، على أنه إذا صحّ فى البلاد الأوربية أن رئيس الحكومة يجب أن تكون له الرياسة دائما فلا يصح ذلك فى مصر مطلقًا بالنسبة للمهمة السياسية التى نحن بصددها. فإن مصر ليست بلدًا دستوريا، ووزارته لا ينتخبها الشعب، بل هى معينة من طرف الحاكم، فلا يمكنها أن تدعى أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة. فهى معيّنة من عظمة السلطان، بل أجاهر بالحقيقة الآتية: المندوب السامى أيضًا. ومتى كان المرسوم السلطانى ممضى من رئيس الوزارة والوزراء فإنهم يكونون هم المسئولين عنه لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم، ليس لمصر وزارة خارجية الآن، وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه فى أن يكون رئيسًا لمأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبعلاقتها مع الحكومة الإنجليزية، ورئيس الوزارة ليس إلاّ موظفًا من موظفى الحكومة الإنجليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى. وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بإزاء رئيسه وزير خارجية إنجلترا حرًّا فى الكلام؛ لأنه مدين له بمركزه، فإذا طلبنا الرآسة فإنما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزًا على قوّة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها، وهى قوّة الأمة، لا أن يكون مرتكزا على قوّة مستمدة من الحكومة الإنجليزية؛ لأن ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه، أى بين الحكومة الإنجليزية وبين الحكومة الإنجليزية أيضًا.

«ليسْ هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن عليكم، ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الإنجليزية، فقلت للجنة ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠: من الذى يعين المفاوضين المصريين؟ فأجاب: الحكومة المصرية، فقلت إذن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس».

إلى أن قال: «الوزارة تظهر أمام الأمة فى بيانها بأنها تريد أن تسير بإرادتها وتشترك مع الوفد فى المفاوضات، ولكن المحيطين بها ورجال الصحافة الموالية لها يعملون ليل نهار على منع الوفد من الاشتراك فى المفاوضة وهذا أمر لا نقبله

مطلقًا، إن الوزارة التى قالت إنها تتمشى مع إرادة الأمة وتشترك مع الوفد فى المفاوضات، ففرحت بها الأمة، هى التى تأتى فى الوقت نفسه وتعمل على إبعاد الوفد عن المفاوضة، ويشتغل أتباعها بطرق شتّى لهذه الغاية، لا يمكننى أن أقبلها، وأقول إن مهمتى فيكم هى أن أفضح كل ما يحصل من خديعة أو غشّ لكم، وأن يسير كل أمر طبق إرادتكم، فإذا تمكنت من ذلك فحسبى وإلّا فقد قمت بواجبى والسلام». وأعلن سعد فى هذه الخطبة عدم ثقته فى الوزارة.

انقسام الوفد

عرض أمر الاشتراك فى المفاوضة على هيئة الوفد يوم الخميس ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١، فرأت أغلبية الأعضاء عدم اشتراك الوفد فى المفاوضة، مع عدم محاربة الوزارة فيها، فصمم سعد على رأيه، وعلى إعلان عدم الثقة بالوزارة.

فاستقال من الوفد فى هذا اليوم على شعراوى باشا، وكتب خمسة آخرون من أعضائه وهم (مع حفظ الألقاب): محمد محمود. حمد الباسل. عبد اللطيف المكباتى. أحمد لطفى السيد. محمد على علوبة، كتابًا إلى سعد نشروه فى الصحف يعترضون فيه على عدم اكتراثه لرأى أغلبية الأعضاء قالوا:

«قضت مصلحة البلاد التى أخذنا أنفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول أننا لا نستطيع أن نقرّكم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصحّ أن يكون للميول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار.

«نقول والأسف يملأ قلوبنا إنكم بغير إجازة الوفد بلا خلافًا لقراراته الصريحة قد أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم، ما عدا شرط الرئاسة الذى لا نراه يقدّم أو يؤخر شيئًا فى حسن سير المفاوضات.

«فعلتم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقرّكم أكثريته على هذه الخطة الضارّة صممتم عليها واستهنتم برأى الأكثرية مرة أخرى، وجئتم بمثال من ذلك فى معاملتكم لأحدنا عبد اللطيف بك المكباتى.

«تلقاء هذا الاستئثار بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقًّا وعدلاً إلّا أن

نبرأ إلى الله وإلى الأمة من تبعة الشقاق الذى نجم عن انتحاء هذا النحو والذى طالما سعينا فى اتقائه إلى حدّ مجاراة بعضنا إياكم على دخول الوفد فى المفاوضات خلافًا لخطته.

«والآن نرى أن الواجب الوطنى يقضى علينا أن نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على إرادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضين الرسميين والأغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها، فإن الوزارة لا تستطيع أن تصل إلى تحقيق آمال البلاد إلّا إذا كانت متينة المركز فى الأمة معضدة الخطة من أولى الرأى فيها، ولا نخال خذلانها إلّا خذلانًا للغرض الأسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول إليه.

«نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الرأى العام بأن الخطة المثلى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية اتباعًا لخطة الوفد الأولى منبهين الوزارة إلى أن كل اتفاق ليس شاملاً للتحفظات التى أبدتها الأمة والتى تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية إلّا بالرفض الصريح.

«ولقد نشعر أن الذين صبروا إلى اليوم حقيق بهم أن يصبروا ويقدموا قربانًا جديدًا على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف، ولكن الأمر أجل من أن يحتمل تساهلا، وأعجل من أن يقبل أناةً، والاتحاد أوشك أن يكون مقصودًا لذاته لا لثمراته، فالله نسأل أن يوفق أهدى الفريقين منّا سبيلاً إلى تحقيق آمال البلاد. وتفضلوا بقبول فائق احترامنا».

الإمضاءات

حمد الباسل. عبد اللطيف المكباتى. محمد محمود
أحمد لطفى السيد. محمد على علوبة

فنشر سعد بيانًا للأمة فى ٢٩ أبريل باعتبار هؤلاء منفصلين عن الوفد وبأن الوفد ماضٍ فى سبيله، قال:

«استحسن بعض حضرات أعضاء الوفد أن ينشروا فى الجرائد خلافهم، وأن يقولوا فينا بغير الحق، وقد أفرغت جميع الوسائل فى تلافى هذا الخلاف وحسمه

ابتعادًا عن الانقسام واستبقاءً للوحدة، فلم أنجح، وأبوا إلّا الاستمرار فيه وإظهاره على طريقة تبين منها جليًا عدم وجود تضامن فى العمل، وهو المبدأ الذى وضعه الوفد وأقسم الأعضاء الأيمان على احترامه، ويرى الوفد أن مخالفة هذا المبدأ المهم تعدّ بطبعها خروجًا عنه وانفصالا منه؛ لأن يستحيل انتظام العمل فى هيئة لم تربط أعضاءها رابطة من ثقة ولا من اتحاد فى غرض ولا ارتباط بقاعدة؛ لهذا فإننا اعتمادًا على الثقة التى شرفتنا الأمة بها وأبدتها عند كل مناسبة، وعلى الأخص فى المظاهرات التى قابلتنا بها وعلى التشجيعات التى لا تزال تبديها والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبذّة لخطتنا، نؤكد بأن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر فى العمل، رئيسه وأعضاؤه المتفقون فى المبدأ والغاية، وفى تبادل الثقة والإخلاص واحترام القواعد التى وضعوها والأيمان التى أقسموها، ويسعون بكل ما فى وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية، فلا تهنوا ولا تحزنوا فإن قضيتكم عادلة ومصركم خالدة والله معكم».

«سعد زغلول»

ومن ذلك الحين سمى الأعضاء المنفصلين «منشقّين»، وشملت هذه الكلمة كل من خالف سعدًا فى رأيه، وانضم إلى هؤلاء من أعضاء الوفد عبد العزيز فهمى بك والدكتور حافظ عفيفى بك وعبد الخالق مدكور باشا، ثم استقال جورج بك خياط من الوفد فى يونيه، فاعتبرهم الوفد جميعًا منفصلين، وبقى مع سعد من أعضاء الوفد كل من مصطفى النحاس بك. الأستاذ واصف بطرس غالى. سينوت حنا بك. الأستاذ ويصا واصف. على ماهر بك، وهم وإن كانوا من جهة العدد أقلية فى الوفد بالنسبة إلى الأعضاء المنشقين إلّا أن شخصية سعد اجتذبت إلى جانبه الغالبية العظمى من الأمة.

المظاهرات العدائية

وقامت المظاهرات العدائية من ذلك الحين ضدّ عدلى وضدّ الأعضاء المنشقّين، منادية بسقوطهم ورميهم بالخيانة.

وحدثت مظاهرة عدائية عنيفة فى طنطا ضد الوزارة يوم الجمعة ٢٩ أبريل سنة ١٩٢١، فتعرضت لها قوّة من رجال البوليس لتفريق المتظاهرين، فعجزت عن ذلك لكثرة عددهم إذ واصلوا سيرهم حتى قسم بوليس طنطا، فأراد البوليس تفريقهم بمضخات المياه، فأخذ المتظاهرون يقذفون القسم بالطوب والحجارة، فأجاب رجال البوليس بإطلاق النار من بنادقهم ارهابًا، ولكن طلقات البنادق أصابت بعض المتظاهرين بإصابات بليغة توفى على أثرها أربعة من المصابين، وبلغ عدد الجرحى أربعين جريحًا، فكان لهذه الحادثة دوىّ هائل وأثر عميق فى النفوس، وزادت مركز الوزارة حرجًا؛ إذ كانت سلاحًا قويا للدعاية ضدها بأنها تريد حكم الشعب بالقوّة وسفك الدماء، وعبثًا أعلن عدلى أن الوزارة لم تأمر قط بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وأنه يستنكر مسلك رجال البوليس فى هذه الحادثة، وأنه أمر بإجراء تحقيق لمعرفة من أمر بإطلاق الرصاص لمحاكمته، ثم قرر وقف حكمدار البوليس الذى نسب إليه الأمر باطلاق الرصاص وإحالته إلى مجلس عسكرى لمحاكمته، كل هذا لم يجد فتيلًا فى وقف تيار السخط على الوزارة.

اقتراح الأمير عمر طوسون تأليف جمعية وطنية

ونشر الأمير عمر طوسون بيانًا فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢١ اقترح فيه – حسمًا للخلاف الذى شجر – أن تؤلّف جمعية وطنية تمثل الأمة بطريق الانتخاب وأن يعرض عليها أمر المفاوضة، فتقرر هل تدخلها أم لا، وإذا قررت دخولها تضع قواعدها وتعين المفاوضين، وطلب فى بيانه رفع الأحكام العرفية والرقابة على الصحف فورًا، وأن تجرى المفاوضة فى مصر لا فى لندن لكى يتيسر للمفاوضين الاتصال بالأمة.

ولكن هذا الاقتراح لم يلتفت إليه فى ضجّة الانقسام التى غمرت البلاد، وفى الحق أن الموقف كان واضحًا فيه أن الأغلبية العظمى من الأمة تؤيد سعدًا، ولكن الأعضاء المنفصلين من الوفد تجاهلوا هذه الحقيقة، أو أنهم لم يحسبوا حسابًا كبيرًا

لإرادة الشعب - وقد دلت الحوادث اللاحقة على تأصل هذه النزعة فى نفوسهم - فكان ما كان من استمرار أسباب الانقسام.

رفع الرقابة عن الصحف

أراد عدلى أن يتقدم للأمة بعمل يخفف تيار السخط الذى واجهته وزارته، فسعى جهده لدى السلطة العسكرية البريطانية لكى ترفع الرقابة عن الصحف، إذ كانت هى التى أعلنتها فى نوفمبر سنة ١٩١٤، فأجابته. إلى طلبه، وأعلنت الوزارة هذا النبأ، وقررت رفع الرقابة على الصحف ابتداءً من ١٥ مايو سنة ١٩٢١، وصدر بذلك إعلان من اللورد اللنبى Allenpy بوصف كونه قائد القوات البريطانية فى مصر، وأعلنت الوزارة أنها تواصل السعى فى رفع الأحكام العرفية إذ أنها كانت معلنة منذ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤، بأمر السلطة العسكرية البريطانية، ولم يفد هذا القرار فى منع استمرار السخط على الوزارة، وأخذت الصحف المناصرة لسعد تكيل الحملات الهائلة لعدلى والوزارة والمنشقين.

وزاد فى شقّة الخلاف أن الوزارة قررت إحالة بعض الموظفين إلى مجالس تأديب لمحاكمتهم على إقامتهم حفلة تكريم لسعد باشا بعد أن هاجم الوزارة، وهم: صادق حنين بك، ومحمود فهمى النقراشى بوزارة الزراعة، وحسين فتوح، وفؤاد شرين بوزارة المعارف، والدكتور نجيب إسكندر بمصلحة الصحة، وزكى جبرة بقسم البلديات، وسلامة ميخائيل بك القاضى، ومكرم عبيد، وأحمد محمد خشبة بك بوزارة الحقانية.

فقضى مجلس التأديب بوزارة الحقانية بقطع شهر من مرتب الأستاذ مكرم عبيد، ثم خفض استئنافيًّا إلى إنذاره، وبرأت الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف سلامة بك ميخائيل، وقضى بإنذار الآخرين، أما صادق بك حنين فقرر مجلس الوزراء فى ٢ يونيه فصله من وظيفته، وكانت هذه التصرفات سببًا فى زيادة السخط على الوزارة.

وفى الحق أن وزارة عدلى قد أساءت إلى نفسها بإحالة هؤلاء الموظفين إلى

مجالس التأديب، وفصل أحدهم بقرار من مجلس الوزراء، واستفحل الانقسام بمضى الوزارة فى اضطلاعها بمهمة المفاوضة غير مكترثة لمعارضة سعد لها، وبرغم إعلانه عدم الثقة بها، وأخذت تستكتب الناس عرائض بتأييدها، وبدأت هذه العرائض فى محيط أنصارها، ثم استخدمت الإدارة فى جمع توقيعات عليها من الأعيان والعمد ومن إليهم، فكان هذا التدخل أمرًا معيبًا، لأن إقحام الإدارة فى مثل هذه الأمور مفسد للرأى العام، وقد كان له وقع سىء فى نفوس المخلصين، وكان سنّةً سيئة اتبعتها الحكومات من بعد لتختلس ثقة الشعب عن طريق الإدارة.

الوفد الرسمى للمفاوضات

مضت الوزارة فى سبيلها، واستصدرت من السلطان فى ١٩ مايو سنة ١٩٢١ مرسومًا بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برآسة عدلى باشا يكن، وعضوية حسين رشدى باشا، وإسماعيل صدقى باشا. محمد شفيق باشا، وهؤلاء من أعضاء الوزارة، وأحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ، ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين.

واصطحب هذا الوفد بعثة من المستشارين الفنيين والموظفين مؤلفة من: عبد الحميد بدوى بك. توفيق دوس بك. محمد أبو الفتوح باشا. إبراهيم وجيه بك. الأستاذ أحمد أمين. محمود فايد بك. محمد شريف صبرى (باشا). عبد الحميد سليمان بك. عبد المجيد عمر بك. يوسف أصلان قطاوى باشا. يوسف نحاس بك. إلياس عوض بك. اللواء محمود عزمى باشا. القائمقام محمد يوسف بك. إبراهيم فهمى بك. الأستاذ إبراهيم دسوقى أباظة. الأستاذ محمد خطاب. حسن فريد أفندى. حسن نصيف أفندى. حامد العلايلى بك. أحمد محمد حسنين (باشا). أحمد كامل. عبد القوى أحمد. عباس سيد أحمد.

كان واجبًا على عدلى أن يستقيل

ولقد كان واجبًا على الوزارة أن ترجىء المفاوضة الرسمية حتى يزول الخلاف الذى وقع بينها وبين الوفد؛ لأن إجراء المفاوضة الرسمية فى هذا الجوّ يزيد الفتنة استفحالاً، ويضعف مركز مصر، وكان واجبًا على عدلى إذا لم يوفق فى حسم هذا الخلاف أن يستقيل تخفيفًا لوطأة الانقسام.

حقا إن سعدًا كان مسرفًا فى الحملات التى شنّها على عدلى، وكان فى الغالب متجنيًا عليه؛ ولكن استقالة عدلى أمام هذا الإسراف كانت تعدّ عملًا نبيلًا يبطل حجة المرجفين، وبخاصة لأن المفاوضات كان متوقعًا لها الإخفاق، وقد استقال فعلًا بعد إخفاقها.

ولم يعرف عن عدلى أنه كان متهافتًا على الحكم، فإنه حين عاد الائتلاف بين سعد وخصومه سنة ١٩٢٥ وعاد الودّ بينه وبين عدلى، تولّى عدلى الوزارة الدستورية سنة ١٩٢٦ بترشيح سعد وإقراره، ومع ذلك لم يحرص عليها كثيرًا إذ استقال على أثر قرار من مجلس النواب عدّه عدم ثقة، وأصرّ على الاستقالة بالرغم من إلحاح سعد عليه فى البقاء فى الحكم، فمع هذا التعفف والإباء يبدو عجيبًا أن يتمسّك ببقائه فى الوزارة سنة ١٩٢١ بالرغم من المعارضة العنيفة التى اعترضته، وبالرغم مما تبين بوضوح تام أن أغلبية الأمة لم تكن تريده رئيسًا للمفاوضة ولا رئيسًا للوزارة، فكان عليه احترامًا لإرادة الشعب أن يستقيل من الوزارة ويعدل عن المفاوضة؛ لأن المفاوضة فى مصير الأمة يجب أن يكون أساسها توكيلًا من الأمة، والحكم فى ذاته هو وكالة عن الأمة، وهذه الوكالة هى جوهر النظام الدستورى، فالوزارة التى تفقد ثقة الأغلبية يجب عليها أن تستقيل، وفى يقيننا أنه لو ترك عدلى لمحض إرادته لما تردد فى الاستقالة قبل أن يحدث هذا الانقسام أو بعد حدوثه مباشرة، ولكن أعضاء الوفد الذين اختلفوا مع سعد هم الذين زيّنوا له البقاء فى الحكم ليقوى به جانبهم فى خصومتهم مع سعد، فهم ولا جرم أوّل المسئولين عن هذا الانقسام.

تفاقم الانقسام بعد تأليف الوفد الرسمى

وقد زادت المظاهرات عنفًا بعد تأليف الوفد الرسمى، سواء فى القاهرة أو الإسكندرية، وفى كثير من المدن الأخرى، واتخذت طابع العداء لكل من خالف سعدًا فى رأيه، والنداء بسقوطهم، والاعتداء على منازلهم بالطوب والحجارة، وكان هذا من الظواهر الأليمة للانقسام، ومن الأسلحة الممقوتة فى الخصومة السياسية؛ لأن النضال السياسى بين المختلفين فى الرأى من أبناء الأمة يجب أن يكون مقصورًا على نضال الآراء، ومقارعة الحجة بالحجة، وبذلك ينضج الشعب وترقى أفكاره ومداركه، أما تحريض الجماهير على الخصوم السياسيين واتخاذ الاعتداء وسيلة لإكراههم على تغيير آرائهم فهو وسيلة تفسد الحياة السياسية وتهدم حرية الرأى والعقيدة، ولقد نشر الأمير عمر طوسون نداءً بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢١ يستنكر فيه هذا الاعتداء، قال فيه:

«يا أبناء بلدى الأعزاء، بلغنى مع أشدّ الأسف ما حدث من بعض أشخاص غير مسئولين فى أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم فى الرأى والتقاذف بالأحجار فى الشوارع الأمر الذى ما كنّا ننتظر صدوره من أىّ مصرى ونحن قوم نريد الاستقلال ونطلب الحرية وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق رأى الآخر وعدم الحظر على أحد وإن شذّ فى رأيه، وإذا لم نحترم هذا المبدأ فلماذا نشكو من ضغط الإنجليز على حريتنا ومصادرتهم لنا فى آرائنا وكيف بعد هذا تريد طائفة منّا إرغام مخالفيها على اتباع رأيها بالقوّة؟ فأرجوكم أشدّ الرجاء الإقلاع عن هذه الخطة التى تضرّ قضيتنا المقدسة أكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط من كرامتنا، وأناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد فى منع ما يثير شبه الأجانب فينا ويبعد عطفهم ويخلق التهم الباطلة لنا، إننى لأقول هذا لا انحيازًا إلى جانب الوزارة؛ لأنى غير موافق على خطتها كما أظهرت فى اقتراحى[٤] ولكن الواجب هو الذى دفعنى أن أبين لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منّا غير المسلك القويم، هدانا الله جميعًا إلى الصواب».

---

(٤) هو الاقتراح المنشور ص٢٦.

ولكن هذا النداء الحكيم ذهب عبثًا فى تيار الفتنة التى فرقت بين الناس وألقت بينهم العداوة والبغضاء.

الحوادث الخطيرة بالإسكندرية

وازدادت المظاهرات عنفًا فى الإسكندرية، واشتبك المتظاهرون يوم الأحد ٢٢ مايو سنة ١٩٢١ مع بعض الأجانب من الطبقات المتأخرة فى حى الهماميل(٥)، وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص، واشتعلت النار فى عدة منازل، ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية، وبالجملة تحوّلت هذه المظاهرات إلى اضطرابات ألقت الفزع فى النفوس، وقد تدخل البوليس ثم الجيش المصرى لقمعها، ولم يعد النظام إلّا فى نحو الساعة الثالثة صباحًا، واستمرت الاضطرابات الدامية يوم الاثنين ٢٣ مايو، وتبودلت العيارات النارية من جديد بين الوطنيين والأجانب، فتدخل جيش الاحتلال وتولى قومندان القوّة البريطانية المرابطة فى الإسكندرية قيادة المدينة، وأصدر أمرًا عكسريا بمنع المرور فى الشوارع بين الساعة التاسعة والنصف مساء إلى الساعة الرابعة صباحًا ما لم يكن بيد الشخص إذن بالمرور، وبغلق جميع المحال العمومية فى الساعة التاسعة مساء، وقد عاد الهدوء إلى المدينة منذ مساء ذلك اليوم.

وبلغ عدد ضحايا تلك الاضطرابات المقوتة ٤٣ قتيلًا و ١٢٩ جريحًا من المصريين، و ١٥ قتيلا و ٧١ جريحًا من الأوروبيين، فكان لهذه المأساة وقع أليم فى النفوس.

ورأى سعد أن المظاهرات قد تعدّت إلى الأجانب وتحولت إلى اضطرابات هى أبعد ما تكون عن التظاهر، وأدرك خطورة العواقب السيئة التى نجمت عنها، فنشر نداء ٢٤ مايو بالحث على الهدوء والسكينة وحسن معاملة الأجانب، قال فى ختامه: «أيها المصريون أناشدكم الوطنية الصادقة والإخلاص الصحيح لبلادكم أن تقابلوا هذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزانة والسكينة وأن تستمروا فى إكرام

(٥) هو الحى الذى بدأت فيه مذبحة الإسكندرية فى يونيه سنة ١٨٨٢ وكانت من الذرائع التى مهدت للاحتلال البريطانى (راجع كتابنا الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ص ٢٩٨ وما بعدها الطبعة الأولى).

ضيوفكم من الأوروبيين وفى حسن الرعاية لهم وألّا تعتدوا عليهم ولو اعتدوا عليكم، فذلك أبقى لمودّتهم وأليق بكرم أخلاقكم وأحفظ لقضيتكم العادلة من أن يعوق سيرها عوامل الاضطراب».

ثم نشر فى اليوم التالى نداءً آخر إلى الشعب بوقف المظاهرات «وأن يقف إظهار سخطه على الوزارة بالمظاهرات اتقاءً لما يرتكبه القساة فيها من الفظائع المفزعة واكتفاءً بما أظهرته لغاية الآن من شدّة سخط الأمة على الوزارة!».

تصريح تشرشل

وعلى أثر وقوع حوادث الإسكندرية وقتل من قتل فيها من الأوروبيين صرح المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر «خشية أن يقضى الرعاع فى القاهرة والإسكندرية على حياة الجاليات الأجنبية وينهار صرح الإصلاحات التى تمت على يد الإدارة البريطانية».

فكان لهذا التصريح أثر مؤلم فى مصر، وقوبل بالاحتجاج من الوفد والحزب الوطنى والوزارة، ومن مختلف الجماعات، وكان نذيرًا بإخفاق المفاوضات الرسمية.

مفاوضات عدلى - كيرزون

سافر الوفد الرسمى برآسة عدلى من الإسكندرية يوم أول يوليه سنة ١٩٢١، ووصل لندن فى ١١ منه، ثم بدأت المفاوضات بينه وبين اللورد كيرزون Curzon وزير الخارجية البريطانية، وطالت على غير جدوى، وتخللتها فترة عطلة بسبب حلول فصل الإجازات فى إنجلترا، ثم انتهت بإخفاقها؛ إذ سلّم اللورد كيرزون إلى عدلى باشا يوم ١٠ نوفمبر مشروع معاهدة وضعته الوزارة البريطانية أصرت فيه على وجوب بقاء الاحتلال العسكرى فى أى مكان بالبلاد إلى زمن غير محدود، وضمنت المشروع من الشروط ما يهدم معانى الاستقلال وينظم الحماية على مصر، فقد وضع شئونها الخارجية تحت مراقبة

المندوب السامى البريطانى، وجعل شئونها الداخلية فى المالية والحقانية والجيش فى يدها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، هذا إلى أنه يفصل السودان عن مصر، وإنّا ذاكرون هنا خلاصة القواعد الواردة فى هذا المشروع.

خلاصة مشروع كيرزون

أوّلاً: فى مقابل إبرام هذه المعاهدة والتصديق عليها توافق حكومة ملك بريطانيا العظمى على رفع الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وعلى الاعتراف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية. وبمقتضى هذا يبرم ويظل باقيًا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجانب الآخر معاهدة وميثاق دائمان للسلام والمودة والتحالف(٦).

ثانيًا: تخويل إنجلترا الحق فى إبقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان بالأراضى المصرية وأن يكون تحت تصرفها كل ما فى مصر من وسائل المواصلات وطرقها وكل ما فيها من ثكنات ومطارات وميادين التمرين، وترسانات وثغور حربية.

وجعل الغرض من هذا الاحتلال الدفاع عن مصالح مصر الحيوية وسلامة أراضيها وحماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية (بعد أن كان مقصورًا فى مشروع ملنر على حماية هذه المواصلات)، ويبدا من أقوال اللورد كيرزون أثناء المفاوضة أن الغرض منها أيضًا حماية المصالح الأجنبية والتدخل لحفظ الأمن الداخلى.

ثالثًا: استبقى المشروع لقب المندوب السامى لممثل إنجلترا فى مصر وأن يكون له فى جميع الأوقات وبسبب مسئولياته الخاصة مركز استثنائى ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الأخرى.

رابعًا: أوجب على وزير خارجية مصر أن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب

---

(٦) هذه الفقرة ترجمت حرفيا عن أصلها الإنجليزى فى المشروع.

السامى (وهذا معناه أن يكون خاضعًا لرقابته مباشرة فى إدارة الشئون الخارجية).

خامسًا: أوجب على الحكومة المصرية أن لا تعقد أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون استطلاع رأى الحكومة البريطانية بواسطة المندوب السامى.

سادسًا: تتولى الحكومة البريطانية وحدها المفاوضة فى إلغاء الامتيازات الأجنبية مع الدول ذوات الامتيازات وتتولى حماية مصالح الأجانب فى مصر.

سابعاً: لا تعيّن الحكومة المصرية ضباطاً أجانب بالجيش المصرى أو موظفين أجانب فى أى مصلحة منها بدون موافقة المندوب السامى البريطانى.

ثامناً: تعيّن الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيرًا «مستشارًا» ماليا تكون له اختصاصات صندوق الدين ويكون مسئولاً عن دفع المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة والمعاشات والمستحقات السنوية الأخرى للموظفين الأجانب المحالين إلى المعاش وورثتهم والمبالغ المخصصة لميزانيتى المستشارين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما، ويجب أن يحاط المستشار المالى إحاطة تامة بجميع الأمور الداخلية فى اختصاص وزارة المالية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، ولا تعقد الحكومة المصرية قرضا خارجيًا أو تخصص مصلحة عمومية لوفاء دين دون موافقة المستشار المالى.

تاسعاً: تعيّن الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيراً «مستشارًا» قضائيا يكون له حق مراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمسّ الأجانب والتى من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الداخلية والحقانية.

عاشراً: لم يذكر المشروع عن السودان إلّا أن رقيه فى هدوء وسكينة هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لها، ومن ثم تتعهد مصر بأن تستمر فى أداء نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها للسودان أو أن تؤدّى لحكومة السودان بدلاً من ذلك إعانة مالية تحدد بالاتفاق بين الحكومتين، وتكون كل

القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام، وتضمن انجلترا لمصر نصيبها العادل من مياه النيل، ولهذا الغرض لا تقام أعمال ريّ جديدة على النيل وروافده جنوبى وادى حلفا دون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث أوغندا.

حادى عشر: تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر حماية أرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم مع حماية الأقليات.

يتضح من هذه القواعد أن مشروع كيرزون جاء أسوأ من مشروع ملنر وأكثر قيوداً وأمعن فى العدوان على استقلال مصر والسودان، وسبب هذا التراجع أن الانقسام الذى حدث فى البلاد منذ مايو سنة ١٩٢١ قد أضعف من قوتها المعنوية وأغرى بها إنجلترا فزادت فى أطماعها واعتداءاتها.

وقد أجاب عدلى باشا على هذا المشروع بمذكرة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ختمها بأن المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول إلى اتفاق، على أنه سلم ببقاء قوّة عسكرية بريطانية فى منطقة قناة السويس لحماية المواصلات البريطانية، فأضعف من قيمة الرد، وكان الرد، فى نهايته، إيذاناً بقطع المفاوضات ورفض المشروع، وغادر لندن يوم ٢٠ نوفمبر.

الحوادث الداخلية أثناء المفاوضات

اشتدّت الخصومة بين الحكومة والمعارضة أثناء المفاوضات، وزادت هوّة الانقسام بينهما.

نفى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى

ففى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢١ قررت السلطة العسكرية نفى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى، وبنى أمر النفى على إرساله تلغرافاً إلى الخديو السابق بصيغة تتضمن «إنكار حقوق الذات العلية السلطانية»، وقرر مجلس الوزراء فى

١٩ سبتمبر أيضاً وقف جريدة «اللواء المصرى» ستة أشهر لنشرها مقالاً تضمن نصّن التلغراف المتقدم ذكره «وأن هذا من شأنه الإخلال بالنظام العام».

وقد ودّع على بك الأمة قبيل رحيله إلى منفاه بكتاب عاهدها فيه على الثبات على المبدأ قال فيه: «لولا أن إيماننا بالله تعالى وطيد ورجاءنا فى مستقبل الوطن قوى وقلبنا مفعم بحبه وحواسنا جميعاً تذكر أياديه علينا - لولا ذلك كله لما عملنا ولا نطقنا ولا كتبنا ولا تحملنا السجن والاعتقال والنفى فى سبيل غاية الأحرار من تحقيق الاستقلال لمصر العزيزة أرضها وسمائها، نيلها وسودانها، والحرية لأمة الكنانة أميرها وأجيرها، كبيرها وصغيرها».

وودعته الجماهير عند سفره فى محطات القاهرة وطنطا والإسكندرية وعلى ظهر الباخرة توديعاً حافلاً، وأقيمت له حفلة تكريم كبرى فى فندق رجينا (وندسور الآن) ألقيت فيها الخطب الحماسية فى تكريمه وتوديعه، وأبحر من الإسكندرية يوم ٣٠ سبتمبر، وعطلت جريدة الأهالى ستة أشهر من ٨ نوفمبر ١٩٢١.

بعثة سوان

هى بعثة مؤلفة من خمسة نواب من حزب العمال فى البرلمان البريطانى وعلى رأسهم المستر سوان. استقدمها سعد إلى مصر لتتبين شعور الأمة وتدرس حالة البلاد!

وصلت البعثة فى شهر سبتمبر، وتأهب سعد لزيارة طنطا صحبتهم، وحدد للزيارة يوم ٢٣ سبتمبر، فقررت الحكومة منع هذه الزيارة «محافظة على النظام والأمن العام»، ثم زار معهم بورسعيد فالمنصورة، وأقيمت له فيهما حفلات كبيرة، وألقيت فيهما الخطب طعناً فى عدلى باشا ووزارته، وأقام لهم سعد وليمة فى فندق شبرد تكريماً لهم، تبودلت الخطب من الجانبين، وكان مما قاله المستر بارنز أحد أعضاء البعثة ردا على ما قيل عنهم إنهم بحضورهم يتدخلون فى شئون مصر الداخلية: «لم يبق إلّا مؤاخذتهم لنا لأننا نتدخل فى شئون مصر الداخلية. ولكن أليس صدور هذا الانتقاد مستغرباً بعد تدخلنا أربعين سنة فى شئون مصر؟ ومع

ذلك فهل هذا تدخل فى شئون مصر الداخلية؟ أليست مما يهم إنجلترا؟ وإلّا فكيف تعرض علينا الحكومة الإنجليزية كل سنة الميزانية لنوافق عليها وفيها مصروفات تبلغ الملايين من الجنيهات للجيش الإنجليزى فى مصر؟ إن الحقيقة أن مجيئنا إلى هنا هو فى مصلحة إنجلترا قبل غيرها».

فجاء هذا القول مصداقاً لما توجّسه المشفقون على مصير مصر من عواقب الانقسام وما أفضى إليه من تدخل الإنجليز حتى فى منازعاتنا الداخلية.

وقد غادر هؤلاء الضيوف مصر فى ٧ أكتوبر بعد أن كان حضورهم سببًا لزيادة الفتنة فى البلاد.

زيارات سعد للأقاليم

وبعد رحيل هؤلاء النواب اعتزم سعد زيارة مديريات الوجه القبلى فى رحلة نيلية، وكانت أسيوط أول مرحلة فى هذه الزيارة، ووصلت الباخرة النيلية التى تقلّه إلى مدينة أسيوط يوم الجمعة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١، فوقع فيها شجار كبير بين أنصاره وخصومه، وكان رجال البوليس والإدارة منحازين إلى جانب هؤلاء، وقد جنّدت الحكومة قوّاتها من البوليس والجيش لمنع سعد من النزول إلى البر، وفى الحق أن مسلكها حيال هذه الزيارة كان مسلك عنت واعتساف، فإن الحكومة لا يحق لها أن تمنع زيارة زعيم أو أى فرد للأقاليم مهما كان خصماً لها، وللناس كامل الحق فى أن يؤيدوا الزعيم الذى يختارون، وليس للحكومة أن ترغمهم بالقوّة على اختيار زعيم دون زعيم، وقد أسفر الشجار عن قتيل وثلاثين جريحاً، وغرق ثلاثة فى النيل، ومنعت الإدارة سعداً من النزول بأسيوط، فكانت هذه الحادثة مظهراً أليمًا للحرب الداخلية، وقد وقعت هذه الحادثة وأمثالها والوفد الرسمى يتفاوض فى لندن، فكانت نذيراً بما آل إليه أمر المفاوضة من الإخفاق المحقق.

وحدث شجار آخر فى جرجا، ثم أصدرت الوزارة قرارًا بمنع زيارة سعد لعواصم ومدن الوجه القبلى فى هذه الرحلة، فعاد إلى العاصمة بطريق النيل.

احتفال ١٣ نوفمبر

ومن مظاهر الانقسام سنة ١٩٢١ إقامة احتفالين بذكرى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، أحدهما أقامه سعد باشا فى سرادق كبير بالمنيرة خطب فيه خطبة نارية ضدّ عدلى ووزارته، ووصف فيها رحلته النيلية وعسف الإدارة فى منع هذه الرحلة وتدبيرها حوادث أسيوط وجرجا.

والثانى أقامه الأعضاء المنفصلون وأنصارهم فى فندق الكونتنتال، وخطب فيه كل من عبد العزيز فهمى بك. وإبراهيم الهلباوى بك. وعلى المنزلاوى بك. والشيخ محمد بخيت. والأستاذ محمد توفيق دياب. والدكتور محمد حسين هيكل. ومحمود أبو حسين باشا.

استقالة عدلى
(٨ ديسمبر سنة ١٩٢١)

عاد عدلى إلى مصر فى اليوم الخامس من ديسمبر، وقدم فى اليوم الثامن منه تقريراً إلى السلطان عن المفاوضات، أبان فيه مراحلها، وأوضح استحالة قبول مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيروزن، قال ضمن تقريره: «أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج ولإلغاء الحماية إلغاء صريحاً، ولكننا ألغينا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى جئنا للمفاوضة من أجلها، فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألّا نسترسل فيها لأكثر من ذلك».

وفى اليوم الذى قدّم فيه هذا التقرير رفع إلى السلطان استقالة الوزارة، وبناها على عدم تحقيق برنامجه فى المفاوضات، قال:

«يا صاحب العظمة السلطانية

«لما أولتنى عظمتكم عالى ثقتها ودعتنى إلى تشكيل وزارة يكون أخص

أعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت بأن أعرض على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلاً عندما شكل الوفد الرسمى.

«وبما أن المفاوضات التى باشرها الوفد الذى كنت أرأسه فى لندره منذ بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج فإنى أتشرف بأن أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم إكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم علىّ به.

«وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين».

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ - ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١.

«عدلى يكن»

وقد استعجل قبول استقالته بعد اعتقال سعد للمرة الثانية كما سيجىء بيانه (ص٤٧)، وقبلها السلطان فى ٢٤ ديسمبر.

* * *

الفصل الثانى

الموقف السّياسى بعد قطع مفاوضات عدلى

كان متوقعاً بعد قطع المفاوضات، ورفض عدلى مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيرزون أن تحدد الحكومة البريطانية موقفها حيال هذا الرفض.

التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد
(٣ ديسمبر سنة ١٩٢١)

ففى ٣ ديسمبر – قبل عودة عدلى إلى مصر – ذهب اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى إلى سراى عابدين وقابل السلطان فؤاد، وسلمه تبليغاً يتضمن إيضاحاً لسياسة الحكومة البريطانية بإزاء مصر. بدأه بالإشارة إلى أنه بموجب التعليمات التى وصلته من حكومته يرفع إلى عظمة السلطان هذا البيان متضمناً آراء حكومته فيما يتعلق بالمفاوضات، وأنها قابلت بمزيد الأسف عدم قبول الوفد الرسمى مشروع المعاهدة، وشرح القواعد الجوهرية لهذا المشروع وأيّدها، وأخذ فى صدد تسويغها يمنّ على الأمة بما أفادته من الاحتلال. ثم عرض لموقف الحكومة البريطانية بعد رفض المشروع قائلاً:

«ولكن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات أوجد حالة جديدة، وهذه الحالة لا تؤثر فى مبدأ السياسة البريطانية. ولكنها بالضرورة تقلل من التدابير التى يمكن تنفيذها الآن؛ ولذلك فإن حكومة جلالة الملك، ترغب أن تبدى بوضوح حالة موقفها الآن».

وخلاصة هذا الموقف كما جاء فى هذا التبليغ أن الحكومة البريطانية لا تنفذ مقترحاتها فى المشروع بدون رضا الأمة المصرية واشتراكها، على أنها فى انتظار هذا الرضا ستزيد عدد الموظفين المصريين فى الحكومة، وأنها على استعداد من

الآن لمفاوضة الدول الأجنبية بمشاورة الحكومة المصرية لأجل إلغاء الامتيازات الأجنبية، وفيما يتعلق بالأحكام العرفية أعرب التبليغ عن رغبة الحكومة البريطانية فى أن تحلّ الحكومة المصرية محل القائد العام للقوات البريطانية فى سلطة الأحكام العسكرية.

أما عن المستقبل فقد أوضح التبليغ تمسك الحكومة البريطانية بالضمانات التى وردت فى مشروع المعاهدة، وهى استبقاء الجنود البريطانية فى مصر، واشتراك المستشارين البريطانيين مع وزارتى المالية والحقانية، وأغفل الإشارة إلى السودان إطلاقاً، ودعا الأمة المصرية إلى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية فيما يتعارض وهذه الحقائق، ثم عمد إلى التهديد، فتوعّد بمقاومة الحركة الوطنية التى تتجاهل هذه الحقائق، وسمّاها خطة التهييج، وأن الحكومة البريطانية ستستمر على مواصلة عرضها كمرشدة لمصر، وأنها مصّرة على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر (كذا) ومصالحها الخاصة، وأن السبيل الوحيد لتقدم الشعب المصرى يقوم على تآزره مع الإمبراطورية البريطانية لا على تنافرهما، وأن الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة من جديد فى أى طريقة قد تعرض عليها لتنفيذ مشروع المعاهدة فى جوهره.

وهاك نصّ أقواله فى هذا الصدد، وهو الجزء الثانى من التبليغ، قال:

«ففيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالته تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية واشتراكها، ولكن حكومة جلالته تحافظ على الرغبة التى كانت لديها على الدوام وهى العمل على إنماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم فى كل فرع ولا سيما فى الفروع الإدارية العالية التى كثر فيها عدد الموظفين الأوربيين وحكومة جلالته مستعدة لأن تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء «الامتيازات» لكى يكون الموقف الدولى جليًّا عندما يحين وقت إصدار التشريع المصرى الذى سيحل محل تلك الامتيازات، وكذلك ترجو حكومة جلالته أن السلطة التى يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكرى تباشرها الحكومة وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية، وهى تسرّ برفع الأحكام العسكرية حالما يصدر «قانون التضمينات»

Act of indemnity (إقرار الإجراءات العسكرية)، ويعمل به فى كل المحاكم المدنية والجنائية فى مصر، وهو قانون لابدّ منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر.

«وأما من جهة المستقبل فإن حكومة جلالة الملك ترغب أن توضح بعبارة جلية السياسة التى تنوى اتباعها، فقد علمت أن المشروع الذى قدمته إلى وفد عظمتكم قد رفض بحجة أن الضمانات التى تضمنها المشروع لصيانة المصالح البريطانية والأجنبية تقضى على التمتع بالحكومة الذاتية تمتعاً صحيحاً، وهى تأسف غاية الأسف على أن استبقاء الجنود البريطانية فى مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتى الحقانية والمالية يساء فهم المراد منهما إلى هذا الحد.

«إذا كان الشعب المصرى يستسلم إلى أمانيه الوطنية مهما كانت هذه الأمانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها دون أن يكترث أكتراثاً كافيًا للحقائق التى تتحكم فى الحياة الدولية، فإن تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمى لا يصيبه التأخير فقط بل يتعرض للخطر تعرضاً تاماً؛ إذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق، وأن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيّها، وهم بما كان لهم من الأثر فى مجرى الحوادث قد تحدّوا مرة بعد مرة الدول الأجنبية فى مصالحها وأثاروا مخاوفها، وكذلك عملوا فى الأسابيع الأخيرة على التأثير على مصير المفاوضات بنداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتها، وأن حكومة جلالة الملك لا تعتبر أنها تخدم مصلحة مصر بتساهلها إزاء تهييج من هذا القبيل، ولن يمكن مصر أن تسير فى سبيل الرقى إلّا متى أظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع مثل هذا التهييج، فإن العالم يتألم الآن فى جهات عديدة من الاندفاع فى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة، وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدّة سواء فى مصر أو فى غيرها، وأن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات إنما يعملون على جعل القيود الأجنبية التى يطلبون الخلاص منها أشدّ لزوماً وبذلك يطيلون أجلها.

«وإذ الأمر كذلك، فإن حكومة جلالة الملك مراعاةً لمصلحة مصر ومصلحتها

الخاصة أيضًا ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينة على مصالحها ولا يكفيها أن تعلم أن فى استطاعتها العودة إلى مصر إذا تبين أن مصر بعد أن تركت لنفسها بغير معونة قد عادت إلى عهد التبذير والاضطراب الذى لازمها فى القرن الماضى فرغبة حكومة جلالة الملك أن يستكمل العمل الذى بدىء به فى عهد اللورد كرومر، لا أن تبدأه من جديد، وهى لا تنوى أن تبقى مصر تحت وصايتها بل بالعكس ترغب فى تقوية عناصر التعمير فى الوطنية المصرية وتوسيع مجال العمل أمامها وتقريب الوقت الذى يمكن فيه تحقيق المطمح الوطنى تحقيقاً تاما. ولكنها ترى من الواجب أن تصرّ على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة على السواء وذلك إلى أن يظهر الشعب المصرى أنه قادر على صيانة بلاده من الاضطراب الداخلى وما يترتب عليه حتماً من تداخل الدول الأجنبية.

«وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصرى يقوم على تآزره مع الإمبراطورية البريطانية لا على تنافرهما، وحكومة جلالته لرغبتها فى هذا التآزر مستعدة فيما يتعلق بها للبحث فى أية طريقة قد تعرض عليها لأجل تنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها، وذلك فى أى وقت تريده حكومة عظمتكم، على أنها مع هذا لا يسعها تعديل المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التى تشتمل عليها، وهذه الاقتراحات من مقتضاها أن يكون مستقبل مصر فى أيدى الشعب المصرى نفسه،، فكلما زاد اعتراف شعبكم بوحدة المصالح البريطانية ومصالحه كلما قلت الحاجة إلى هذه الضمانات، وقادة مصر المسئولون هم الذين عليهم فى هذا العهد الثانى من اشتراكهم مع بريطانيا العظمى أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطنى المعروض عليهم الآن وبالتزام جانب الحكمة فى العمل به أن المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية فى بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج».

إذاعة الوثائق الثلاث

أذيعت الوثائق الثلاث: مشروع كيرزون. وردّ عدلى باشا. وتبليغ ٣ ديسمبر، فى وقت واحد، وهو يوم ٤ ديسمبر، فكان لاذاعتها بالغ الأثر فى النفوس، إذ بدا فيها مبلغ إصرار الحكومة البريطانية على عدوانها على مصر وإبقاء سيطرتها واحتلالها، سواء فى المعاهدة أو فى نظام الحكم الذى أوجده الاحتلال، وصارت هذه الوثائق حديث الناس فى مجالسهم، وموضع سخطهم وتفكيرهم، وكان أبلغ عبرة منها أن يقع الانقسام فى سبيل مفاوضات هذا مبلغ ما أسفرت عنه، وانهالت الاحتجاجات من كل صوب على مشروع كيرزون وعلى تبليغ ٣ ديسمبر.

استمرار الانقسام

قطعت المفاوضات، وغادر الوفد الرسمى لندن يوم ٢٠ نوفمبر ووصل إلى الإسكندرية يوم ٥ ديسمبر كما أسلفنا (ص ٣٨).

وكان منتظرًا أن تخفّ وطأة الانقسام، وأن تلتئم الصفوف بعد الصدع الذى أصابها فى أبريل ومايو سنة ١٩٢١، وكانت الفرصة سانحة لرأب ما انصدع من الوحدة الوطنية التى هى أقوى عدّة للأمة فى كفاحها، ولكن الجماهير قابلت عدلى عند عودته بكل صنوف الإهانات والتحقير، واجتمع كثير من الغوغاء فى طريقه من محطة العاصمة يصيحون فى وجهه بفاحش القول وبذىء العبارات ويقذفونه بالبيض والطماطم والحصا والقاذورات، ويولول النساء فى طريقه، إلى غير ذلك من ضروب الإسفاف فى الخصومة.

وبذلك حبطت المساعى لإعادة الوحدة فى وقت كانت فيه البلاد أحوج ما تكون إليها.

اعتقال سعد للمرة الثانية

نشر سعد يوم ٧ ديسمبر نداءً إلى الأمة دعاها إلى مواصلة الجهاد، وحمل حملة قوية على التبليغ البريطانى، وختم نداءه بقوله: «فلنثق إذن بقلوب كلها اطمئنان، ونفوس ملؤها استبشار، وشعارنا الاستقلال التام أو الموت الزؤام».

ودعا إلى اجتماع كبير بنادى سيروس (بشارع سليمان باشا) حدد له يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ الساعة العاشرة صباحاً «للنظر فى الأحوال الحاضرة»، وأرسل الدعوة إلى جمهور كبير من ذوى المكانة فى البلاد، فاتخذت السلطة العسكرية البريطانية هذه الدعوة ذريعة لاعتقاله للمرة الثانية، ذلك أنها قررت أوّلا منع هذا الاجتماع وأصدرت بلاغاً بذلك يوم ٢١ ديسمبر، فاحتج سعد على هذا المنع.

وفى يوم الخميس ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ أنذرته السلطة العسكرية بعدم إلقاء خطب وعدم حضور المجتمعات العامة أو الكتابة فى الصحف السيارة أو المشاركة الفعلية فى الشئون السياسية، وأمرته بمغادرة القاهرة، والإقامة فى الريف، كما أصدرت أمرها إلى كل من: فتح الله بركات بأشا. وعاطف بركات بك. ومصطفى النحاس بك. وصادق حنين بك. والأستاذ مكرم عبيد. وجعفر فخرى بك. وسينوت حنا بك. والأستاذ أمين عز العرب بالتوجه إلى بلادهم للإقامة بها وعدم التدخل فى الشئون السياسة.

وقد أبلغ هذا الإنذار إلى كل منهم فى كتاب من البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية وقتئذ.

فردّ عليه سعد بخطابه المشهور الذى قال فيه كلمته المأثورة (إن للقوة أن تفعل بنا ما تشاء) التى صارت مثلاً على الثبات فى الجهاد، قال:

«أتشرف بإخباركم أنى استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه أمر جناب الفيلد مرشال اللنبى بمنعى من الاشتغال بالسياسة والزامى بالسفر إلى عزبتى بلا تأخير للإقامة بها تحت مراقبة المدير، وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل قوّتى، إذ ليس هناك ما يبرره، وبما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها

فليس لغيرها سلطة تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس، لهذا سأبقى فى مركزى مخلصاً لواجبى، وللقوّة أن تفعل بنا ما تشاء أفراداً وجماعات، فإنّا جميعاً مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادى، علماً بأن كل عنف تستعمله ضدّ مساعينا المشروعة إنما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها فى الاستقلال التام، وأرجو أن تقبلوا فائق احترامى».

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

سعد زغلول

رئيس الوفد المصرى

وأجاب معظم أصحاب سعد بأن ردّهم هو نفس الرد الذى أرسله الرئيس، وكان جواب السلطة العسكرية على هذه الردود أن اعتقلت سعداً فى صباح يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر، واعتقلت فى اليوم نفسه أصحابه الذين أنذرتهم، عدا الاستاذ أمين عز العرب الذى قبل السفر إلى عزبة والده بالسنطة، وصادق حنين بك الذى قبل البقاء بمنزله بالزيتون، وجعفر فخرى بك.

وأصدر الجنرال اللنبى أمراً عسكريًّا يوجب على البنوك والأفراد الامتناع عن صرف أى مبلغ مودع باسم سعد أو باسم الوفد أو أحد أعضائه إلّا بإذن كتابى منه.

مظاهرات الاحتجاج

احتج الوفد احتجاجاً قويًّا على اعتقال سعد وصحبه.

وقامت فى القاهرة وفى بعض المدن مظاهرات الاحتجاج على هذا الاعتقال، كما أصدرت جميع الهيئات المختلفة قرارات بالاحتجاج عليه، واقترن هذا الاحتجاج بالنداء بمقاطعة التجارة الإنجليزية.

وكان احتجاج البلاد بهيئاتها وطوائفها وأفرادها على التصرف الجائر اجماعيا، مما بعث الأمل فى أن يكون سبيلاً إلى عودة الوحدة إلى الصفوف.

وقد استعدت السلطة العسكرية لقمع كل حركة ثورية تترتب على اعتقال

سعد وعُلق فى أحياء العاصمة يوم ٢٥ ديسمبر أمر عسكرى من القائد البريطانى للواء القاهرة هذا نصّه: «ليكن معلوماً عند الجمهور أن الإخلال بالنظام والشغب والتخريب تقمعها رجال العسكرية بشدّة، ولديهم الأوامر بإطلاق الرصاص عند الضرورة»، وحدثت مصادمات فى العاصمة بين المتظاهرين والسلطة العسكرية فى مظاهرة قتل فيها ثمانية وجرح نحو عشرين.

استعجال عدلى قبول استقالته

أسلفنا القول بأن عدلى قدم تقريره عن المفاوضات كما رفع استقالته من الوزارة يوم ٨ ديسمبر عقب وصوله إلى القاهرة بيومين، وقد تمهّل السلطان فى قبول استقالته، وطلب إليه أن ينتظر حتى تؤلف الوزارة الجديدة، فلما أبطأ تأليفها وعمدت السلطة العسكرية إلى إجراءات العسف والاضطهاد، واعتقلت سعدًا يوم ٢٣ ديسمبر، بادر عدلى فى نفس هذا اليوم إلى استعجال قبول استقالته لكى لا يتحمل مسئولية اعتقال سعد، قال فى كتابه إلى السلطان:

«يا صاحب العظمة - تشرفت على أثر عودتى من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت إلى عظمتكم استقالة الوزارة، وقد بقى زملائى يقومون بإنجاز الأعمال العادية إطاعة لأمر عظمتكم، ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا إلى الآن قد يجعل سبيلًا لتحميل الوزارة شيئاً من التبعة عن إجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها، فإنى أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة، وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين.

«عدلى يكن»

وقد قبل السلطان استقالة الوزارة فى اليوم التالى (٢٤ ديسمبر).

وأصدر المارشال أللنبى إعلاناً بالترخيص لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها أعمال الوزير وأن يتولى سلطته فى المسائل الإدارية.

نفى سعد وصحبه إلى سيشيل

استقر رأى السلطات البريطانية على نفى سعد وصحبه إلى جزائر سيشيل Seychelles وهى جزائر نائية فى أرخبيل[1] تملكه بريطانيا فى المحيط الهندى بالشمال الشرقى لجزيرة مدغشقر.

أبحر سعد من السويس مساء الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ يصحبه كل من:

فتح الله بركات باشا. عاطف بركات بك. مصطفى النحاس بك. سينوت حنا بك. الأستاذ مكرم عبيد. على ظهر إحدى النقالات الحربية، فأقلتهم إلى «عدن»، وبعد أن لبثوا بها قليلاً نقلوا فى مارس إلى جزائر سيشيل، وظلوا منفيين بها، ثم نقل سعد إلى جبل طارق مراعاة لصحته وغادر الجزيرة يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢.

الدعوة إلى وحدة الصفوف بعد نفى سعد

دعا المرحوم أمين بك الرافعى إلى توحيد الصفوف. ووجد فى إجراءات العسف التى اتخذتها السلطة العسكرية حيال سعد وصحبه الفرصة المؤاتية لهذه الدعوة، ورغم ما أصابه من أذى كبير لمخالفته رأى سعد فى دخول المفاوضات، كتب فى هذا الصدد يقول[2]: «نعم يجب أن ننسى الأيام التى انصرمت وأن نسدل ستارًا على ما أصابنا فيها من أذى، يجب أن ننسى أشخاصنا، ونذكر أن الوطن فى حاجة إلى مثل هذا النسيان، حتى نتمكن من أن نذكره وحده، ونعمل له وحده، ونسعى فى خيره وحده، هذا واجب المصرى اليوم، هذا جواب البلاد على اعتقال سعد باشا ومصادرة الحرية الشخصية، هذا ردّ مصر على تحدّى السياسة الإنجليزية، فإلى الاتحاد والتضامن، إلى الاتفاق والتصافح، إلى التآزر والتكاتف،

(١) يطلق اسم سيشيل على جزائر الأرخبيل كله وأهمها جزيرة «ماهى» Mahé وهى التى نفى إليها سعد وصحبه.

(٢) الأخبار عدد ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ (جريدة أمين بك الرافعى فى ذلك الوقت).

إلى الاستمرار فى المطالبة بحقوقنا، إلى اليقظة والسهر على قضيتنا، إلى مواصلة السعى فى دائرة القانون، إلى المستقبل المملوء أملاً ورجاءً، إلى الحرية والاستقلال التام!».

عودة الوحدة مؤقتا إلى الوفد

كان من أثر هذا النداء أن بذلت مساع لعودة الأعضاء الذين سمّوا منشقين إلى حظيرة الوفد، وهم (مع حفظ الألقاب): محمد محمود. عبد العزيز فهمى. حمد الباسل. أحمد لطفى السيد، حافظ عفيفى. عبد اللطيف المكباتى. محمد على علوبه. جورج خياط، فانضموا إلى الأعضاء الذين بقوا مع سعد ولم يعتقلوا وهم: واصف بطرس غالى. ويصا واصف. على ماهر. واجتمعوا فى بيت الأمة يوم ٢٨ ديسمبر، وأصدروا بياناً مشتركا أعلنوا فيه أنهم أجمعوا كلمتهم ووحدوا جهودهم ليسلكوا سبيل العمل الذى بدأوا به منذ ثلاث سنوات، ودعوا الأمة إلى العمل لاستقلال البلاد خالصاً من شوائب التفرقة والتخاذل وان تعتصم بالاتحاد الذى هو السبيل الوحيد لبلوغ غايتها، ووجهوا إلى سعد فى منفاه وإلى صحبه خالص تحياتهم القلبية.

وضم الوفد إلى أعضائه فى ينادير وفبراير سنة ١٩٢٢ كلًّا من: على الشمسى. وعلوى الجزار. ومراد الشريعى. ومرقس حنا. وعبد القادر الجمال.

على أن عبد العزيز فهمى بك لم يلبث أن استقال من الوفد فى يناير سنة ١٩٢٢، وأذاع استقالته فى الصحف دون أن يذكر لها أسباباً.

وتبعه زملاؤه: أحمد لطفى السيد. محمد محمود. محمد على علوبه. عبد اللطيف المكباتى. حافظ عفيفى. فانقطعوا عن الوفد، ثم انفصلوا عنه لوقوع خلاف على اختيار الأعضاء الجدد الذين ضمهم الوفد إليه، إذ رأوا أن ضمهم يقصد منه تغليب جانب الأعضاء الذين بقوا مع سعد عندما وقع الانقسام الأول، وأن الباعث على ضمهم هو الارتياب والشك فى إخلاص المنفصلين، وفى الحق أنها حجّة ضعيفة، وكان يجدر بهم ألّا يجعلوا هذا الأمر الثانوى سبباً للانفصال ونقض الوحدة، ولكن هكذا كانوا سبب الانقسام من جديد.

وظهر هذا الانفصال للجمهور من عدم توقيعهم على نداء الوفد الخاص بالمقاومة السلبية الذى سيرد الكلام عنه.

المقاومة السلبية

بلغ من ثورة الخواطر بعد إذاعة الوثائق الثلاث المتقدم ذكرها واعتقال سعد وصحبه ونفيهم إلى سيشيل، أن خطرت فكرة المقاومة السلبية لأذهان الكثيرين لتكون سلاحاً تشهره الأمة فى وجه السياسة البريطانية.

ولقيت هذه الفكرة مجالا واسعاً من دراسة المفكرين والباحثين، وتمخضت عن تنظيمها ووضعها فى حيز التنفيذ.

فأصدر الوفد قراراً فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ بتنظيم هذه المقاومة، وجعلها على نوعين:

١ – عدم التعاون.
٢ – المقاطعة.

أما عدم التعاون فيشمل علاقات الأفراد ويقتضى قطع العلاقات الاجتماعية مع الإنجليز، والغرض منه أن يشعر الإنجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة، فليس لعامل أن يخدم إنجليزيا، ولا لمصرى أن يستخدم إنجليزيا أو يوكله عنه أو يساعده، وليس لمصرى أن يستشير طبيباً إنجليزيا، على أن مكارم الأخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الإنجليز إذا طلب منهم ذلك، كما أنها تقضى على المصريين ألّا يمتنعوا عن الاشتراك فى الأعمال الإنسانية والخيرية ولو كانت إنجليزية.

عدم التعاون السياسى – ومن أجلى مظاهره امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة مادامت السياسة الحاضرة قائمة، وبذلك يتحمل الإنجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج. فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الإجماع، لا فرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تستتر وراء زعم أنها إدارية.

ودعا إلى مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الإنجليزية، وتنظيم المقاومة السلبية، ونشر الدعوة إليها، وتأليف لجان لتنفيذها، وتضامن الأمة فى سبيل إنجاحها.

وهاك نصّ البيان كاملاً:

«غضب الشعب المصرى بعد أن مدّ يد الصداقة للشعب الإنجليزى الحر، فرفضتها حكومته ورمته بمشروع كيرزون ومذكرته الإيضاحية، ذلك إلى بيانات الجالية البريطانية فى مصر وتصرفات الموظفين الإنجليز الذين يقاومون كل اتفاق عادل بين الشعبين، ولقد أظهر الشعب المصرى ذلك الغضب بكل الوسائل التى فى وسع شعب حىّ شاعر بكرامته محب للسلام، والوفد المصرى المعبر عن إرادة الأمة يرى من واجبه أن ينظم المقاومة السلبية بجميع الوسائل المشروعة.

«والمقاومة السلبية تشمل مسألتين على أعظم جانب من الأهمية:

«الأولى عدم المعاونة، والثانية المقاطعة.

عدم المعاونة

١ - فى معاملات الأفراد:

«يجب على كل مصرى أن يقطع العلاقات الاجتماعية مع الإنجليز وهذه العلاقات لا يمكن حصرها ولكل إنسان أن يجد فيها كل يوم شيئاً جديداً وفكرة صائبة، والغرض أن يشعر الإنجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة.

«وليس لعامل أن يخدم إنجليزيا ولا لمصرى أن يستخدم إنجليزيا أو يوكله عنه أو يساعده وليس لمصرى أن يستشير طبيباً إنجليزيا، على أن مكارم الأخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الإنجليز إذا طلب منهم ذلك كما أنها تقضى على المصريين أن لا يمتنعوا من الاشتراك فى الأعمال الإنسانية والخيرية ولو كانت إنجليزية.

٢ - فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم:

«من أجلى مظاهر عدم المعاونة إعراض السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة مادامت السياسة الحاضرة قائمة، وبذلك يتحمل الإنجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة، وأن سياسة القوة لا تدوم طويلاً فى حكم شعب تاريخى هذا مبلغ شعوره القومى وهذا مركزه فى وسط العالم المتمدين، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الإجماع، لا فرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تتستر وراء زعم أنها إدارية.

«وليذكر الموظفون أنهم إنما يعملون لمصلحة بلادهم دون غيرها وأنه ليس لإنسان كائناً من كان أن يطالبهم بمعاونة فى أى عمل يصادر عواطف أمتهم البريئة ويناقض أمانيها القومية المشروعة؛ لأن المبادئ العصرية والروح الدستورية السائدة فى العالم تقضى بأن الموظفين ليسوا إلّا منفذين لإرادة الأمة.

«واجب الأهالى أن يتجاهلوا وجود الموظفين الإنجليز وأن يرفعوا أعمالهم إلى الموظفين المصريين.

«وواجب المحامين أن يعملوا على فضّ المنازعات المدنية المنظورة أمام جلسات بها قضاة إنجليز بطريق التحكيم، وأما فى المواد الجنائية فيترافعون أمام المحاكم حرصاً على مصلحة المتهمين ومحافظة على الأمن العام.

المقاطعة

١ - مقاطعة البنوك الإنجليزية:

«على المصريين أن يسحبوا ودائعهم من المصارف الإنجليزية.

«وإذا أودعوها فى بنك مصر فليكن إيداع المبالغ لمدد معينة بقدر الإمكان حتى تأتى بالثمرة المرجوة كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على

شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأس ماله مبلغاً يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية وبذلك يتسنى له أن يساعد فى إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية.

٢ - مقاطعة السفن:

«على التاجر المصرى أن يحتم على عملائه فى الخارج أن لا يشحنوا بضائعه على سفن إنجليزية. وليس لمصرى أن يسافر على مركب إنجليزى، وعلى الحمالين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن الإنجليزية وإدخال بضائعها إلى الجمارك وتموينها بالفحم.

٣ - مقاطعة شركات التأمين الإنجليزية:

«على كل مصرى أن لا يعامل هذه الشركات معاملة جديدة، ومتى انتهت مدة عقود التأمين التى تكون مددها قصيرة جدا كالتأمين ضدّ السرقة أو الحريق والإتلاف لا يجوز لمصرى تجديدها إلّا فى شركات غير إنجليزية.

٤ - مقاطعة التجارة:

«يجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها وتشجيع الإقبال عليها فى كل مجلس وفى كل مكان، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى لأن أرباحه تبقى فى البلاد ولا تتسرب إلى الخارج وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة، أما التاجر الإنجليزى فتجب مقاطعته مقاطعة تامة، وكذلك مقاطعة كل بضاعة من أصل إنجليزى أو مستوردة بمعرفة وسطاء إنجليز مهما كانت جنسية المتجر بها ولو كان مصريا، ولكن لأجل عدم الإضرار بالتجار المصريين ومراعاة لدور الانتقال من الحالة التى نرى فيها معظم البضائع التى فى أسواقنا من أصل إنجليزى إلى الدور الجديد الذى نريد فيه ألّا يكون فى أسواقنا شىء من هذه البضائع يجب أن تعطى للتجار المصريين مهلة لتصريف ما عندهم من البضائع الإنجليزية وقد رؤى أن تكون المهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء وما شاكلها وثلاثة شهور للمواد الغذائية ومواد الوقود وما فى حكمها.

«إنما يجب على التجار المصريين أن يكفّوا من الآن عن كل توصية جديدة على أى بضاعة من جنس إنجليزى.

«وعلى التجار المصريين والأجانب من غير الإنجليز أن يتعّهدوا بما يضمن مقاطعة البضائع الإنجليزية على هذه الصورة حتى إذا خالف التعهد أحدهم يكون هو نفسه عرضة للمقاطعة، وستنظم طريقة مراقبة التجار للتحقق من مصادر بضائعهم وستؤلف لجنة لإرشاد التجار عن المصادر غير الإنجليزية التى يمكن أن يستوردوا منها ما يلزمهم من البضائع، وستكون مهمة اللجنة.

أولاً: عمل نشرات دورية عن الأصناف الجديدة ومحال وجودها.

ثانياً: الاتصال بالغرف التجارية فى الخارج (غير الإنجليزية) وإرسال مندوبين إليها لتشجيعها على عمل معارض فى القطر المصرى تعرض فيها مصنوعات بلادها.

ثالثاً: تعضيد الشبان المصريين على التمرن داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء: المصدرين منهم والموردين.

نشر الدعوة

«يجب أن يبشّر بهذا النظام الجديد ويذاع فى الجوامع والكنائس وجميع النقابات والهيئات المنظمة وفى كل عائلة وفى كل قرية وفى جميع الجهات.

«ومن أكبر العاملين فى نجاح هذه المقاطعة السيدات، فاشتراكهن ومجهوداتهن أعظم أثراً فى هذا الوقت الخطير إنقاذاً للوطن.

«ولتنفيذ المقاطعة وعدم التعاون تشكل لجنة مركزية فى القاهرة ولجان مثلها فى الإسكندرية وفى كل عاصمة من عواصم المديريات، وكل لجنة مركزية تشكل بمعرفتها لجاناً فرعية فى الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضيات الأحوال وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمور المقاطعة ودعم المعاونة وكل ما يتعلق بها من نشر الدعوة والإرشاد، وتكون كلها تابعة فى المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية.

«أيها المصريون. إن المقاطعة وعدم التعاون أمضى سلاح تملكونه اليوم، فأحكموا استعماله ولا تدعوه يسقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجوهكم، وذودوا به عن أنفسكم إلى النهاية يسلمكم إلى النصر، وليكن ذلك عقيدة متغلغلة فى أعماق نفوسكم، ودينا يملك عليكم مشاعركم، أثبتوا به أنكم شعب متحد فى غايته، منظم فى خطواته ذو عزيمة صلبة ومجهودات مستمرة، وتضحيات متوالية، وحرام أن تمس أجسادكم صناعة إنجليزية بعد اليوم، وحرام أن تمتد أيديكم لمعاونة إنجليزى، وأعلموا أنه بقدر ما يكون إحكامكم فى استعمال سلاحكم وإجماعكم على تنفيذ إرادتكم يكون احترامه لعظيم وطنيتكم وانحناؤه أمام قوة إيمانكم ومتين أجماعكم واعترافه بحقوقكم ورغبته فى مودتكم وتقديره لسمو أغراضكم.

«أيها المصريون – اذكروا على الدوام أن الله معنا والحق فى جانبنا والتضامن فى صفوفنا وأن النصر آت لا ريب فيه».

ووقّع على هذا النداء كل من: حمد الباسل. ويصا واصف. على ماهر. جورج خياط. مرقس حنا. علوى الجزار. مراد الشريعى. واصف بطرس غالى. أما الأعضاء الذين كانوا منفصلين ثم انضموا فلم يوقعوا وانفصلوا نهائيا من الوفد.

اعتقال أعضاء الوفد

وبعد أن نشرت الصحف قرار الوفد بالمقاومة السلبية اعتقلت السلطة العسكرية يوم ٢٥ يناير الأعضاء الذين وقعوا عليه وسجنتهم فى قصر النيل.

وعطلت الصحف التى نشرت هذا القرار، وهى: الأخبار والمحروسة والنظام والأمة والمقطم، ثم عادت فأذنت لها بالظهور.

هيئة وفد جديدة

وعلى أثر اعتقال هؤلاء الأعضاء تألفت هيئة وفد جديدة من كل من: المصرى السعدى بك. السيد حسين القصبى. الشيخ مصطفى القاياتى. سلامة بك

ميخائيل. فخرى بك عبد النور. الأستاذ محمد نجيب الغرابلى.

وأصدروا نداء إلى الأمة بالاستمرار فى الجهاد.

الإفراج عن أعضاء الوفد

على أن السلطة العسكرية ما لبثت أن أفرجت يوم ٢٧ يناير عن أعضاء الوفد المعتقلين فانضموا إلى زملائهم الجدد.

حوادث الاغتيال

تعددت فى هذه الفترة حوادث الاغتيال والاعتداء على البريطانيين ومن والاهم.

فاعتدى مجهول على محمد بدر الدين بك مراقب الجنايات بإدارة الأمن العام بأن أطلق عليه الرصاص يوم ٥ يناير سنة ١٩٢٢. فأصيب إصابة غير مميتة، ولم يعرف الفاعل.

وفى فبراير سنة ١٩٢٢ قتل المستر براون المفتش بوزارة المعارف والمستر جوردان صاحب مصنع بالشرابية، وشرع فى قتل المستر بيتش وكيل القسم الميكانيكى بمصلحة السكك الحديدية، ولم يعرف الفاعلون.

* * *

الفصل الثالث

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

خلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلى باشا، وظل شاغرًا أكثر من شهرين، وأحجم المستوزرون عن قبول تأليف الوزارة بعد التبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر، لما أثاره من سخط الرأى العام، وقد فوتح عبد الخالق ثروت باشا فى مهمة تأليف الوزارة، فاشترط لقبولها أن يتغير الوضع الذى أوجده مشروع كيرزون والتبليغ المتقدم ذكره، وجرت فى هذا الصدد أحاديث بينه وبين اللورد اللنبى والسلطان فؤاد، أصر فيها على الامتناع عن قبول هذه المهمة حتى تجاب شروطه ابتداء.

وفى الحق أن فى وضعه شروطًا لتأليف الوزارة واشتراطه قبولها قبل أن يؤلفها، سنة حميدة تدل على التقدم السياسى فى ولاية الحكم، فإنك لتذكر أن الوزارات فى عهد الاحتلال والحماية بل فى عهد الثورة كانت تؤلف (فى الغالب) بلا برنامج لمجرد الرغبة فى تولى الحكم، والتهافت على المناصب، فاشتراط ثروت باشا أن يكون لوزارته برنامج يتقيد به ويضمن تحقيقه هو فى ذاته عمل محمود، ولقد سار فى ذلك على خطة عدلى، إذ سبقه إلى وضع برنامج لوزارته قبل أن يؤلفها فى أبريل سنة ١٩٢١ كما تقدم بيانه(١).

شروط ثروت باشا

أما الشروط التى اشترطها ثروت باشا لتأليف الوزارة فهى:

أولًا: عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به (يقصد التبليغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر ١٩٢١).

---

(١) راجع كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» ج٢ ص١٧٥ (الطبعة الأولى).

ثانيًا: تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء.

ثالثًا: إعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل.

رابعًا: إنشاء برلمان من هيئتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه.

خامسًا: إطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع أعمال الحكومة.

سادسًا: لا يكون للمستشارين فى الوزارات إلا رأى استشارى وأن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء.

سابعًا: حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فإنهما يظلان إلى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة.

ثامنًا: استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة من الآن وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية).

تاسعًا: رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتمادًا على حسن موقف الأمة فى سحب كل ما أتخذ من الإجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين وإعادة المبعدين.

عاشرًا: الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الإنجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لإنجلترا والأجانب. ولحل مسألة السودان، بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء فى مشروع كيرزون، ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها.

حادى عشر: يكون قبول هذه الشروط ثابتًا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الإنجليزية.

كانت هذه الشروط حسنة فى مجموعها بالنسبة إلى ذلك العهد، أى فى

الظروف التى وضعت فيها، والمهم فيها أن ثروت باشا طلب أن تتخلى إنجلترا عن بعض ما أغتصبته، دون أن يكون لهذا التخلى مقابل من ناحية الأمة بالتنازل عن حقوقها، فهذا التخلى من جانب واحد هو من غير نزاع أجدى وأفيد من مشاريع المعاهدة التى تتضمن ارتباطًا من الجانبين وتحتم على مصر تنازلاً عن حقوقها الجوهرية وإقرارًا للاحتلال.

موقف الوفد

هاجم الوفد هذه الشروط، واقتبس من الحزب الوطنى تمسكه بالجلاء، وأصدر بيانًا بهذا المعنى قال فيه:

«ومن أخطر الأمور فى هذا البيان – بيان شروط ثروت باشا – أنه أغفل أهم المطالب المصرية ورأسها، وهو الجلاء، فلم يرد ذكره على الإطلاق لا فى الشروط المحققة فورًا ولا فى المسائل المؤجلة للمفاوضة. وهذا الإغفال يجعل التفاصيل العديدة التى وردت فى البيان باعتبارها مزايا قليلة الأهمية ضئيلة النفع، فاشتراط جعل رأى المستشارين الإنجليز استشاريا مع بقاء المعتمد السامى لحكومة انجلترا وسلطته الفعلية مرتكزة على جيش الاحتلال يصبح فى الواقع اشتراطًا وهميا، أن السكوت عن طلب الجلاء من قبل الحكومة المصرية عند ذكر المسائل التى ستحصل المفاوضة بشأنها أمر عسير التعليل، خصوصًا وأن المفاوضات السابقة فشلت بسبب الخلاف فى نقطة بقاء الجيوش الإنجليزية فى مصر»، إلى أن قال: «إن هذه الأقوال لا يقبل معها إغفال طلب الجلاء فى برنامج وطنى يقصد به الوصول إلى الاستقلال»، وختم بيانه بالعبارة الآتية: «لم تكتف الوزارة بوضع البيان ونشره بغير استشارة رجال الأمة السياسيين ووكلائها عملاً بالمبادئ الدستورية، بل عمدت فورًا إلى طلب التأييد والتعضيد، ولكن الأمة يقظة بعد ما قاسته من التجارب المرة وعرفت أن البيانات والعهود والوعود لا قيمة لها إلا إذا كان تنفيذها موكولاً لرجال موثوق بهم. أن الأمة لا تؤيد بيانًا إلا إذا كان خاليًا من الإبهام والتسويف، أساسه احترام الحرية الشخصية والحرية السياسية لجميع المصريين على السواء، أيها المواطنون!

لا تحيدوا عن المقاومة السلبية ولا تلقوا هذا السلاح من أيديكم، فإن المقاطعة وعدم المعاونة هما الطريق إلى الاعتراف بحقوقكم كاملة، فلتحى مصر. وليحى الاستقلال التام.

القاهرة فى ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠ - ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ - ٢٥ طوبة سنة ١٦٣٨.

التوقيعات

حمد الباسل. ويصا واصف. على ماهر.
جورج خياط. مرقس حنا. علوى الجزار.
مراد الشريعى. واصف غالى.

كان هذا البيان حسنًا فى مجموعه، وكان تحولاً نحو المبادئ الوطنية السليمة، ودعوة للأمة إلى الاستمساك بالجلاء الذى هو الرمز الصحيح للاستقلال الصحيح. بل هو جوهر الاستقلال وكيانه.

اقتنع اللورد أللنبى Allenby بأن شروط ثروت هى أقل ترضية للأمة المصرية فى ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال، فتبادل الرأى مع حكومته فى شأنها، ورأى أن يذهب بنفسه إلى لندن لإقناع أقطابها بقبولها، فسافر من القاهرة يوم ٣فبراير سنة ١٩٢٢ يصحبه البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية والسير شلدون ايموس مستشار وزارة الحقانية وكانا يشاطرانه رأيه فى قبول شروط ثروت باشا، وقابل فى لندن المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية واللورد كيرزون وزير خارجيتها، وتباحثوا فى الاتجاه الذى تتخذه السياسة البريطانية حيال مصر، وانتهت مباحثاتهم إلى قبول شروط ثروت باشا، وإعلان التصريح المعروف بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وكان للتهديد بمقاطعة التجارة البريطانية الأثر الأكبر فى صدور هذا التصريح، لأن هذا التهديد أزعج أقطاب التجارة والصناعة ورجال السياسة فى انجلترا، وخشوا إذا عمت حركة المقاطعة أن تصاب التجارة والصناعة البريطانية بالبوار فى مصر، فعمدوا إلى التسليم لمصر ببعض حقوقها المغتصبة.

صدر إذن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تحت ضغط هذه الظروف، وعاد اللورد أللنبى إلى القاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يحمل هذا التصريح وعنوانه (تصريح لمصر) وهو يتضمن إعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات، ثم احتفاظ إنجلترا بصورة مطلقة بتولى المسائل الأربع الآتية، وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ما هى عليه إلى أن يتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهى:

١ - تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية.
٢ - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة.
٣ - حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.
٤ - السودان.

نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وهاك نص التصريح:

تصريح لمصر

«بما أن حكومة جلالة الملك عملاً بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

«وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:

١ - انتهت الحماية البرياطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.
٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤.

٣ - إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى:

(ا) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر.

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة.

(جـ) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

(د) السودان.

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن».

خطاب الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد

وقابل اللورد أللنبى السلطان فؤاد يوم وصوله (٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) ورفع إليه خطابًا ضمنه اتجاه سياسة الحكومة البريطانية حيال مصر، وأرفق به نص التصريح، وهذا الخطاب عبارة عن مذكرة تفسيرية له. قال:

يا صاحب العظمة:

١ - أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا فى تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية[٢] التى قدمتها إلى عظمتكم فى الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف.

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرًا من المصريين ألقى فى روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع فى نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية، وأنها تنوى

(٢) هو تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتقدم ذكره (ص ٤٠).

الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى إدارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها.

٣ - غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل إن الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكمًا، وقد نصّت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى.

٤ - وإذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحدّ الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن إنجلترا أنما ألجأها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشدّ الحذر خصوصًا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة، والأمل وطيد فى أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فكما قيل فى المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية.

٥ - أما أن تكون إنجلترا راغبة فى التدخل فى إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول، إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى، وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامهما للتداخل فى شئون مصر، وكل ما قصدته هو أن تستبقى إداة أتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية.

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية، ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية.

٧ - فإذا كانت هذه هى نوايا إنجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يعزّ عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحًا ترغب فيه إنجلترا كما تتوق إليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل لردّ الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر، وإنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرًا[٣] أى مساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدًّا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية، ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة بإخلاص.

٨ - والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة، فإننى لسعيد أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بإقرار التصريح الملحق بهذا وإننى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلًّا نهائيًا مرضيًا.

٩ - وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر.

١٠ - أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى.

«وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب انفاذ قانون التضمينات (إقرار

---

(٣) يشير هنا إلى اعتقال سعد زغلول وصحبه ونفيهم إلى سيشيل.

الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذى أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا فإننى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية.

١١ - فالكلمة الآن لمصر، وإنه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء.

«ولى مزيد الشرف إلخ.

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

« أللنبى. فيلد ماريشال »

الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يتضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

وهذه أول مرة صدر فيها هذا الإعلان منذ الحرب العالمية الأولى، ولقد كانت إنجلترا سواء منذ أعلنت الحماية فى ديسمبر سنة ١٩١٤ أو فى أثناء الحرب أو فى عهد الثورة أو فى معاهدات الصلح(٤) متمسكة بها، فإعلان انتهاء هذه الحماية ثم اعترافها بمصر دولة مستقلة ذات سيادة هو بلا شك مكسب لمصر، مكسب سياسى ومعنوى، وقد ترتب على انتهاء الحماية إعادة منصب وزير الخارجية الذى ألغى فى عهد الحماية، وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر، كما أن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد أزال العقبة التى كانت تعترض فعلاً إعلان الدستور، فبزوال هذه العقبة قد تمكنت مصر من أن تجعل نظام الحكم فيها نظامًا دستوريا.

---

(٤) معاهدة فرساى مع ألمانيا فى ٢٨ يونية سنة ١٩١٩، وسان جرمان مع النمسا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩، وسيفر مع تركيا فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠.

حقا إن بقاء الاحتلال البريطانى يجعل الاعتراف بالاستقلال صوريا أكثر منه جديا، لأن الاحتلال هادم للاستقلال. كما أن الجلاء هو الأساس الصحيح للاستقلال الصحيح، وحقا إن احتفاظ إنجلترا فى التصريح بتولى الأمور الأربعة الواردة فى البند الثالث منه إلى أن يحين الاتفاق بشأنها يتعارض مع كل استقلال صحيح، وحسبك أن هذه التحفظات تشمل تأمين المواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة وحماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات، ثم السودان أيضًا، وهذه التحفظات تعصف بجوهر الاستقلال وبكيان البلاد، وتمكن إنجلترا من أن تنفذ إلى أعماق الشئون الداخلية لمصر، فضلاً عن شئونها الخارجية.

كل هذا حق لا مرية فيه، ولكن الأمر الذى لا نزاع فيه أيضًا أن القضية المصرية قد انتقلت بهذا التصريح خطوة إلى الأمام، لأن مصر قد كسبت فيه اعتراف إنجلترا باستقلالها، وهذا الاعتراف يرفع من شأنها بإزاء إنجلترا ذاتها، وبإزاء الدول التى سبق لها الاعتراف بالحماية البريطانية، ثم بإزاء الدول والبلاد الأخرى عامة، وهى كدولة مستقلة ذات سيادة أمكنها أن تستقل ببعض شئونها الداخلية، وأن تتخذ الدستور نظامًا للحكم فيها، ذلك الدستور الذى ألغته إنجلترا سنة ١٨٨٣ عقب احتلالها لمصر، وحالت دون تمتعها به طيلة سنى الاحتلال، نعم إن التحفظات الأربعة تقضى على أية سيادة داخلية أو خارجية، كما تنتقص من كيان الدستور وسلطانه. ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير من الحماية ومن الحكم الأستبدادى معًا، وإن الفرق ليبدو جليًّا بين التبليغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١، على أثر قطع مفاوضات عدلى باشا (ص٤٠) وبين تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فمن مقارنة هاتين الوثيقتين يتبين أن السياسة الإنجليزية قد طرأ عليها تغيير جوهرى بين الأولى والثانية، وهذا التغيير كان مكسبًا جزئيا لمصر، وهو نتيجة جهاد الأمة واستمرارها على النضال رغم التهديدات التى أحتواها تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١.

إن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يكون ضارًّا لو قبلته الأمة وارتضت به أو اعتبرته خاتمة الجهاد، أما إذا كانت ماضية فى جهادها فإنه بلاشك فوز لها فى

معركة من سلسلة المعارك التى يتألف منها نضالها القومى الطويل.

إن ميزة هذا التصريح أنه إعلان من جانب واحد وهو إنجلترا، وليس فيه ارتباط أو قبول من جانب مصر، أى أن مصر لم تتقيد بموجبه بأى قيد، ولا تنازلت عن أى حق، ولا تقيدت بالتحفظات الواردة فيه، فهو من هذه الناحية يفضل حل القضية المصرية بواسطة مشروعات المعاهدة المتعاقبة، لأن هذه المشاريع قد تضمنت تنازلاً من جانب مصر عن حقوق لها، واعترافاً بمركز غير مشروع للاحتلال، وهذا الاعتراف وذلك التنازل لم يفرض على البلاد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

وقد صرح المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية أن من الأسباب التى دعتها إلى هذا التصريح أنه لا توجد حكومة مصرية تستطيع حمل مصر على الارتباط بمعاهدة مع بريطانيا تكفل الضمانات التى تطلبها هذه ومن ثم عمدت إلى إعلان تصريح من جانب واحد.

وهذا معناه أنها إذ لم تظفر بالمعاهدة قد تنازلت عما كانت تنوى التنازل عنه مقابل ارتباطات مصر فى المعاهدة، دون أن تتقيد مصر بهذه الارتباطات أو تقبلها، وهذا ولا شك مكسب جزئى لمصر، وفرق بين تحفظات صادرة من جانب واحد وهو إنجلترا وبين أن تحصل إنجلترا على هذه التحفظات بصفة شرعية بإقرار مصر وقبولها.

ويرجع عدول الحكومة البريطانية عن سياستها فى ضرورة عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا ولجوؤها مؤقتاً إلى التصريح من جانب واحد إلى موقف عدلى باشا فى مفاوضاته مع اللورد كيرزون سنة ١٩٢١، ذلك أنه حين رفض مشروع كيرزون اقترح فى حديثه معه أن تنفذ الحكومة البريطانية المزايا التى يتضمن المشروع الاعتراف بها للمصريين، إلى أن يحين الوقت للاتفاق على المسائل المختلفة عليها، فقبل كيرزون الفكرة مبدئيا، ولكنه أشار إلى أنها تقتضى معاونة مثل عدلى باشا، فاعتذر عدلى لأنه إنما جاء لينفِّذ برنامجًا معينًا، وهاك ما جرى من الحديث بينهما فى هذا الصدد:

عدلى باشا: لا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على إشراف دولة أجنبية على شئونهم، ولو كان ذلك مؤقتًا وإلى أجل، وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرّونه من النظامات، ولكن لا تتوقعوا منهم قبولاً بها، وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك إلى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل.

اللورد كيرزون: ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعًا كهذا يتضمن تمثيلاً خارجيا ونظامًا نيابيا كاملاً من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك؟

عدلى باشا: إن لى برنامجا معروفا، ولم أقبل الوزارة إلّا للسعى فى تحقيقه، فلا يسعنى أن أعود إلى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ولكنى باق لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم أقبله[٥].

وعلى ذلك قطع عدلى المفاوضات واستقال من الوزارة، وكان موقفه من هذه الناحية سلبيًا، وترك للسياسة البريطانية تنفيذ فكرته فى التصريح من جانب واحد لا يقيد مصر فى شىء.

على أنه يجب أن نلحظ خطورة التحفظات التى استبقتها إنجلترا فى تصريح ٢٨ فبراير، حقا إن مصر لم تعترف ولم ترتبط بهذه التحفظات، ولكنها فى الواقع هادمة للاستقلال، مبقية مصر فى دائرة الحماية الفعلية، ولهذا لم تقابل الأمة هذا التصريح بغير الإعراض والاستنكار، وهى محقة فى هذا الموقف، وقد دلت بذلك على صدق نظرها وحسن بصرها بالأمور، وإدراكها ما يبيت لها من نيات السياسة البريطانية، وقد تكشفت هذه النيات من الوثائق والتصريحات السياسية التى لابست صدور هذا التصريح.

فقد أبلغ المستر لويد جورج فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ رؤساء حكومات الممتلكات المستقلة (الدومنيون) سياسة حكومته فى برقية قال فيها:

«يسرنى أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك قررت الآن، بالاتفاق التام مع

---

(٥) وثائق المفاوضات – مضابط دور الانعقاد غير العادى للبرلمان – نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٣٧٢.

لورد أللنبى، إصدار تصريح لمصر تنتهى به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالصوالح الخاصة التى للإمبراطورية البريطانية فى مصر، وهذا التصريح مصوغ وفق الآراء التى أعرب عنها فى المؤتمر الإمبراطورى، وهو تنفيذ للمبادئ التى وضعت وقتئذ.

«وقد أبلغتم من قبل شروط التسوية التى عرضتها حكومة جلالة الملك فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ مع الوثائق التى نشرت فى شهر ديسمبر، وقد كان من نتائج حبوط المفاوضات أن استقالت الوزارة (العدلية) وأن حدثت اضطرابات صغرى فى عدة مدن قمعت بسهولة، وارتكبت بعض جرائم القتل السياسية، وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية، ولإحداث إضراب عام بين مستخدمى الحكومة، ولكنها لم تفز إلا بنجاح ضئيل، وبعد عيد الميلاد مباشرة نفى زغلول زعيم التهييج الوطنى تحت الأحكام العسكرية لإبائه أن يكف عن النشاط السياسى ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون، وهم الآن فى طريقهم إلى سيشيل، وفى خلال هذا مضى لورد أللنبى فى المفاوضات لتأليف وزارة، وعرض فى يناير اقتراحات لهذا الغرض على هذه الحكومة (الإنجليزية)، وخلاصة هذه الاقتراحات أن تنهى بريطانيا العظمى الحماية حالاً، وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة، مع ترك التدابير الضرورية لحماية الصوالح الخاصة التى للإمبراطورية البريطانية فى مصر لمناقشات تدور فى المستقبل، وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات مما لا سبيل إلى قبوله، إذ كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية فى نظرنا كضمان لصوالحنا الخاصة الخليقة بأن لا يكون لها سند قانونى متى انتهت الحماية وأن تصبح رهناً بما قد يكون الوزراء المصريون على استعداد فى المستقبل للمفاوضة فى عقده من الاتفاقات، ولذلك اقترحنا طريقة أخرى نعلن بمقتضاها استعدادنا للإشارة على البرلمان بإنهاء الحماية متى عقد الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة الصوالح البريطانية، ولكن اللورد أللنبى صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته للساسة المصريين، وأنه لا يستطيع أن يأمل الحصول على تأليف وزارة مصرية على هذه القاعدة، فطلبنا إليه أن يحضر لاستشارته، وقد أدى ذلك إلى نتائج مرضية جدا.

«ومن حيث أن كل المفاوضات الأخيرة لم تؤت ثمرة ما، فقد تقرر أن نمضى إلى إنهاء الحماية على قاعدة تصريح من جانب واحد، أرسلناه إليه بالتلغراف مع هذا، وهذا التصريح - مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة - يقرر المركز الذى ندعيه فى مصر حيال كل الدول الأخرى، ويسرد الأمور التى تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيويا لتأمين الإمبراطورية، وقد أبقيت الحالة الراهنة فى كل هذه الأمور، ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة فى عقد اتفاقات خاصة بها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شاءت ذلك ومتى آذنت الظروف بالنجاح، وفى خلال ذلك يكون المصريون أحرارًا فى وضع أنظمتهم القومية محتذاة على مثال أمانيهم.

«ونحن ننوى، فى إبلاغنا جوهر هذا التصريح إلى الدول الأجنبية، أن نعلن أن إنهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن تغييرًا ما فى الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى فى مصر، وفى نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الإمبراطورية البريطانية وسلامتها، ولذلك فإنها (أى بريطانيا) ستحافظ دائمًا بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل باعتبار أنها مصلحة بريطانية جوهرية، ونحن بلفتنا النظر إلى هذه العلاقات الخاصة كما هى محددة فى التصريح الذى يعترف باستقلال مصر، ننوى أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقش فيها أية دولة أخرى، وأننا نعد كل محاولة يراد بها التدخل فى شئون مصر من جانب دولة أخرى عملاً غير ودى وأننا نعتبر كذلك أى اعتداء على أراضى مصر عملاً عدائيا نرده بكل الوسائل التى لدينا.

«وسيسلم اللورد أللنبى التصريح إلى السلطان فى ٢٨ فبراير، وسيقدم إلى البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه، أما نصه فسيرسل إليكم فى تلغراف على حدة».

وألقى المستر لويد جورج فى مجلس العموم (النواب) يوم ٢٨ فبراير خطبة بهذا المعنى أكد فيها النيات التى أعرب عنها فى برقيته إلى الممتلكات المستقلة، وأضاف إلى ذلك توضيحًا لسياسة انجلترا فى السودان، وهى إنكار الوحدة بينه

وبين مصر، والعمل على فصله عنها، والتحدث عنه كأنه مستعمرة بريطانية، قال: «إن الحاجة كانت تدعو إلى اشتراك مجهودات بريطانيا ومصر لانتشال بلاد السودان الواسعة الأرجاء من حالة الخراب التى وقعت فيها، وقد قدمت كل من مصر وبريطانيا العظمى على السواء رجالاً وأموالاً منذ إعادة فتح السودان أى منذ نحو عشرين عامًا بقصد إعادة السلم والرخاء إليه حتى يحل اليوم الذى يصبح فيه خصبًا آهلاً بالسكان بقدر ما هو الآن قحل خلو من الناس، وإن الحكومة لن تسمح مطلقًا بأن يتعرض للخطر ما تم فيه فعلاً من التقدم وما يرجى منه كثيرًا فى المستقبل، وإن لمصر حقا لا ينكر فى الضمانات الكافية بأن لا يكون لرقى السودان أى دخل مطلقًا فيما تحتاجه من ماء الرى الآن أو تحتاجه فى المستقبل لزراعة أراضيها بأكملها، والحكومة البريطانية مستعدة لتقديم هذه الضمانات، وليس هناك سبب لأن تعرقل الضمانات تقدم السودان بأى وجه من الوجوه».

التبليغ البريطانى إلى الدول باستقلال مصر

وبعد أن وافق البرلمان البريطانى على التصريح، أبلغ اللورد كيرزون وزير الخارجية الإنجليزية فحواه فى كتاب إلى معتمدى إنجلترا فى الخارج لكى يبلغوه إلى الحكومات الأجنبية عامة، وتمسّك فى التبليغ بالتحفظات الأربعة الواردة فيه، وعد تدخل أية دولة أخرى فى شئون مصر عملا غير ودى لأنجلترا، فألقى هذا الكتاب ضوءًا كاشفا لنيات إنجلترا من تصريح ٢٨ فبراير وأنها لم تقصد منه الاعتراف باستقلال صحيح لمصر بل استبقت لنفسها كل عناصر الحماية والسيطرة عليها، قال:

«قررت حكومة جلالة الملك بمصادقة البرلمان أن تنهى الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأن تعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة، فعند تبليغكم هذا القرار إلى الحكومات التى أنتم معتمدون لديها يقتضى أن تبلغوها أيضًا ما يأتى:

«لما تعرض السلام والرخاء فى مصر للخطر فى ديسمبر سنة ١٩١٤ باشتراك

تركيا فى الحرب العظمى وتحالفها مع الدول الوسطى أنهت حكومة جلالة الملك سيادة تركيا على مصر، ووضعت البلاد تحت حمايتها، وأعلنت أنها حماية بريطانية.

«وقد تغيرت الحال الآن، فإن مصر خرجت من الحرب ناجحة سليمة، وقررت حكومة جلالة الملك، بعد التدبر الدقيق وطبقا لتقاليدها السياسية، أن تنهى هذه الحماية بتصريح تعترف فيه بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وفى الوقت ذاته تحتفظ لنفسها، إلى حين عقد الاتفاقات بينها وبين مصر، بمسائل معينة ذات ارتباط خاص بمصالح الإمبراطورية البريطانية وتعهداتها، وستبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بهذه المسائل كما هى بغير تغيير إلى أن يتم عقد هذه الاتفاقات، وستكون الحكومة المصرية حرّة فى إعادة وزارة للشئون الخارجية، وبذلك تمهد الطريق لتمثيل مصر فى الخارج تمثيلاً سياسيا وقنصليا، وسوف لا تقوم بريطانيا العظمى فى المستقبل بحماية المصريين فى البلاد الأجنبية إلا بقدر ما قد ترغبه الحكومة المصرية وإلى أن يتم لمصر تمثيلها فى المملكة المختصة.

ومع ما سبق فإن إنهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر ذاتها.

«إن سلامة الأراضى المصرية ورفاهيتها ضروريان لأمن الإمبراطورية وسلامتها، ولذلك فهى تتمسك دائمًا باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر – تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول من زمن مديد – مصلحة بريطانية أساسية، وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية، وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملاً غير ودّى، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأراضى المصرية عملاً يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها».

بيان الحزب الوطنى
عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وقد نشر الحزب الوطنى رأيه فى التصريح فى بيان أصدرته اللجنة الإدارية يوم ٢ مارس سنة ١٩٢٢، أوضحت فيه حقيقة نيات السياسة البريطانية وإصرارها على اغتصاب حقوق مصر، وهاك نص البيان:

«اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى يوم الخميس الموافق ٢ مارس سنة ١٩٢٢ وقررت نشر القرار الآتى مع إبلاغه إلى سفراء الدول بمصر وإلى الصحف الأجنبية والشركات التلغرافية:

«لا ترى اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى خطاب اللورد أللنبى المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتصريح الحكومة البريطانية المرفق به أى تغيير فى مقاصد الحكومة الإنجليزية بالنسبة لمصر، فإن من يتأمل عبارات هاتين الوثيقتين لا يجد فيهما غير اتخاذ انجلترا وسيلة جديدة للتوصل إلى حمل المصريين على اعتبار مركزها فى مصر شرعيًّا ووضع القواعد لتنظيم الحماية غير المشروعة تحت ستار الاعتراف باستقلال مصر وإعلان انتهاء الحماية، وقد فات السياسة الإنجليزية أن المصريين يدركون أن احتفاظ انجلترا بعلاقاتها الخاصة التى تدعيها مع مصر وحصولها على الضمانات التى تطلبها لحفظ مصالحها ومصالح الأجانب ومصالح الأقليات، وفصل السودان عن مصر، كلها أمور لاتجعل لإعلان استقلالها قيمة وتجعل تصريح الحكومة الإنجليزية مبدلاً لفظ الحماية بنظام آخر مقتضاه الاعتراف لانجلترا بالمركز الذى تدعيه وما يستلزمه هذا المركز الاستثنائى من التدخل فى شئون البلاد الداخلية والخارجية.

«إن تصريح الحكومة الإنجليزية صريح فى اعتبار حماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حماية صحيحة قانونا وفى أن أنجلترا هى صاحبة السيادة على مصر وفى أن ما تخوله لمصر من التصرفات والامتيازات ليس إلا من قبيل المنح والتنازل

من جانبها وحدها، وقد قصدت الحكومة الإنجليزية بتصريحها المذكور الاحتفاظ بجميع سلطتها ونفوذها الجوهرى فى البلاد ومنها الأحكام العرفية، ثم هى فى الوقت نفسه تغرى المصريين على الدخول فى مفاوضات جديدة وإن كانت موصوفة من الآن بأنها غير مقيدة إلا أنها فى الواقع محصورة فى دائرة الاتفاق على مقدار الضمانات التى تعطيها مصر لانجلترا، فالدخول فى مفاوضات بقصد وضع اتفاق على هذه المسائل يجعل المسألة المصرية من مسائل انجلترا الداخلية ويعتبر إقرارًا صريحًا وتسليمًا من جانب مصر بالحقوق التى تدعيها انجلترا لنفسها وبفصل السودان عن مصر فصلاً تاما.

«وإن تصريحات رئيس الوزارة الإنجليزية فى البرلمان الإنجليزى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وما تلاه، تلك التصريحات التى نقلتها التلغرافات، وإبلاغ الوثيقتين المذكورتين إلى المستعمرات الإنجلزية (المستقلة) تجعل المسألة أكثر وضوحًا لمن خدعه ظاهر التصريح، وتفصح عن حقيقة نيات الحكومة الإنجليزية فى اعتبار مصر داخلة ضمن دائرة الإمبراطورية البريطانية «المرنة»، وفى أن كل ما يتم من جانب انجلترا بالنسبة لمصر لا يصحّ أن يغيرّ فى نظر العالم العلاقات الخاصة التى تدعى انجلترا وجودها مع مصر.

«ومما يلفت النظر بصفة خاصة فى تصريح الحكومة البريطانية أمران:

الأول: أن التعبير بانتهاء الحماية معناه أن الحماية كانت شرعية إلى يوم انتهائها وأن انجلترا كانت لها صفة شرعية فى حكم البلاد.

الثانى: أن الأحكام العرفية لا تلغى إلاّ إذا صدر قانون التضمينات، وهذا القانون يقصد به إقرار جميع الأعمال التى قامت بها السلطات العسكرية تنفيذًا للأحكام العرفية، وقد أبان الحزب الوطنى فيما نشره على الأمة من التقريرات والخطابات والقرارات المضار العظيمة التى تلحق البلاد من إقرار تلك الأعمال.

لذلك

تعلن اللجنة الإدارية للحزب الوطنى أن تصريح الحكومة البريطانية الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئًا فى الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره، ولا يقصد به غير التغرير بالأمة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها، واللجنة تنبه الأمة إلى الاحتفاظ دائما بمطالبها الأسمى وهو استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالاً تامًّا غير مقيد بحماية أو وصاية أو وكالة أو احتلال أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال».

* * *

الفصل الرابع

وزارة ثروت

أصبح منتظرًا بعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يعهد بتأليف الوزارة إلى ثروت باشا، لأن صدور التصريح كان استجابة لشروطه.

كتاب الملك إلى ثروت باشا

ففى أول مارس سنة ١٩٢٢ طلب إليه السلطان فؤاد تأليف الوزارة فى كتاب نوه فيه بتصريح ٢٨ فبراير، وما تضمنه من انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف باستقلالها، وألمع إلى أن يكون من بين أعضاء الوزارة وزير للخارجية (وكان هذا المنصب ملغيًا طيلة عهد الحماية)، وأعرب عن أمله فى أن تحقق الأمة كل أمانيها فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية، وطلب أن تعد الوزارة مشروع الدستور ليكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة، قال:

«عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

«إن القرار الذى أبلغنا إياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبالاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لنا ولشعبنا العزيز، وهو ثمرة الجهاد القومى الذى تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد، ولا ريب عندنا فى أن استمساك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمانيها، ونظرًا لما نعرفه لكم من الجهد المشكور فى خدمة القضية المصرية ولما لنا من الثقة التامة بكم وما نعهده فيكم من الجدارة الكاملة للقيام بمهام الأمور قد اقتضت إرادتنا

السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير للخارجية وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به.

«ولما كان من أجل رغبتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة لذلك يكون من أوّل ما تعنى به الوزارة إعداد مشروع ذلك النظام.

«وإنا نسأل الله العلى القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان».

صدر بسراى عابدين فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ هـ أول مارس سنة ١٩٢٢.

جواب ثروت باشا

أجاب ثروت باشا فى اليوم نفسه على كتاب السلطان بجواب ذكر فيه أسماء زملائه الذين اختارهم لمعاونته، وأوضح برنامج وزارته، فأشار إلى أنه ما كان له أن يتولى أعباء الحكم فى ظل المبادئ التى أعلنتها الحكومة البريطانية فى مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيرزون على عدلى باشا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وفى التبليغ البريطانى الذى أعقبه (تبليغ ٣ ديسمبر)، قائلاً إن تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول لها، ثم عرج بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والكتاب المرافق له، فقال إنهما قد أحدثا تغييرًا كبيرًا فى الحالة يسمح بتأليف وزارته لما فى هاتين الوثيقتين من الترضية للشعور القومى، وأعلن اعتزام الوزارة وضع مشروع دستور يطابق مبادئ القانون العام الحديث ويقرر مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب. وإلغاء الأحكام العرفية والرجوع فيما اتخذ فى ظلها من التدابير المقيّدة للحرية (يقصد بذلك إطلاق سراح المعتقلين) وأن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية، وأعرب عن أمله فى أن تتذرع الأمة فى الدور الجديد من حياتها السياسية باتحاد الكلمة وتآلف القلوب والأخذ بدواعى النظام والحكمة، وهاك نص جوابه:

«يا صاحب العظمة

«أتقدم إلى سدّة عظمتكم بفائق الشكر على ما تفضلت فأولتنى من الثقة السامية إذ عهدت إلىّ بتأليف الوزارة الجديدة ووجهت لى رتبة الرياسة الجليلة.

«وإنى لأتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل وهم: إسماعيل صدقى باشا لوزارة المالية، وإبراهيم فتحى باشا لوزارة الحربية والبحرية، وجعفر ولى باشا لوزارة الأوقاف، ومصطفى ماهر باشا لوزارة المعارف العمومية، ومحمد شكرى باشا لوزارة الزراعة، ومصطفى فتحى باشا لوزارة الحقانية، وحسين واصف باشا لوزارة الأشغال العمومية،، وواصف سميكة بك لوزارة المواصلات، وقد احتفظت لنفسى بوزارتى الداخلية والخارجية، فإذا وقع هذا الاختيار موقع الاستحسان لدى عظمتكم يصدر المرسوم العالى بالتصديق عليه.

«يا صاحب العظمة. لم يكن لزملائى ولى، ونحن نشاطر الأمة أمانيها فى الاستقلال، إلاّ أن نقرّ الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل، فلم يكن يسعنا أن نتولى أعباء الحكم ما دامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلته، فإن تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها، غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى إلى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدثا فى الحالة تغييرًا كبيرًا، فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة إذ أنها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالاً وقبل أى اتفاق فحسب، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق، أما وقد جزنا هذا الدور بخير فلم يبق على مصر إلاّ أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وأن خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلّها أثرًا هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهود.

«على أن الوزارة ترى أنه لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل أمانيها بحيث تؤتى جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة، ولذلك فإن الوزارة عملاً بأوامر عظمتكم ستأخذ فى الحال فى إعداد مشروع دستور طبقًا لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسى المقبل.

«وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية وأنه عن أى حال يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية، وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرًا إلى عظمتكم، وستتخذ الوزارة بلا إمهال ما يدعو إليه الأمر فى ذلك من التدابير كما أنها ستبذل جهدها اعتمادًا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملاً بالأحكام العرفية، هذا وإن إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج، ونظرًا لأن النظام الإدارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديموقراطية التى ستمنحها البلاد فإن الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسئوليته أمام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها فى إدارة شئون الأمة توجيهها إلى المصلحة القومية دون غيرها، والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجّة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعى النظام وتلتزم جانب الحكمة.

«والوزارة تحيى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجلّ أثر فى طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الغد وإنها لترجو أن يجيء مكللا لمجهود البلاد، وإننى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين».

القاهرة فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢).

وقد صدر المرسوم السلطانى فى اليوم نفسه (أوّل مارس) بتأليف الوزارة على النحو الوارد فى جواب ثروت باشا: عبد الخالق ثروت باشا للرآسة والداخلية والخارجية. إسماعيل صدقى باشا للمالية. إبراهيم فتحى باشا للحربية والبحرية. جعفر ولى باشا للأوقاف. مصطفى ماهر باشا للمعارف. محمد شكرى باشا للزراعة. مصطفى فتحى باشا للحقانية. حسين واصف باشا للأشغال. واصف سميكة بك للمواصلات.

إعلان الاستقلال والمناداة بالسلطان فؤاد ملكًا لمصر
(١٥ مارس سنة ١٩٢٢)

بدأ عهد وزارة ثروت باشا بداية حسنة بالنسبة إلى الوزارات السابقة، إذ أعلن السلطان فؤاد فى ١٥ مارس استقلال البلاد، واتخذ لقب صاحب الجلالة ملك مصر، وأصدر الكتاب الآتى إلى رئيس الوزارة:

«عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

«فى هذا اليوم السعيد الذى تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد نشعر بأعظم الاغتباط وأكبر الارتياح لتوجيه الخطاب إلى أمتنا العزيزة

«وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة علمًا بهذا الخطاب المرسلة صورته مع أمرنا ولتعمموا نشره فى جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية لمن يلزم تبليغه إليه».

«فؤاد»

صدر بسراى عابدين فى ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ – ١٥ مارس سنة ١٩٢٢».

وهذا نصّ الخطاب الذى وجهه فؤاد إلى الأمة وأعلن فيه الاستقلال. قال:

«إلى شعبنا الكريم

«لقد منّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وإنا لنبتهل إلى المولى عزّ وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك، ونعلن على ملأ العالم أن مصر

منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالنا من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزّة القومية.

«وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا فى هذه الساعة العظمى أننا لن نألو جهدًا فى السعى بكل ما أوتينا من قوّة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسعاد شعبنا الكريم.

«وإنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد».

«فؤاد»

«صدر بسراى عابدين فى ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ – ١٥ مارس سنة ١٩٢٢».

وأطلق لهذه المناسبة مائة مدفع ومدفع فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والخرطوم وسواكن، وأطلق ٢١ مدفعا فى عواصم المديريات وفى دمياط والسويس، وتلى الخطاب الملكى والأمر الكريم فى المحافظات وعواصم المديريات.

واعتبر يوم ١٥ مارس عيدًا وطنيا تستريح فيه مصالح الحكومة من العمل، ولكن الشعب لم يشارك الحكومة الابتهاج بهذا الإعلان، وكان موقفه سلبيًا مشرفًا، إذ لم يجد تحقيقًا لمظاهر الاستقلال الصحيح، بل رأى على العكس أنه رغم هذا الإعلان فإن الاحتلال البريطانى قائم، والأحكام العرفية الأجنبية مبسوطة، وإنجلترا متسبقية تحفظات تهدم قواعد الاستقلال، والسودان مفصول عمليا عن مصر، فلا غرو أن قوبلت مظاهر الابتهاج وإطلاق المدافع بالفتور والإعراض، وكان هذا الشعور دليلًا على تقدّم الوعى الوطنى فى طبقات الشعب.

وقد أبلغت الحكومة المصرية معتمدى الدول الأجنبية أن مصر أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وأن ولى الأمر اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر.

وهاك نصّ الكتاب الذى أرسله ثروت باشا فى هذا الصدد إلى كل من معتمدى الدول:

«أتشرف بأن أرسل لكم طى هذا ترجمة النطق الملكي الذى أصدره مولاى ولى الأمر على أثر إلغاء الحماية البريطانية على مصر معلنًا به أن مصر أصبحت دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ومتخذًا لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر. وإنى أرجوكم التكرم بتبليغ هذا النطق إلى حكومتكم وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لجنابكم الإعراب عن عظيم احترامى».

وبذلت وزارة ثروت باشا سعيًا محمودًا فى تحقيق بعض مظاهر الاستقلال.

ففضلًا عن إعلان الاستقلال قد أنشأت وزارة للخارجية تولّاها ثروت باشا بعد أن كانت هذه الوزارة ملغاة طيلة عهد الحماية (من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٢).

وكانت العادة جارية فى عهد الحماية بتعطيل مصالح الحكومة يوم عيد جلوس ملك إنجلترا وعيد ميلاده، فأبطل ثروت باشا هذه العادة وقرر مجلس الوزراء عدم تعطيل المصالح فى هذين اليومين، وأصدر بلاغًا رسميًّا بذلك، وسارت الحكومة من بعده على هذه القاعدة.

وألغيت وظيفة مستشار وزارة الداخلية، وكان آخر المستشارين البريطانيين لها البريجادير جنرال السير جلبرت كليتون.

وكفّ المستشار المالى البريطانى عن حضور جلسات مجلس الوزراء بعد أن كان متمتعًا بهذا الحق طيلة عهد الاحتلال والحماية.

وعينت الوزارة وكلاء مصريين لوزارات الداخلية (الشئون الصحية) والمالية والأشغال والزراعة والمواصلات بدلًا من الوكلاء البريطانيين، ووكيلًا مصريا لوزارة الخارجية. كما عينت بعض الموظفين المصريين بدلًا من كبار الموظفين الإنجليز فى الحكومة.

وعنيت عناية موفقة بإيفاد البعثات العلمية إلى الخارج، فأوفدت عددًا كبيرًا من خريجى المدارس العليا وطلبتها إلى جامعات أوروبا وأمريكا لتخريج مصريين أخصائيين يشغلون الوظائف الفنية ويضطلعون بالأعمال المتصلة بنهضة مصر ويحلون محل البريطانيين والأوروبيين فى الوظائف التى احتكروها فى عهد

الاحتلال والحماية، وأنشأت «المجلس الاقتصادى» للعناية بأمور مصر الاقتصادية.

نظام وراثة العرش

أسلفنا القول فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩»[١] أن الحكومة البريطانية قد انتحلت لنفسها حق التدخل فى نظام وراثة العرش وأبلغت السلطان فؤاد فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ قرارها فى هذا النظام وفحواه الاعتراف بالأمير فاروق ونسله من الذكور كأولياء عهد للسلطنة المصرية، وقلنا إن هذا التدخل هو من أخص مظاهر الحماية، وأن هذا الوضع كان وضعًا شاذا.

وقد أزال الملك فؤاد بعض هذا الشذوذ بعد سنتين من وقوعه، إذ أصدر بعد إعلان الاستقلال أمرًا ملكيًّا فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بنظام وراثة العرش يقضى بأن الملك وراثى فى أسرة محمد على (المادة الأولى) وأن ولاية الملك تنتقل من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر، وهكذا طبقة بعد طبقة، وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن تنتقل إليه ولاية الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى إخوة، ويشترط فى كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية (المادة ٢).

وتطبيقا لقاعدة توارث العرش نصّت المادة الثانية فى ختامها على ما يأتى «فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق»، ونصّت المادة الثالثة على طريقة انتقال ولاية الملك فى حالة ما إذا لم يكن لصاحب العرش عقب، ونظمت بقية المواد أحكام انتقال وراثة العرش فى كل الأحوال المحتملة[٢].

---

(١) ج٢ ص١٠٢ (الطبعة الأولى).

(٢) ولما صدر الدستور سنة ١٩٢٣ نصت المادة ٣٢ منه على أن عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على وأن وراثة العرش تكون وفق النظام المقرر بالأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢.

نظام الأسرة المالكة

وأصدر الملك قانونا فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٢ بنظام الأسرة المالكة، يتضمن ما للملك من حق الولاية على أسرته، والطبقات التى ينحصر فيها لقب الإمارة ونظام توارث ذلك اللقب، وتأليف مجلس البلاط الذى يقضى فى مسائل الأحوال الشخصية التى يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء وأميرات الأسرة المالكة.

وألحق بالقانون كشف بأسماء الأمراء والأميرات فى الأسرة المالكة.

وفى ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢ صدر أمر ملكى بأسماء أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب نبيل أو نبيلة.

إقرار تصفية أملاك الخديوى عباس

وفى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم٢٨ لسنة ١٩٢٢ بإقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من تصفية أملاك الخديو عباس الثانى، وقضى بتطبيق ما له من الحقوق وحرمانه المجىء إلى مصر ومنعه من التقاضى أمام المحاكم المصرية، وأقرت المادة ١٦٨ من الدستور هذا القانون مع إعطائه الصيغة الدستورية.

وضع الدستور

ألفت وزارة ثروت فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب، عهدت برآستها إلى حسين رشدى باشا. وتألفت على النحو الآتى: حسين رشدى باشا (الرئيس). أحمد حشمت باشا (نائب الرئيس). الأعضاء: يوسف سابا باشا. أحمد طلعت باشا. محمد توفيق باشا. عبدالفتاح يحيى باشا. السيد عبد الحميد البكرى. الشيخ محمد بخيت. الأنبا يؤانس. قلينى فهمى باشا. إسماعيل أباظة باشا. محمود أبوحسين باشا. منصور يوسف باشا.

يوسف أصلان قطاوى باشا. إبراهيم أبورحاب باشا. على المنزلاوى بك. عبداللطيف المكباتى بك. محمد على علوبة بك. زكريا نامق بك. إبراهيم الهلباوى بك. عبدالعزيز فهمى بك. محمود أبوالنصر بك. الشيخ محمد خيرت راضى بك. حسين عبدالرازق باشا. عبدالقادر الجمال باشا. صالح لملوم باشا. إلياس عوض بك. على ماهر بك. توفيق دوس بك. عبدالحميد مصطفى بك. حافظ حسن باشا. عبدالحميد بدوى بك.

وعدد أعضاء اللجنة ثلاثون عدا الرئيس ونائب الرئيس، ولذلك سميت «لجنة الثلاثين».

وهى فى مجموعها تنتظم طائفة من المفكرين وذوى الرأى ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والأعيان والتجار والماليين، ولكن الوفد والحزب الوطنى لم يكونا ممثلين فيها، لأنهما لم يقبلا الاشتراك فى عضويتها، وقد اعتذرت عن عدم قبولى عضوية اللجنة لأنى كنت (ولا أزال) أرى أن الدستور كان يجب أن يعهد وضعه إلى جمعية وطنية تأسيسية تمثل الأمة لا إلى لجنة تؤلفها الحكومة، وقد كان برنامج عدلى باشا فى وزارته التى ألفها فى مارس سنة ١٩٢١ يتضمن أن يكون وضع الدستور من اختصاص جمعية وطنية تأسيسية (انظر ص ١٧٦ ج ٢ من كتاب ثورة سنة ١٩١٩ الطبعة الأولى)، وكان ثروت باشا عضوًا فى هذه الوزارة ومقرا برنامجها بداهة، فاختصاصه لجنة حكومية بوضع الدستور هو خروج على هذا البرنامج.

أتمت اللجنة مهمتها، ووضعت الدستور، ومن الحق أن تقول إنه فى مجموعه من خير الدساتير وقد وضع على أحدث المبادئ العصرية.

ورفعت اللجنة مشروع الدستور إلى ثروت باشا فى يوم السبت ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢، وكان منتظرًا أن يصدر به المرسوم الملكى على أثر تقديمه إلى رئيس الوزارة لأن ثروت كان متتبعًا أعمال اللجنة ومقرًّا النصوص التى وضعتها، وقد قدّمت إليه اللجنة بعد أيام قليلة مشروع قانون الانتخاب المرافق للدستور.

وكان ثروت جادًّا فى بناء دار البرلمان، إذ شرعت وزارة الأشغال فى إقامة بناء

مجلس النواب الحالى منذ أغسطس سنة ١٩٢٢، وتوسيع بناء الجمعية التشريعية ليكون مقرًّا لمجلس الشيوخ، ولكن استقالته من الوزارة حالت دون صدور الدستور كما سيجىء بيانه.

العقبات فى طريق ثروت باشا

إن العيب الجوهرى فى وزارة ثروت باشا أنها تألفت دون اتصال بالرأى العام أو استئناس بارتياحه إليها، وبعبارة أخرى أنها لم تكن وليدة إرادة الأمة ممثلة فى برلمان (إذ لم يكن البرلمان قد أنشىء بعد)، أو فى إتجاه الرأى العام، ولم يلق ثروت باشا باله إلى هذا النقص الجوهرى فى وزارته، مع أنه يتصل بناحية هامة من الحياة السياسية فى بلاد كانت تتطلع إلى تقرير حقوقها العامة، وأوّل هذه الحقوق أن تكون الوزارات وليدة إرادتها وقد خلت وزارة ثروت من هذا الطابع، ومن هنا جاء الضعف فى كيانها، ولم يظفر ثروت بتأييد الشعب، فبدأت وزارته بغيضة إلى أغلبية الأمة، وزاد فى بغضها له أنه ألّف وزارته فى الوقت الذى كان سعد زغلول ورفاقه فى طريقهم إلى المنفى السحيق الذى قضت السياسة الإنجليزية بإبعادهم إليه - فى سيشيل، (ص٤٨) ولم تكن هذه الملابسات مما يدعو إلى اغتباط الأمة بوزارة ثروت، ومن حقها ألّا تغتبط بها ولا تؤيدها؛ لأنه ليس مما يتفق وكرامة الأمة أن ترضى عن وزارة تتألف فى الوقت الذى يقصى فيه زعماؤها عن البلاد بقوّة الغاصب، فحساسية الأمة من هذه الناحية كان لها كل ما يسوغها، وكل أمة تعتزّ بشخصيتها وكرامتها تقف هذا الموقف لا محالة، وكان معروفًا ما بين سعد وثروت من الخصومة، وبخاصة لأن ثروت كان وزيرًا للداخلية فى وزارة عدلى، وهو المسئول عن حوادث الضغط التى وقعت فى عهد هذه الوزارة ضدّ سعد وأنصاره، فلما علم الناس أن ثروت فى سبيل تأليف وزارته فى الوقت الذى علموا فيه أن سعدًا فى طريقه إلى منفاه، كان بديهيًّا أن يرتابوا فيه وفى وزارته. ومن ثم كان الطريق أمام ثروت مليئًا بالعقبات والأشواك.

ولا يسوغ مسلكه أنه هو الذى اشترط شروطه التى صارت فى الجملة

تصريح ٢٨ فبراير وأن من حقه بناء على ذلك أن يلى الوزارة؛ لأن صاحب الفكرة فى هذا التصريح هو عدلى باشا كما سلف القول، ومع ذلك لم يتمسك بالبقاء فى الحكم واستقال من وزارته الأولى، ولم يقبل أن يؤلفها من جديد، ولعله تعفف عن أن يؤلفها إذ رأى بثاقب نظره أن الأمة لا تؤيده فى تأليفها، لكن ثروت تغاضى عن هذه الناحية الهامة من الحياة السياسية، ومن الحق أن نقول إن شخصية عدلى كانت أقوى وأسلم من شخصية ثروت، ولعل أعضاء الوفد المنشقين قد زينوا له أن يؤلف الوزارة سواء رضيت عنها الأمة أو لم ترض لأنه قد خيل إليهم أن الأمة لابدّ وأن تذعن للهيئة السياسية التى فى يدها قوّة الحكم والسلطان، وهذا نقص كبير بل عيب خطير فى تفكيرهم السياسى، ظهر أثره على تعاقب السنين، وجعلهم المرة بعد المرة أداة للرجعية والعبث بحقوق الشعب.

لم يكن الطريق إذن أمام ثروت سهلاً ولا معبّدًا، بل كان كما قلنا مليئًا بالعقبات والأشواك، فقد شرع فى قتله قبل أن يؤلف الوزارة، إذ دبرت مؤامرة لاغتياله، وكان محددًا لإنفاذها يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢، أى فى الوقت الذى كانت المجالس تتحدث عن قرب احتمال تكليفه بتأليف الوزارة، واكتشف البوليس هذه المؤامرة، وقبض على المتآمرين وعلى المسدسات والقنابل التى اعتزموا استعمالها لاغتياله، وكان القبض عليهم وضبط القنابل والمسدسات فى منزل بجنينة ماميش بحى السيدة زينب، واتهم فى هذه المؤامرة كل من: محمد حسن فرغل. محمد حسن سعد. على رحمى. محمود حنفى سامى. عبدالحى كيرة. عبدالحكيم محمود. عبدالحليم غنيم. وحوكموا فى شهر مارس سنة ١٩٢٢ أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت بحبس محمود حنفى ثلاث سنوات مع الشغل وحبس كل من على رحمى ومحمد حسن سعد سنتين مع الشغل.

وتعددت حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين ولم يعرف الفاعلون فى معظمها، وتحرج لها مركز الوزارة.

ففى مارس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولان الرصاص على المستر مكنتوش بك

مدير قسم القاطرات بالسكك الحديدية بالقرب من منزله بالزيتون فأصيب بإصابات بليغة.

وفى مايو أطلق مجهول الرصاص على البكباشى كيف مساعد حكمدار فرقة ب بشارع الفلكى، فمات من جراء إصابته.

وبلغت هذه الحوادث سبعًا، ولم تهتد الحكومة إلى الجناة فيها.

احتجاج الحكومة البريطانية على حوادث الاغتيال

أدى تكرار هذه الحوادث وعدم ظهور الفاعلين فيها إلى انزعاج الحكومة البريطانية فاحتجت رسميا لدى الحكومة المصرية، وأبلغ هذا الاحتجاج كتابة إلى ثروت باشا فى مايو سنة١٩٢٢ عن يد اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى، وقد جاء فيه: «إن عدم الاهتداء إلى مرتكبى تلك الجرائم وبقاءهم بعيدًا عن طائلة العقاب، يدل أوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات، وإن الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع عليه اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته إن أدركته الوفاة، كما أنها تحتفظ بحق تقدير كفاية التعويض الذى تمنحه الحكومة المصرية أو عدم كفايته».

وردّ ثروت باشا على هذا الاحتجاج بأن الحكومة المصرية أوّل من يأسف لوقوع تلك الاعتداءات التى تنكرها وينكرها الشعب المصرى، وأنها اتخذت التدابير الأدبية والمادية لمنع وقوعها، وهى لا تتأخر عن التشديد على جهات البوليس بمضاعفة اليقظة والانتباه مبالغة فى العمل على زيادة تأثير التدابير التى سبق اتخاذها، وأما عن التعويض فمع أن الحكومة لا ترى أنها مسئولة بأكثر من توفير شرطة تقوم بأداء واجباتها قيامًا حسنًا، إلاّ أن ما تعودته من حسن الضيافة نحو الأجانب يجعلها لا تتردد فى أن تمنح برًّا منها وكرمًا من وقع به أمثال هذه الاعتداءات السياسية ما ترى أن الظروف تقضى به من التعويضات، وأن الحكومة أظهرت استعدادها للجرى على هذه الخطة فى أحوال سابقة وأنها ستظهر مثل هذا الاستعداد كلما رأت الظروف تدعو إلى ذلك.

وفى الحق أن الرد صيغ فى قالب مملوء حكمة وكرامة واتزانا.

ولم تقف حوادث الاعتداء إثر هذا الاحتجاج والرد عليه.

ففى ٣ يوليه اكتشفت مؤامرة لاغتيال المستر برت المفتش بالسكة الحديدية.

وفى ١٥ يوليه، أطلق بعض المتآمرين الرصاص على الكولونيل بيجوت الموظف بالمصلحة المالية التابعة للجيش البريطانى فأصيب بإصابات بليغة.

فأرسل اللورد أللنبى إلى ثروت باشا كتابًا فى ٢٠ يوليه، يبلغه فيه أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق متزايد إلى الاعتداءات المتكررة التى لم يتوصل إلى معاقبة مرتكبيها، وآخر مثل منها محاولة اغتيال الكولونويل بيجوت، وأن الحكومة المصرية يتعلق بها أن تتخذ إجراءات شديدة لإكتشاف الجناة ومعاقبتهم، وأن تضع حدا قاطعًا لحملة الجرائم السياسية، على أنه كلف بأن يخبره بأنه إن لم يتم ذلك فإن الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى.

فردّ عليه ثروت باشا بأن المندوب السامى لا يجهل أن الحكومة المصرية لم تقصر فى اتخاذ تدابير خاصة فى هذا الشأن، وأخصها زيادة عدد القوات الأوروبية فى البوليس لكى يتيسر له زيادة عدد دورياته، وإذا كانت هذه التدابير لم تؤد إلى منع وقوع تلك الجرائم، وتعرف مرتكبيها، فإن الحكومة المصرية أوّل من يأسف على ذلك، على أنها ستثابر على الخطة التى أبلغها إليه فى رده السابق، وأنها عملا بهذه الخطة لن تألو جهدًا فى أن تزيد على قدر المستطاع أشدّ التدابير المتخذة لمنع وقوع هذه الجرائم والبحث عن فاعليها، وأنها تنوى أن تنشىء فى وزارة الداخلية فرعًا خاصا تحصر فى يده التحقيقات الخاصة بالاعتداءات السياسية والإشراف على الأبحاث المتعلقة بها.

وفى أغسطس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولون الرصاص على المستر توماس براون مدير قسم البساتين بوزارة الزراعة، فقتل سائق عربته المصرى، وجرح هو ونجله وخادمته جروحًا شفوا منها بعد حين.

اضطهاد المعارضة

على أن وزارة ثروت باشا قد اتخذت من إجراءات العسف والاضطهاد ومصادرة الحرية ما بغضها إلى الرأى العام، نذكر على سبيل المثال مصادرتها الاجتماعات السياسية المخالفة لها، مع إباحتها الاجتماعات المؤيدة لها، وتعطيل جريدة (الأهالى) تعطيلاً نهائيا فى مايو سنة ١٩٢٢، وتعطيل جريدة (الأمة) لمدة ثلاثة أشهر من ٦ يوليه سنة ١٩٢٢، وتعطيل جريدة (الليبرتيه) نهائيا فى يوليه، وتعطيل جريدة (الأهرام) ثلاثة أيام، وإصدارها تعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد باشا وزملائه المنفيين فى مقالاتها أو أنبائها، وهذا من أعجب وأسخف التعليمات وأبعدها فى الشطط والاعتساف.

اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم

زاد مركز وزارة ثروت حرجًا أن السلطة العسكرية البريطانية اعتقلت أعضاء الوفد يوم ٢٥ يوليه وهم: حمد الباسل باشا. الأستاذ ويصا واصف. مرقس حنا بك. الأستاذ واصف بطرس غالى. علوى الجزار بك. جورج خياط بك. مراد الشريعى بك، وقدمتهم للمحاكمة بتهمة أنهم ارتكبوا جريمة معاقبا عليها بنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات المصرى بأن طبعوا ونشروا حوالى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٢ منشورًا يعرّض للكراهة والاحتقار حكومة جلالة ملك مصر، وأنهم فى ١٨ يوليه أذاعوا منشورًا موضوعه إثارة الكراهية ضدّ نظام الحكومة الحاضر، وسجنوا بثكنة قصر النيل، ثم أقيمت عليهم الدعوى العمومية أمام محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بدار محكمة الاستئناف الوطنية يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢، واسترعت هذه المحاكمة أنظار الأمة، ورأت فيها تناقضًا مع الاستقلال الذى أعلن فى ١٥ مارس، إذ كيف يتفق الاستقلال مع محاكمة مصريين أمام محكمة عسكرية بريطانية وانتحال السلطة العسكرية البريطانية حق حماية نظام الحكم فى مصر؟! وكانت هذه المحاكمة الشاذة مما أحرج مركز الوزارة؛ لأنها جعلتها فى حمى السلطة العسكرية الإنجليزية، وقد وقف المتهمون

فى هذه القضية موقفًا مشرفا، فدفعوا بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضيتهم، ورفضوا الاعتراف باختصاصها ورفضوا مناقشة الشهود أو الدفاع عن أنفسهم، وانتهت المحاكمة يوم ١١ منه إذ قضت المحكمة عليهم بالإعدام، وأبدلته القيادة البريطانية العامة بالحبس سبع سنوات وتغريم كل منهم ٥٠٠٠ جنيه، ثم أفرج عنهم فى ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه.

واعتقلت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمى بك. الشيخ مصطفى القاياتى. فخرى بك عبد النور. الأستاذ محمود فهمي النقراشى. الدكتور نجيب إسكندر. الأستاذ محمد نجيب الغرابلى. الدكتور محجوب ثابت. عبد الستار بك الباسل. الأستاذ حسن يس إلخ.. وسكتت الوزارة عن هذه التصرفات، فعدّ ذلك إقرارًا لها، وكان من المآخذ عليها.

وتألفت هيئة جديدة للوفد من : المصرى بك السعدى. السيد حسين القصبى. الأستاذ محمد نجيب الغرابلى. الأميرالاى محمود حلمى اسماعيل بك. الأستاذ راغب إسكندر. سلامة بك ميخائيل. الأستاذ عبدالحليم البيلى.

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

تأسس حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ على عهد وزارة ثروت باشا، وبمعاونتها ومساعدتها، وقد تألف من الأعضاء المنفصلين من الوفد، ومن معظم المخالفين لسعد زغلول؛ ولذلك حمل منذ تأليفه طابع العداء لسعد وللوفد، وقد عقد مؤسسوه أوّل اجتماع لجمعيتهم العمومية يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بفندق شبرد، وخطب فى هذا الاجتماع عدلى باشا يكن الذى اختاروه رئيسًا للحزب، وأعلن فى هذه الخطبة: «أن النظام الدستورى هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة فى المدنية كأمتنا»، ولو سار هذا الحزب على هذه القاعدة لكان له أثر طيب فى حياة مصر السياسية، ولكنه مع الأسف قد نقضها، وكان دأبه فى مختلف العهود تعطيل الحياة الدستورية، منفردًا أو مؤتلفًا مع كل جماعة من الرجعيين.

ولم يكن عدلى باشا ميالاً بطبيعته إلى الخصومة الحزبية، ولكنه قبل رآسة حزب الأحرار الدستوريين بتأثير أعضاء الوفد المنفصلين الذين أرادوا أن يتخذوا من رآسته سندًا لحزبهم، كما أقنعوه من قبل باستمساكه بالوزارة حين شجر الخلاف بينه وبين سعد فى أبرايل سنة ١٩٢١، على أن عدلى لم يلبث أن عاد إلى طبيعته التى تنفر من الخصومة الحزبية، فاستقال من رآسة الحزب سنة ١٩٢٤ وخلفه عبد العزيز فهمى باشا.

وعيب هذا الحزب أنه وضع قاعدةالتساهل مع الإنجليز للوصول إلى حل القضية المصرية، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة، ويسمونها «كياسة»، وما هى من الكياسة فى شىء، بل هى سبيل التفريط فى حقوق البلاد، ولقد حرص على هذه السياسة منذ تأليفه وفى أطوار نشاطه، فلم تذكر فى برنامجه كلمة الجلاء، والجلاء كما تعلم هو جوهر الاستقلال، وكان أعضاؤه يأخذون على سعد أنه يضع العقبات فى سبيل إتمام الاتفاق بين مصر وإنجلترا، وهم يعلمون على أى أساس تريد إنجلترا إتمام هذا الاتفاق، وما الذى تبغيه من إتمامه.

وثمة عيب آخر فى تكوينه، وهو أنه تألف لا استنادًا إلى تأييد الشعب، بل ارتكانًا على سلطة الحكومة، وقد لازمه هذا العيب طول حياته، فهو ليس حزبًا شعبيا يرتكز على إرادة الشعب، بل هو حزب حكومى يعتمد دائمًا على قوّة الحكم، ومن هنا جاء تغليبه لسلطة الحكومة على سلطة الشعب، وميله إلى إهدار سلطة الأمة لكى يصل إلى مناصب الحكم، ولا ترتقى الأمم بهذه الأساليب فى النضال السياسى، لأن النضال الذى يقوم على التوهين من سلطة الأمة وتخضيد شوكتها إنما يرمى آخر الأمر إلى استعباد الشعب، ومن ثم ظهرت فى محيط هذا الحزب معظم الوسائل والتدابير التى ترمى إلى حرمان الشعب حقوقه السياسية.

وكان وجود هذا الحزب موضع اطمئنان السياسة البريطانية إذ كانت تهدد به كل هيئة نيابية لا تميل إلى التسليم فى حقوق البلاد، كما كان مع غيره من الأحزاب الرجعية وسيلة لاستعادة الحكم المطلق، وسترى ذلك واضحًا من متابعة الفصول الآتية من هذا الجزء ومن الجزء الذى يليه.

مقتل إسماعيل زهدى بك وحسن باشا عبد الرازق

روّعت البلاد فى مساء ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بمقتل رجلين من خيرة رجالها، وهما المرحومان إسماعيل زهدى بك وحسن عبد الرازق باشا.

كان مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين مجتمعًا فى ذلك اليوم بمركزه بدار جريدة السياسة بشارع المبتديان. وانتهى الاجتماع فى الساعة السابعة ونصف مساء، فخرج كل من حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك عضوى مجلس إدارة الحزب قبل إخوانهما، ولما همّا بركوب السيارة تقدم نحوهما أربعة مجهولون وأطلقوا عليهم الرصاص من مسدساتهم، فأصابت منهما مقتلًا وأودت بحياتهما.

كان لهذا الاغتيال وقع أليم فى النفوس؛ لأنه اعتداء فظيع أساسه محاربة المخالفين فى الرأى السياسى بوسائل القتل والإرهاب، وفى هذا من العدوان على حرية الرأى ما تنبو عنه العدالة الإنسانية والمنطق السليم والنضج السياسى الرشيد، وقد قوبل بالاستنكار من جميع من يقدرون حرية الرأى فى البلاد، وأسف الناس أن تبلغ الخصومة السياسية إلى هذا الحدّ من الإجرام.

استقالة وزارة ثروت باشا
(٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

قدم ثروت باشا استقالته يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ إلى الملك، فقبلها فى اليوم نفسه، ولم يذكر فى كتاب استقالته الأسباب التى دعته إلى التخلى عن الحكم، وإنما ذكر فيه برنامجه الذى أعلنه فى خطاب تأليف وزارته، وعدد الأعمال التى حققها من ذلك البرنامج. قال:

«مولاى صاحب الجلالة

«تفضلت جلالتكم فشرفتنى بثقتها الغالية ودعتنى إلى تأليف الوزارة فتمكنت

بمعونتها السامية من السعى فى تغيير الحالة السياسية للبلاد بإلغاء الحماية التى ضربت عليها، فلما آذن بالنجاح ذلك السعى الذى تعهدته جلالتكم بالرعاية والعطف شرفتنى بأن عهدت إلىّ رسميا بتأليف الوزارة وكان أسعد افتتاح لعهدها ما أعلنته جلالتكم على ملأ العالم من استقلال البلاد الذى اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر إلى مصاف الأمم الحرة المستقلة وتوطد ملكها على دعائم ثابتة مكينة.

«ولقد كان من الواجب علىّ فى تلك الظروف أن آخذ على نفسى بين يدى جلالتكم ويدى البلاد عهدًا بما اختطه من وجوه تحقيق أمانيها؛ لذلك رفعت إلى سدّتكم الملكية فى الكتاب الذى أنهيت فيه إلى جلالتكم بقبولى تأليف الوزارة، بيانًا عن خطتها كان فى مقدمة ما جاء فيه أنها تنفيذا لإرادة جلالتكم ستعمل على إعداد مشروع دستور طبقًا لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسئولية الوزارية ويمكن الهيئة النيابية من الإشراف على العمل السياسى المقبل وأنها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه إلى المصلحة القومية دون غيرها كما أنها ستعمل على إلغاء الأحكام العرفية .

«ومن دواعى الغبطة للوزارة أنها وفقت فى ظل عطف جلالتكم إلى تحقيق ما اختطته لنفسها، فقد فرغت اللجنة التى نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمت مشروعًا حاويًا لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادئ الحكم، وهو الآن تحت النظر، كذلك نجحت الوزارة فى وضع أساس إدارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها، فألغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ولم يستبق منهم إلّا مستشارا المالية والحقانية، مع قصر مهمتهما على إبداء الرأى والمشورة، إلّا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولهما، وأبطل ما جرى عليه من العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء، كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه، وأخذت الحكومة بعد ذلك فى إحلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب، ثم أوفدت بعثات عدة إلى أوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم فى وظائف الحكومة التى تقتضى كفاءة خاصة، وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق

بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها.

«أما ما يتعلق بإلغاء الأحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضًا إذ اتفق على قانون «إقرار الإجراءات العسكرية» الذى اشترط لإلغائها، وأصبح أمر ذلك الإلغاء مرهونًا بإرادة حكومة جلالتكم.

«ولقد عرض فى أثناء تولى الوزارة لعملها أن أدّى تغير الأحوال فى الشرق إلى تعديل معاهدة «سيفر». فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان كى لا يقرر فيه شىء يمسّ مصر دون أن يسمع صوتها، وعرضت على جلالتكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنا من نصوص تلك المعاهدة تعديلاً يحقق أمانى البلاد، وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى.

«لذلك أتشرف بأن أرفع استقالتى إلى أعتاب جلالتكم، شاكرًا ما لقيته فى عملى من العطف والتعضيد، سائلا المولى عز وجل أن يهيىء لبلادنا العزيزة من أمرها رشدًا وأن يحقق فى ظل جلالتكم كل ما ترجوه من الخير والسعادة.

«وإنى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين.

القاهرة فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

فردّ عليه الملك بقبول استقالته قال:

«عزيزى ثروت باشا

«أطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتضمن استقالتكم من مهمتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم».

صدر بسراى عابدين فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢).

ولعلك تلحظ ما فى أسلوب الجواب من روح الجفاء، وتلك كانت مكافأة

الوزير الذى كان له الفضل بحسن مسعاه فى أن يرتقى السلطان فؤاد من سلطان تحت الحماية إلى ملك لدولة اعترف لها بالاستقلال والسيادة!

لماذا استقال ثروت باشا؟

لم يتضمن كتاب ثروت باشا أسباب استقالته، وإنما يؤخذ من قوله: «وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى»، يؤخذ من هذه العبارة أنه استقال مرغمًا، إذ كان «يرجو» أن يمضى فى تنفيذ برنامجه، ولكن لم يتحقق رجاؤه، ولم يبن استقالته على أسباب صحية كما جرت بذلك العادة فى كثير من الاستقالات، فلابدّ أن تكون هناك أسباب قوية لم يشأ أن يذكرها فى كتابه إلى الملك، فما هى تلك الأسباب التى أدّت إلى استقالته وحالت دون تحقيق ما كان «يرجو» من المضى فى تنفيذ برنامجه حسب تعبيره؟

ليس من حق المؤرخ أن يغفل مسألة هامة كهذه، بل عليه أن يبين لمن يقرءونه لماذا استقال ثروت باشا، ومن واجبه وهو يدون الحوادث الهامة فى سفر التاريخ أن يبين أسبابها وعللها، إذ بدون هذا البيان يفقد التاريخ روحه وفائدته، ويصبح جامدًا مغلقًا، بل يكون مجموعة من المعميات، ويقتصر على سرد وقائع غير مفهومة وغير مترابطة، ولا يؤدى إلى الغاية منه وهى توسع الأفق الذهنى والعلمى لقراء التاريخ.

فلماذا إذا استقال ثروت باشا؟

الواقع أن المغفور له الملك فؤاد لم يكن يميل إلى بقاء ثروت باشا فى الحكم، بل لم يكن ميالاً فى الأصل إلى إسناد الوزارة إليه، ولكن ضغط الحوادث كان فوق إرادته، فاحتمل ثروت باشا على كره منه، مضمرًا انتهاز الفرص لإسقاطه، هذا إلى أنه لم يكن يميل أيضاً إلى صدور الدستور، أما عدم ميله إلى ثروت فلأنه كان ذا شخصية كبيرة لا تخضع فى كل الأمور لما يطلب الملك، وليس هذا هو الطراز الذى يرتضيه، بل كان يؤثر الرؤساء والوزراء الذين لا شخصية ولا

إرادة لهم، فالملك فؤاد كان يريد وزراء يعتبرهم موظفين فى بلاطه، يأمرهم فيأتمرون، ولا يريد وزراء يعتدّون ببرامجهم وشخصياتهم، ولذلك كان يضمر إسقاط ثروت من اليوم الذى ألّف فيه وزارته، ولم يشفع له أنه كان له الفضل بحسن مسعاه فى التعظيم من شأنه، إذ صار صاحب الجلالة الملك بعد أن كان سلطاناً تحت الحماية البريطانية، لم يكن لهذا الفضل أثر فى نفسه، بل كان له فيها أثر عكسى، لأن من خصائص الملوك الحاكمين بأمرهم أن يحقدوا على من له فضل عليهم.

ومن ناحية أخرى فقد كان ثروت باشا جادا فى وضع الدستور واستصدار المرسوم الملكى به، وكان يستحث لجنة الدستور على إنجازه، حتى يصدر وهو لا يزال فى الوزارة، وقد أتمت اللجنة وضعه وقدّمه ثروت فعلاً إلى السراى كما وضعته اللجنة، ولكن الملك فؤاد لم يكن يميل إلى إصداره، لأنه رآه كما يقول يغلّ سلطته ويجعل الحكم مرجعه إلى الشعب، وهذا ما لا يبغيه الملك، وكان أثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متتبعاً أعمالها ومداولاتها، ناقمًا على ما أسماه انتقاص سلطة الملك، مع أنه قبل إعلان الاستقلال لم يكن يملك سلطة ما، بل كان سلطاناً تحت الحماية، لا يصدر عنه إلاّ ما يأمره به عمال الحماية، ولكن هكذا شأن الملوك الحاكمين بأمرهم، يتناسون الحقائق إذا كان فى ذكرها ما يتعارض مع أهوائهم، ولا يفكرون إلاّ فى الاستزادة من سلطتهم على حساب سلطة الشعب.

كان الملك فؤاد إذن غير راض عن الدستور، وقد أفضى إلى عدلى باشا باستنكاره للنصوص التى أسماها انتقاصًا لسلطته، وطلب إليه التدخل لتعديلها، ولكن عدلى باشا لم يتدخل، ولم يجد سندًا ولا مسوغًا لملاحظات الملك، وترك الأمور تجرى فى مجراها الطبيعى.

كان لا بدّ إذن للملك من تنحية ثروت عن الحكم، لكى يتغير مجرى الأمور من بعده، فيتعطل صدور الدستور، وقد يقبر قبل أن يولد، فدبرت إشاعة لإسقاطه، كان مصدرها محمد سعيد باشا باتفاقه مع السراى، فقد نقل سعيد باشا إلى الملك أنه سمع من حسن صبرى بك (باشا) نبأ خطيرًا، إذ علم وهو فى أوروبا أن لثروت باشا صلة بالخديو السابق عباس حلمى الثانى، وزعم سعيد

باشا فيما زعم أن حسن بك صبرى سمع هذه الرواية من الخديو نفسه حين قابله فى صيف ذلك العام، وكانت هذه الإشاعة ذريعة اتخذها الملك لتسويغ غضبه على ثروت باشا، وأبلغه فعلاً أنه لا يريد بقاءه فى الحكم، وكانت الإشاعة مكذوبة من أساسها، ويعلم الملك بكذبها وتدبيرها، فاضطر ثروت باشا أمام غضب الملك أن يستقيل، وبخاصة بعد أن علم أن السراى دبّرت ضدّه مظاهرة تنادى بسقوطه يوم الجمعة (أوّل ديسمبر سنة ١٩٢٢ - ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٤١)، إذ اعتزم الملك أداء صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر، ودعا ثروت إلى أن يصحبه فى موكبه، ونمى إلى ثروت تدبير المظاهرة فآثر تقديم استقالته حتى لا يستهدف لمثل هذه المكيدة.

وقد أفضى ثروت باشا بعد استقالته بحديث نشره فى الصحف كشف فيه عن مصدر تلك الوشاية، فذكر أن الذى نقل الإشاعة إلى الملك فؤاد هو محمد سعيد باشا، وأن سعيد باشا زعم أن تلقاها عن حسن صبرى بك (باشا)، وكذب صبرى باشا ما نسب إليه تكذيباً قاطعًا، فجاء هذا التكذيب دليلاً على تدبير الوشاية واختلاق الإشاعة لإسقاط ثروت، حتى إذا ظهر كذبها فيما بعد كان السهم قد نفذ، وكانت الغاية من اختلاق هذه الإشاعة قد تحققت، ولا يهم بعد ذلك أن يتضح كذبها!

فسقوط وزارة ثروت باشا كانت أسبابه محض داخلية، وفى ذلك قالت جريدة «الديلى تلغراف»: «إن النزاع الذى قام بين جلالة الملك وثروت باشا هو نزاع شخصى بحت، فثروت باشا فى نظر الملك واسع الحرية فوق اللازم، والملك فى اعتقاد رئيس الوزراء أتوقراطى (حاكم بأمره)، وليس للورد اللنبى ولا للحكومة البريطانية أى دخل فى هذا الخلاف الداخلى مباشرة، وفى الحقيقة أن الأمر الوحيد الذى يعنينا إنما هو أن تراعى أية حكومة مصرية الشروط التى احتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير مراعاة تامة، وليس ثمة سبب يدعو إلى الاعتقاد أن توفيق نسيم باشا سيخيب رجاءنا فى هذا الشأن».

ولعلك تلمح فى هذه الملابسات عنصراً خفيًّا من عناصر المحيط السياسى فى هذا العهد، وسببًا من أسباب النقص السياسى والخلقى فى هذا المحيط، ولعلك

تدرك بقليل من المقارنة بين ما جرى فى مصر وما يجرى فى انجلترا مثلا. لعلك تدرك من هذه المقارنة سببًا من أسباب ظهور الشخصيات الكبيرة فى ظل العرش البريطانى، فإن هذا العرش يفسح المجال لكبار الرجال الذين ساسوا الإمبراطورية البريطانية، وكانوا من بناة مجدها وعظمتها، أما فى مصر فالأمر قد جرى، مع الأسف العظيم، على غير هذا النهج القويم.

كان من نتائج سقوط وزارة ثروت أن خلفتها وزارة محمد توفيق نسيم التى لم تكن تعطف على الدستور، ولا تبغى أن يرى ضوء النهار، وانتهزت السياسة البريطانية هذه الفرصة لتطلب حذف نصوص السودان من الدستور، إذ وجدت من التلكؤ فى إصداره فرصة انتهزتها لتطلّ على نصوصه وتحذف منها ما شاءت لها أغراضها، وقد أجابها نسيم إلى طلبها كما سيجىء بيانه فى الفصل السادس فكان هذا الانقلاب على حساب الأمة وعلى حساب حقوق البلاد ووحدتها.

* * *

الفصل الخامس

مصر فى مؤتمر لوزان

(أكتوبر ١٩٢٢ - يوليه ١٩٢٣)

نفضت تركيا عن نفسها أكفان الانحلال الذى أصابها فى نهاية الحرب العالمية الأولى وبعثت الحياة من جديد على يد زعيمها مصطفى كمال وصحبه وأنصاره، بالرغم من الهزائم التى حاقت بها فى تلك الحرب.

احتل الحلفاء الآستانة فى نوفمبر سنة ١٩١٨، واحتل الأروام (اليونانيون) أزمير فى مايو سنة ١٩١٩، فرأى الوطنيون الترك أن بلادهم مهدّدة بالتمزق إذا ظلوا ساكتين ينتظرون حكم الحلفاء، فإن كل الدلائل كانت مجمعة على أن هؤلاء قد أعدّوا لتركيا حكم الفناء والإعدام، فانبعثت الحركة الوطنية فى الأناضول عقب احتلال أزمير، وأنشئت الجمعية الوطنية (المجلس الوطنى الكبير) فى أنقره، وتولت تنظيم الجهاد الوطنى وإدارة شئون البلاد، وافتتحت يوم ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٠، وقطعت صلتها بحكومة الآستانة التى كانت موالية للحلفاء، مستسلمة لمطالبهم، وبدأ استسلام هذه الحكومة من توقيعها فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ معاهدة «سيفر» Sévres التى كانت تقضى على تركيا قضاءً مبرمًا، فلم تعترف بها الجمعية الوطنية، واعتبرتها باطلة، ونشبت الحرب بين القوات الوطنية التركية والجيش اليونانى الذى كان يمدّه الإنجليز بالعون والعتاد، فظفر الترك باليونان فى معارك عدّة أهمها معركة «أين أونو» الأولى فى يناير سنة ١٩٢١، والثانية فى مارس، ومعركة «سقاريا» فى أغسطس سنة ١٩٢١، ومعركة «دملوبينار» فى أغسطس سنة ١٩٢٢، ودخل الجيش التركى أزمير فى ٩ سبتمبر، وقذف بالأروام إلى البحر، واضطرت اليونان إلى عقد الهدنة مع الترك فى «مودانيه» يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢.

وعلى أثر هذه الانتصارات الحاسمة تغير وجه المسألة الشرقية، وطلب الترك من الحلفاء إعادة النظر فى معاهدة «سيفر»، فلم ير الحلفاء بدًّا من أن يقبلوا هذا الطلب واتفقوا مع الحكومة الوطنية التركية على عقد مؤتمر دولى فى «لوزان» لإبرام الصلح مع تركيا الجديدة، وتسوية الحالة فى الشرق الأدنى عامة.

وكان لا بدّ من أن يتناول هذا المؤتمر ضمن ما يتناوله النظر فى مصير المسألة المصرية، إذ هى جزء من المسألة الشرقية، لذلك اتجهت الأنظار إلى ضرورة تمثيل مصر فيه للمطالبة باستقلال البلاد والدفاع عن حقوقها، وقد ظهرت هذه الدعوة فى أواخر عهد وزارة ثروت باشا، وأراد ثروت أن تمثل مصر فى المؤتمر تمثيلًا رسميا، وأوفد سيف الله يسرى باشا إلى أوروبا للاتصال بساسة الترك فى المؤتمر ليقرّوا وجهة نظر مصر، وهى أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها السابقة فى مصر والسودان إليها، ولكن سقوط وزارة ثروت أوقف هذه المهمة، وجاءت وزارة نسيم باشا فأهملت الأمر، ولم تتابع مساعى وزارة ثروت فى هذا الصدد، وأضاعت على مصر فرصة ثمينة لإبراز شخصيتها الدولية والدفاع عن حقوقها فى هذا المؤتمر العتيد.

ورأى الحزب الوطنى والوفد المصرى وجوب اشتراك مصر فى مؤتمر الصلح اشتراكا شعبيًّا، فأصدر الحزب الوطنى القرار الآتى:

قرار الحزب الوطنى فى اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان

«اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى يوم الاثنين ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الساعة الرابعة بعد الظهر تحت رياسة حضرة الأستاذ أحمد لطفى بك وكيل الحزب وحضور حضرات عبد اللطيف الصوفانى بك وإسماعيل لبيب بك ومحمد فؤاد المنشاوى بك ومحمود بك نصير والدكتور محمود بك ناشد وحسن خيرى بك ومحمد حافظ رمضان بك وسعيد بك طليمات وعبدالرحمن الرافعى بك والأساتذة أحمد وجدى وعبدالمقصود متولى وأحمد وفيق ومحمد زكى على.

«وبعد المناقشة فى مسألة اشتراك مصر فى مؤتمر الشرق الأدنى قررت اللجنة ما يأتى:

«إن من مصالح مصر أن تشترك فى مؤتمر الصلح لتصل بذلك إلى إعلان حقوقها وتقريرها، غير أن الحزب الوطنى يرى أن اشتراك مصر بهيئة غير معتمدة من جانب الأمة ممثلة فى جمعية وطنية لا يحقق ما ترجوه مصر من فوائد ذلك الاشتراك.

«والحزب الوطنى فى الوقت الذى أيدت فيه الحوادث صدق نظره ودعت من لم يكن فى بادئ الأمر على رأيه إلى نصرة مبادئه وتعضيد خططه يرى أن الوقت الحاضر أكثر ما يكون ملاءمة لدعوة الأمة إلى ضمّ صفوفها وتوحيد كلمتها والعمل على تحقيق مطالبها كاملة غير منقوصة وإقناع جميع الأمم بصحة تلك المطالب.

«وأنه فى الوقت الذى لا تتمتع فيه الأمة بسيادتها ولا تستطيع فيه إعلان أغراضها ورغباتها لما يحيط بها من وسائل الضغط والإجراءات الاستثنائية لا يرى الحزب الوطنى بدا من إيفاد مندوبيه لبيان حقيقة الحال فى مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها[١]».

قرار الوفد

وأصدر الوفد المصرى فى اليوم نفسه القرار الآتى:

«سيعقد عما قريب على أثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولى لتسوية مسائل الشرق الأدنى وإعادة النظر فى معاهدة سيفر.

ولما كان فى تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر - ولما كان لتركيا عليها من سيادة وكانت مصر قد حرمتها انجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح فقد صار الواجب أن تنتهز الأمة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشترك فى

(١) الأهرام - ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢.

المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها - وهم هيئة الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا ليحصل على أمرين:

أولاً: إقرار الدول بتنازل تركيا إلى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس.

ثانيا: تسوية مركز بريطانيا إزاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيل.

«على أن تصادق مصر ممثلة فى هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق فى هذا الشأن.

«ولما كان من مصلحة انجلترا أن تنفرد دون الدول بحل المسألة المصرية فى جوهرها على الوجه الذى صوره رئيس وزارتها فى إخطاره الممتلكات الحرة والدول بما تضمنه تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فقد أذيع أن مخابرات تجرى باسم الوزارة المصرية للموافقة على قبول مصر عضوًا فى المؤتمر وفى هذا كل الخطر لأن معناه - إذا صح - أن انجلترا تسعى بواسطة مروجى سياستها من المصريين لكى يكون نقل السيادة التركية إلى مصر رسميا، وأن تظل هى محتفظة بجوهر السيادة، إنه قد يمر زمن طويل قبل أن تسمح الظروف لفرصة كالتى تعرض الآن بانعقاد المؤتمر القادم، فوجب أن يرتفع فيه صوت مصر منبعثًا من قلوب الشعب، لا مرددًا لصدى ما يمليه الإنجليز على ألسنة من ليس للبلاد فيهم أدنى ثقة

«إن كرامة مصر ومصلحتها لتحتمان فى هذه الآونة الخطيرة رفع الأحكام العرفية وسائر ما ترتب عليها ليكون للشعب وزعمائه الحرية التامة فى إبداء الرأى نحو مصير البلاد ولكى لا تحرم مصر من خدمات أعزّ أبنائها عليها وأبرّهم بها.

«المصرى السعدى، حسين القصبى، أميرالاى محمود حلمى إسماعيل، عبدالحليم البيلى، راغب إسكندر» ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢

وألف الحزب الوطنى وفده من أحمد لطفى بك، وحافظ رمضان بك، والأستاذ أحمد وجدى، وأحمد خيرى بك، والدكتور إسماعيل صدقى بك، وسعيد طليمات بك، وأبحروا من الإسكندرية يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢.

وألف الوفد وفده من حسن حسيب باشا، وعلى الشمسى (باشا)، وسلامة ميخائيل بك، والأستاذ عبد الحليم البيلى، وحسين هلال بك، وإبراهيم راتب بك، وعطا عفيفى بك، وأبحروا من الإسكندرية يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢.

انضمام الوفدين وإعلان الميثاق الوطنى
(١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

وإذ رأى الوفدان بعد وصولهما إلى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوّة المطالب الوطنية التى يتقدمان بها إلى المؤتمر، ويظهر الأمة بمظهر الانقسام، فقد قررا الاندماج معًا فى هيئة واحدة سميت (الوفد المصرى) وتم الاتفاق على ذلك فى اجتماع عقده أعضاء الوفدين بمدينة روما بفندق «اكسلسيور» يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢، وكتبوا بذلك وثيقة وقعوا عليها جميعًا، سميت «الميثاق الوطنى»، هذا نصها:

«إنه بمناسبة انعقاد مؤتمر الشرق بلوزان وطلبًا لتوحيد الجهود لخدمة القضية المصرية والدفاع عن مطالب المصريين لدى هذا المؤتمر قد اجتمع اليوم بأوتيل أكسلسيور بروما أعضاء وفد الحزب الوطنى وأعضاء الوفد المصرى وعرض كل منهما برنامجه على الآخر، وبعد الاطلاع عليهما والمناقشة فيهما تقرر بين الطرفين ما يأتى:

أولًا: أن يكون البرنامج الوحيد للوفدين فى مأموريتهما لدى المؤتمر المذكور هو البرنامج الآتى:

١ - الاستقلال التام لوادى النيل بدون أى تدخل أجنبى أو قيد أو مساس بهذا الاستقلال.

٢ - معاهدة سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان باطلة ملغاة لا أثر لها.

٣ - جلاء الجنود الإنجليزية (البريطانية) عن جميع بقاع وادى النيل.

٤ - عدم الاعتراف ومقاومة كل زعم من مزاعم انجلترا يقصد به إيجاد أى مركز ممتاز خاص لها فى جميع أنحاء وادى النيل.

٥ - مسألة الامتيازات الأجنبية لا تحل إلاّ بمفاوضات بين مصر والدول مباشرة.

٦ - مقاومة أى محاولة تفضى إلى مفاوضة إنجليزية مصرية لحل قضية مصر عند بحثها فى مؤتمر لوزان.

٧ - إحباط كل محاولة إنجليزية ترمى إلى حمل مصر على إقرار أى تدبير من التدابير التى اتخذت فى ظل الأحكام العرفية.

٨ - تقرير حيدة قناة السويس طبقًا للمبدأ الذى تقرر فى مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٨ والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن تلك الحيدة.

ثانيًا: العمل على منع تمثيل مصر فى المؤتمر بواسطة أى وفد من الحكومة المصرية لأنها لا تعبر عن رأى الشعب.

ثالثًا: العمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكونة من الوفدين المتحدين لهذا الغرض مع المطالبة بفك اعتقال معالى سعد زغلول باشا ليتمكن من رئاسة هذه الهيئة لتحقيق هذا البرنامج المتفق عليه

رابعًا: يكون اسم هذه الهيئة المتحدة من الوفد المصرى والحزب الوطنى (الوفد المصرى).

تحرر هذا من نسختين فى يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢».

وقد أقرّ سعد باشا هذا الائتلاف، وأرسل برقية من جبل طارق إلى الوفد المتحد قال فيها: «سرنى الخبر الذى وصل إلىّ من إبرام الاتفاق بينكم ولكنى لا أرى لزومًا للسعى لدى مؤتر لوزان من أجلى، إن الأفضل أن توجهوا مجهوداتكم إلى تحقيق أهداف الأمة».

مذكرة الوفد المتحد إلى المؤتمر

قدّم الوفد بعد ائتلافه مذكرة إلى رآسة المؤتمر يوم ٢١ نوفمبر، طلب فيها قبوله فى المؤتمر لشرح مطالب مصر والدفاع عنها، قال ما تعريبه:

«يرى مندوبو الشعب المصرى أنه من الأمور اللازمة التى لا بدّ منها أن تسمع أقوالهم فى مؤتمر لوزان لأنه يكون من أشدّ ضروب الإجحاف والحيف أن يقرر مصير مصر بدون أن يقبل مندوبوها لعرض مطالبها وتأييدها.

«إن المعاملة التى كانت مصر ضحيتها حتى الآن لم يكن لها من نتيجة إلاّ أنها زادت حالة بلادنا السياسية تفاقمًا، فمصر فى حالة اضطراب وفوضى منذ عقد الهدنة، وهذه الحالة من الوجهتين الدولية والوطنية تنطوى على أشدّ الأخطار ومن شأنها أن تفضى إلى مشاكل يخشى أمرها، وهذا فى حين أن الشعب المصرى يريد النظام والأمن، فيقتضى لأجل مصلحة السلم الدولى وخصوصا لمصلحة السلم فى دائرة البحر الأبيض المتوسط أن يوجد فى نهاية الأمر حل عادل يكون مرضيًا لجميع الذين لهم مصلحة ويكون قبل كل شىء آخر مرضياً للشعب المصرى.

«إن مؤتمر لوزان الذى اجتمع لوضع معاهدة تقوم بدلاً من معاهدة «سيفر» وتكون من جهة مطابقة لمبادئ الحق والعدل ومن جهة ثانية مطابقة لمصالح الدول، إن هذا المؤتمر يكون قد عمل عملاً ناقصًا لا وافيًا تامًا إذا هو لم يباشر البحث فى المسألة المصرية لحلها بالاتفاق مع ممثلى الشعب المصرى.

«إن الحالة الفعلية المفروضة على مصر بالاحتلال الإنكليزى الذى وقع فى سنة ١٨٨٢ لم تكن فى وقت من الأوقات حالة قائمة على الحق، ونحن لم نقبلها قط، كما أنها لم تحصل قط على موافقة الدول الأوروبية.

«ثم إن الحالة الفعلية المفروضة على مصر فى سنة ١٩١٤ بإعلان الحماية لم تكن إلاّ بمثابة إطالة لاحتلال سنة ١٨٨٢ مقرونة بتعزيز موقفه، ولا يمكن التسليم

على رغم معاهدات الصلح بأن لهذه الحالة أدنى صفة قانونية، لأن مصر صاحبة الشأن الأول لم يؤخذ رأيها فيها، وكذلك الحالة الفعلية المفروضة على مصر بتصريح ٢٨ فبراير وهو نتيجة قرار من بريطانيا العظمى وحدها تستمر به الحماية تحت شكل مستتر، فهى حالة رفضها المصريون أيضا.

«وتعدّ مصر نفسها مستقلة استقلالاً تاما مطلقًا، والأمر الوحيد الذى يمسّ هذا الاستقلال هو وجود انجلترا فى بلادنا، فمهما تكن الأسباب التى حملت الحلفاء بمناسبة معاهدات الصلح على أن يفرضوا على أعدائهم السابقين الاعتراف لا بحالة مشروعة بل بحالة فعلية هى الحالة المكونة وقتيا من الحماية البريطانية الباطلة تمامًا، فإن لنا ثقة وطيدة بأن مؤتمر لوزان يتلافى حيفًا كبيرًا ظاهرًا.

إن استقلال مصر لا يهدّد أحدًا ولا يهدد مصلحة، وبعكس ذلك فإن تسلط أية دولة من الدول على وادى النيل يجعل الدول الأخرى عرضة لأخطار كبيرة ويجعل مصالح عظيمة سواء كانت أدبية أو مادية مستهدفة للخطر.

«إن مثل هذا التسلط هو الذى عارضه «البروتوكول» أو الاتفاق الذى أمضى فى سنة ١٨٨٢ فى ترابيا[٢] وقضى باجتناب المصلحة الخاصة ونصّ فيها صريحًا على أنه لا يحق لدولة من الدول أن تسعى إلى الحصول على امتياز خاص بها فى مصر أو احتلال أى جزء من أراضيها، فوجود بريطانيا العظمى حامية اسمًا أو فعلاً يوجد لأوربا منبعًا لمشاكل لا تحصى، وهكذا لا يكون حياد قناة السويس مضمونًا وموطدًا، فإن السيادة السياسية التامة فى مصر لدولة مثل بريطونيا العظمى تجعل هذا الحياد وهميا، وإذا وقعت حرب فإن الدولة التى يكون جنودها على ضفاف قناة السويس تقبض على أحد مفاتيح البحر الأبيض المتوسط وهو ليس أقلها شأنًا وأهمية.

«ولم نشأ فى هذا الوقت إلّا توجيه أنظار الدول إلى حالة دقيقة جدا، فإذا كنا

(٢) هو الميثاق المعروف ببيان النزاهة الذى عقد فى ترابيا (ضواحى الآستانة) يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ (راجع الكلام عنه فى كتابنا - «الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى» ص ٣٢٦ الطبعة الأولى).

نحن المصريين - الذين يطلبون الاستقلال لأن لهم على كل وجه حقا فى الاستقلال - نعدّ هذا الاستقلال كمسألة حيوية وعامل أساسى لكيان وطنى صحيح فإن أوروبا يجب أن تعدّ استقلال مصر بمثابة عامل رئيسى للسلم فى الشرق وأمن البحر الأبيض المتوسط، فمسألة مصر ليست إذن مسألة سياسية داخلية بريطانية وليست من المسائل التى يمكن حلها بإرادة دولة واحدة، إن لأوربا كلها مصلحة فى توطيد السلم، وكيف يوطد السلم فى مصر التى تطلب استقلالها بلا كلل بدون أن تفاوض مصر مفاوضة قائمة على حسن القصد والإخلاص؟

«يجب أن تشترك مصر فى مؤتمر لوزان إذ لا بدّ لها قبل كل شىء آخر من أن تدافع عن شخصيتها وتحقق استقلالها.

«ولعل أقطاب الدول المعهود إليهم فى إدارة أعمال المؤتمر يأبون أن يكون تمثيل مصر صوريا، فلكى يكون هذا التمثيل مفيدًا يجب أن يكون حقيقيا ويجب أن يتمكن ممثلو مصر الحقيقيون من التكلم باسمها، ولا يمكن أن يتولى هذه المهمة رجال لا تفويض لديهم غير التفويض الممنوح لهم من الحكومة البريطانية التى تحاول الحصول على قبول وفد مرسل من الحكومة المصرية فى مؤتمر لوزان، فبإزاء هذه المحاولة نرى من واجبنا نحن ممثلى الشعب المصرى الحقيقيين أن نحذر ممثلى الدول فى المؤتمر كى لا يتجدد فيما يتعلق ببلادنا الخطأ الذى كلّف كثيرًا من الأموال والأرواح وأوقف الأكثرية العظمى فى أنقره ضدّ الأقلية الصغرى فى الآستانة.

«إن الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا المنفى الآن فى جبل طارق هو الوفد الوحيد الذى وكلته الأمة ليتكلم باسمها؛ لذلك نتشرف أن نطلب إلى ممثلى الدول فى المؤتمر أن يقبلونا فى هذا المؤتمر باعتبار أننا الموكلون الحقيقيون بالتكلم والبحث بملء الحرية باسم الشعب المصرى»

وقدم الوفد المتحد عدة تقارير إلى المؤتمر بشرح المطالب المصرية، نخص بالذكر منها التقرير الذى قدمه فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عن المسألة المصرية

بين فيه أن انجلترا هى وحدها الدولة المعارضة لتحقيق استقلال مصر الفعلى التام.

وحلل الوفد فى التقرير تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترفت فيه الحكومة الإنكليزية تحت ضغط الحوادث التى وقعت منذ عقد الهدنة بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة وأكد أن التحفظات الأربعة التى اشتمل عليها هذا التصريح تجعل هذا الاستقلال وهميا.

ثم بسط الحالة المالية فى مصر، فذكر كثيرًا من الحجج والأدلة التى تثبت أن هذه الحالة على أعظم جانب من السلامة والمتانة وأن رؤوس الأموال الأجنبية لا تستهدف لأدنى خطر بل على النقيض من ذلك فإنه متى تم لمصر استقلالها تنمى وتزيد علاقاتها التجارية والمالية مع جميع الدول وهو ما تميل الإدارة الإنكليزية إلى الحيلولة دونه.

أما السودان فقد أثبت الوفد أنه جزء من مصر لا يمكن فصله عنها وأنه حيوى لها من جميع الوجوه.

وفى ختام التقرير ألحّ الوفد على المؤتمر بأن يتلافى الحيف الذى كانت مصر ضحيته، وأضاف إلى ذلك أنه يستحيل على انجلترا أن تقدم أية حجة صحيحة مشروعة تبرر بها وضع يدها على مصر، وليس للاحتلال والحماية والاستقلال فى عرف انجلترا إلاّ معنى واحد هو السيطرة الظاهرة أو المستترة.

وذكر الوفد التضحيات التى بذلها المصريون منذ نشوب الحرب ومنذ عقد الهدنة، وقال إن الشعب المصرى على رغم ما عاناه من الآلام والشدائد ثمانى سنوات تحت الأحكام العسكرية البريطانية مصمم على أن يرفض بكل قواه الإرادة الجائرة التى تقضى عليه بالاستعباد. ثم قال إنه ليشق علينا أن نظن أن الإرادة الإنكليزية يمكن أن تتغلب على العدل زمنًا غير محدود وأن على مصر أن تدفع حريتها المفقودة وشرفها الوطنى وكيانها نفسه ثمنًا لذلك الامتياز المحزن، امتياز وقوعها على طريق الهند، فمؤتمر لوزان يستطيع أن يعيد السلام فى مصر التى هى من المراكز التى تعدّ محور السياسة الشرقية وأن يضع بذلك حدًّا نهائيا

لحالة لا يقتصر أمرها على أنها مثيرة فى حدّ ذاتها بل يمكن أن ينشأ عنها تأثير لا يستطاع اجتنابه فى الجانب الأفريقى والجانب الآسيوى من البحر الأبيض المتوسط، ولما كان الوفد المصرى يثق برغبة الدول فى أن تقيم فى الشرق سلمًا عامًّا ثابتًا فإنه يطلب باسم الشعب المصرى:

أولا: الاعتراف بالاستقلال التام لوادى النيل (مصر والسودان).

ثانيًا: جلاء الجنود البريطانية عن وادى النيل كله.

ثالثًا: إبقاء الحياد الفعلى التام لقناة السويس وأن يعهد إلى مصر فى المحافظة على هذا الحياد.

وقدّم مذكرة عن مسألة قناة السويس، أبرز فيها وجوب جلاء الجنود البريطانية عن مصر لضمان حيدة القناة، وألمع إلى الأدوار التى مرت بها، قال:

«إن مصر أجازت حفر قناة السويس بقصد خدمة مصالح جميع الأمم، وقد نصّ فى عقد الامتياز نفسه على حياد القناة، فمصر هى صاحبة الفكرة الأولى فى تقرير هذا الحياد حرصًا على مصلحة جميع البلدان، وبذلت مصر فى سبيل القناة تضحيات عظيمة، فأنفقت عشرين مليون جنيه وقدمت للعمل لدى الشركة التى هى صاحبة الامتياز أكثر من خمسة وعشرين ألف عامل هلك ألوف منهم أثناء العمل، وهكذا لم تقتصر مصر على خدمة الإنسانية من الوجهة الأدبية بل أقدمت على ذلك من الوجهة المادية والمالية أيضًا».

ثم شرح الوفد فى المذكرة إقدام بريطانيا العظمى على خرق حياد القناة لأول مرة سنة ١٨٨٢، فى حين أنه لو لم تحترم الجيوش المصرية عهود مصر المتعلقة بحرية الملاحة فى القناة لكان فى وسع هذه الجيوش أن تعرقل بلا شك سير الأعمال الحربية البريطانية ولكانت بذلك أنقذت البلاد من الاحتلال.

ثم أشار إلى مسلك انجلترا قبل حفر قناة السويس وبعد حفرها، مبينًا أنها كانت قبل حفرها معارضة لهذا المشروع ثم غيرت خطتها بعد ما تم حفر القناة وأخذت تحاول احتكار القناة من الوجهة السياسية بعد ما اغتنمت فرصة الارتباك المالى فى عهد إسماعيل باشا فاشترت بثمن بخس ٦٠٢ و١٧٦ من

أسهم القناة، وقال إن المعاهدة المعقودة فى الآستانة سنة ١٨٨٨ والمنظمة لحياد القناة هى بمثابة قانون دولى خقيقى لقناة السويس، فلهذا الاتفاق قيمة المعاهدة القانونية الصحيحة التى يرتبط ويتقيد باحترامها شرف الدول الموقعة عليها وحسن نيتها.

ثم أوضح الوفد أن وجود الجنود البريطانية فى وادى النيل هو بمثابة تهديد دائم لحياد القناة يهدم مبدأ المساواة بين الدول وهى المساواة المنصوص عليها فى معاهدة سنة ١٨٨٨.

وختم الوفد بيانه قائلاً: «إن استقلال مصر هو خير وسيلة لصون حياد القناة صوناً حقيقيا وافيًا، ومصلحة مصر ومصلحة الدول واحدة من هذه الوجهة، ومصر هى وحدها التى يحق لها من الآن فصاعدًا أن تتولى حراسة حياد القناة، فالحق المخول لتركيا فى أن تقدم المساعدة لمصر فى الدفاع عن حياد قناة السويس هو حق يرجع سببه إلى ما كان لها من السيادة على مصر، والواقع الآن أن تركيا لا تتمسك بهذه السيادة، فالحق الذى كان لها يعود إلى مصر طبعًا، ويتبين مما تقدم أن مقتضيات الحرص على حياد قناة السويس هى مما يستوجب الاعتراف باستقلال مصر».

على أنه، مع الأسف، حصل انشقاق فى الوفد المتحد، إذ انفصل الوفدان، واسترد كل منهما حريته فى العمل، فضعف شأنهما معًا، وبدا انفصالهما من إيفاد كل منهما إلى أنقرة بعثة تمثله، وقابلت كل بعثة الغازى مصطفى كمال، وأخذت كل منهما تنتقص من صفة البعثة الأخرى، فكان لهذا الانقسام أثره السيء فى نفوس ساسة الترك.

رسالة مصطفى كمال إلى الشعب المصرى

وأبدى الغازى مصطفى كمال (أتاتورك) شعورًا طيبًا نحو الشعب المصرى فى كتاب بعث به إلى رئيس الوفد المؤتلف، أعرب فيه عن أمله فى أن تنال مصر الاستقلال التام بفضل اتحاد الشعب المصرى ومثابرته فى مجهوداته وتضحياته. قال:

«حضرة صاحب المعالى حسن حسيب باشا (رئيس الوفد المصرى) بالنيابة.
لوزان

«تلقيت بمزيد السرور خطابكم الموجه إلينا باسم «الوفد المصرى» رياسة سعد زغلول باشا كما تقبلت بالفرح العظيم التهانى التى بعث بها الشعب المصرى إلى الشعب التركى بمناسبة انتصاراته الباهرة التى توّجت تضحياته العظيمة.

«إن الشعب التركى الذى تربطه بالشعب المصرى أواصر الإخاء والصداقة ليتتبع بأقصى الاهتمام تحقيق إستقلال مصر التام كما أن الأمة التركية تكون سعيدة أن ترى مصر قد حلّتِ فى المكان اللائق بها بين الأمم، وما دام الشعب المصرى متحدًا، ومثابرًا، فى مجهوداته وتضحياته، فإنه لاشك سيدرك ما ينشده من الاستقلال التام، وسيستثمر جميع موارده، وقواه وثروته، لأن هذا المطمح الأسمى حق طبيعى تؤيده العدالة السماوية، وإنى أؤكد لسعادتكم أن العالم الإسلامى بأسره، والشعب التركى، وشخصى أيضًا، نغتبط أعظم اغتباط عند ما نرى مصر ألقت عن كاهلها نير الإنجليز، وانتهز هذه الفرصة لأرجو سعادتكم أن تتفضلوا بإبلاغ عبارات شكرى إلى الشعب المصرى النبيل».

القائد العام ورئيس الجمعية الوطنية
«غازى مصطفى كمال»

وقد انتهى مؤتمر لوزان دون أن تمثل فيه مصر لا بصفه رسمية ولا بصفة شعبية، وتم فيه التوقيع على معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء، وهى المعروفة بمعاهدة لوزان ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣.

النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان
(٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣)

كانت معاهدة «سيفر» تنص على اعتراف تركيا بحماية بريطانيا على مصر وتنازلها لها عن السلطات المخولة بمقتضى معاهدة الآستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر

سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس، أما معاهدة لوزان فقد نسخت هذه الأحكام، ونصت المادة ١٧ منها على مجرد تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق فى تقرير مصيرها بنفسها، فكان هذا التصريح تفسيرًا لمدلول التنازل، وأنه لمصر، وقد شكر الوفد المصرى عصمت باشا على هذا التصريح قبل عودته إلى مصر، وتكلم فى هذا الصدد حسن حسيب باشا قائلاً:

«اسمحوا لنا أن نشكر دولتكم باسم الشعب المصرى للتصريح الذى أبديتموه فى ٣١ يناير وأكدتم به رسميا أن المجلس الوطنى الكبير فى أنقره تنازل للشعب المصرى عن حقوق تركيا وامتيازاتها فى مصر، وأنكم بهذا التصريح الرسمى قد وثقتم العلاقات القديمة الجامعة بين وطننا ووطنكم، وإن الشرق ليفخر بتركيا التى نال ساستها إعجاب العالم بما أبدوه من السياسة الحازمة المقرونة بالكرامة والشهامة، كما نال جنودها وزعماؤها الكبار إعجاب العالم كله بأعمالهم فى ميادين القتال، وإننا نرجو أن تبلغوا الغازى مصطفى كمال باشا والمجلس الوطنى الكبير فى أنقره عواطف الشعب المصرى ودعاءه للأمة التركية النبيلة بالعظمة والسعادة والنجاح».

فرد عصمت باشا معربًا عن الشكر لما أبداه حسيب باشا من عواطف الشعب المصرى وتمنياته وقال: «إننا كنا دائماً صادقين وصرحاء فى جميع تصريحاتنا وإننا نرغب أن تكون مصر بلادًا مستقلة استقلالاً داخليا وخارجيا، فمصر ذات مقام معدود بين الأمم العظمى، وهى جديرة بالاستقلال ومستحقة له بما لها من المدنية والحضارة والآداب العظيمة، إن الشعب المصرى على جانب عظيم من القوة، فكونوا على علم وشعور بقوتكم وأنتم تنجحون، والاتحاد هو السلاح الأساسى للشعب الذى كان يكافح فى سبيل حريته، وإنى أعلم أن الأقباط عنصر من أعظم العناصر وطنية ورقيا فى بلادكم، وإننا نتمنى لوفدكم الذى كنّا دائمًا نشعر نحوه أعظم شعور بالعطف والاحترام أن ينجح فى مساعيه ومجهوداته فى سبيل استقلال مصر».

وهاك بيان النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان:

المادة ١٧ : يسري مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤.

المادة ١٨ : صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءًا من مدفوعات الدين المصرى العام، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية.

المادة ١٩ : إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة – ستسوى فيها بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها.

المادة ٩٩ : ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها.

(٦) معاهدة الآستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس، مع التحفظ الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية.

* * *

الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم

فى اليوم التالى لاستقالة وزارة ثروت باشا عهد الملك فؤاد إلى محمد توفيق نسيم باشا - وكان إذ ذاك رئيسًا للديوان الملكى - تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى ذات اليوم (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢)، وكان اختياره بالذات لرآسة الوزراء أمرًا طبيعيا، لأنه وهو رئيس للديوان الملكى كانت له يد فى الدسائس التى حيكت لإسقاط وزارة ثروت، فكان تعيينه خلفًا له بمثابة المكافأة له على هذه الدسائس ونجاحها، وجاءت وزارته صورة مكررة من وزارته الأولى من حيث الروح والطابع[١]، وهى من الوزارات التى اصطنعتها السراى لتتولى بواسطتها الحكم، وقد تألفت بغير برنامج، وعدلت بذلك عن سياسة وضع البرامج التى سارت عليها وزارة ثروت، ووزارة عدلى من قبل، وبذلك رجعت البلاد إلى الوراء فى سياسة الحكم، وإنك لتجد فى جواب نسيم باشا بقبوله تأليف الوزارة ذلك الأسلوب العتيق الخالى من البرامج، المجرد من المعانى السامية فى ولاية الحكم، فهو لا يعتبر ولاية الوزارة إلا أنها منحة من ولى الأمر، ونعمة تقترن بالعبودية لمن تصدر عنه هذه النعمة، كما أنه اختار لوزارته أعضاء معظمهم لا رأى ولا برامج لهم فى المسائل السياسية والمسائل القومية عامة، بل هم موظفون يرون فى الوزارة منصبًا أرفع مما كانوا يشغلون، أو وزراء سابقون يريدون العودة إلى مناصبهم الزائلة.

قال نسيم باشا فى كتابه إلى الملك:

«مولاى صاحب الجلالة

---

(١) انظر الحديث عن وزارته الأولى فى كتابنا ثورة ١٩١٩ جـ ٢ ص ١١١ (الطبعة الأولى).

«لما كنت فى سعة دائمة من فضل مولاى تعطف ودعانى لتولى الحكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنالها وأعطاها، وما أنا إلا عبد من رعاياه فرضت على طاعته وكان حقا على أن أخدم أمتى بما تصل إليه قوتى ولا قوة إلا بالله، فإذا قضيت بالعدل حق بلادى وبالولاء والطاعة حق مليكى قمتُ بواجبى وأديت أمانتى تلك التى ما حملت عبئها يومًا إلا على مضض وأنا أعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس، فبذلك القلب الوفى أتقدم إلى سدته العلية رافعًا آيات الشكر على ما أولانى من الثقة السامية متقبلاً مسند الرياسة وأنا على منهاج الحق الذى سلكته من قبل مستعينًا بالله فى أمورنا على ما يكون، راجيًا سيدى ومولاى أدامه الله عزا لبلاده وشرفًا لأمته إذا وافق رأيه العالى أن يصدر المرسوم الملكى بتقليدى وزارة الداخلية، وبإسناد الوزارات الأخرى حسب البيان المذكور بعد إلى الزملاء الذين اخترتهم لمشاركتى ومؤازرتى فى العمل وهم:

إسماعيل سرى باشا لوزارة الأشغال العمومية، أحمد ذوالفقار باشا لوزارة الحقانية. يحيى إبراهيم باشا لوزارة المعارف العمومية. محمد توفيق رفعت باشا لوزارة المواصلات. محمود فخرى باشا لوزارة الخارجية. يوسف سليمان باشا لوزارة المالية. أحمد على باشا لوزارة الزراعة. محمد إبراهيم باشا لوزارة الأوقاف. محمود عزمى باشا لوزارة الحربية والبحرية.

«وأنا نسأل الحق جل شأنه أن يوفقنا وقومنا إلى ما فيه رضاه من الإقامة على العدل فى العباد، والسعى بما أوتينا من جهد فى تحقيق أمانى البلاد، وإنى على الدوام يا مولاى لجلالتكم الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين».

القاهرة فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢.

تجدد حوادث الاغتيال

أخذ الرأى العام يتبرم من عدم اهتمام هذه الوزارة بإطلاق سراح سعد زغلول وصحبه، واتجه إلى المطالبة بفك اعتقالهم، فلما أبطأ الأمر تجددت حوادث اغتيال البريطانيين.

ففى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وقع اعتداء على المستر روبسون الأستاذ بمدرسة (كلية) الحقوق الملكية فى شارع الجيزة عقب خروجه من المدرسة، إذ أطلق عليه ثلاثة مجهولون الرصاص فأصيب إصابات قضت عليه، وكان القتيل محبوبًا من تلاميذ المدرسة جميعًا، فكان لمقتله أثر حزن عميق فى نفوس الطلبة وقوبل بالاستنكار من الرأى العام.

الشروع فى مسخ الدستور

أهم عمل لوزارة نسيم باشا أنها شرعت فى مسخ الدستور، وأدخلت على مشروعه من التعديلات الرجعية ما يعصف بروحه، ذلك أن نسيم باشا كان يصدر عن فكرة رجعية، وهى أن الدستور منحة من الملك، لا حق من حقوق الأمة، فأدخل فى مشروع الدستور التعديلات الآتية:

١ - حذف النص على أن الأمة مصدر السلطات.
٢ - جعل إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة.
٣ - جعل عدد الشيوخ المعينين مساويًا لعدد الشيوخ المنتخبين مع تخويل الملك حق حل المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ).
٤ - جعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة.
٥ - للملك حق إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون ولو أثناء دور انعقاد البرلمان.
٦ - إخراج بعض معاهدات التجارة من رقابة البرلمان.
٧ - تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعداها مجلس النواب.
٨ - أن لا يخل الدستور بما للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى الإسلامى والأوقاف التى فى يد وزارة الأوقاف.
٩ - زيادة الأغلبية الواجبة لتنقيح الدستور وضرورة تصديق الملك على

التعديل حتى فى المرحلة الأولى خلافا لما تقضى به المادة ١٥٧(٢).

وكان هذا المسخ والتشويه سببًا فى وقوع كارثة وطنية أقرها نسيم باشا قبل أن يستقيل، ذلك أنه حين رأت الحكومة البريطانية أن مشروع الدستور عرضة للتغيير والتبديل قبل صدوره طلبت هى أيضا إدخال تغيير خطير فيه ينقض وحدة وادى النيل كما سيجىء بيانه.

استقالة وزارة نسيم باشا
بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور

لم تبق وزارة نسيم إلا حوالى الشهرين، إذ استقالت فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ ولم تفعل شيئًا فى المطالب القومية، واستمر اعتقال المعتقلين، وبقى سعد زغلول وصحبه فى منفاهم، وتلكأت فى إصدار الدستور، وحاولت مسخه وتشويهه كما تقدم بيانه، ولم تبذل أى مسعى فى تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان، ولا فى إلغاء الأحكام العرفية.

وسلمت فى آخر عهدها بالحكم بالمطالب البريطانية فى شأن الدستور، إذ طلبت الحكومة الإنجليزية فى يناير سنة ١٩٢٣ حذف النصوص الخاصة بالسودان، وهى المادة ٢٩ من المشروع، التى كانت تنص على أن «الملك يلقب بملك مصر والسودان»، والمادة ١٤٥ التى كانت تنص على أنه «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع أنه كان جزءًا منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص» وسوغت طلبها بدعواها أن السودان من المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأن النصوص الواردة فى مشروع الدستور لا تتفق وهذا التحفظ ولا مع اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، وأعلنت فى

---

(٢) تنص المادة ١٥٧ من الدستور على ما يأتى: «لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائها جميعًا قرار بضرورته وبتحديد موضعه. فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالإتفاق مع الملك قرارها بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح. ولا تصحّ المناقشة فى كل من المجلسين إلّا إذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء».

آخر مذكرة لها فى هذا الصدد أنه إذا لم تقبل وجهة نظرها فى أربع وعشرين ساعة فإنها تسترد كامل حريتها فى العمل بإزاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر، وأنها تلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير تراه مناسبا.

وقد قبلت الوزارة طلب الحكومة البريطانية حذف لقب «ملك مصر والسودان» وجعله «ملك مصر»، واستعيض عن المادة ٢٩ بالمادة ١٦٠ التى تضمنت هذا التعديل، وهاك نصها: «يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان»، وبقى هذا النص قائماً أى لم يلقب الملك بملك مصر والسودان؛ لأن المفاوضات التى انتهت إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد علقت تعديل اتفاقيتى ١٩يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ على عقد اتفاقات جديدة بشأنها، ولم يحصل هذا التعديل إلى اليوم (سنة ١٩٤٧[٣]، فبقى لقب الملك رسميا ملك مصر فقط.

وقبلت أيضاً تعديل المادة ١٤٥ تعديلاً جوهرياً، فصارت المادة ١٥٩ التى تنص على أنه «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق فى السودان».

وبذلك سلمت وزارة نسيم باشا للإنجليز فى طلباتهم، وحذفت النصوص الخاصة بالسودان من الدستور.

وبعد أن قبلت مطالب الحكومة البريطانية على النحو المتقدم ونفذتها. استقالت فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣، فجاءت استقالتها عجيبة فى ذاتها؛ إذ كان الأولى بها أن تستقيل دون قبول المطالب البريطانية، أما إذعانها لهذه المطالب وتنفيذها، ثم استقالتها بعد ذلك فمهزلة تدلّ على انحطاط الأخلاق السياسية والقومية فى كثير من النفوس، وهكذا رجعت البلاد إلى الوراء فى عهد وزارة نسيم باشا، وكان الأحكم أن يترك ثروت باشا فى الحكم، فقد كان بلا نزاع أقدر من نسيم باشا على مواجهة الأزمات وعلى إصدار الدستور سليماً من التشويه

---

(٣) وقت ظهور الطبعة الأولى من الكتاب.

الرجعى أو العبث البريطانى، ولكن نزعة الحكم المطلق دبرت إسقاط وزارة ثروت وإقامة وزارة نسيم باشا، وكانت مصالح البلاد ضحية لهذا التدبير.

قال نسيم باشا فى كتاب استقالته ما يلى:

«مولاى

«مرت على البلاد ظروف عدة أثناء تطورها السياسى وهى تتوقع فى كل يوم حكومة تطأبها الطريق السوى فلما شرفنى مولاى أنا وزملائى بخدمة الأمة قبلنا العمل على تحقيق آمالها التى جعلت أمانة فى أيدينا، ولما كانت البلاد تجتاز دوراً من أدوارها لحل جملة من مسائلها العامة الخاصة بمؤتمر لوزان وإعلان الدستور والفصل فى قانون التضمينات توطئة لإلغاء الأحكام العرفية وما يترتب عليها، أقدمنا على بحث هذه المسائل، وابتغينا الوسائل متلمسين الخطا، مبتدئين بمسألة لوزان التى تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين ولما لم تكن وصلت إلى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على أثر تسلمنا إدارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن فى بعث هذه الدعوة ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام الذى قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه.

«وفى أثناء هذه المفاوضات كانت اللجنة التشريعية تفحص مشروعى قانون الانتخاب والدستور فلما فرغت منها رفعتهما إلى الحكومة فبحثتهما وأزالت من قانون الانتخاب بعض عبارات وأدخلت على بعض النصوص تعديلاً وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفى جرائم معينة من التمتع بحقوق الانتخاب ولم تنقص من الدستور ما يمسّ بحقوق الأمة بل أبقت فيه ما يتعلق باشتراكها فى الحكم اشتراكا فعليا وتركت لها الإشراف ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب، ولقد كان هذا الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصدور لإخراجه مطابقاً لغيره من دساتير الأمم المتمدينة لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الإنكليزية على النصّين الواردين فيه بشأن السودان طالبة تحرير أحدهما وقصر

النص الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان.

«وقد كان البحث مقصوراً فى أوّل الأمر على المادة ١٤٥ من الدستور وقد أفضى تبادل الرأى فيما تقدم إلى مناقشة طويلة أثبت فى غضونها بالحجج القانونية والأدلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنصّ المشروع وكان من أهم ما لا حظته أن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الرأى لا تنطوى على شىء ما يخالف الحالة السائدة فيما يتعلق بالسودان من جهتى الواقع والقانون بل كل ما تحتويه إنما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون إدخال تغيير ما على الحالة الراهنة.

وفى نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السامى نصاً جديدًا طرح على بساط المناقشة والبحث، فبعد تحويره تحويراً طفيفًا حاز الموافقة أبلغ إلى وزارة الخارجية وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الأقطار المصرية ما خلا السودان وذلك بشرط ألاّ يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه، ثم جدّت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصّين آخرين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر، والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلاً جوهريا، ولما كان ذلك ماسًّا بحقوق البلاد ما وسعنى قبوله ولا تحمل مسئوليته، وقدمت مذكرة لفخامة المندوب السامى مبينًا وجهة النظر والأسانيد فى هذا الموضوع، ولكن مع الأسف الشديد لم تصادف قبولاً لدى الحكومة الإنجليزية التى قدمت أخيراً لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصاً وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامى بروح الوفاق والوئام، فلما أطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل تبعتها وعرضت فى الحال على جلالتكم استقالتى، ولما كان المركز خطراً والوقت المضروب للإجابة على هذه المذكرات معدوداً بالساعات صار مدّه ريثما يجتمع الوزراء فى الصباح، ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار فخامة المندوب السامى كانت نتيجتها وضع نصّين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمسّ

حقوق مصر فى السودان، ورفع فخامة المندوب السامى النصّين إلى وزارة خارجية انجلترا منتظراً الرد الذى لم يصل بعد.

«ونظراً لما أكده فخامة المندوب السامى فى هذه المذكرات التى قدمها لجلالتكم بأن الحكومة البريطانية لا ترغب قط فى أن تتعرض لحقوق مصر فى السودان ولا لحقوقها فى مياه النيل وصرح بأنه إذا لم تقبل وجهة نظر حكومته فى أربع وعشرين ساعة فإن الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها فى العمل بإزاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر وأوضح بأنها تلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير تراه مناسبًا، ونظراً للأخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد فى الحال من جراء هذا الإنذار فى حالة الرفض القطعى عند حلول الميعاد، وما كانت تدعو إليه الحالة والظروف، تلافت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصّين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم إلى الآن ريثما يرد ردّ الحكومة الإنجليزية وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله.

«بقيت الوزارة غير قابلة إلى آخر لحظة محددة للرد المطلوب من مصر، وهى إذا أجابت نداء الواجب نحو العرش فإنها أجابت أيضاً من أوّل الأزمة إلى الآن واجبها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل أن تسجل فى الدستور ما وافقت جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش فى أحرج المواقف وحقوق البلاد.

«أما قانون التضمينات الذى علقت الحكومة الإنجليزية رفع الأحكام العرفية عليه، والتى تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدّة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لإقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية، وقد خطونا فى هذا السبيل خطوات واسعة، ولكنا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الإنجليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ حقوق مصر وذلك من جهة، ولعدم إتمام البحث من جهة أخرى، ولقد جعلنا للمنفيين والمسجونين والمعتقلين حظًا كبيرًا من تفكيرنا وقسطًا من أعمالنا وطلباتنا من أوّل تولينا الحكم بل وفى

كل فرصة كانت تسنح لنا فيحدث ما يحول دون إتمام النجاح تارة ولتعلق بعض الحالات على إنهاء تلك المسائل العامة أو بعضها تارة أخرى.

«وما رجونا من وراء جهادنا جزاءً ولا شكرًا وتحملنا ألم السكوت ونقد الناقدين ريثما تنتهى المفاوضات إلى نتيجة حسنة، وما وهنت يومًا إرادتنا ولا نأت نفوسنا عن العمل لأننا ما كنّا نبغى المحال بل نسعى جهدنا لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح غيرنا مؤملين إدراك النجاح. فلما أبطأ علينا نزعت يدى من ولاية الحكم قبل أن يتم شىء بلا تثريب علينا سائلين الرحمن أن يكلأ جلالتكم بعنايته وأن يهىء للأمة حكومة قديرة على تحقيق أمانيها فتتبوأ فى مجلس الحكم مقامًا محمودًا راجيًا قبول استقالتى ولا زلت لجلالتكم العبد الخاضع والخادم الأمين».

صبح الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٢٣.

«محمد توفيق نسيم»

وقد قبل الملك استقالة الوزارة فى كتاب قال فيه:

«اطلعنا على كتاب استقالة دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٥ فبراير الحاضر فكان أسفنا لاستقالتكم عظيمًا لما نعلمه عنكم من شرف المقصد والإخلاص ولحسن مساعيكم فى خدمة البلاد.

«وإنّا لشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الخدم الجليلة التى قمتم بها للأمة والوطن فى عهد وزارتكم. وقد أصدرنا هذا لدولتكم بذلك».

«فؤاد»

وفى كتاب الاستقالة، رغم الغموض الذى يكتنف كثيرًا من عباراته، حقائق تسجل على نسيم باشا، فهو يقر بالنسبة للدستور أن ثمة تعديلات أدخلها فى مشروعه، فكان هذا تأييدًا لما استفاضت به الأنباء عن هذه التعديلات، ويقول بالنسبة لنصوص السودان إنه لم يقبل فى البداية النصّين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى اللذين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره

على ملك مصر، والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلاً جوهريًا، وأن مذكرته فى هذا الصدد لم تصادف قبولاً لدى الحكومة الإنكليزية، فكان واجبًا عليه فى هذه الحالة أن يستقيل ويصر على الاستقالة حتى لا يتحمل مسئولية عمل يعترف هو نفسه فى كتاب استقالته أنه ماس بحقوق البلاد، والواقع أنه مضيّع لهذه الحقوق، ثم يقول بعد ذلك أن المخابرات بينه وبين دار المندوب السامى قد استؤنفت وكانت نتيجتها وضع نصّين ورد فيهما أن اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة المفاوضات وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان، وأنه وافق على أن تكتب الوزارة إلى الملك بقبول هذين النصّين، وقد كتب هذا الجواب فعلاً وأمضاه والوزراء جميعًا ورفع إلى الملك كما صرح بذلك نسيم باشا فى حديث له بعد استقالته.

وهذا وحده يحمّله مسئولية جسيمة؛ لأن هذين النصّين لا يختلفان فى جوهرهما عن النصّين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى فى بداية الأزمة، ومآلهما واحد، وهو حذف لقب «ملك مصر والسودان» من الدستور وقصره على «ملك مصر» إلى أن يتقرر اللقب النهائى فى المفاوضات، وحذف النص على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وأن نظام الحكم فيه يقرر بقانون أى بقانون تصدره الحكومة المصرية، حذف هذا كله وقبل نسيم باشا النص الذى أطاح بقاعدة أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر، ولم يشر إلاّ إلى حقوق مصر فى السودان، وهى عبارة مبهمة لا مدلول لها إلاّ تجزئة لوحدة وادى النيل، لذلك لا يكون من الحق قول نسيم باشا فى كتابه أنه قدم استقالة الوزارة قبل أن تسجل فى الدستور ما وافق عليه الملك تحت تأثير الحوادث؛ لأن نسيم باشا قد قبل النصّين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى وأشار على الملك بقبولهما قبل أن يقدّم استقالته، فهو مأخوذ بهذا التسليم، يشاركه فى ذلك الملك فؤاد؛ لأنه يبدو من كتاب الاستقالة أنه كان قابلاً للنصّين البريطانيين منذ الساعة الأولى.

استمرار حوادث الاعتداء
وتعيين محافظ عسكرى بريطانى للقاهرة

فى أعقاب استقالة وزارة نسيم باشا وقع اعتداء جديد بجزيرة بدران بشبرا يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ على أحد الرعايا البريطانيين يدعى المستر امبلر، وهو موظف بمصلحة السكة الحديدية، فأصيب إصابات لم تلحق به ضررًا جسيمًا، فأصدر اللورد أللنبى فى اليوم نفسه أمرًا عسكريًا بتعيين الكولونل كوك كوكس حاكمًا عسكريًا للقاهرة والجيزة، وخوله سلطة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحفظ النظام بالجهات المذكورة، وبنى الأمر على تعدد الاعتداءات فى القاهرة والجيزة ضد الرعايا البريطانيين وأنه رغمًا عن الاحتياطات التى إتخذتها السلطة المحلية فقد وقع الاعتداء الأخير على حياة أحد هؤلاء الرعايا.

وأصدر الحاكم العسكرى المذكور يوم تعيينه أمرًا يقضى بمنع كل الاجتماعات العامة فى منطقتى القاهرة والجيزة إلاّ بإذن خاص من حكمدار بوليس القاهرة أو مدير الجيزة، وبأن كل اجتماع يعقد بدون رخصة يفرق، وكل الأشخاص الذين يعقدون أو يحضرون مثل هذا الاجتماع يلقى القبض عليهم ويحاكمون أمام محكمة عسكرية.

وأصدر أمرًا آخر فى اليوم نفسه باعتبار بعض الجهات منطقة عسكرية لا يسمح لأى شخص بدخولها أو الخروج منها إلا من أمام مخفر البوليس، وكل من يحاول الخروج أو الدخول من أى نقطة أخرى فى هذه المنطقة يعرض نفسه لإطلاق النار عليه، ولايصرح لأى شخص بالدخول إليها أوالخروج منهامالم يكن حاملًا لترخيص من البوليس، وتطلب هذه التصاريح من كافة مخافر البوليس، وكل من يخالف أو يحاول مخالفة هذا الأمر يلقى القبض عليه ويحاكم أمام محكمة عسكرية، وحدد الأمر هذه المنطقة بأنها يحدها شمالًا شارع ترعة جزيرة بدران وشرقًا ابن الرشيد وجنوبًا خط السكة الحديدية وغربا شارع أبو الفرج.

وأصدر اللورد أللنبى يوم ٨ فبراير أمرًا آخر بفرض غرامة قدرها ٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة، لوقوع الاعتداء الأخير منها، لأنه بالرغم من أن المعتدى نظره جملة أشخاص لم يبادر أحد إلى إلقاء القبض عليه أو إرشاد السلطة إليه، وورد فى الأمر المذكور طريقة تنفيذه وذلك بإلزام جميع سكان وأصحاب الأملاك الواقعة فى المنطقة المذكورة بدفعها وأن السلطة المختصة تحدد المبلغ الذى يدفعه كل فرد منهم، وللسلطة العسكرية أن تأمر البوليس بالحجز على منزل أى شخص يتأخر عن دفع الغرامة المفروضة عليه حين طلبها ويصير بيع هذا المنزل للحصول على المبالغ المقررة.

إلقاء قنبلة على المعسكر البريطانى

وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ ألقيت قنبلة من مجهول على المعسكر البريطانى بجزيرة بدران أصابت يونانيا وأودت بحياته، وجرح اثنان من الجنود البريطانيين جراحًا يسيرة، فأصدر اللورد أللنبى بلاغًا فى ٢٠ منه بفرض غرامة قدرها ١٨٠ جنيه على سكان تلك المنطقة، واتبع فى تحصيل هذه الغرامة الطريقة السالف ذكرها فى بلاغه السابق.

إقفال بيت الأمة

وفى ٢٠ فبراير فتشت السلطة العسكرية منزل سعد زغلول (بيت الأمة) واستولت على ما أرادت أخذه من الأوراق، وبعد أن تم التفتيش والاستيلاء أقفلت السلطة البيت وأخلته ممن فيه وأقامت عليه الحرس لمنع الدخول إليه.

ثم أعيد فتحه يوم ٨ يوليه على أثر إلغاء الأحكام العرفية، واستدعى المحافظ العسكرى للقاهرة أعضاء الوفد وقتئذ وهم: المصرى السعدى بك. السيد حسين القصبى. فخرى بك عبد النور. الأمير الاى محمود حلمى إسماعيل بك. الأستاذ محمد نجيب الغرابلى. الأستاذ راغب إسكندر. وأبلغهم إقفال بيت الأمة على أثر منشور لهم أصدروه واعتبره تحريضًا على الإجرام،

وأنذرهم بأنه إذا حصل قتل أى إنجليزى فإنهم يكونون مسئولين شخصيًا عن ذلك.

فاحتج الأعضاء على هذا الاعتساف وقرروا متابعة اجتماعهم فى منزل المصرى السعدى بك بالمنيرة.

واعتقلت السلطة العسكرية بعض الأفراد فى الحركة الوطنية، نذكر منهم: الأستاذ محمود بسيونى. الدكتور محجوب ثابت. عبد الستار الباسل بك. الأستاذ محمد كامل حسين. الأستاذ حسن يس. الضابط محمود رياض.. إلخ، ولم تنقطع حوادث الاعتداء رغم هذه التصرفات، ففى مساء ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ ألقى مجهول قنبلة يدوية على خمسة من الجنود الإنجليز كانوا سائرين بشارع نوبار باشا (إبراهيم باشا) تجاه جامع أولاد عنان، فجرحت الخمسة فى أرجلهم وواحدًا فى يده وجرحت أيضًا ثلاثة من الوطنيين.

وفى ٤ مارس ألقيت قنبلتان فى حى الأزبكية أمام ميدان الخازندار، إحداهما بدكان بائع سمك بجانب دار التمثيل العربى كان به ثلاثة من الجنود الإنجليز فجرح الثلاثة جراحًا خفيفة وأصيب أربعة من الوطنيين مات أحدهم، الأخرى ألقيت فى المعسكر الإنجليزى ولكنها لم تنفجر.

اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى

وعلى أثر إلقاء تينك القنبلتين اعتقلت السلطة العسكرية فى ٥ و ٦ مارس سنة ١٩٢٣ أعضاء الوفد وأذاعت إدارة المطبوعات عن سبب اعتقالهم البلاغ الآتى: «على أثر التعديات التى حصلت بإلقاء القنابل فى ٢٧ فبراير الماضى ومساء ٤ مارس الجارى ألقى القبض على المصرى السعدى بك. السيد حسين القصبى. فخرى عبد النور بك. الأمير الاى محمود حلمى إسماعيل بك. الأستاذ محمد نجيب الغرابلى. الأستاذ راغب إسكندر، واعتقلوا لأن حركاتهم

وتصرفاتهم أدّت إلى هدم النظام والأمن العام»، وعطلت جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى وأعتقل مديرها الأستاذ عبد المقصود متولى والأستاذ أحمد وفيق رئيس تحريرها، وإتخذ الحزب الوطنى جريدة (الأفكار) لسان حاله بعد تعطيل اللواء، واعتقل صادق حنين بك والأستاذ عبد القادر حمزة (باشا) صاحب (البلاغ)، وعطلت صحيفة (البلاغ) من صحف الوفد.

هيئة وفد جديدة

وتألفت هيئة وفد جديدة من حسن حسيب باشا. على الشمسى (باشا)، سلامة بك ميخائيل. حسين هلال بك. مصطفى بكير بك. إبراهيم راتب بك. عطا عفيفى بك. الأستاذ عبد الحليم البيلى، وأصدروا بيانًا إلى الأمة بالمثابرة على الجهاد.

* * *

الفصل السابع

الدستور

ظل الرأى العام مضطربًا قلقاً على مصير البلاد، وشمل القلق مصير الدستور ذاته؛ إذ تلاحقت المؤامرات والتدابير للعبث به وتأخير صدوره

تأليف وزارة يحيى إبراهيم

وقد بقى مركز الوزارة شاغراً بعد استقالة نسيم باشا مدة تزيد على الشهر، إلى أن فوجئت البلاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ بتأليف وزارة برياسة يحيى باشا إبراهيم ، وعضوية أحمد حشمت باشا للخارجية. محمد محب باشا للمالية. أحمد زيور باشا للمواصلات. أحمد ذو الفقار باشا للحقانية. محمد توفيق رفعت باشا للمعارف. أحمد على باشا للأوقاف. محمود عزمى باشا للحربية والبحرية. حافظ حسن باشا للاشغال. فوزى جورجى المطيعى بك للزراعة.

تألفت هذه الوزارة بغير برنامج، ولذلك سميت (وزارة إدارية)، وسلكت منهج وزارة نسيم باشا فى تأليفها دون برنامج، وهى تشبهها فى الطابع والمنشأ، ولا غرابة فى ذلك، فخمسة من أعضائها - بما فيهم رئيسها - كانوا أعضاء فى وزارة نسيم باشا، أى أنهم تخرجوا من مدرسته - مدرسة الوصولية وانتهاز الفرص - للوصول إلى كراسى الوزارة.

ومما يستوقف النظر أن هؤلاء الخمسة كانوا المستقيلين مع رئيسهم السابق على أثر إذعان الوزارة وتسليمها فى النصوص الخاصة بالسودان فى الدستور، وكأنهم أرادوا باستقالتهم أن يظهروا شيئاً من الندم على ما فعلوا، فكيف بهم

يقبلون الاشتراك فى الوزارة الجديدة على أساس حذف هذه النصوص ؟ إن هذه المهازل لا يمكن تعليلها إلّا بأن هذا النفر من الناس يريدون أن يكونوا وزراء فحسب، بأى ثمن، وعلى أى أساس، وقد بدأ يحيى باشا إبراهيم عمله بأن أدلى بحديث قال فيه إنه معتمد فى أداء مهمته على مساعدة المندوب السامى !! ولم يصدر من قبل مثل هذا التصريح من رئيس وزارة، وإن كان أغلبهم سار على منهاجه، وهذا يعطيك فكرة عن أساس تأليف الوزارة، ويدلك على تراجع فكرة ولاية الحكم وانحطاط الأخلاق السياسية فى البلاد.

الوزارة والدستور

كان معروفًا فى الأوساط المطلعة أن وزارة نسيم باشا عملت على انتقاص أحكام الدستور ومسخه وحذف بعض نصوصه على النحو الذى تقدم بيانه، (ص١١٧) وقد بقيت هذه النية سرًّا مكتومًا فى عهد وزارة نسيم، فلم يعلم بها إلا القليلون، ثم استقالت قبل أن تخرج الدستور مشوهًا مبتورا، وجاءت استقالتها بعد أن أقرت حذف نصوص السودان منه.

فلما وليت وزارة يحيى باشا إبراهيم الحكم، أخذت تسلك مسلك الوزارة السابقة، وتعيد النظر فى نصوص المشروع، ولكن الأنباء استفاضت بما بيتته الوزارة النسيمية فى هذا الشأن، فارتفعت الأصوات من كل جانب بالاحتجاج على أى بتر أو تشويه لمشروع الدستور.

خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك فى شأن الدستور

ومن أقوى الاحتجاجات فى هذا الصدد خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك (باشا) وجهه إلى يحيى إبراهيم باشا، ناشده فيه أن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة، من غير بتر أو تشويه، وأورد التعديلات الخطيرة التى أدخلتها وزارة نسيم باشا على مشروع اللجنة (وقد لخصناها فيما سلف ذكره).

ولما لهذا الخطاب من الأهمية، وما كان له من الأثر البالغ فى الرأى العام، ننشره هنا بنصه، قال:

«سيدى الرئيس

«رجل يجلك ويتفاءل خيراً بوزارتك يرى واجباً عليه أن يوجه إليك هذا الخطاب بلاغاً وتبصيرًا.

«لست أشك فى أن أول ما يهمك كما يهم البلاد من أقصاها إلى أقصاها هو أمر الدستور الذى رأت مصر بارقة فى عمرها مرة سنة ١٨٨١ والذى تشرف البلاد الآن - بفضل كفاح بنيها وظروف الأحوال وحسن توجهات مليكها - على أن تنعم به للمرة الثانية نعيماً مرجوا دوامه إن شاء الله، ويعلم سيدى الرئيس أن هذا الدستور قد وضعت مشروعه لجنة رأسها أحد أعضاء وزارتكم[1]، وكان فيها وزيران آخران من زملائكم، سل ثلاثتهم يخبروك أن هذه اللجنة قد قامت بعملها مراعية فيه وجه الله والوطن ووجه مليك البلاد فأقرّت كل شىء فى نصابه وأعطت كل ذى حق حقه فلم تغمط الأمة حقها فى أن لها السيادة وأنها مصدر كل سلطة، ولم تغمط العائلة المباركة العلوية حقها الثابت فى أن الملك فيها إلى ما شاء الله ولم تخرج فى أى أمر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القانون العام الحديث وما يتفق مع حال البلاد، ولقد بلغ بها التحرج فى عملها حدًّا أخذها به كثير من الكتاب فلم يحجم بعضهم عن وصفها تارة بأنها حكومية وأخرى بأنها رجعية، ولكنها صبرت على هذا وهى مؤمنة بأنها أدّت لوطنها ولمليكها ما كان عليها من الواجب، والآن أخشى كثيراً كما يخشى كل من يغار على الحق فى بلده أن يصدر الدستور لا كما وضعته تلك اللجنة بل مشوّها بالتعديلات التى يتناقل الناس أن وزارة دولة نسيم باشا أدخلتها عليه، لست أدرى يا سيدى مبلغ مطابقة الإشاعات للواقع، ولكن أرجوك أن تسمح لى فأقصّ عليك ما يتناقله الناس من أمر هذه التعديلات.

أوّلاً: عنيت لجنة الدستور عناية تامة بالبحث فى شأن السيادة على البلاد

(١) يقصد أحمد حشمت باشا نائب رئيس اللجنة وكان يرأسها فى غيبة حسين رشدى باشا.

فرأت أنها تمحضت للأمة، وأن كل سلطة قد أصبحت الأمة مصدرها، وأن سلطانها أضحى فوق كل سلطان، فجعلت المبدأ أساساً للدستور دونته بالمادة ٢٣ من مشروعها، لكن الناس يتناقلون أن دولة نسيم باشا غفر الله له قد حذف هذه المادة من مشروع الدستور فقلبه بهذا الحذف رأساً على عقب وأصبح الدستور الذى أشار بإعطائه للبلاد مجرد منحة من العرش على اعتبار أن لا حق فى الأصل للأمة ولا سلطان للأمة ولا سيادة للأمة!!!

مذهب إن كان قد صحّ فى نظر دولة نسيم باشا غفر الله ذنبه وستر عيبه فعهدى بك يا سيدى الرئيس وقد كنت كبير القضاة أنك فى حق وطنك أكثر معدلة وأشدّ إنصافاً، وأنك لا بدّ قائل معى ومع كل من لا يلهيه نعيم يومه عن شقاء غده أن السيادة هى للأمة والسلطان للأمة ومصدر كل ولاية فى البلاد هو الأمة، وإن كنت يا سيدى محتاجاً لشىء من البيان فى هذا الصدد فما عليك إلّا أن تأمر فأفصّله لك فى خطاب آخر تفصيلا.

ثانياً: يتناقل الناس أن دولة نسيم باشا بعد أن عدّل قوانين الرتب والنياشين بأن جعل إعطاءها للأعيان من حقوق صاحب العرش وحده بلا مشاركة للوزارة (وقد كانت تلك المشاركة واجبة بمقتضى القوانين التى وضعها المغفور له السلطان حسين سنة ١٩١٥) خشى أن البرلمان لا يقر هذه الجريمة وأن يعدل تلك القوانين أو يلغيها فأراد أن يسدّ الباب على البرلمان ويسلبه حق المراقبة فى هذا الشأن، فعمد غفر الله ذنبه وستر عيبه إلى المادة (٤١) من مشروع اللجنة (وكانت تقضى كما هو الحق والواجب وحسن النظام بأن منح جلالة الملك للرتب وأوسمة الشرف يكون فى حدود القوانين أى بأن لنواب الأمة السلطة فى المراقبة عليها وعلى القوانين الخاصة بها وتعديل تلك القوانين بما يوافق مصلحة البلاد) أقول عمد دولته إلى المادة المذكورة فعدّل نصّها تعديلاً يجعل قوانين الرتب التى وضعها دولته قوانين دستورية، ونتيجة ذلك أن يكون للملك إنشاء الرتب وأوسمة الشرف كما يشاء ومنحها لمن يشاء من الأعيان بدون أى تدخل للحكومة ولا للبرلمان ولا مراقبة لأيهما، وسيدى الرئيس يعلم أن لا حق لدولة نسيم باشا فى شىء من هذا بل إنه بجملته وتفصيله سلب جرىء لحقوق البلاد الثابتة لها

ثبوتاً لا ريب فيه، وفتح لباب واسع من أبواب الفوضى والإخلال بالنظام.

ثالثاً: سمعت يا سيدى أنه حصل تعديل فيما للملك من حق حل البرلمان فبعد أن كان مشروع اللجنة يقصر هذا الحق على مجلس النواب رأى دولة الباشا سامحه الله أن يكون للملك حق حلّ المجلسين معاً أو بالانفراد، أى أن له أن يحل مجلس النواب متى شاء أو يبقيه ويحل مجلس الشيوخ كما يشاء أو أن يحلهما كليهما أنَّى شاء، سلطة فى غاية الخطر يا سيدى ليست من مصلحة الأمة ولا من مصلحة الملك، ولا أدرى كيف أنساق دولة نسيم باشا لتقريرها فإنه ما من متنبه فى البلاد إلّا ويدرك مبلغ مثل هذا التعديل من الخطر خصوصاً وأن بمجلس الشيوخ أعضاء معينين فالحل فيه تهديد شديد لهم.

رابعاً: سمعت أنه حصل تعديل فى المادة (٧١) من مشروع اللجنة فبعد أن كانت تقضى بجعل عدد أعضاء الشيوخ المعينين ثلاثين لا يزيدون ولا ينقصون قد جعل دولته هذا العدد مساوياً لعدد المنتخبين، وفى هذا انتقاص ظاهر لحق الأمة، وخطره فى العمل لا يخفى على البصير خصوصاً وأن دولته كما فى الوجه السابق جعل مجلس الشيوخ عرضة للحل كمجلس النواب.

خامساً: سمعت أن دولة نسيم باشا لم يكتف بتعديل كيفية تأليف مجلس الشيوخ بل إنه عمد إلى المادة (٧٥) من مشروع اللجنة فعدلها بأن جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده لا أرى فيه لهذا المجلس، وهو افتئات على خق المجلس لا يتفق مع مصلحة البلاد ولا مع كرامة المجلس بل ولا كرامة العرش لأنه ليس من كرامة العرش فى القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبراؤها بقبول رياسة رجل قد لا يرضونه، ولا أدرى كيف انساق دولة نسيم باشا إلى تقرير مثل هذا الافتئات.

سادساً: سمعت أنه عدل المادة (٣٩) من المشروع بأن جعل للملك حق إصدار مراسيم يكون لها قوّة القانون حتى ولو أثناء دور انعقاد البرلمان وهذا خطر لا يجوز مطلقاً متابعة دولته عليه.

سابعاً: سمعت أنه عدل المادة (٤٢) فأخرج بعض معاهدات التجارة

والملاحة من مراقبة البرلمان وهذا غير جائز لما قد يكون فيه من الخطر.

ثامناً: سمعت أنه عدل المادة (١٢٦) بأن رسم طريقة خاصة لكيفية تقرير الميزانية وهذا حجر غير مقبول أصلاً بل يجب ترك ذلك للوائح الداخلية تقرره كما يراه النواب.

تاسعاً: سمعت مما يتناقله الناس أن دولته قد أضاف إلى الدستور مادة حاصلها أن هذا الدستور لا يخلّ بالامتيازات المخولة للملك بصفته ولىّ أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى الإسلامى وبالأوقاف التى فى إدارة وزارة الأوقاف، ولئن صحّ ما سمعت لكان دولة نسيم باشا قد أراد أن يخلق للملك حقا دستوريا فيما يتعلق بالتعليم الدينى الإسلامى، وحقا دستوريا فيما يتعلق بالأوقاف العمومية وأن يحرم نواب البلاد من تنظيم الحقوق التى قد تكون القوانين الحالية خولتها عرضاً للملك، هذا شىء هائل جدًّا كان يجب أن يتمعنه دولة نسيم باشا قبل أن يتورط فى الإشارة به.

عاشراً: يقال إنه عدل المادة (١٤٧) من المشروع وهى الخاصة بطريقة تنقيح الدستور فصعبها من وجهين: الأوّل زيادة الأغلبية اللازم توفرها لإقرار التعديل والثانى ضرورة تداخل الملك للتصديق على التعديل حتى فى المرحلة الأولى، ومقتضى ذلك أن كل ما ابتكره دولة نسيم باشا من التعديلات التى سلبت الأمة شيئاً من حقها سيبقى أبديًّا لا سبيل إلى التحلل منه.

«تلك يا سيدى الرئيس أمور أساسية من بين أمور أخرى يقول الناس إن دولة نسيم باشا عدل بها مشروع الدستور، ولاحتمال أن يكون ما يتناقله الناس فى هذا الصدد صحيحاً رأيت من واجبى المسارعة إلى تنبيهكم لما فى تلك التعديلات وأمثالها من الخطر على حقوق البلاد، حتى إذا كنتم على أهبة إصدار الدستور – كما يقال اليوم – قدّمتم تقوى الله على تقوى خلق الله، وعملتم بما توجبه الذمة، والضمير الطاهر، وأصدرتموه لا على أنه مجرد منحة بل على أنه حق ثابت للأمة يصدر على شكل اتفاق بين الأمة بواسطة الوزراء الذين هم منها وبين جلالة الملك أى بصفة عرض من مجلس الوزراء وقبول من الملك، مع إلغاء

التعديلات التى تكون وزارة نسيم باشا قد أدخلتها على مشروع اللجنة تلك التى تقدمت الإشارة إليها.

«ها قد بلّغتكم فأدّيت ما عليّ من الواجب، والأمانة الآن فى عنقكم إن شئتم أديتموها ولكم الشكر، وإن شئتم أهملتموها وعليكم وحدكم الوزر.

«ولم أرد إن أذكركم بمسألة السودان فشأنها معروف لكم وللخاص والعام، وقد أصبح من المقرر أن الأمة لا تقبل فيها هوادة، ولا تبغى عما قررته بشأنها اللجنة حولاً.

«على أننى لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخاطب من زملاء سيدى الرئيس من كانوا أعضاء بلجنة الدستور، وهم أصحاب المعالى حشمت باشا الذى رأس تلك اللجنة زمناً طويلاً، وتوفيق رفعت باشا وحافظ حسن باشا وهؤلاء قد أجد ما يحملنى على التشدّد فى خطابهم فأقول لهم بالصراحة إما أن يصدر الدستور كما قررته اللجنة وإما أن تعتزلوا مراكزكم فذلك هو الأصلح لبلادكم ومليككم والأليق بكرامتكم والأشرف لأنفسكم والسلام.

وتفضل يا سيدى الرئيس بقبول فائق الاحترام.

القاهرة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٣.

المخلص

عبدالعزيز فهمى المحامى

ولم يرد نسيم باشا على ما احتواه خطاب عبد العزيز فهمى بك من اتهام وزارته بتشويه مشروع اللجنة، فدلّ سكوته على صحّة هذا الاتهام، وأفضى أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية بحديث لم ينف فيه فكرة التعديل، ولكن زعم أن وزارة نسيم باشا لم تكن تبت نهائيا فى هذا الشأن، فدلّ هذا الحديث على صحّة ما جاء فى خطاب عبد العزيز بك وأن النية كانت مبيّتة على تشويه مشروع اللجنة وحال دون تنفيذ هذه النية سقوط وزارة نسيم باشا.

وقد وضع أعضاء لجنة الدستور احتجاجاً على هذا المسخ والتشويه وقّعوه

جميعاً وقدّموه إلى يحيى باشا وناشدوه أن يصدر الدستور على الأقل كما وضعته اللجنة.

خطاب آخر لعبد العزيز فهمى بك

واستمرت الوزارة تتلكأ بإيعاز من السراى فى إصدار الدستور، فكتب عبدالعزيز فهمى بك خطاباً مفتوحاً ثانيًا إلى يحيى باشا فى ١٥ أبريل ذكر فيه ما استفاضت به الأنباء من تعديلات أخرى أريد إدخالها على الدستور، وأهاب بيحيى باشا أن لا يرتكب هذا الإثم وأن يسارع إلى إصدار الدستور، قال:

«سيدى الرئيس

«ذلك الرجل الذى يجلك لايزال يحسن الظن بك ويتفاءل خيرًا بوزارتك، غير أنه قلق أرق لايهدأ له بال ولايستقر به مضجع، إنه ليرى أشباحًا تطوفك أنت وإخوانك حول الدستور تغريكم بأن تمسّوا حماه المحرّم بسوء وتنالوا منه بظلم، تحقيقًا لما أراد البعض من قبلكم، وإنه ليخيل إليه أنكم عاكفون من حول هذا الدستور الأعزل تصوبون إليه سهمًا بيد، وتحبسونه بأخرى، يدفعكم إلى الرمى حبّ المجاملة وتمنعكم عنه الذمّة ومراقبة الله والناس، ولأنه يعلم أن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه، فتراه ياسيدى هلوعًا يخاف هذا الشرّ المستطير على نفسه وعلى أهل وطنه كما يخشى عليكم نار الله الموقدة وفيكم أهله وأصدقاؤه، ولأنه سمع فوق مابلغكم إياه فى المرة الأولى ويخشى أن تجتزئوا بالنظر فيما ظهر من التشويه عما يظن منه، فها هو ذا فرارًا من وخز ضميره يسارع إلى تنبيهكم لشىء من التعديلات الأُخرى التى يتحاكى بها الخاصة ويألمون لها، ولئن كان دولة نسيم باشا قد فزع من نسبة ماظهر منها إليه ومافتىء المدافعون عنه يبرئونه من وصمتها، فإنى أحمد له الله إذ وافقنى بوجومه على أنها فى الحق نكبات مفزعات لايأتيها إلا كل ظالم لنفسه، كما أشكر لدولته ولمناصريه على تبرئهم وأقنع به قضية مسلّمة وحقيقة اعتبارية غير معقب ولامنقب، فما كنت ممن يتلمسون عثرات الناس.

أوّلاً: كانت المادة ٤١ من مشروع اللجنة تنص على أن «الملك (أى السلطة التنفيذية) يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك على الوجه المبين بالقوانين» أى أن هذا الترتيب وتعيين الموظفين ومنهم ضباط الجند وعزلهم تعمله الحكومة ولكن وفق القوانين التى يضعها البرلمان وتحت مراقبة النواب، فيقول الراوى إن يد العبث بعد أن سعت فحذفت من المادة قولها: «المدنيين والعسكريين» عمدت إلى المادة ٤٢ فحشرت فيها عقب حق خاص بشخص الملك عبارة: «ويعين الضباط ويعزلهم» فصارت المادة هكذا: «الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يعين الضباط ويعزلهم وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح إلخ».

«صحيح أن المادة ٥٧ تقضى بأن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون. وصحيح أن أوامر الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم هى توقيعات فى شئون الدولة فمن شأنها أن لاتنفذ إلا إذا وقّع عليها الرئيس والوزير المختص ولكن كثيراً من الموظفين كوكلاء الوزارات والقضاة والمديرين وغيرهم من عمال الحكومة الذين تنطبق عليهم المادة ٤١ يعينون هم أيضاً بأوامر موقع عليها من الملك فإخراج الضباط من حكم هذه المادة وإفرادهم بالذكر فى مادة أخرى عقب حق شخصى للملك قد يفتح الباب إلى أن يدعى رجال السراى فى المستقبل أن تعيين الضباط وعزلهم من حقوق الملك وحده لا مراقبة عليه لأحد أو أن يدّعوا على الأقل أن للملك أن يرفض التوقيع على تعيين ضابط أو عزل ضابط تطلب الوزارة تعيينه أو عزله تنفيذاً للقوانين وفى هذا من الخطر على البلاد وعلى العرش نفسه ما فيه، نحن لا يضيرنا نقل ما يتعلق بالضباط من مادة بالدستور إلى مادة أخرى ولكن الذى يضير هو حذف القيد الوارد بالمادة ٤١ وهو كون التعيين أو العزل حاصّلا على الوجه المبين بالقوانين فإن كان يلذّ للمعدّلين إبقاء التعديل فليوضع هذا القيد عقبه مباشرة اتقاء للخطر فى المستقبل، وليعلم أن الصراحة فى التقنين أحفظ للحقوق وأنفى للشك وأبعد لسوء التأويل.

«ثانياً: من حقوق الملك الخاصة بمقتضى المادة ٤٥ تعيين الوزراء وإقالتهم

فيقال إنه صار إشراك الممثلين السياسيين مع الوزراء فى هذا الحكم ونتيجة ذلك أن يصبح سفراء مصر فى الخارج ألعوبة فى أيدى رجال السراى يسعون فى تولية من شاءوا وإخراج من شاءوا لا رقيب عليهم فى هذا ولا حسيب وأن تصبح سياسة مصر الخارجية هى سياسة السراى لا سياسة الحكومة المصرية! كأنما ضحّى المصريون بما ضحّوا لفائدة رجال السراى وكأنما تنازل الإنجليز عن الحماية واعترفوا لمصر بحق التمثيل الخارجى لفائدة رجال السراى!

«**ثالثاً**: يقولون إن اليد التى سطت على الدستور حذفت من مشروع اللجنة المادة ٥٦ القاضية بأن «تكون الصلة بين الملك والوزراء رأساً وبالذات» وهى كما يرى تقرر حقا أساسيا للوزراء تمتنع معه الوساطة السيئة وسوء التفاهم، وفى حذفها ترك الباب مفتوحاً لرجال السراى يضربون من أنفسهم نطاقاً حول العرش ويستبدون بالشورى على صاحب العرش وهذا من أسوأ الأمور وأضرّها بمصالح البلاد.

«**رابعاً**: يقولون إن تلك اليد عدلت المادة ٤٠ بأن جعلت افتتاح الملك للبرلمان سنويًّا بخطاب منه أمرًا اختياريا أى إن شاء فعله وإن شاء تركه، وهذا غير جائز البتة لأن من تتملكه الشهوة الشخصية من الملوك - والعصمة لله وحده - قد يتخذ هذه الفرصة ذريعة لإظهار غضبه على البرلمان بالإمساك عن خطابه، وفى هذا من دواعى التأذى والاضطراب ما فيه، وإنا لنفضل حذف المادة برمتها، على إبقائها وفيها مثل هذا التعديل المعيب.

«**خامساً**: تقضى المادة ٥٩ من المشروع بأن أوامر الملك شفهية كانت أو كتابية لا تخلى الوزراء ولا غيرهم من عمال الدولة من المسئولية بحال، فيقال إنه صار حذف عبارة «ولا غيرهم من عمال الدولة».

«صحيح أن مسئولية الوزراء تكفى ولكن فى بلدنا حديث العهد بالديموقراطية والنظام الدستورى يلزم أن نحثّ جميع عمال الحكومة بأن الواجب عليهم الخضوع للقوانين ليس إلاّ، فإثبات هذه العبارة فى دستورنا من ألزم ما يكون.

«سادساً: تقرر المادة ١٠٠ من مشروع اللجنة لأعضاء البرلمان حق استجواب الوزراء وتقضى بأن لا تجرى المناقشة فى استجواب إلّا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير، فيقال:

أوّلاً: إن هذه المادة عدّلت العبارة الأخيرة منها بأن صارت «وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير» بدل «أو موافقة الوزير»، ومقتضى هذا التعديل أن يكون بيد الوزراء محو كل أثر للاستعجال، وجعل المجلس مضطرا لانتظار ثمانية أيام على الأقل لتجوز له المناقشة فى الاستجواب ولو كان متعلقاً بأمر من أمور الدولة الهامة التى تقلق بال النواب ويحبون تعرفها ومناقشة الحكومة فيها فى أقرب وقت وتلك نتيجة لا يرضاها أحد».

ثانياً: يقال إنه فوق الميعاد الذى قررته المادة المذكورة قد أضيف نص يقضى بأن أقتراح الاقتراع بعدم الثقة بالوزراء (وهو فى العادة يحصل عقب المناقشة فى الاستجواب) لا ينظر فيه هو أيضاً إلّا بعد ثمانية أيام أخرى!

«إن مثل هذا النص لا معنى له إلّا تهيئة الوقت للمساعى والدسائس التى تستعمل فى الخفاء لعدم المساس بالوزارة، وفى هذا من إفساد أخلاق النواب، وتقليل أهمية المسئولية الوزارية ما فيه.

«قد نفهم أن يقال إن اقتراح عدم الثقة إذ أتى غير مسبوق باستجواب فربما كان نظره فى الحال من عدم الإنصاف إذ قد ينتهز خصوم الوزارة غياب أنصارها فيأخذونها بهذا الاقتراح على غرّة، ولكن لا يجوز البتة بناء على مثل هذا القول أن يعطى للوزارة إلّا الميعاد اللائق لجمع أنصارها وهذا أمر قد تتكفل به اللائحة الداخلية.

«سابعاً: تقضى المادة ١٢٥ بأن الاحتكارات والإلتزامات لا تعطى إلّا بتصريح البرلمان، فيقال إنه صار تعديل هذه المادة تعديلاً يجعل هذا الإعطاء من حقوق الحكومة وفق القوانين بدون حاجة لاشتراط تصريح البرلمان مقدما،

وفى هذا التعديل خطر كلى على حقوق البلاد ويكفى ما قاسته فى الماضى من التفريط فى هذا الموضوع.

«تلك يا سيدى أمور يتناقلها الناس، ولابدّ أنك رأيت أيضاً مما نشر ببعض الصحف ما تستدل منه على أن زميلك معالى ذو الفقار باشا اقترح على اللجنة التشريعية بجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ جعل قانون الأسرة المالكة (نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٢) خارجاً من سلطة الحكومة والبرلمان لا يمكن مساسه بأى تعديل، ويقال إنه يراد تعديل الدستور بما يوافق هذا الاقتراح، ولست أدرك كيف أن هذا الافتئات المحض على حقوق البلاد يجوز فى مذهب معالى ذى الفقار باشا، لقد كنت أنت يا سيدى رئيس المجلس الحسبى العالى وكان معاليه عضواً فيه معك ولقد حضرتكما تحكمان فيه على الأمراء كما تحكمان على عامة الناس، فالقضاء المصرى العادى مكتسب من زمن طويل حق الحكم فى الأحوال الشخصية على هؤلاء الأمراء، فبأى مسوّغ يراد سلبه الآن هذا الحق نهائيا؟ وبأى مسوغ يمنع نواب البلاد من الاشتراك فى التقنين للأمراء فى هذا الشأن ومن تعديل مثل ذلك القانون أو إلغائه بالمرة إذا تراءى لهم فى وقت ما أن العدل والمصلحة يقضيان بذلك، إنك يا سيدى لن ترضى بهذا السلب ولن توافق عليه.

«وسمعت أنهم يقولون – فى معرض الدفاع عن حذف المادة ٢٣ الخاصة بسلطة الأمة – أن سيادة الأمة أمر بديهى لاريب فيه ولكن من الأليف عدم التنصيص عليها والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبينة فى الدستور وأخصّها مسئولية الوزراء لأن فى التنصيص جرحاً لإحساس العرش، فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف؟ إن الإنجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وإنّما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها وبسيادة مصر نفسها فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب وإنما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغتصبة أظهروا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع وهو بقاء الإمارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية، وإذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الإقرار به لها وهى التى تقوم بالثورات وتثلّ

العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء، فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الإنجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الإنجليز ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك بتلك العلة علة عدم جرح الإحساس؟ اللهم إن هذا كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الأمة فيضيعون أهم حق لها بمثل هذا التعليل السخيف! أيكفى يا سيدى اعتراف هؤلاء المستهزئين شفهيا بأن سيادة الأمة أمر تغنى بداهة عن تدوينه فى الدستور؟ ما أشبه هذا بحال من يعترف فى كل صقع وناد بحق غريمه إلّا بالكتابة أو فى مجلس القضاء! اعتراف لا يضرّ المقرّ ولا ينفع الغريم، إنما هى خديعة كبرى وتخدير لأعصاب الناس عن البحث فى موقفهم وتعرف حقوقهم، خديعة يلمسها سيدى الرئيس بأصابعه إذا قارن بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة وسلطتها وبين المادة التى أرادوا إضافتها للدستور وهى التى تنصّ على امتيازات للملك فى المعاهد الدينية والأوقاف باعتباره سيد البلاد وصاحب الولاية العامة فيها، إنهم يا سيدى رأوا أن بقاء المادة ٢٣ يتنافر مع السيادة وحقوق الخلافة التى يحاولون تقريرها للملك بتلك المادة الإضافية فحذفوا المادة ٢٣ وأبقوا مادتهم الإضافية، وبين هذا الحذف وتلك الإضافة ثبتت أصالة السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر دستوريا وقتلت أصالة سيادة الأمة دستوريا وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة إلى الأمة الأصيلة العبودية وعوضوا الأمة عن هذا التعدّى ذلك الكلام الشفهى النظرى السخيف الذى لا يسمن ولا يغنى.

«يبثّون أيضاً بين الناس أن من عدم اللياقة الخوض فى مسألة الرتب والنياشين التى يراد جعلها إلى الأبد من حقوق الملك الخاصة قائلين إن التعرض لها مما يجرح إحساس جلالته، ياعجباً كل العجب! إذا كان أهم موضوعات الدستور تحديد العلاقة بين الشعب وملوكه فنغمة جرح الإحساس إن أقيم لها وزن قضت على كل حقوق الشعب ومنعته من التمسّك بشىء منها وعلى الأخص بالمسئولية الوزارية لأن أشدّ ما يجرح الإحساس أن وزراء الدولة يكونون مسئولين أمام النواب ويضطرهم النواب إلى الاستقالة ولو كانوا من أعزّ صنائع العرش.

«على أن من وراء ترويج هذه السخافة إيقاعكم وإيقاع صاحب العرش نفسه فى خطر خفر الذمة ونكث العهد، ذلك بأن حكومة مصر عاهدت الأمة المصرية عهداً رسميا علنيًّا ممضى من قائم مقام الخديوى ومن الوزراء – وهو ديكريتو ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ – على أن كل قانون يصدر أثناء تعطيل الجمعية التشريعية يجب عرضه عليها عند افتتاحها لإبداء رأيها فيه وإلا كان باطلاً حتماً، فكل القوانين التى صدرت أثناء تعطيلها إنما هى مؤقتة ومنها قانون الرتب والنياشين الأخير وقانون الأسرة المالكة الذى سبقت الإشارة إليه، وإذا كان عرض هذه القوانين وأمثالها على الجمعية التشريعية واجباً فعرضها على البرلمان أوجب، وكل من سعى فى اعتبار هذه القوانين نهائية نافذة بدون رأى نواب الأمة فهو رجل يحتقر أمته ويدوس إحساسها ويخفر ذمته وينكث عهده إذ يعتبر العهد الرسمى الذى كان بين الحكومة المصرية قصاصة ورق لا قيمة لها، وهى نظرية مشئومة ملأت الأرض دماً وعويلاً.

«يا سيدى – إن الله لا يستحى من الحق، والحق الصريح أن معظم التعديلات التى يراد إدخالها على مشروع لجنة الدستور سلب من حقوق الأمة بالباطل وإضافة لجانب ملوك مصر فى زمن منّ الله عليها فيه بملك دستورى جمّ المروءة شريف النفس يكره أن ينال الوزراء له ولخلفائه الأكرمين من حقوق الأمة ولا يعوزه إلّا مجرد لفت نظره العالى إلى الحق فيسارع إلى إحقاقه والمضى فيه.

«فهل أنت أيضاً يا سيدى ستكون على الأمة لا لها؟ كلّا! إن عهدى بك انك أقوم خلقاً وأكبر نفساً من أن تسعى فيما ليس بحق، غير أنّى كما ذكرت لك فى بدء خطابى مضطرب البال لأنك يا سيدى أغرقت فى الإبهام وتركت الناس حيارى لا يدرون إن كنت حقا ستعمل لإصدار الدستور خالياً من التشويه أم لا. فاسمح لى أن أرجوك فى أن تعلن للناس رأيك بالصراحة وأن تكاشفهم بكل أعمالك فى الدستور قبل أن تفاجئهم به نهائيا واجب التنفيذ، ولا تظن يا سيدى أنك غير مكلف بإجابة رجائى بل إنك متى تأملت فى حقيقة مركزك وحددت صفتك وأهليتك قانوناً أدركت حتماً أن إجابة طلبى أمر واجب عليك لا تملك

التحلل منه بحال، ذلك بأن الإنجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى. فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ومتعاقد أصيل فيه، ومن ثم فلا يملك أحد كائناً من كان إصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالاً ونساءً كهولاً وفتياناً حتى الأجنة فى بطون أمهاتهم، ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعة عشر مليونا أن يتعاقدوا بأشخاصهم لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلى بحججهم ويتعاقد عنهم، أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب فى أمر الدستور واشترط هذا فى صك قبوله للوزارة، وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة وقد استقالت وزارته بعد أن وضع فى عهدها مشروع عمل هو بما توجبه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه ثم انتظر رأى الشعب فأظهر الناس أنهم لايقنعون بأقل منه، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت أن أهم أعمالها النظر فى الدستور، فصفتك يا سيدى أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب وليس لكم فى هذا الشأن أدنى صفة فى الوكالة عن جلالة الملك، وأهليتكم لا تعدو أهلية الوكلاء، وواجباتكم إنما هى واجبات الوكلاء.

«متى كان الأمر كذلك فلتحكم أنت على نفسك - وأنت سيد العارفين بالقانون - بأن من واجبك الأكيد أن تطلع الشعب موكلك على ما جلّ وقلّ من أمور الدستور وأن لاتكتم عنه شيئاً منها وأن لا تتنازل عن ذرة من حقه وأن تكون فى أقوالك صريحاً مبيناً لامبهماً مربكا وأن لا تصغى لما يقوله بعض العوام من أن مسألة الدستور من الأسرار الداخلية التى لا يصحّ أن يطلع عليها أحد فما كان للوكيل أن يعتبر شيئاً من أمور التوكيل سرًّا جائزاً حجبه عن موكليه.

«ألا إن الحلال بين والحرام بين والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى إلّا الضلال، فبيِّضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم فى العالمين.

«وإنى إلى هنا قد أدّيت ما كان يثقل ضميرى من واجب التبصير وجعلت الله شهيداً بينى وبينكم، ومن بعد اليوم لا تحسبوا أنى أخاطبكم فقد مللت فكسرت

قلمى وحبست لسانى وفوضت الأمر الله وهو أحكم الحاكمين، والسلام.

وتفضلوا بقبول فائق الأحترام».

١٥ أبريل سنة ١٩٢٣

المخلص

عبد العزيز فهمى

صدور الدستور

(١٩ أبريل سنة ١٩٢٣)

وأخيراً صدر الأمر الملكى بالدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ طبقاً للمشروع الذى وضعته لجنة الدستور محذوفاً منه النصّان الخاصان بالسودان، وقد رفعه يحيى باشا إبراهيم إلى الملك مسبوقاً بكتاب نوّه فيه بمزايا النظام الدستورى وخلاصة الأدوار التى مرّ بها المشروع، راجياً من الملك التفضل بتوقيعه، وأشار فى كتابه إلى تغيير النصّين الخاصين بالسودان ووضع نصّين آخرين بدلاً عنهما، وعلل ذلك تعليلاً سقيمًا، قال:

«مولاى صاحب الجلالة.

«إن ما فطرتم عليه من حب الخير لبلادكم وإسعاد أمتكم جعل نهوض شعبكم الذى تعهدتموه على الدوام بالتشجيع والتأييد من أكبر أمانيكم فنال بذلك فى عهدكم السعيد حظا وافراً من التقدم والارتقاء، وقد أردتم حفظكم الله أن تتوجوا أعمالكم الجليلة بأثر عظيم يسجله لكم التاريخ ويبقى ذكره خالداً على ممر العصور والأجيال فأصدرتم لحكومتكم أمراً كريماً فى أوّل مارس سنة ١٩٢٢ بإعداد مشروع لوضع نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة فى إدارة شئون البلاد، فصدعت بالأمر وتعهدت بوضع مشروع مطابق لمبادىء القانون العام الحديث ومقرر لمبدأ المسئولية الوزارية ورأت أن تستعين فى القيام بهذه المهمة الخطيرة بإراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية

فشكلت لجنة منهم عهدت إليها فى وضع مشروع للدستور تتحقق به المبادئ المذكورة على الوجه المتقدم وقد قامت تلك اللجنة بما عهد إليها بعزيمة صادقة وهمّة كبرى تستحق عليها الشكر والثناء ورفعت مشروعها إلى الحكومة.

«ولما كان نظام التشريع المعمول به فى البلاد يقضى بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية التشريعية قدمته الحكومة إلى تلك اللجنة لفحصه فعنيت أكبر عناية بدرسه وتمحيصه وأدخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانونى واقترحت بعض نصوص لتقرير حقوق فات وضعها وكان من المتعين أن يشملها الدستور.

«وقبل أن تتمكن الوزارة التى قدم إليها المشروع من إتمام درسه استقالت وخلفتها وزارة أخرى لم تتمكن بعد درسه من رفعه لعتبات مولاى.

«ولما شرفتمونى جلالتكم بأن عهدتم إلى فى تأليف الوزارة الحالية كان من أهم ما عنيت به وزملائى درس هذا المشروع وما أدخل عليه من التعديلات فى الأدوار التى مرّ بها وجعلنا نصب أعيننا أن يكون الدستور محققاً لرغبات الأمة وأمانيها الحقة ومطابقاً لأحدث الأنظمة الدستورية وأن تراعى فى أحكامه تقاليد البلاد وعاداتها القومية وقد انتهينا من درسه وفحصه فجاء بحمد الله محققا للغرض الذى توخيناه وقد وضع النصّان الخاصّان بالسودان بالصورة التى وردت بالدستور بناءً على ما أبداه فخامة المندوب السامى من التأكيد التام بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقاً أن تنازع فى حقوق مصر فى السودان ولا فى حقوقها فى مياه النيل.

«وإنى وزملائى لنغتبط بأن قدر لنا إتمام هذا العمل الجليل على أيدينا فأتشرف برفع المشروع لعتبات مولاى حتى إذا صادف قبولاً حسناً تفضل بتتويجه بأمره الكريم.

«وإنّا نبتهل إلى الله جلّت قدرته أن يحفظكم ذخراً للبلاد وأن يجعل الحريات فى ظلكم مصونة والحقوق فى جواركم مقدسة وأن يجعل عهد هذا الدستور عهداً سعيداً حافلا بالخير والبركات وأن يوفق الأمة فى حياتها الدستورية الجديدة إلى سلوك سبيل الحكمة والرشاد.

«وإنى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين»

القاهرة فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣.

يحيى إبراهيم

وقد وقع الملك الدستور وأصدر به أمراً ملكيا قال فى ديباجته:

«نحن ملك مصر. بما أننا مازلنا مذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله تعالى بها إلينا نتطلب الخير دائماً لأمتنا بكل ما فى وسعنا ونتوخى أن نسلك بها السبيل التى نعلم أنها تفضى إلى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة.

«ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح إلاّ إذا كان لها نظام دستورى كأحدث الأنظمة الدستورية فى العالم وأرقاها تعيش فى ظله عيشاً سعيداً مرضياً وتتمكن به من السير فى طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملى فى إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى تراثها التاريخى العظيم.

«وبما أن تحقيق ذلك كان دائماً من أجل رغباتنا ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا حرصاً على النهوض بشعبنا إلى المنزلة العليا التى يؤهله لها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأممه، أمرنا بما هو آت»

ويلى ذلك مواد الدستور.

وأبلغ الدستور إلى رآسة مجلس الوزراء فى كتاب من الملك قال فيه:

«عزيزى يحيى إبراهيم باشا.

«اطلعنا على مشروع الدستور الذى عنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا وإنا لشاكرون لكم ولزملائكم ما بذلتم من الهمة فى وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها.

«وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنواناً دائماً لمجدها وعظمتها.

«وقد جعل الأمر الصادر من أصلين حفظ أحدهما بديواننا والآخر مرسل إلى دولتكم ليحفظ برياسة مجلس الوزراء.

«والله المعين على ما فيه الخير والسداد».

«فؤاد»

«صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣».

كيف وقع الدستور

لم يكن أحد يتوقع صدور الدستور فى ذلك اليوم (١٩ أبريل سنة ١٩٢٣) لما كان يعرفه الخاصة من معارضة الملك فؤاد فى إصداره، ولكنه وقعه تحت ضغط الحوادث، ففى مساء هذا اليوم ذهب يحيى إبراهيم باشا إلى سراى عابدين وقابل الملك وأفضى إليه أن مصلحة البلاد تدعو إلى إمضاء الدستور الليلة، فقبل الملك توقيعه، وفى الساعة التاسعة مساء استدعى الوزراء إلى سراى عابدين وكانوا يجهلون هم أيضا أن الدستور سيصدر تلك الليلة، بل كانوا يجهلون سبب استدعائهم، فلما جاءوا إلى السراى علموا أنهم استدعوا للتوقيع على الدستور.

وفى الساعة التاسعة والدقيقة ٤٥ مثلوا أمام الملك فؤاد فى قاعة العرش، وكان الدستور مكتوبًا ومعدًّا للتوقيع مع الوثائق الملحقة به، وفى منتصف الساعة الحادية عشرة مساء وقعه الملك، وتلاه الوزراء فوقعوا جميعًا، ثم نزلوا إلى ديوان كبير الأمناء وأرسل رئيس الوزراء تلغرافات البشرى إلى المحافظات والمديريات بصدور الدستور، وصدرت الأوامر إلى القلاع بأن تطلق فى العاصمة والثغور مائة مدفع ومدفع وفى المدن الداخلية ٢١ مدفعًا.

القواعد الأساسية للدستور

يقع الدستور فى ١٧٠ مادة، وفى الحق أنه فى مجموعه قد أسس على أحدث المبادئ الدستورية، وهو إلى جانب أنه وضع نظام الحكم الدستورى، قرر حقوق المصريين وكفلها لهم، ويهمنا أن نستخلص من أحكامه أهم القواعد الأساسية التى قررها، فإن فى التنويه بهذه القواعد ما يعطينا فكرة عامة عن الدستور، وإنّا ملخصون هذه القواعد فيما يلى:

١ – قرر فى أول مواده أن مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة وملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى، وفى المادة (٣٢) «إن عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على وتكون وراثة العرش وفقًا للنظام المقرر بالأمر الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)».

٢ – جميع السلطات مصدرها الأمة (المادة ٢٣).

٣ – قرر مبدأ المساواة بين المصريين فهم لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة (المادة ٣).

٤ – حق ولاية المناصب مقصور على المصريين ولا يولى الأجانب من هذه المناصب إلّا ما يعينه القانون فى أحوال استثنائية (المادة ٣).

٥ – الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأى مكفولة ولا يجوز القبض على أى أنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون (المواد ٤ و٥ و١٢ و١٣ و١٤).

٦ – كفل حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف، ومنع إنذارها أو تعطيلها أو إلغاءها بواسطة الإدارة (المادة ١٥).

٧ –لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون (المادة ٦).

٨ - حظر نفى أى مصرى من الديار المصرية (المادة ٧) وحظر تسليم اللاجئين السياسيين (المادة ١٥١).

٩ - قرر حرمة المنازل (المادة ٨).

١٠ - قرر حرمة الملكية فلا ينزع عن أحد ملكه إلّا للمنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون بشرط تعويضه عنه وحظر عقوبة المصادرة للأموال (المادة ٩ و١٠).

١١ - التعليم الأولى الزامى ومجانى للمصريين من بنين وبنات (المادة ١٩).

١٢ - قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات (المادة ٢٠ و٢١).

١٣ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة فى الحكومة التداخل فى القضايا (المادة ١٢٤).

١٤ - يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقون (الخمسان)، ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون، وعدد الشيوخ المنتخبين يكون بنسبة عضو عن كل مائة وثمانين ألفًا من الأهليين، وعدد النواب بنسبة نائب عن كل ستين ألفًا، ومدة عضوية الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات، ومدة عضوية النائب خمس سنوات (المواد ٧٤ وما بعدها).

١٥ - يشترط فى النائب زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب[٢] أن تكون سنّه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل (المادة ٨٥)، ويشترط فى عضو الشيوخ زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن تكون سنّه أربعين سنة ميلادية كاملة (المادة ٧٧) وأن يكون من الطبقات الآتية:

أوّلاً: الوزراء، الممثلين السياسيين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء

---

(٢) ستردهذه الشروط فيما يلى ص١٥٢.

الوزارات، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها، النواب العموميين، نقباء المحامين، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعدًا - سواء فى ذلك الحاليون والسابقون.

ثانيًا: كبار العلماء والرؤساء الروحيين، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدًا، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهًا مصريًّا فى العام، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنية من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة، وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نصّ الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها (المادة ٧٨).

١٦ - الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب عليها أن تستقيل وإذا كان القرار خاصًا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (المادة ٦١ و٦٥)، وللملك حق حل مجلس النواب، وإذا حلّ فى أمر فلا يجوز حلّ المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر (المادة ٣٨ و٨٨).

١٧ - الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (المادة ٤٨).

١٨ - لا يصدر قانون إلّا إذا قرره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك (المادة ٢٥) وإذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ردّه إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه فإذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عدّ ذلك تصديقًا من الملك عليه وصدر. وإذا ردّ مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بأغلبية ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر، فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه، فإذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر (المواد ٢٥ و٣٥ و٣٦).

١٩ - لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام الدستور إلّا أن يكون ذلك وقتيًّا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون (المادة ١٥٥).

٢٠ - يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه ولا تعتبر النيابة الباطلة إلّا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى الأصوات (المادة ٩٥).

٢١ - يدعو الملك البرلمان سنويًّا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور (المادة ٩٦)(٣).

قانون الانتخاب
(٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣)

وفى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب، وهو أوّل قانون للانتخاب صدر فى عهد الدستور، وقد أسس على القواعد الآتية:

١ - حق الانتخاب مقرر لكل مصرى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية.

٢ - الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين، الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هى انتخاب النواب، ففى المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبًا مندوبًا منهم يشترط أن تكون سنّه خمسًا وعشرين سنة، والمرحلة الثانية هى انتخاب النواب، فالمندوبون الثلاثينيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب فى دائرتهم.

ومدة نيابة المندوب الثلاثينى خمس سنوات، وإذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاته أو استقالته أو لتغيير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب،

(٣) تلك هى القواعد الجوهرية للدستور، وقد نشرناه كاملًا فى قسم الوثائق التاريخية بآخر هذا الجزء.

وجب انتخاب مندوب آخر تنتهى نيابته فى الميعاد الذى كانت تنتهى فيه نيابة من حلّ هو محله، وإذا أجرى انتخاب عام أو تكميلى وجب عمل انتخاب جديد لإبدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه إذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه (المادة ٢٤).

٣ - الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات، فالأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين، والثانية هى انتخاب المندوبين عن المندوبين، وذلك أن كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوبًا عنهم، يشترط أن تكون سنّه ثلاثين سنة، وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ فى دائرتهم.

٤ - يشترط فى النائب زيادة على شرط السن (ثلاثين سنة) أن يكون اسمه مدرجًا بجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها وأن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبى دائرة انتخابه، ويشترط فى عضو الشيوخ زيادة على شرط السن (أربعين سنة) أن يكون اسمه مدرجًا فى جدول الانتخاب على النحو المشترط للنائب وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين فى دائرة انتخابه.

وقد أخذ قانون الانتخاب بقاعدة الانتخاب الفردى بأن تقتصر كل دائرة انتخابية على انتخاب نائبها وشيخها، وهو النظام المعمول به إلى اليوم (١٩٤٧)[٤]، يقابله الانتخاب بالقائمة أو الانتخاب النسبى الذى يخول كل ناخب حق انتخاب نواب عدة دوائر أخرى.

ويؤخذ مما تقدم أن قانون الانتخاب لم يشترط فى الناخبين والمندوبين أو مندوبى المندوبين شروطًا مالية أو ثقافية، فكان فى ذلك أقرب إلى المساواة والديمقراطية، ولم يشترط الدستور فى النائب شروطًا مالية، وإنما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ فى بعض المرشحين كما تقدم بيانه.

---

(٤) وقت ظهور الطبعة الأولى من الكتاب.

٥ - يحرم حق الانتخاب أبدًا:
١ - المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات.
٢ - المحكوم عليهم فى جناية بعقوبة من عقوبات الجنح.
٣ - المحكوم عليهم فى بعض الجرائم التى عددها القانون.

٦ - يوقف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للمحجور عليهم مدة الحجر والمصابين بأمراض عقلية المحجوزين مدة حجزهم، والذين أشهر إفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ إشهار الإفلاس، والمحكوم عليهم بغرامة لا تتجاوز جنيهًا أو بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرًا فى جرائم انتخابية مدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائى، أما المحكوم عليهم بعقوبة أشدّ فيكون الوقف لمدة عشر سنوات.

٧ - حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود فى الجيش والبحرية وليسوا فى الاستيداع أو فى أجازة موقوف ما داموا تحت السلاح، ويجرى حكم هذه القاعدة على الضباط وصف الضباط والجنود فى البوليس أو فى مصلحة خفر السواحل أو فى أية هيئة ذات نظام عسكرى (المادة ٦).

٨ - يعاقب بالحبس لمدة أقصاها سنة وغرامة أقصاها مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه فى الانتخاب أو لإكراهه على الانتخاب على وجه خاص، وكل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كى يحمله على الانتخاب على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت، وكل من قبل أوطلب فائدة من هذا الفبيل لنفسه أولغيره، وكل موظف عمومى حكمَ عليه فى جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته، يجوز الحكم عليه بالعزل.

الإفراج عن سعد
(٣٠ مارس سنة ١٩٢٣)

رأت الحكومة البريطانية تحت ضغط الحركة الوطنية أن ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة إبقاء سعد زغلول فى الاعتقال، وأن استمرار اعتقاله يزيد فى ثورة الهياج فى مصر ويحول دون تهدئة الخواطر، بل ربما كان سببًا فى كثرة الجرائم السياسية.

فقررت الإفراج عنه يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ (قبل صدور الدستور)، وكان معتقلاً فى جبل طارق، وأذاع اللورد أللنبى هذا النبأ فى بلاغ أصدره يوم ٣١ مارس، وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية من قبل بيانًا بذلك قالت فيه: «قال الطبيب المعالج لزغلول باشا فى تقريره إن تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية فى أوروبا ضروريان لصحة الباشا، ولهذه الأسباب قررت الحكومة بعد استشارة المندوب السامى أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق وقد أرسلت التعليمات اللازمة إلى حاكم جبل طارق فى ٢٧ مارس».

ونفذ الإفراج عن سعد يوم ٣٠ مارس، وسافر من جبل طارق إلى فرنسا، وقصد إلى (إكس ليبان) للاستشفاء، وقد تلقت الأمة هذا النبأ بالغبطة والابتهاج العظيم.

الإفراج عن المعتقلين فى مصر

وأفرجت السلطة العسكرية فى أبريل عن المعتقلين فى مصر من أعضاء الوفد المصرى: المصرى السعدى بك. السيد حسين القصبى. فخرى عبد النور بك. الأميرالاى محمود حلمى إسماعيل بك. الاستاذ محمد نجيب الغرابلى. الأستاذ راغب إسكندر.

وأطلق سراح الأستاذ عبد المقصود متولى. صادق حنين بك. الأستاذ

عبد القادر حمزة صاحب البلاغ. الأستاذ أحمد وفيق إلخ.

وأصدر اللورد أللنبى بلاغًا بإلغاء منشوره السابق بتعيين حاكم عسكرى للقاهرة والجيزة.

الإفراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم فى سيشيل

وأعقب صدور الدستور إطلاق سراح أعضاء الوفد الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية وحكم عليهم بالحبس سبع سنوات وكانوا معتقلين فى ألماظه، فأفرج عنهم يوم ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ وهم: حمد الباسل باشا. مرقس حنا بك. الاستاذ ويصا واصف. الأستاذ واصف بطرس غالى. علوى الجزار بك. مراد الشريعى بك. جورج خياط بك.

وأفرج أيضًا عن كثير من المعتقلين السياسيين.

وفى ٣١ مايو أبلغ حاكم جزائر سيشيل أعضاء الوفد المعتقلين بجزيرة (ماهى) أن الحكومة البريطانية قررت فك اعتقالهم ابتداء من صباح الجمعة أول يونيه وهم: فتح الله بركات باشا. مصطفى النحاس بك. عاطف بركات بك. الأستاذ مكرم عبيد. سينوت حنا بك. وقد أبحروا من الجزيرة ووصلوا مصر يوم ٢٦ يونيه، فاستقبلوا استقبالاً حافلاً.

وأصدر الوفد قرارًا فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٣ باعتبار القسم العامل من الوفد مؤلفًا من كل من حمد الباسل. سينوت حنا. جورج خياط. مصطفى النحاس. واصف بطرس غالى. ويصا واصف. مكرم عبيد. فتح الله بركات. عاطف بركات. مرقص حنا. مراد الشريعى. محمد علوى الجزار. على الشمسى، وأن هيئة الوفد الكاملة تكون مؤلفة من هؤلاء وممن حلّ محلهم على التعاقب أثناء الاعتقالات الماضية وهم: المصرى السعدى. حسين القصبى. مصطفى القاياتى. سلامة ميخائيل. فخرى عبد النور. محمد نجيب الغرابلى. محمود حلمى إسماعيل.

راغب إسكندر. عبد الحليم البيلي. حسن حسيب. حسين هلال. مصطفى بكير. إبراهيم راتب. عطا عفيفي.

قضية المؤامرة السياسية والحكم فيها

هي قضية اتهم فيها خمسة عشر متهمًا بالتآمر لارتكاب حوادث قتل الإنجليز في المدة من أبريل سنة ١٩٢٠ إلى سبتمبر سنة ١٩٢٢ وقتل الأشخاص الذين كانوا شهود إثبات أمام المحاكم العسكرية البريطانية والذين أعطوا معلومات في هذه الحوادث، وتوزيع آلات القتل والمنشورات الثورية، وقد نظرت هذه القضية أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا عقدت جلستها في شهر أبريل سنة ١٩٢٣، واستمرت طيلة شهري مايو ويونيه وأوائل يوليه، وبلغت جلساتها نيفًا وستين جلسة، والمتهمون فيها هم: إبراهيم خليل نظير. محمد دسوقي مصطفى. الأستاذ محمد شافعي البنا. محمد أمين أحمد. علي فهمي علي. الأستاذ سيد محمد. حسن بك العرب. محمد معوض. صبحي إبراهيم. سليم باسيلي. حسن السعيد. حسن توفيق. حسين محمد أمين. محمد كامل عبدالخالق. عبد السلام صالح. وقد أصدرت المحكمة العسكرية حكمها في ٢٢ يوليه، وهو يقضي بإعدام كل من: إبراهيم خليل نظير. ومحمد دسوقي مصطفى. والأستاذ محمد شافعي البنا. وعلي فهمي علي. ومحمد كامل عبدالخالق. وبالإشغال الشاقة المؤبدة على الأستاذ سيد أفندي محمد. وبها لمدة ١٥ سنة على حسن توفيق. وبالسجن عشر سنوات على سليم باسيلي. وخمس ستوات على حسن بك العرب. وثلاث سنوات على حسين محمد أمين. وقد عدّل الحكم بالنسبة لمحمد معوض. وحسين السعيد. وصبحي إبراهيم، وكان يقضي بحبس الأول ثلاث سنوات، والثاني خمس سنوات والثالث بجلده اثنتي عشرة جلدة. فقرر القائد العام العفو عن هؤلاء الثلاثة وإطلاق سراحهم.

واستأنف المحكوم عليهم الحكم أمام المجلس العسكري البريطاني الأعلى بلندن، فقضى:

أولاً: بإلغاء الحكم بالنسبة لحسن توفيق.

ثانيًا: حفظ الحكم بالنسبة لحسن بك العرب لإعادة النظر فى قضيته.

ثالثًا: تعديل الحكم بالنسبة لكل من: الأستاذ محمد شافعى البنا. ومحمد كامل عبد الخالق. وجعل عقوبتهما الأشغال الشاقة المؤبدة.

رابعًا: تأييده بالنسبة لبقية المحكوم عليهم وهم: إبراهيم خليل نظير. ومحمد دسوقى مصطفى. وعلى فهمى على المحكوم عليهم بالإعدام شنقًا. ثم الأستاذ سيد محمد المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، وسليم باسيلى المحكوم عليه بالسجن عشر سنوات، وحسين محمد أمين المحكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات.

فى الحزب الوطنى

اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى ٩ مايو سنة ١٩٢٣ وقررت انتخاب محمد حافظ رمضان بك(باشا) رئيسًا للحزب عملاً بالمادة التاسعة من قانون الحزب الصادر سنة ١٩٢٢، وكان هذا الاختيار بموافقة كل من: أحمد لطفى بك. عبد اللطيف الصوفانى بك. الدكتور إسماعيل صدقى بك. إسماعيل بك لبيب. حسن خيرى بك. محمد بك أحمد الشريف. محمد بك فؤاد المنشاوى. الدكتور محمود ناشد بك. عبد الرحمن الرافعى بك. محمود بك نصير. محمد عبد المجيد العبد. إسماعيل حافظ. محمد رمضان. سعيد بك طليمات. والأساتذة: محمد زكى على. أحمد وجدى. مصطفى الشوربجى. عبد المقصود متولى. محمد فؤادى حمدى. أحمد وفيق. أعضاء اللجنة الإدارية.

وقد أصدر حافظ رمضان بك لمناسبة انتخابه رئيسًا للحزب بيانًا قال فيه:

«نقدم لأعضاء الحزب الوطنى ولباقى مواطنينا شكرنا الجزيل على الثقة التى ما زالوا يغمروننا بها برسائلهم المشجعة وكنا نود أن نعبر لهم عن عواطفنا فى ظروف أخرى حتى لا تشوبها شبهة الرغبة فى الرياسة والله يعلم أننا من أزهد الناس وأبعدهم عن مظهرية الزعامة مهما كنا قريبين من روحها ونزعتها الفعالة،

ولكنا لبينا دعوة إخوان قضت إرادتهم أن يسابقوا الزمن فى جمع شمل الحزب وضم صفوفه وقد اتسعت دائرة العمل وضاقت ساعاته فعلى كل عضو فى الحزب وعلى كل نصير له وكل منتم إليه وعلى كل مستعصم بمبادئه نعتمد كما نعتمد على الله.

«وإن لنا من زعيمينا السالفين القدوة الحسنى والمثل الأعلى «وإن من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا»

حافظ رمضان

وأرسل إلى سعد باشا (وكان يستشفى فى إكس ليبان) برقية فى ١٧ مايو لمناسبة انتخابه رئيسًا للحزب الوطنى: قال:

«أنه بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك وانتخابى رئيسًا للحزب الوطنى أبلغكم أطيب الأمانى التى أرجوها لكم ولكل عزيز لديكم مشفوعة بذكريات الصداقة القديمة التى بيننا، وإنى لأرجو أن أراكم قريبًا بيننا على أرض مصر الخالدة التى تشغفنا جميعًا بحبها مع كل من قضى عليهم النفى بالبعد عنها».

حافظ رمضان

فردّ عليه سعد بالبرقية الآتية:

«إن تلغرافكم المنبئ بانتخابكم رئيسًا للحزب الوطنى والذى ضمنتموه أمانيكم الطيبة بمناسبة العيد أدخل علىّ السرور فأشكر لكم ذلك وأقدم لكم تهانى الشخصية».

سعد زغلول

وبرقية حافظ بك إلى سعد باشا صدرت من غير شك عن فكرة سديدة، فإن الحزب الوطنى الذى يجب أن يكون ويبقى رمزًا للمبادئ الوطنية الكاملة يجدر به توكيدًا لانتشار هذه المبادئ أن يعمل على ضم الصفوف وتوحيد الكلمة، وعليه وهو الهيئة الشعبية الأولى أن يستبقى قدر ما يستطيع حسن الصلات مع الهيئة

الشعبية التى تمثل غالبية الأمة، فإنه بذلك يكون أقدر على تعميم مبادئه بين طبقات الشعب، وهذه الخطة هى بلا جدال أحكم وأسدّ وأقرب إلى روح مبادئه من التحالف مع الأقليات السياسية التى تقف لحقوق الشعب بالمرصاد.

قانون الاجتماعات
(٣٠ مايو سنة ١٩٢٣)

أصدرت الوزارة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المسمى «قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية»، قيدت فيه حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الرأى العام.

قانون الأحكام العرفية

قررت المادة ١٥٥ من الدستور أنه لا يجوز تعطيل حكم من أحكامه إلّا أن يكون ذلك وقتيًّا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون.

فكان لا بد من صدور قانون ينظم الأحكام العرفية المصرية ويبين الأحوال التى يجوز أن تعلن فيها، ومدى سلطة الحكومة فى ظلها، وكان يجب أن لا يصدر هذا القانون إلا بعد انعقاد البرلمان، ليتسنى له أن يضع من الأحكام ما يكفل التوفيق بين ضرورات النظام العرفى وصيانة حقوق الأفراد والجماعات، ولكن الوزارة بادرت إلى إصدار هذا القانون فى ٢٦يونيه سنة١٩٢٣، وهو يقضى بأنه يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام فى الأراضى المصرية أو فى جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب إغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية، ويكون إعلان الأحكام العرفية ورفعها بمرسوم على أن المادة ٤٥ من الدستور تنصّ على أنه يجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية أى المرسوم الصادر بها فورًا على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاءها.

وبين القانون مدى السلطة التى خوّلها للحاكم العسكرى، وهى سلطة واسعة، تشمل تفتيش الأشخاص والأماكن، ومراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها، ومراقبة الرسائل البريدية والبرقية والتليفونية، ونفى الأشخاص إلى الجهة التى يعينها الحاكم العسكرى ومنع أى اجتماع عام وحلّه، ومنع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحلّه، وأباح لمجلس الوزراء أن يزيد من اختصاص السلطة القائمة على الأحكام العرفية ويرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام.

وفى الحق أنه قانون يضع فى يد الحكومة سلطة لا حدّ لها تتضاءل فى ظلها الحريات والضمانات التى كفلها الدستور للمصريين، فهو من القوانين الرجعية المنافية لروح الدستور، ومن ثم قوبل صدوره بالاستنكار والاستياء، وبخاصة لاستئثار الوزارة بوضعه قبل اجتماع البرلمان.

قانون التضمينات

(٥ يوليه سنة ١٩٢٣)

جرت المفاوضات بين الوزارة ودار المندوب السامى البريطانى على طريقة إلغاء الأحكام العرفية التى أعلنتها الحكومة البريطانية فى نوفمبر سنة ١٩١٤، فتم الاتفاق بينهما على أن تصدر الحكومة المصرية أوّلا القانون المعروف بقانون التضمينات الذى يقضى بإجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من إجراءات إدارية وقضائية أو تشريعية مدة الأحكام العرفية.

فاجتمع مجلس الوزراء يوم ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ وأقر الوثائق الآتية:

١ – مشروع قانون التضمينات كما حصل الاتفاق عليه بين الوزارة ودار المندوب السامى.

٢ – مشروع قرار لوزير الحقانية بتأليف لجنة للنظر فى المقترحات الخاصة بالعفو من العقوبة عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية التى انعقدت بمقتضى الأحكام العسكرية البريطانية.

٣ - مشروع مذكرة سياسية أعدت لإرسالها من وزير الخارجية إلى ممثل الدولة البريطانية فى مصر متضمنة الإيضاحات والتصريحات التى يقصد منها تفسير وتكميل الوثيقتين المتقدمتين.

واطلع مجلس الوزراء على مشروع الرد البريطانى على المذكرة المتقدمة ومشروع الإعلان الذى سيصدر من السلطة العسكرية بإلغاء الأحكام العرفية.

وعلى هذه الأسس صدر فى هذا اليوم قانون التضمينات وهى يقضى بإجازة جميع ما قامت به السلطة العسكرية منذ إعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر سنة ١٩١٤ أى مدى تسع سنوات من إجراءات إدارية أو قضائية أو تشريعية، وتنصّ الوثائق المرافقة للقانون على حرمان المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية لجرائم سياسية حق العفو أو تعديل العقوبات الصادرة عليهم إلّا إذا طلبته لجنة مؤلفة من المستشار القضائى رئيسًا (وكان بريطانيا)، ووكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان بريطانيًّا كذلك، ومستشارين مصريين بمحكمة الاستئناف.

ونصّ أيضًا على منع المصريين من الرجوع بتعويض الأضرار التى أصابتهم تحت الحكم العرفى، وفى الوقت نفسه قضى قرار مجلس الوزراء المرافق للقانون بتعريض الخزانة المصرية لتعويض الأجانب على ما يكون قد أصابهم منه، كما قضى بأن تبقى الأراضى التى استولت عليها السلطة العسكرية البريطانية أو احتلتها على حالتها إلى أن يفصل فيها فى مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية، أى أنه اعتراف بالحالة الفعلية فيما يتعلق بتلك الأراضى، وهى حالة خطيرة؛ لأن من هذه الأراضى المساحات الشاسعة التى أقامت عليها السلطة العسكرية البريطانية مطاراتها ومنشآتها فى أبو قير ومصر الجديدة ومنطقة قناة السويس وغيرها.

وقد كانت البلاد تطالب بإرجاء صدور هذا القانون إلى أن ينعقد البرلمان ليصدر بالطريقة الدستورية، ولكن الوزارة عجلت بصدوره لتضع البرلمان أمام الأمر الواقع، وأصدرته فى شكل اتفاق بين الحكومة المصرية والمندوب السامى البريطانى، بحيث لا سبيل إلى التحلل منه إلّا باتفاق آخر من أجل ذلك قوبل

هذا القانون بالسخط والاستنكار من مختلف الهيئات.

وأصدر وزير الحقانية فى يوم صدوره قرارًا بتأليف لجنة العفو من المستشار القضائى البريطانى رئيسًا ومن وكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان إنجليزيًّا ومستشارين مصريين بالاستئناف، وكانت مهمتها أن تعرض على الوزير مقترحاتها فى العفو عن العقوبة الصادرة بها أحكام المحاكم العسكرية أو بإبدال هذه العقوبة بأخف منها.

إنهاء الأحكام العرفية

وفى اليوم المذكور (٥ يوليه) أصدر اللورد أللنبى أمرًا بإلغاء الأحكام العرفية هذا نصه:

«بما أن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أصدرت قانون تضمينات متعلقًا بجميع التدابير التى أتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤. وبما أنه قد حان الوقت إذن لإلغاء نظام الأحكام العرفية المشار إليه إلّا فيما تقتضيه تصفية بعض الأمور المنظورة الآن.

«فأنا الموقع على هذا ادمند هنرى هينمان فيكونت أللنبى بموجب السلطة المخولة لى بصفتى الفيلد مارشال القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية فى القطر المصرى.

آمر بما هو آت:

«يلغى من تاريخ الإعلان نظام الأحكام العرفية الذى أعلن فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بشرط أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية وعلى الأخص الحارس الرسمى لأموال الأعداء على مباشرة الحقوق التى خولتهم إياها الإعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الإعلانات وبشرط أن جميع القضايا

المنظورة الآن فى جلسات المحاكم العسكرية يستمر السير فيها أمامها إلى النهاية ويكون لها ما يترتب عليها من النتائج».

أللنبى (فيلد مارشال)
القائد العام لقوات حضرة صاحب
الجلالة البريطانية فى القطر المصرى
٥ يوليه ١٩٢٣. (ليحيى الملك)

العفو عن بعض المحكوم عليهم

وفى ٥ يوليه أيضًا صدر عفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبات أقصاها ١٥ سنة لمناسبة صدور قانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية وقد بلغ عددهم ٢٥٠ شخصًا.

إعادة حرية المبعدين

وأذاعت رآسة مجلس الوزراء فى ٢٠ يوليه بلاغًا بأن فى مكنة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا إلى مصر وأنه لم يبق حظر على مجيئهم وإقامتهم فى الديار المصرية.

قانون تعويضات الموظفين الأجانب

وفى ١٨ يوليه سنة ١٩٢٣ أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الأجانب، وقد صدر أيضًا بصيغة اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية كما هو الشأن بالنسبة لقانون التضمينات، وهو يقضى بمنح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة مكافآت وهبات وتعويضات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العامة للمعاشات أضعافًا مضاعفة، وحملت الخزانة المصرية أعباء ثقالًا ناءت بها.

تصرفات أخرى لوزارة يحيى إبراهيم

كان الأمر كله فى عهدها مرجعه إلى السراى، وانفردت السراى بتعيين الوزراء المفوضين والقناصل والموظفين الملحقين بالمفوضيات والقنصليات، وقد استقال من أجل ذلك فؤاد سليم الحجازى بك (باشا) المدير العام لوزارة الخارجية، إذ رأى أن الوزارة لم يؤخذ لها رأى فى تعيين الوزراء المفوضين ولا أى موظف بالمفوضيات والقنصليات.

وفى عهد هذه الوزارة عين اللواء اسبنكس باشا مفتشًا عامًا للجيش المصرى (ديسمبر سنة ١٩٢٣)، وجعلت له القيادة الفعلية للجيش نيابة عن السردار وكلاهما من البريطانيين.

عودة سعد إلى مصر

عاد سعد زغلول إلى مصر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ ووصل الإسكندرية يوم ١٧ منه، فاحتفلت الأمة بقدمة احتفالات عظيمة فى الإسكندرية والقاهرة والمدن التى مرّ بها، وأعادت هذه الاحتفالات إلى الأذهان حفاوة الشعب به عند عودته الأولى فى أبريل سنة ١٩٢١، فإنها كانت صورة تطابقها فى المعنى ولا تقل عنها كثيرًا فى اتساع مداها. وقابل سعد الملك فؤاد فى قصر المنتزه يوم وصوله إلى الأسكندرية (على خلاف ما فعل عند عودته أول مرة فى أبريل سنة ١٩٢١).

أكدت هذه الحفلات زعامة سعد للأمة وتعلقها به والتفافها حوله، وجاءت برهانًا جديدًا على أنه أقوى شخصية فى البلاد.

وكان منتظرًا أن يعمل على توحيد الصفوف التى تصدعت منذ أبريل سنة ١٩٢١، وبدت خطبته فى الإسكندرية تشير إلى ذلك، وكان جميلًا منه قوله فيها: «إنى شاكر لهذه الأمة على اختلاف طبقاتها وإنى لا أرى الشكر بلسانى وافيًّا بحقها ولذلك عزمت وآليت أن أتفانى فى خدمتها وأن أضحى كل عاطفة

لخدمتها، ولهذا فإنى أسامح كل عائب على شخصى قصدنى بسوء شخصيًا، إنى أسامح كل من سبّنى، كل من قذفنى، ولا أطلب مطلقًا حتى من الله إلّا أن يجازيهم أحسن الجزاء»

ولكن خطبه فى القاهرة تنبىء بأنه عدل عن التسامح بإزاء خصومه، إذ أخذ يحمل عليهم الحملات الشعواء، ولقد كان فى استطاعته أن يعيد الوحدة إلى الصفوف، وكانت الأمة مستعدة لتلبى نداءه حتمًا، فإن منزلته منها وزعامته لها وثقتها به، كل أولئك كان كفيلًا باستجابتها إلى دعوته، ولو فعل ذلك لأسدى أجلّ خدمة للبلاد، ولكنه مع الأسف لم يفعل، ولو أنه قبل فى سبتمبر سنة ١٩٢٣ ما قبله بعد ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ إذ ائتلفت الصفوف بزعامته(٥)، لوفر على البلاد كثيرًا من العواقب والمتاعب التى عانتها من الانقسام، ولقد جاء قبوله لدعوة الوحدة والائتلاف فى سنة ١٩٢٥ متأخرًا عن موعدها، أما الموعد الصالح فكان فى أبريل سنة ١٩٢١، أو فى سبتمبر سنة ١٩٢٣.

فى الحزب الوطنى

عاد من أوروبا فى تلك السنة بعض أقطاب الحزب الوطنى، وكانوا فيها مبعدين، منهم: على فهمى كامل بك. والشيخ عبد العزيز جاويش. والدكتور عبد الحميد سعيد. والدكتور نصر فريد. وإسماعيل بك لبيب وغيرهم، وأخذوا يستعدون لخوض غمار المعركة الانتخابية التى اقترب موعدها، ولكن الرأى العام كان معظمه متجهًا إلى الوفد، فلم ينجح من هؤلاء فى الانتخاب سوى الدكتور عبد الحميد سعيد.

وقد قررت الوزارة بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ إقفال جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى نهائيًا، بحجة أنها نشرت يوم ٢١ أكتوبر مقالًا عن تشييع جنازة الأمير محمد عبد القادر نجل الخديو السابق قالت عنه

---

(٥) انظر الفصل الحادى عشر

الوزارة إنه مقال شديد اللهجة وفيه تعريض جارح بأولى الأمر وإخلال بالنظام العام.

باشرت النيابة العمومية إجراءات التحقيق بشأن هذا المقال مع الأستاذ عبد المقصود متولى المحامى مدير اللواء، والدكتور إسماعيل صدقى بك صاحب الامتياز، والأستاذ محمد الههياوى كاتب المقال، وانتهى التحقيق بتقديم الأستاذ الههياوى للمحاكمة حيث قضى عليه بالحبس ستة أشهر، ثم صدر عفو ملكى عنه بعد الحكم عليه.

* * *

الفصل الثامن

الانتخابات العامة والبرلمان الأول

كان قانون الانتخاب الأوّل الذى صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين كما تقدم بيانه، وقد اقتضى تنفيذه وقتاً طويلاً لإعداد كشوف الناخبين فى جميع أرجاء البلاد.

وإذا كان عضو مجلس النواب بموجب الدستور ينوب عن ستين ألفًا من السكان فقد قسمت البلاد إلى ٢١٤ دائرة انتخابية، وصدر بتقسيم الدوائر قرار من وزارة الداخلية، ريثما يصدر به قانون، ووزعت الدوائر كما يلى: المحافظات - ١١ دائرة للقاهرة - ٦ للإسكندرية - ١ لبورسعيد والإسماعيلية (محافظة القنال)، ١ للسويس، ١ لدمياط، ٣ للحدود. المديريات: ١٥ للبحيرة، ٢٨ للغربية، ١٨ للمنوفية، ١٧ للدقهلية، ١٦ للشرقية، ٩ للقليوبية، ٩ للجيزة، ٨ لبنى سويف، ٩ للفيوم، ١٣ للمنيا، ١٧ لأسيوط، ١٤ لجرجا، ١٤ لقنا، ٤ لأسوان.

وقسمت البلاد إلى ١٧ دائرة للشيوخ المنتخبين وزعت كما يأتى:

٤ للقاهرة، ٢ للإسكندرية، ٥ للبحيرة، ٩ للغربية، ٦ للمنوفية، ٥ للدقهلية، ٥ للشرقية، ٣ للقليوبية، ٣ للجيزة، ٣ لبنى سويف، ٣ للفيوم، ٤ للمنيا، ٥ لأسيوط، ٥ لجرجا، ٥ لقنا، ١ لأسوان، ١ لمحافظة القنال، ١ لمحافظة السويس، ١ لمحافظة دمياط.

ولما كان الانتخاب العام على درجتين فقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين، وحدد لانتخاب النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤، ولإعادة الانتخاب يوم ١٧ منه عند عدم حصول المرشح فى اليوم الأول على الأغلبية المطلقة أى النصف زائدًا واحدًا من أصوات المندوبين الحاضرين.

واهتمت الأمة بالانتخابات بدرجتيها اهتمامًا عظيمًا دلّ على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد، وتتبع الناس بلهفة إجراءات التمهيد للانتخابات، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى، وكان معظمها من لجان الوفد.

وكانت الدلائل والملابسات تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة فى الانتخابات، فشخصية سعد، وزعامته للأمة، والمنزلة التى نالها فى نفوس المصريين، كانت وحدها كفيلة بهذا الفوز، ولا غرو فقد تركزت فيه الثورة؛ لأنه كان زعيمها، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقًا به والتفافا حوله وتلبية لندائه فى الترشيح للانتخابات، وبخاصة لأن عودته الثانية من المنفى كانت قبيل الانتخابات بمدة وجيزة، فكان ترشيح الوفد يضمن فى الغالب فوز كل من يتقدم للانتخابات.

وظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثينية، فإن معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره وممن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان، فكان ذلك إيذانًا بفوز الوفد فى انتخاب النواب والشيوخ.

ولم يكن يزاحم الوفد فى الانتخابات سوى عدد قليل من مرشحى الحزب الوطنى، والأحرار الدستوريين، وبعض المستقلين؛ إذ لم تكن قد كثرت الأحزاب بعد فى البلد كما حدث بعد ذلك، وكان مرشحو الحزب الوطنى يعتمدون على مبادئهم وماضيهم فى الجهاد، أما مرشحو الأحرار الدستوريين والمستقلون فكانوا يعتمدون فى مناطقهم على عصبياتهم العائلية ونفوذهم الشخصى، ولولا ذلك لما نجح منهم أحد، لأن الشعب كان محنقًا من خطب الأحرار الدستوريين وأحاديثهم فى مجتمعاتهم ومجالسهم، فإنها كانت مقتصرة على الطعن المقذع فى سعد، وكان الشعب متأثرًا أيضا من أفاعيلهم ضدّ سعد فى رحلته بالوجه القبلى، وفى الحق إنها كانت أفاعيل خالية من السداد والاستقامة.

لمستُ تيار الوفد الجارف فى هذه الانتخابات، فقد رشحتُ نفسى فى دائرة مركز المنصورة، معتمدًا على الله ومستندًا إلى مبادئى وشخصيتى وماضى فى الحركة الوطنية، وكان الوفد رشح ضدى على بك عبد الرازق من أعيان المنصورة، فكان موقفى حرجًا، إذ كان المندوبون والناخبون عامة مع تقديرهم لى مترددين

بين انتخابى وانتخاب من رشحه الوفد، وكانوا يسألوننى : لماذا لم يرشحك الوفد؟ أو لم يترك لك الدائرة؟ فكنت أقول لهم إن الوفد قد ترك لكم حرية الانتخاب، فعليكم أن توازنوا بين المرشحين فتنتخبوا من هو أفضل وأرسخ قدمًا فى الجهاد والإخلاص، فضلًا عن الكفاية، وأما ترشيح الوفد فيدخله طبعًا قرارات اللجان الوفدية، وأعضاؤها يساعدون بعضهم بعضًا، ولا يميلون إلى غير رابطتهم، فكان بعضهم يقتنع بهذا الجواب، وبعضهم يصر على انتخاب مرشح الوفد، وبعضهم ظل مترددًا إلى آخر لحظة.

وتألفت لجنة وطنية لتأييد ترشيحى أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة إلى انتخابى، ويطيب لى وقد مضى نحو ربع قرن[1] على تلك الحوادث أن أدوّن أسماء من أذكرهم من أعضاء هذه اللجنة، اعترافًا بما لهم من فضل فى نجاحى فى هذه المعركة الهائلة، وهم:

الحاج محمد عبد البر. سيد أفندى على. الأستاذ عبد المجيد البيومى. صالح أفندى الطنطاوى. الأستاذ محمود السيد عقل (بك). الأستاذ حسين فهمى الصباغ. الأستاذ محمد عبد الرحمن. الأستاذ عبد الحميد الطوبجى. الحسينى أفندى العسقلانى. الأستاذ على عبد الله. الشيخ إبراهيم جمعة. مصطفى أفندى أبوالوفا. الشيخ أحمد السعيد الجمل. إسماعيل أفندى هواش. صالح أفندى رمزى. حامد أفندى عبد المجيد. شكرى أفندى صادق. إلخ، وفى الحق أنهم عانوا متاعب كثيرة فى الطواف بالدائرة والمرور على كل مندوب أو ذى مكانة فى بلده، وإقناعهم بانتخابى، وكنت أمر أنا أيضًا معهم، مجتمعين أو منفردين، وألقى أحيانا ترحيبًا، وأحيانا إعراضًا، ولم يحصل لى أذى بفضل الله، فإن مخالفى فى الرأى كانوا الجملة يحترموننى شخصيا، وقد وزعت على جميع مندوبى الدائرة وذوى الرأى والمكانة فيها مؤلفاتى التى ظهرت إلى ذلك الحين وهى: «حقوق الشعب»، «ونقابات التعاون الزراعية»، و «الجمعيات الوطنية»، فكان لها أثر كبير فى تزكيتى وتقدير المندوبين والناخبين لى.

---

(١) لغاية سنة ١٩٤٧ تاريخ ظهور الطبعة الأولى للكتاب.

وكان لطلبة الدقهلية لجنة تسمى (لجنة الطلبة العامة بالدقهلية) ساهمت فى المعركة الانتخابية، وكان أعضاؤها يزكون مرشحى الوفد فى دوائر المديرية، ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة، فمع أنهم كانوا فى الغالب وفديين، آثرونى على مرشح الوفد، وعملوا ذلك بوازع من ضميرهم ووجدانهم، وكان لانضمامهم إلى جانبى أثر محمود فى نجاحى، وحفظت لهم هذا الجميل على مدى السنين، وقد صاروا الآن من رجالات القضاء أو المحاماة أو الطب، أذكر منهم: الأستاذ أحمد كمال (القاضى الآن). الأستاذ حسين حسنى المحامى. الأستاذ على السعدنى (القاضى الآن). الأستاذ عبد الحميد خلاف (القاضى). الأستاذ محمود البحيرى (القاضى). الدكتور زكى منتصر. الأستاذ بدوى حمودة (وكيل إدارة التشريع بوزارة العدل). الأستاذ محمد عاشور سكرتير عام شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى. الأستاذ عبد الخالق الطنطاوى المفتش بالأوقاف. الأستاذ عباس رمزى وكيل النيابة إلخ.

وبدأت المعركة الانتخابية تقريبًا منذ أبريل سنة ١٩٢٣، أى من يوم صدور الدستور وقانون الانتخابات، واستمرت إلى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ أى يوم الانتخاب، فكانت معركة طويلة المدى، حامية الوطيس، عانيت فيها متاعب جسيمة، إذ كان مطلوبًا منى أن أمر على المندوبين فى بلادهم وإقناعهم شخصيا باستحقاقى لثقتهم، وقد أصبت أثناء الحملة بمرض التيفوييد فى يونيه سنة ١٩٢٣، ولزمت الفراش نحو شهرين، اشتدّ بى خطر المرض فى خلالهما، حتى أذن الله لى بالشفاء[٢]، وقامت اللجنة أثناء مرضى بالطواف بدلاً عنى فى بلاد الدائرة.

وفى الحق إن ضمير الشعب لم يتأثر إلى الحد الأقصى من الانقسام الذى حدث سنة ١٩٢١، ولو عالجه خصوم الوفد بشىء من الأناة والإخلاص والصدق والبعد عن المساوئ لما استهدفوا للسخط الشديد من الشعب، فعلى

---

(٢) كتب أخى المرحوم أمين بك الرافعى فى جريدة (الأخبار) بالعدد الصادر يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٣ النبذة الآتية تحت عنوان «شفاه الله»: «لزم الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى المحامى بالمنصورة الفراش منذ أيام لمرض انتابه ويسرنا أن نعلن بأن الأطباء قرروا زوال الخطر عنه وأن صحته آخذة فى التحسن، فنحمد الله على لطفه فى قضائه وقدره ونسأله الشفاء التام».

الرغم من أنى لم أعتمد فى حملتى الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصى أو قوّة حزبية فى دائرة مركز المنصورة، فإن ما عرفه الناس عنى من ماض وصفوه بالوطنية، قد أوجد شيئًا من التوازن بينى وبين منافسى، ففزت عليه بصوت واحد، إذ نلت ١٧١ صوتًا، ونال هو ١٧٠ صوتًا، وكان عدد المندوبين الذين أعطوا أصواتهم ٣٤١ مندوبا.

وكان هذا الصوت الواحد حديث الناس فى مجالسهم، وقال الذين شهدوا إعطاء الأصوات أن أحد المندوبين، وكان متقدمًا فى السن، دخل ليعطى صوته، فسأله رئيس اللجنة (المرحوم بيومى بك مكرم القاضى بمحكمة مصر الابتدائية وقتئذ) عمن ينتخبه فأجاب على الفور: فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه، وتلعثم قائلاً: بل أريد على عبدالرازق، فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه، واعتمد صوته لى، وأخبرنى الذين شهدوا هذا الحادث أنهم سألوا الرجل بعد ذلك عما دعاه إلى العدول، فاعترف لهم بأنه كان يريد إعطاء صوته لعلى بك عبدالرازق؛ ولكن اسمى جرى على لسانه عفوًا، دون تفكير منه، ولما فطن إلى خطئه (كذا تعبيره) أراد أن يتدارك الخطأ فصارح رئيس اللجنة بأنه إنما يقصد انتخاب على عبدالرازق لا عبد الرحمن الرافعى، فرفض منه العدول وقال إن هذا تلاعب لا يجوز وإنه استنفد حقه فى الانتخاب بإعطاء صوته أول مرة.

وتحدث الناس كثيرًا عن نجاحى بصوت واحد، وقال لى بعض الصوفية إنه صوت الله، فحمدت لهم هذا التعبير، وقلت لهم إننى فعلاً كنت وما زلت (ولا أزال) معتمدًا على الله.

وقد طعن فى انتخابى أمام مجلس النواب: واكتنف الطعن بحوث فقهية طويلة فى نصاب الأغلبية، ومدلولها، وفى قيمة هذا الصوت الذى رجح كفتى فى الميزان، وكان سببًا لنجاحى، وكان محور الطعن أن الأغلبية المطلقة هى نصف الأصوات زائدًا واحدا، وبما أن عدد الأصوات التى أعطيت ٣٤١ فيكون نصفها ١٧٠,٥ زائداً واحدًا، وتكون الأغلبية ١٧١,٥ لا ١٧١، وأننى على هذا الحساب ينقصنى نصف صوت، ولكن لجنة الطعون رأت أن طريقة الحساب بهذا الشكل غير معقولة، وأن الأغلبية فى هذه الحالة تكون بجبر الكسر، وأقر المجلس وجهة نظر

اللجنة، وقرر رفض الطعن.

نال الوفد تسعين فى المائة من مقاعد النواب، وفشل فى الانتخاب أشهر خصوم سعد أو الذين لا يؤيدون سياسته، وسقط رئيس الوزراء يحيى إبراهيم باشا فى دائرته الانتخابية «منيا القمح»، وفاز عليه مرشح الوفد، وكان سقوطه شهادة ناطقة له بنزاهته ومحافظته على حرية الانتخابات وتجنيبها تدخل الحكومة وضغطها على حرية الناخبين فى جميع المناطق، مما يذكر له بالخير حقا، إذ كانت هذه الانتخابات نموذجًا للانتخابات الحرة.

ولم ينجح من الحزب الوطنى سوى عبد اللطيف الصوفانى بك وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد، والأستاذ عبد العزيز الصوفانى. ولم ينجح من الأحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبدالرازق باشا وعبدالله بك أبو حسين وعبد الجليل أبو سمرة وعبد الحليم العلايلى بك وتوفيق بك إسماعيل.

* * *

الفصل التاسع

وزارة سعد

أسفرت الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد، فكان بديهيا أن يعرض الملك على سعد تأليف الوزارة بوصف كونه زعيم الأغلبية، لأن الوزارة طبقًا للأوضاع السليمة الحرة هى وكالة عن الشعب، وقد أعلن الشعب فى الانتخابات أنه يولى الوفد ثقته، فصار من حقه ولاية الحكم، وهنا عرضت فى ميدان البحث والمناظرة مسألة تناهت فى دقتها، وهى هل يقبل سعد رآسة الوزارة؟ أو يدعها لأحد من أنصاره أو من غير حزبه ممن يثق به، ويقتصر على زعامة الحركة الوطنية؟ وقد تردد سعد بين الرأيين، ولم يعلن أيهما يرجحه ويعمل به، وكان بعض خاصته يرى أن يتنحى عن رآسة الوزارة؛ لأنه ولو أن الأوضاع الدستورية تجعل الحكم حقا للأغلبية إلّا أن هناك حالة تعترض هذه الأوضاع وهى وجود الاحتلال الأجنبى فى البلاد، وله من غير شك نفوذه على الحكومة القائمة، وليس من مصلحة بلاد يحتلها الأجنبى ولا تزال تجاهد لإجلائه أن يتولى الحكم زعماء الحركة الوطنية المتمسكين بمبادئهم فى الجهاد حتى يجلو الاحتلال؛ لأن ولايتهم الوزارة تجعلهم وهم فى الحكم يصطدمون بالاحتلال وطلباته ويميلون فى الغالب إلى مجاراته فى معظم طلباته، فيسلمون له، وهذا من شأنه إضعاف الروح الوطنية، أو يصطدمون به، وبذلك يكشفون عن ضعف البلاد ممثلة فى الزعامة الوطنية؛ إذ كيف يكون مسلك الزعامة فى الحكم مع بقاء الاحتلال قائمًا فى البلاد؟ هل تسكت عنه وتجامله وبذلك تتنازل عن أول مهمة لها؟ أو تنذره بالجلاء وماذا يكون العمل إذا لم يكترث لهذا الإنذار؟ فالمذهب الذى يقول بابتعاد زعماء الحركة الوطنية عن الحكم مع قيام الاحتلال أو الأوضاع التى تولدت عنه – وأنا من هذا المذهب – يرى فى هذا البعد صونًا لسلامة الحركة الوطنية وتجنيبًا لها من الانزلاق بالبلاد إلى تساهل تلو تساهل بإزاء الاحتلال وأوضاعه.

حقا إن النظام الدستورى يقتضى أن يتولى رآسة الوزارة زعيم الغالبية التى اختارها الشعب فى انتخابات حرة؛ لأن هذا هو أساس الحكم الديمقراطى أو حكم الشعب، والشعب يستشعر فى ظل هذا النظام بأن إرادته محترمة نافذة فى اختيار رئيس وزارته ووزرائه، وهذا هو الفارق بين الحكم الدستورى والحكم المطلق، كل هذا صحيح لا شبهة فيه، ولكن لزعيم الأغلبية فى بلد محتل أن يعهد إلى واحد من أنصاره أو ممن يثق به من غير حزبه كى يتولى رآسة الحكومة، لأن من الصعب إمكان التوفيق بين زعامة الجهاد فى بلد لا تزال تجاهد فى سبيل استقلالها الصحيح ورآسة الحكومة التى تقتضى بداهة مراعاة الظروف الواقعية والتنازل عن بعض المبادئ والمطالب التى يقتضيها الجهاد، فإما أن يسلم فى كثير من المبادئ، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية، وإما أن يصطدم بالاحتلال بحيث قد يكشف عن ضعف البلاد أمام القوة الغشوم، ويكون لهذا الاصطدام أثر عكسى فى الجهاد، فلا غبار إذن على زعيم الأغلبية فى أن يتنازل عن حقه فى ولاية الحكم ويدع لغيره مهمة تأليف الوزارة لكي يبقى عدة للبلاد ومرجعًا لها عند اشتداد الأزمات، وتبقى له حرية العمل وفقًا لما تقتضيه المصلحة العامة، وما دامت الأغلبية لها السيطرة على الموقف فى البرلمان فإن الأوضاع الدستورية تبقى سليمة فلا تؤلف وزارة معادية للأغلبية، ولا تبقى فى الحكم وزارة تفقد ثقة البرلمان ولا تخضع لرقابته وتوجيهه، وهذه هى الوجهة التى أخذ بها سعد سنة ١٩٢٦ بعد عودة الدستور كما سيجىء بيانه، وقد نصح الأمير عمر طوسون باتباع هذه الوجهة منذ ظهرت نتيجة الانتخابات الأولى سنة ١٩٢٤، إذ صرح فى حديث له بالأهرام(١) بأن الحيطة تقضى على سعد باشا بأن يبتعد عن تأليف الوزارة، ولما سئل عن السبب قال: «إن السبب الذى يجعلنى أرى هذا الرأى هو تصريح ٢٨ فبراير فإن هذا التصريح لم ترض عنه الأمة وهى غير معترفة به إلى الآن، فتأليف وزارة من نواب الأمة ونحن لا نزال فى ظل هذا التصريح يكون اعترافًا به منهم يؤدّى إلى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه، وأما الحصول على إلغاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة. فأمر غير ممكن».

(١) عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤.

بقى سعد مترددًا بين القبول والتنحى طيلة الأيام التى انقضت من بدء المعركة الانتخابية إلى ظهور نتائجها، وبعد ظهورها سأله مراسل روتر عن رأيه فيما يمكن أن يترتب من النتائج على الانتخابات التى أكسبته هذه الأغلبية الساحقة، فقال: إذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى باشا إبراهيم أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين:

الأولى: أن البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه.

والثانية: أن رئيس الوزارة قد هزم فى الانتخاب وفاز عليه مرشح الوفد، فقال له مراسل روتر: إن المسلك الطبيعى فى هذه الظروف هو أن يرسل إليك جلالة الملك ويكلفك قبول الوزارة فهل تقبلون فى هذه الحالة رياسة الوزارة؟ فأجاب سعد: سأعمل عندئذ ما أراه واجبى نحو الأمة.

استقالة وزارة يحيى إبراهيم باشا

وعلى أثر هذا الحديث قدم يحيى باشا إبراهيم إلى الملك استقالته فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٤، ونوّه فى كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات - وكان صادقًا فى ذلك - إذ قال: «ولما تمهد السبيل لإنفاذ الدستور جرت الحكومة فى إجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب، ويسعد الوزارة أن تكون قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام».

وأشار إلى أنه كان معتزمًا البقاء إلى أن تتم عملية انتخاب الشيوخ، ولكنه آثر عملاً بمبدأ الحياد بعد أن تبينت رغبة الوفد فى تغيير الوزارة أن يرفع استقالته، وهاك كتاب الاستقالة كاملا:

«مولاى صاحب الجلالة

«أوليتمونى جلالتكم ثقتكم الغالية بإسناد رياسة مجلس وزرائكم فى وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لا تزال ذكراها حاضرة فى الأذهان فصدعت بالأمر

قيامًا بواجبى نحو الوطن مستعينًا بالله عز وجل ومعتمدًا على تعضيد جلالتكم وقمت بتأليف الوزارة على الوجه الذى حاز القبول وقد أتمت الوزارة فى عهدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق إليهما الأمة فى عصركم السعيد ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الأحكام العرفية عقب إصدار قانون التضمينات الذى روعيت فيه مصلحة البلاد، وتلا ذلك تحقيق جملة أمانى أعادت إلى البلاد حريتها الشخصية فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التى تلجأ إليها الحكومات المتمدينة، وتوصلًا إلى تحقيق مبدأ إحلال المصرى محل الأجنبى عالجت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الإخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية فى البلاد وذلك بإصدار قانون التعويضات الذى خفف كثيرًا من وطأة الطريقة التى رسمت لتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال فى مختلف الإدارات، ولما تمهد السبيل لإنفاذ الدستور جرت الحكومة فى إجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكافية لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام، وقد كان فى عزم الوزارة أن تتم عملها فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التى اتبعت فى انتخاب أعضاء مجلس النواب غير أن فريقًا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعًا إلى الرغبة فى تغيير الوزارة قبل تمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ، ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدّى إلى تغيير الوزارة إلاّ أنى رأيت أنا وزملائى عملًا بمبدأ الحياد الذى لزمناه إلى الآن أن نرفع إلى جلالتكم هذه الاستقالة.

«وإنى لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع والخادم الأمين.

يحيى إبراهيم

القاهرة فى١١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة١٩٢٤)

وقبل الملك استقالته فى ٢٧ يناير.

كتاب الملك فؤاد إلى سعد

وعهد الملك إلى سعد تأليف الوزارة وأرسل إليه فى هذا الصدد كتابًا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ قال:

«عزيزى سعد زغلول باشا

«لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائمًا نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهدا جديدًا من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجو لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما أنتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأى فى تصريف الأمور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى به، ونسأل الله جلّت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة إنه سميع مجيب.»

صدر بسراى عابدين فى ٢٢جمادى الثانية سنة١٣٤٢ (٢٨يناير سنة١٩٢٤).

ومما يلاحظ فى كتاب الملك أنه لم يجعل من أسباب تكليفه سعدًا بتأليف الوزارة أنه نال ثقة الأمة فى الانتخابات، بل لم يشر إليها إطلاقا واقتصر الكتاب على العبارات التقليدية التى تكتب لمن يختاره ولى الأمر لتأليف الوزارة، ولعل الملك أراد بهذا الإغفال المتعمد أن لا يعترف بالأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها ولايعترف بسلطة الأمة وبحقها فى اختيار حكامها، وقد أكمل سعد هذا النقص فى جوابه إلى الملك، إذ جعل أوّل سبب لولايته الحكم احترام إرادة الأمة وإرتكاز الحكومة على ثقة وكلائها.

جواب سعد

أجاب سعد على كتاب الملك بقبوله تأليف الوزارة وبيان برنامجها، وأسماء من اختارهم لمعاونته.

والنقط البارزة فى هذا البرنامج إعلانه أن قبوله تأليف الوزارة لا يعتبر اعترافًا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى، وقد أراد بذلك عدم الاعتراف بالتحفظات التى انتحلتها إنجلترا لنفسها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، ونوه بأن الانتخابات دلت على تمسك الأمة بضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال، وميلها إلى العفو عن المحكوم عليهم سياسيا، واستنكارها لكثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية أى منذ سنة ١٩١٤، وشكواها من سوء تصرف الحكومات المتعاقبة فى نواحى المالية والتعليم والإدارة والصحة والاقتصاد، ووعد بتوجيه الوزارة عنايتها إلى كل هذه الشئون وتحقيق رغبات الأمة فيها وإعداد العدة لقرب انعقاد البرلمان، وتثبيت الروح الدستورية فى مصالح الحكومة، وتعويد الجميع على احترام الدستور والخضوع لأحكامه.

والبرنامج حسن وممتاز فى مجموعه، وهو من خير البرامج التى أعلنتها الوزارات، وفيه ناحية تدل على الشجاعة، وهى إعلانه عدم الاعتراف بأى حالة أو حق سبق للوفد أن استنكره، قال:

«مولاى صاحب الجلالة

«إن الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف توجب على والبلاد داخلة فى نظام نيابى يقضى باحترام إرادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ألا أتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها فى ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التى شاءت جلالتكم تكليفى بتشكيلها من.

غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافًا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفًا برياسته.

«إن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التى ترمى إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران، فكان حقا على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات وعهدًا مسئولاً منها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل، الأهم فالمهم منها، وتحصر أكبر همها فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان؛ ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام بإعداد ما يلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن.

«ولقد لبثت الأمة زمانًا طويلاً وهى تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد، وترى فيها خصمًا قديرًا يدبر الكيد لها لا وكيلاً أمينًا يسعى لخيرها، وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرًا سيئًا فى إدارة البلاد وعاق كثيرًا من تقدمها، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى الحكومة، وعلى إقناع الكافة بأنها ليست إلا قسمًا من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شئونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام، ولذلك يلزمها أن تعمل ما فى وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم

وأديانهم، كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها أو الإخلال بما تقتضيه.

«هذا هو بروجرام وزارتى وضعته طبقًا لما أراه وتريده الأمة، شاعرًا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهينات خصوصًا مع ضعف قوتى واعتلال صحتى ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانًا طويلًا، ولكنى أعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد ونزلائها.

«فأرجو إذا صادف استحسان جلالتكم أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية: محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية. محمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية. أحمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف. حسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية. محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة. مرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية. مصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات. واصف بطرس غالى أفندى لوزارة الخارجية. محمد نجيب الغرابلى أفندى لوزارة الحقانية.

«وأدعو الله أن يطيل فى أيامكم ويمد فى ظلالكم حتى تنال البلاد فى عهدكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء، وإنى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم.

سعد زغلول

تحريرًا فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير ١٩٢٤).

وصدر المرسوم الملكى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤، وتألفت الوزارة على النحو الوارد فى كتاب سعد.

سياسة وزارة سعد

استقبلت الأمة وزارة سعد بالغبطة والابتهاج، وأسمتها الوزارة الشعبية، وقد حفل تاريخها بأعمال هامة نعرض لها فيما يلى.

الإفراج عن المسجونين السياسيين

كان أول عمل هام قام به سعد فى الوزارة هو سعيه فى الإفراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بإدانتهم فى عهد الثورة، وفى مقدمتهم عبد الرحمن فهمى وزملاؤه المحكوم عليهم فى قضية المؤامرة الكبرى أو قضية جماعة الانتقام[٢].

وكان قانون التضمينات كما أسلفنا ينص على جعل العفو من اختصاص اللجنة المشار إليها فيه (ص ١٦٠)، ولكن سعدًا طلب كتابة من الحكومة البريطانية الإفراج عن هؤلاء المسجونين مباشرة دون إحالة أمرهم إلى اللجنة، فجاء الرد من الحكومة البريطانية بقبول هذا الطلب، وفى يوم ٨ فبراير سنة ١٩٢٤ توجه المستر كار المندوب السامى البريطانى بالنيابة إلى فندق مينا هاوس حيث كان يقيم سعد مؤقتًا، وسلمه جواب وزارة الخارجية رداً على طلبه، والجواب صادر من المستر ماكدونلد رئيس الوزارة البريطانية بصفته وزير خارجيتها، وخلاصته أن الحكومة البريطانية قررت موافقته على أن يشمل المسجونين السياسيين عفو شامل إلى أقصى درجة مستطاعة وأنها تنزل عن كل حقوقها فى الأحكام الصادرة عليهم ولا ترى لزومًا للتقيد بأحكام المذكرات المتبادلة بين حكومتى مصر ولندن فى ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ (إشارة إلى قانون التضمينات) فى إصدار هذا العفو، أى أنها تنازلت عن الحق الذى احتفظت به فى هذا القانون بعدم العفو عن أحد المسجونين السياسيين إلا بقرار من اللجنة المخصوصة.

---

(٢) انظر كتابنا «ثورة ١٩١٩» ج٢ ص٦٧ (الطبعة الأولى).

وفى اليوم نفسه أصدر سعد أمره بالإفراج عن عبد الرحمن فهمى بك وزملائه المحكوم عليهم فى قضية المؤامرة الكبرى، فأطلق سراحهم وهم: عبد الرحمن فهمى بك. الأستاذ محمد حسن البشبيشى. الشيخ محمد يوسف. الأستاذ حسنى الشنتناوى. الأستاذ عبد الحليم عابدين. الشيخ محمد عبد الرحمن الجديلى (وكانوا بسجن المنشية) والشيخ على هنداوى. الأستاذ إبراهيم عبد الهادى. الأستاذ توفيق صليب. محمد سامى زاده. عبد العزيز أفندى حسن هندى (وكانوا بسجن طنطا). الأستاذ محمد لطفى المسلمى. محمد أفندى إبراهيم سليمان (وكانا بسجن الزقازيق). محمود أفندى عبد السلام. ياقوت أفندى عبد النبى. عازر غبريال أفندى. الأستاذ أحمد المليجى (وكانوا بسجن قنا)، وعددهم جميعا سبعة عشر.

وفى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ أفرج عن ٤٩ سجينًا سياسيا آخرين.

وفى ١٤ منه أطلق سراح تسعة غيرهم، وأخذت الوزارة تطلق سراح الباقين، فبلغت عدتهم ١٤٧ سجينا.

مقبرة توت عنخ آمون

وقفت وزارة سعد موقفا محمودًا فى مسألة مقبرة توت عنخ آمون، وخلاصتها أن الحكومة كانت قد منحت اللورد كارنارفون منذ عدة سنوات امتياز الكشف عن آثار وادى الملوك، وقد وفق إلى اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون الشهيرة، وفيها من الكنوز ما لا نظير له، وكان يعاونه فى أعمال الكشف مساعده المستر كارتر، ثم توفى اللورد كارنارفون بعد الكشف، واستمر المستر كارتر فى عمله نيابة عن الليدى كارنارفون، فقام خلاف بينه وبن الوزارة على فتح الناووس إذ كانت وزارة الأشغال جادة فى المحافظة على محتوياته لكى لا تمتد إليها الأيدى بالعبث والسرقة، وكان المستر كارتر يعارض فى الإجراءات التى اتخذتها الوزارة فى هذا السبيل، فقام الخلاف بينهما، ونقلت أسلاك البرق أنباءه إلى الصحف البريطانية، وأخذت هى وبعض الصحف الأجنبية المحلية تتهم الحكومة

بكراهية الأجانب، ولكن الحكومة لم تحفل بهذه التهم واستعملت حقّها فى المحافظة على هذا التراث العظيم، وقررت بإزاء مسلك المستر كارتر إلغاء الترخيص الذى منحته الليدى كارنارفون على أثر وفاة قرينها، ووضعت يدها على المقبرة ومحتوياتها، وأقامت عليها حراسة دقيقة صانتها من عبث العابثين، فكان موقفها مدعاة لثناء الرأى العام وتقديره، ولو هى تساهلت فى هذه المسألة لتسربت هذه الكنوز إلى الخارج ولضاعت على البلاد لا محالة.

مسألة اللاجئين الطرابلسيين

اجتاز عشرة من المجاهدين الطرابلسيين حدود طرابلس لاجئين إلى مصر، وكانت الحكومة الإيطالية تتعقبهم لتنكل بهم، فطلبت من الحكومة المصرية تسليمهم، ولما كان الدستور ينص على أن تسليم اللاجئين السياسيين محظور (المادة ١٥١) فقد امتنعت عن تسليمهم، فقام خلاف شديد بين الحكومتين المصرية والإيطالية فى هذا الشأن، انتهى بإصرار الحكومة المصرية على عدم تسليم هؤلاء اللاجئين، ولكنها قررت تكليفهم بمغادرة البلاد فضًا للإشكال القائم بينها وبين إيطاليا فى شأنهم، واضطروا فعلاً إلى مغادرة البلاد، فكان موقفها حيالهم موقفًا غير محمود، وغير كريم، وكان واجبًا عليها أن تحميهم ولا تكلفهم مغادرة الديار المصرية، مثلما كانت حكومات الاحتلال تفعل مع خصوم الحكومة العثمانية الذين كانوا يتخذون مصر مقرًّا لدعايتهم ضدها، فإنها كانت تأويهم وتحميهم ولا تكلفهم الرحيل عن البلاد.

حقوق الوزارة السياسية

كان سعد فى سياسته العامة يحرص على حقوق الوزارة وسلطتها الدستورية، فلم يكن يقبل تدخلاً من المندوب السامى البريطانى ولا من السراى، وفى الحق أنه من هذه الناحية قد وطد دعائم الحكم الدستورى، وله فى ذلك فضل عظيم، وهو فى ذلك يمتاز عن خصومه الذين تولوا الحكم من بعده، فإنهم كانوا يذعنون

تارة لتدخل المندوب السامى، وطورًا للسراى، وليس هذا من الحكم الدستورى فى شىء، لأن أساس الدستور أن «الأمة مصدر السلطات».

وقد جاء استقلال وزارة سعد بشئون الحكم طبقا لأحكام الدستور على خلاف ما كانت تبغيه السراى وما كانت تسير عليه فعلا فى عهود الوزارات السابقة، ومن هنا وقع الجفاء بين سعد والسراى، مما كان له أثره فى تطور الحوادث والتعجيل بإسقاط وزارته.

ثم إن وزارة سعد قد وضعت الموظفين الأجانب وبخاصة الإنجليز عند حدهم، وتضاءلت سلطتهم فى عهدها، وبهذا يمتاز عن كثير من الوزارات السابقة واللاحقة.

ومن المحقق أن تضاؤل نفوذهم فى عهدها قد جعلهم يدبرون المكايد لإسقاطها، يؤيد ذلك أن نفوذهم قد استفحل فى عهد وزارة زيور التى خلفت سعدًا فى الحكم.

وقد رفض سعد تجديد عقد السير موريس شلدون أيموس المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية، إذ انتهت مدته فى نوفمبر سنة ١٩٢٤، وطلبت دار المندوب السامى من الوزارة تجديد عقده، ولكن سعدًا رفض هذا التجديد، وكان موقفه فى ذلك مشرفا، وقد أسرّها المندوب السامى فى نفسه، حتى وقعت حادثة السردار، فكان من مطالبه فى الإنذار البريطانى إبقاء منصب المستشار القضائى ومنصب المستشار المالى واحترام سلطتهما وامتيازاتهما، كما سيجىء بيانه.

ومن القرارات المجيدة لوزارة سعد أنها رفضت اشتراك الحكومة فى الاحتفال بالعيد الخمسينى للمحاكم المختلطة، فقد تألفت فى سنة ١٩٢٤ لجنة لهذا الاحتفال برآسة المسيو أرنست أيمن رئيس محكمة الاستئناف المختلطة، ومن أعضائها المسيو (البارون) ڤان دن بوش النائب العام بها، وعبد العزيز كحيل باشا أحد مستشاريها، وقابل أعضاء اللجنة سعدًا فى يونيه سنة ١٩٢٤ ليدعو الحكومة إلى الاشتراك فى هذا الاحتفال، فأجابهم سعد بأنه مع اعترافه بالخدمات التى أدتها المحاكم المختلطة للبلاد من نحو نصف قرن فإنه لا يرى أن مصر التى ترغب فى

تثبيت استقلالها تستطيع أن تحتفل بالعيد الخمسينى لمحاكم فرضت إقامتها على البلاد لمدة خمس سنوات فاستمرت رغم صفتها الوقتية خمسين سنة كاملة على حساب السيادة القضائية للأمة، ولا يسع الحكومة أن تثبت باحتفالات رسمية فكرة عدم كفاية القضاء الوطنى التى تستوحى من استمرار هذه الحالة الشاذة.

وقد أقيم الاحتفال فى عهد وزارة زيور فى فبراير سنة ١٩٢٦، واشتركت الحكومة فيه بصفة رسمية، وضربت صفحًا عن قرار وزارة سعد!

انتخابات الشيوخ

جرت انتخابات الشيوخ يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤، وعدد دوائرها ٧١ دائرة ولم تتدخل الوزارة فى الانتخاب وتركته، حرًّا، وفاز المرشحون الوفديون فى معظم الدوائر.

الشيوخ المعينون
الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم

وإذ كان الدستور ينص على أن ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ينتخبون والخمسين يعينون، فلم يبق على اكتمال البرلمان والاستعداد لافتتاحه إلا أن يصدر المرسوم الملكى بالشيوخ المعينين، وعددهم ٤٨ عضوًا.

وقد قام خلاف بين الملك فؤاد وسعد على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ، أهو الملك أم الوزارة، وهو أول خلاف قام بين الملك وسعد فى وزارته، فكان الملك يرى أن التعيين من حقه هو ارتكانًا على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أنه «يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب».

أما سعد فقد استمسك بالرأى الدستورى السليم، وهو أن الملك لا يباشر سلطته إلا بواسطة الوزراء، كما تقضى المادة ٤٨ من الدستور وهذا نصها:

«الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه»، والوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة طبقًا لحكم المادة ٥٧ من الدستور التى تقضى بأن «مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة»، والمادة ٦٠ منه التى تنص على أن «توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون»، والمادة ٦٢ منه ونصّها أن «أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال»، فالوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة ومنها تعيين الشيوخ، فهى التى تملك سلطة العمل فعلاً وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم، وهذا المعنى المستفاد من نصوص الدستور سالفة الذكر، ومن مناقشات أعضاء لجنة الثلاثين، فقد جاء فى تقرير لجنة المبادئ العامة: «إن هذا المبدأ الأساسى مترتب على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وقصرها على الوزراء، إذ ما دامت الوزارة فى قيامها بالسلطة التنفيذية هى المسئولة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن أعمالها كلها فليس بمقبول أن يقاسمها الملك سلطة العمل ولا أن يكون له صوت معدود فى مداولاتها».

وأقوى من ذلك ما جاء فى المذكرة التى صدرت من وزير الحقانية عند صدور الدستور من أن «كل عمل يعمله الملك وتكون له علاقة بشئون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص فالملك يستعمل سلطاته بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسيا عن جميع أعمال الملك».

وإذ لم يقتنع الملك فؤاد بحجة سعد فقد ارتضى التحكيم فى هذه المسألة، واتفق مع سعد على تحكيم البارون ڤان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ، وكان عالما بلجيكيا، فاستدعى إلى القصر الملكى، وعرض عليه الخلاف، وطلب إليه أن يبدى رأيه فيه بوصفه حكمًا، فأصدر حكمه بما يأتى:

«ليس لى الحق بأن أقيم نفسى قاضيًا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصير مصر، إن عدم مسئولية الملك يعتبر أساسًا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلّا بواسطة وزرائه، وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية، بل يمتد إلى جميع أعمال الملك، فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه؛ لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء

مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناءً على ما يعرضه مجلس الوزراء».

وقد روى البارون ڤان دن بوش قصة هذا التحكيم فى كتابه (عشرون عامًا فى مصر)، قال:

«كنت جالسًا أمام مكتبى بالنيابة العمومية فى ظهر يوم سبت من أيام شهر فبراير سنة ١٩٢٤، فدق جرس التليفون فجأة وكان المتكلم سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء، دعانى للذهاب إلى مكتبة فى اليوم التالى الساعة الرابعة مساء، فأجبته أننى سأسافر إلى القاهرة صباح الخميس التالى، ورجوته تأجيل الموعد إلى ذلك اليوم نظرًا إلى كثرة أعمالى القضائية، لكن رئيس الوزراء أجاب: «هذا مستحيل فالأمر مستعجل وهام»، وقد تبينت خطورة الموضوع من لهجة حديثه.

«لم تمض عشر دقائق حتى دق جرس التليفون مرة ثانية، وكان المتكلم حسن نشأت باشا موضع ثقة الملك فؤاد، سألنى عما إذا كنت سأحضر فى الموعد الذى حدده رئيس الوزراء، فأجبت: نعم: وعقب على إجابتى قائلًا: «هذا أمر ضرورى».

وفى صباح اليوم التالى قمت من الإسكندرية إلى القاهرة، بأول قطار، وعند وصولى إلى محطة بنها صعد فى العربة مواطنى الأستاذ جورج مرزباخ المحامى ودخل الديوان الذى كنت جالساً فيه كأنه البرق الخاطف، وأخذ يحادثنى، قال لى: «إنه جاء بالسيارة خصيصًا ليبلغنى ما سمعه من أحد الوزراء، وهو أننى دعيت إلى القاهرة للفصل فى خلاف دستورى خطير بين الملك وسعد زغلول باشا، وأن مصير الحكومة وهدوء الحالة فى مصر قد يتأثران من طريقة فض هذا الخلاف».

«تظاهرت بعدم الاكتراث للأمر ولكننى كنت مقدرًا لخطورة الحالة لمعرفتى نفسية الطرفين اللذين ينشأ بينهما الخلاف.

«وصلت إلى رياسة مجلس الوزراء فى تمام الساعة الرابعة، وكانت الحديقة

غاصّة بالوفود، والأعلام الخضراء والحمراء ترفرف عليها، وكنت أسمع هتافات طويلة حادة «فليحيى سعد».

«أما قاعة الانتظار فكانت ملأى بالزائرين، وعلى الرغم من كثرتهم دعانى السكرتير لمقابلة سعد زغلول باشا بمجرد وصولى، دخلت على الرئيس، فرأيته جالسًا أمام مكتبه، ولكنه ما كاد يقع نظره علىّ حتى نهض وقدم لى يده مصافحًا ثم قال: «أهلًا وسهلًا إننا فى حاجة إليك»، ثم سرد لى الموضوع بلا مقدمة، وقال لى إن خلافًا جوهريًّا نشب بين الملك والوزارة على تفسير مادة من مواد الدستور المصرى، ومطلوب منى أن أبدى رأيى فيها إذ أنها مأخوذة من الدستور البلچيكى، وهى المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أن الملك يعين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ، فهل هذا حق خاص من حقوق الملك يستعمله بدون أن يشرك فيه وزرائه؟ أم هو معلق على نص المادة ٤٨ من الدستور التى تقضى بأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه، ثم ختم رئيس الوزراء حديثه بحركة قوية وقال: «هذا هو الموضوع، ويجب أن يفصل فيه فى ظرف أربع وعشرين ساعة».

«بدأت اعتذر بضعف ذاكرتى محاولًا التخلص من الموضوع، ثم رجوت دولته أن يترك لى وقتًا لمراجعة النصوص وللتروى، وأثناء ذلك كانت المناقشة مستمرة، فكم أعجبت يومئذ بقوة الذاكرة ومتانة الحجة وبلاغة البيان التى يمتاز بها هذا الشيخ السبعينى من العمر، على الرغم من آلام المرض والنفى، بل كم دهشت لإرادته التى لا تقاوم.

«كانت الجموع الحاشدة تهتف آونة بعد أخرى، وتطلب سعدًا، فخرج مرة ثم مرة أخرى، وشكر المتظاهرين، وأخيرًا تهيجت أعصابه فانحنى إلى النافذة وصاح بصوت الآمر: «دعونى اشتغل لمصلحتكم»، ثم أغلق النافذة بعنف وختم حديثه معى قائلًا:

«إذن إلى الغد الساعة العاشرة فى سراى عابدين».

«آذنت الشمس بالغروب، ووجدت صعوبة فى أن أفسح لنفسى طريقًا بين جموع المتظاهرين المحتشدين عند خروجى من رياسة مجلس الوزراء، وكانت

الأعلام تهتز يمينًا وشمالاً، والأنظار متجهة نحو النافذة المطل منها الشيخ الطويل القامة وقد مد يده إلى الأمام كأنه يطرح بركته على الجموع.

«وعندما دخلت صباح اليوم التالى إلى مكتب الملك، كان يداعب مسطرة صغيرة لقطع الورق، وكل حركاته تدل على التأثر، أما زغلول باشا فكان جالسًا أمامه، متملكًا لحواسه، يتحدث بهدوء وسكينة.

«استمر الحديث بحضورى، فأدركت فى الحال خطورة الأمر: مليك رُبِّى حسب التقاليد الشرقية وما تمتاز به تلك التقاليد من صفات الحكم الفردى يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة، وأمامه رئيس وزراء متمسك تمسكًا شديدًا بالامتيازات التى يضمنها له الدستور، ولمحت من خلال العبارات الرقيقة فى الحديث أن تنافرًا يوشك أن ينقلب إلى كارثة إذا لم يعالج بغير إبطاء، وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة التى كان يتزايد نشاطها يقول: «إذًا استشير الشعب..»».

«نظرت من الشباك الزجاجى العريض إلى الفضاء الواسع بميدان عابدين، إلى الرمل الأصفر الذهبى تحت أشعة الشمس، فرأيت الرجال ذاهبين بهدوء إلى أعمالهم، والأولاد يمرحون، ثم قلت فى نفسى: كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر كلها روحًا وجسدًا – كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة إلى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب!

«وفى تلك اللحظة تنبهت إلى صوت سعد زغلول باشا وهو يقول: «أتقبل يا مولاى أن يفصل جناب النائب العام فى الموضوع، وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة؟»».

«فكر الملك هنيهة ثم قال فى لهجة تشف عن الإذعان: «لا بأس»».

«التمست أن يصرح لى بالاعتكاف قليلاً، فقادنى أحد الأمناء إلى قاعة مطلة على الحدائق الملكية.. منظر جميل.. هناك على بعد أرى قمة جبال المقطم مكسوة بأشعة الشمس ومحاطة بقباب المساجد ومآذنها الرشيقة، وأمام ناظرى وإلى جوارى حديقة متسعة اختلطت فيها الزهور بأشجار النخيل واكتست أرضها

بالخضرة.. أمام هذا الأفق جلست وكتبت بعض كلمات بالقلم الرصاص.

«ثم عدت إلى مكتب جلالة الملك، فوجدت المتناظرين فى نفس موقفهما الذى تركتهما فيه، فأبديت التصريح الآتى وقلبى يخفق من شدّة التأثر: ليس لى الحق بأن أقيم نفسى قاضيًا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصير مصر، إن عدم مسئولية الملك يعتبر أساسًا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه، وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية، بل يمتد إلى جميع أعمال الملك، فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام الدستورى فى روحه وأساسه، لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناءً على ما يعرضه مجلس الوزراء»، ثم أضفت إلى ذلك ما يأتى: «وحيث أننى نلت اليوم الحظوة بأن أكون حكماً فى هذا الموضوع بصفتى بلچيكيًّا، ولتشابه الدستورين، فلتسمح لى جلالتكم بأن أذكر بكل احترام أن ثلاثة ملوك تولوا عرش بلچيكا فى ظل هذا النظام الدستورى، فالأول وضع أسسًا متينة لاستقلالنا فى ظروف حرجة، والثانى صبغ حياتنا القومية بصبغة عبقريته على الرغم من القيود التى وضعت فى سبيله، أما الثالث فجلالتكم تعلم أن النظام الدستورى لم يمنعه من أن يكون جنديًّا عظيمًا! ووطنيًّا عظيمًا!».

«وفى الحال قدم لى الملك يده وصافحنى قائلاً: «إننى موافق على رأى يبدى بهذا الشكل»، فعقب زغلول باشا على ذلك بقوله: «وأنا أيضًا».

«انتهت المقابلة، وعندما رافقت رئيس الوزراء فى السيارة أخذ يدى بين يديه بعطف شديد ثم شكرنى قائلاً: «لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة، وشديدة جدًا»[٣]»

وليس يخفى أن التحكيم عقد يلتزم به الطرفان النزول على حكم المحكم، وقد رضى الملك فؤاد حكم البارون ڤان دن بوش، وكان حكمه قاطعًا وصريحًا فى

---

(٣) عشرون سنة فى مصر. للبارون ڤان دن بوش ص ٧٥ طبع سنة ١٩٣٢.Vingt anneés dEgypte
p. Baron van den Bosch

أن تعيين الشيوخ من خصائص الوزارة، وصدر المرسوم الملكى بتعيين الشيوخ الذين عرضت الوزارة أسماءهم.

على أن هذه المسألة التى كان يجب أن يكون مفروغًا منها بهذا التحكيم، قد أثيرت بعد ذلك غير مرة، وكانت سبباً لأزمات هائلة بين الوزارة والقصر، كأن لم يحصل فيها اتفاق أو تحكيم.

افتتاح البرلمان
(١٥ مارس سنة ١٩٢٤)

افتتح البرلمان يوم السبت ١٥ مارس سنة ١٩٢٤، وكان يومًا مشهودًا فى تاريخ مصر الحديث، فلأول مرة منذ وقع الاحتلال سنة ١٨٨٢ اجتمع نواب البلاد وشيوخها المنتخبون انتخابًا حرًا فى برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة.

وقد أعاد هذا الافتتاح إلى الأذهان حفلة افتتاح مجلس النواب الأول الذى اجتمع سنة ١٨٨١ فى عهد الثورة العرابية، وكان أول مجلس نيابى كامل السلطة شهدته مصر الحديثة، ثم عصفت به يد الاحتلال فألغى سنة ١٨٨٣، وظلت البلاد بلا دستور أربعين سنة متوالية، إلى أن ظفرت به سنة ١٩٢٣، وافتتح البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤.

فاجتمع أعضاء مجلسى النواب والشيوخ فى دار البرلمان بهيئة مؤتمر، وقد تكامل جمعهم منذ الساعة التاسعة صباحًا.

يمين الملك

ودخل الملك فؤاد قاعة البرلمان فى الساعة العاشرة يحف به الأمراء والوزراء وكبار موظفى السراى، فوقف النواب والشيوخ، فحياهم وردوا التحية بالهتاف له، وكان يرأس الجلسة أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا وهو المصرى السعدى

باشا[٤]، ولما وصل الملك إلى الأريكة أقسم اليمين الدستورية بالصيغة الآتية[٥]: «أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه»، فهتف الأعضاء للملك وصفقوا طويلا، ثم جلس وجلس الأعضاء.

خطاب العرش

وبعد تأدية هذه اليمين قدم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء إلى الملك خطاب العرش، وهو الخطاب الذى تضعه الوزارة فى مستهل الدورة البرلمانية وترسم فيه سياستها العامة، وتلقيه باسم الملك، فأخذه الملك وناوله سعدًا فألقاه، وهو أول خطاب عرش ألقى طبقًا لدستور سنة ١٩٢٣ قال:

«حضرات الشيوخ، حضرات النواب

«أهديكم أطيب سلامى، وأحيى فيكم ممثلى شعبى الكريم، وأهنئكم منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التى حزتموها لتؤلفوا أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ العصرية، وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانى وأول رغبة من رغبات أمتى الشريفة.

«اليوم تدخل فى دور التنفيذ النظامات النيابية التى قررها الدستور ولا ريب فى أنها تبشر بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة.

«لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى، وألقت بها عليكم مسئولية كبرى، فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها، إذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح، ولا شك أنك ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية، وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذى

---

(٤) تنص المادة ١٢١ من الدستور على أنه «كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرياسة لرئيس مجلس الشيوخ» وكان أحمد زيور باشا قد عين رئيسا لمجلس الشيوخ ولكنه لم يكن وصل بعد من إيطاليا فرأس المؤتمر أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا.

(٥) هى الصيغة الواردة فى المادة ٥٠ من الدستور.

لا انفصام له بين العرش والأمة. والذى توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذى أقسمناه، وستؤدونه أنتم عما قليل.

«لهذا يحق لى أن أصرح علنًا باسمى وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء فى الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير، ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها فى إدارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة، وعلى مبدأ المسئولية الوزارية، ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات، فعليها تنفيذ مبادئ الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية، وعليه أن يتمم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى أشار الدستور إليها، وأن يعيد النظر فى القوانين المعمول بها خصوصا مالم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إيقاف أعمالها، وأن ينظر فى قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار.

«وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة ويتبين منها أن الإيرادات والمصروفات متعادلة، وأن المال الاحتياطى زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر فى سمعة البلاد المالية، غير أن هذا لا يعفى من التزام الحزم فى السياسة المالية، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء انفاقها تحسين فى الإدارة، ورعاية الاقتصاد فى الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة، وفى المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها.

«ويجب إصلاح الإدارة الداخلية بتقسيم المصالح المختلفة، وتوزيع الوظائف المتنوعة وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه ويبعث فى نفوس الموظفين روح الجد والنشاط، والشعور بالمسئولية والحرص على النظام، كما يضمن لهم حقوقهم ويكفل السير على طريقة عادلة فى التعيينات والترقيات.

«أما الضرائب الحالية فيجب تجنب الزيادة فيها، غير أنه ينبغى النظر فى

مراجعتها، وتكميل نظامها، لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعًا أعدل بل أيضا لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة من الضرائب فى الوقت الحاضر.

«وغير خاف أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه وتقوية نظام الضرائب يضمنان انتظام الميزانية وثباتها ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التى أهملت من سنوات.

«ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان، وهذا يستلزم المبادرة إلى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الرى والصرف وتوسيع نطاقها.

«ومن الواجب تحسين طرق المواصلات وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد والاستفادة من مركز البلاد الجغرافى وإصلاح حالة الأمن والصحة العمومية وترقية المرأة أدبيا واجتماعيا وحماية الأمومة والعناية بالأطفال واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال، ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى.

«وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام والأمل وطيد فى أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر فى جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال.

«أيها الشيوخ والنواب.

«إن مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة، منها ما أشرت إليه ومنها ما هو معروف لكم من كل مافيه خير البلاد وتقدمها، ولكنى عظيم الثقة فى أن هذه المهمة تتم تدريجا بفضل الروح القومية التى بعثت فى شعبى الكريم قوة جديدة وملأته حمية للعمل وغيرة على خير الوطن.

«ويملأ قلبى سرورا أن أفتتح الدور الأول للبرلمان وأدعوكم للبدء فى أعمالكم داعيًا الله تعالى أن يسدد خطواتكم وأن يوفقنى وإياكم لما فيه خير البلاد».

وبعد أن انتهى سعد من تلاوة خطاب العرش هتف رئيس المؤتمر بحياة الملك، فردد الأعضاء هتافه، ثم نهض الملك للانصراف فوقف الأعضاء وهتفوا قائلين

(ليحيى جلالة الملك ليحيى ملك مصر والسودان)، ثم غادر الملك القاعة، وانتهت بذلك حفلة افتتاح البرلمان.

اجتمع مجلس النواب عقب انفضاض جلسة المؤتمر برآسة أكبر النواب سنًّا وهو محمد سعيد بك نائب الكوم الطويل، وحلف الأعضاء اليمين الدستورية، وبجلسة ١٦ مارس انتخب أحمد مظلوم باشا رئيسًا للمجلس، وأحمد محمد خشبة بك (باشا) وحمد الباسل باشا وكيلين، وكان ثلاثتهم من الوفديين، وفى جلسات أخرى انتخب أعضاء هيئة مكتب المجلس ولجانه.

واجتمع مجلس الشيوخ يوم ١٥ مارس أيضا برآسة المصرى السعدى باشا، وفى جلسة أخرى انتخب أحمد زكى أبوالسعود باشا وعلوى الجزار بك وكيلين.

ثم انتخب هيئة مكتب المجلس ولجانه، وأخذ كلا المجلسين يواليان عقد جلساتهما.

الحياة الدستورية - المؤيدون والمعارضون

شهدت الحياة الدستورية فى مطلعها، وكان لى من مساهمتى فيها ما يعطينى فكرة واضحة صحيحة عنها، ومن حقى وقد لازمتها فى البرلمان الأول أن أتحدث عنها، وأذكر مالها وما عليها.

كنت فى هذا البرلمان معارضًا، وقد تألفت المعارضة فى بداية الحياة البرلمانية من نواب الحزب الوطنى، وكنا لا نزيد عن أربعة وهم. عبد اللطيف الصوفانى بك وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد والأستاذ عبد العزيز الصوفانى، حملنا لواء المعارضة فى مجلس النواب، وتبادلنا بيان وجهة نظرها فى مختلف المناسبات، وكانت غايتنا من المعارضة أن نجعل من النيابة أداة جهاد وكفاح فى الذود عن حقوق البلاد، ومجال توجيه للحكومة إلى الأخذ بوسائل الإصلاح فى شتى نواحيه، وبعبارة أخرى اعتبرنا الحياة البرلمانية استمرارًا لحياة الجهاد الذى كنا نساهم فيه من قبل، ولذلك حرصنا على أن نسير على مبادئ الحزب الوطنى داخل البرلمان، فكنا لا نفتأ نتمسك بالجلاء ووحدة وادى النيل، وننشد أن .

يشاركنا الجميع فى ذلك، كما كنا نعالج المسائل الداخلية بروح الرغبة الصادقة فى الإصلاح، ولم نكن ننظر إلى وزارة سعد كخصم نحاربه، بل كنا نقدر فيها صفة الوكالة عن الشعب، تلك الوكالة التى نالتها فى ميدان الانتخاب، فكان موقفنا منها موقف التوجيه الخالص لخير البلاد، كنا نعضدها فيما كان يتفق ومبادئنا، وننقدها فى رفق ولين فيما كنا نختلف وإياها فيه، ولم يكن يدور بخلدنا أن نخلق لها العقبات أو نشارك فى المساعى لإسقاطها حين استهدفت للأزمات التى انتهت باستقالتها.

ومن الإنصاف أن أقول إن مجلس النواب، وكانت غالبيته الهائلة وفدية، كان يقدر المعارضة، ويحسن الإصغاء إلى ماتبدى من الآراء، وليس لى ما أشكو منه من معاملة الغالبية لى فى هذا العهد، بل بالعكس كنت ألمح منهم علائم التقدير والرغبة فى الإنصات والاستماع إلى آراء المعارضة.

وأذكر أن أول موقف لى فى هذا الصدد كان لمناسبة المناقشة فى خطاب العرش (جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤)، وكانت جلسة هامة، حضرها سعد وبقية الوزراء، وكان دورى فى الكلام يأتى بعد عبد اللطيف الصوفانى بك، وقد قوطع فى بعض العبارات، ولكن المجلس تركه يستكمل كل ما أراد الإفضاء به، وفى أثناء خطابه همس فى أذنى هارون سليم أبو سحلى (باشا) نائب فرشوط، وكان يجلس خلفى، ناصحًا لى أن أتنازل عن كلمتى لأنه يرى جو المجلس غير موائم للمعارضة، فلم ألق بالى إلى نصيحته، وتكلمت معارضًا فى دورى، فألفيت من المجلس إصغاءً تاما وحسن استقبال، على خلاف ما كان يظن هارون بك. ورأيت مثل ذلك فى كل مرة، وكنا من ناحيتنا نجتنب العبارات العنيفة أو الكلمات النابية فى النقاش، وبذلك وضعنا فى مستهل الحياة البرلمانية تقاليد أظن أنها صارت أسسًا صالحة للمعارضة النزيهة التى أجمع الكل على أنها ضرورية للحياة الدستورية.

وقد انضم إلينا فى المعارضة النواب الدستوريون وبعض المستقلين وبعض النواب الوفديين الذين مالوا إلى اتجاهاتنا، فكانت عدتنا عشرين نائبًا وهم: عبداللطيف الصوفانى. عبدالحميد سعيد. عبدالرحمن الرافعى. عبدالحليم

العلايلى. عبدالعزيز الصوفانى. محمد شوقى الخطيب. السيد عبدالعزيز خضر. محمود عبدالرازق. الدكتور محمود عبدالرازق. عبد الجليل أبوسمرة. على على بسيونى. سلطان السعدى. هارون سليم أبوسحلى. على الطحاوى المغازى. أحمد المليجى. محمد الشريعى. خليل أبورحاب. عبدالله أبوحسين. محمود وهبة القاضى. محمد توفيق إسماعيل.

وكنا نجتمع فى منزل عبد الله بك أبو حسين بالحلمية الجديدة لنتبادل الرأى فيما يكون موقفنا فى الجلسات الهامة.

تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية

كانت الأغلبية العظمى من النواب وفديين كما أسلفنا، وكانت نسبتهم فى مجلس الشيوخ تقل عن نسبتهم فى مجلس النواب، ولكن كانت الأغلبية الكبرى لهم فيه، وقد فكر الوفد فى تأليف هيئة وفدية من ممثليه فى البرلمان لكى يتبادلوا الرأى فى اجتماعات خاصة بهم فى المسائل التى ستعرض على المجلسين.

وتأليف مثل هذه الهيئة ليس بدعًا فى النظم البرلمانية، بل هى وسيلة لتنظيمها، فلكل حزب الحق فى أن يجتمع أعضاؤه ويتدارسوا المسائل التى ستعرض على المجلس لكى ينظموا صفوفهم ولا يتعارض بعضهم مع بعض فيما يعرض من الشئون إلا فيما لا معدى من اختلاف الرأى فيه، وإذ كانت هذه الوسيلة ترمى إلى هذا الغرض ولا تقضى على حرية الرأى فلا غبار عليها، بل هى لازمة لتنظيم الحياة البرلمانية ومنع الفوضى بين جوانبها، والأحزاب السياسية كلها تتبع هذا الأسلوب فى التنظيم.

وقد تألفت هذه الهيئة فى حفلة أقيمت يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ بمنزل حمد باشا الباسل، وكان المدعوون فيها من النواب الوفديين، وأقيمت حفلة أخرى للشيوخ الوفدين فى ردهة البرلمان يوم ٢٤ مايو وافقوا فيها على تأليف هذه الهيئة.

أهم قرارات البرلمان

يطيب لى إنصافًا للحياة الدستورية أن أذكر فيما يلى أهم الأعمال التى صدرت عن البرلمان الأول سواء من مجلسيه أو أحدهما وكان لها أثرها الطيب فى ترقية شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

١ – قرر أن كل ما يباع من أملاك الدولة لا يستخدم ثمنه فى مصروفاتها العادية بل يخصص لاستهلاك الدين العام (جلسة ٩ يونيه ١٩٢٤)، وقد نفذ هذا القرار ابتداءً من سنة ١٩٢٥، وهو من أهم القرارات التى صدرت عن البرلمان وكان تحقيقا لإرادة البلاد فى التخلص من الدين العام.

٢ – قرر أن تشرع الحكومة فى تعديل طريقة إصدار البنك نوت (أوراق النقد) التى تجعل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية، لما فى هذه التبعية من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية، ووضع نظام يجعل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية، وهو أول قرار لمجلس النواب بوجوب استقلال العملة المصرية (جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٢٤).

٣ – سحب المبلغ المودع بنك انجلترا من الاحتياطى (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤).

٤ – إعطاء الحكومة سلفًا لشركات التعاون تنشيطًا وتشجيعًا للحركة التعاونية (نفس الجلسة).

٥ – فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطى لإضافته إلى ميزانية وزارة المعارف وتخصيصه لإنشاء ١١٠ مدرسة أولية وإدارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية التى تديرها مجالس المديريات. وتأليف لجنة من أعضاء المجلس لوضع مشروع قانون التعليم الإجبارى للبنين والبنات (جلسة ١٤يونيه سنة١٩٢٤).

٦ - فتح اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنيه لنشر وتشجيع الفنون الجميلة (نفس الجلسة).

٧ - تشكيل لجنة حكومية لبحث حالة مصلحة الأملاك الأميرية ووضع الخطة المثلى التى يجب اتباعها لتحسين إدارتها ووضع مشروع لإصلاح الأطيان البور وتأجير ما يمكن تأجيره من الأطيان المنزرعة بالمزاد (جلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٢٤).

وكان هذا القرار أول العهد بالإصلاح فى مصلحة الأملاك.

٨ - بيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين (جلسة ١٠ يونيه سنة ١٩٢٤).

٩ - أن تفضل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية وأن تشترط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤).

١٠ - إنشاء هيئة محاسبة لمراقبة مصروفات الحكومة (ديوان المحاسبة) - نفس الجلسة - وقد عنيت الوزارة بتنفيذ هذا القرار وورد فى خطبة العرش الثانية التى ألقاها سعد فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن الحكومة تشتغل بوضع نظام لهذا الديوان، إذ جاء فى هذه الخطبة ما يلى: «ولهذا الغرض تشتغل الحكومة بدرس مشروع لا ئحة لإنشاء نظام مستقل يختص بمراجعة الإيرادات والمصروفات»، ووضعت وزارة المالية مشروع هذا النظام واعتزمت الوزارة تقديمه إلى البرلمان فى دورته الثانية لولا حادثة السردار التى أعقبها حل مجلس النواب وتعطيل الحياة البرلمانية.

١١ - ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب (جلسه ١٥ يونيه سنة ١٩٢٤)

١٢ - أن تكون الإعانات التى تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضا للجمعيات الخيرية المصرية (نفس الجلسة) وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية.

١٣ – حذف مبلغ ١٤,٠٠٠ جنيه كان يدفع لجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصرى فى دخولها السودان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤).

١٤ – حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الميزانية، وكان المبلغ المقرر له هو ١٤٦,٢٥٠ ج فى السنة وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات المهينة منذ سنة ١٨٨٢، فانقطعت سنة ١٩٢٤ بقرار البرلمان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤).

١٥ – تقرير قانون الانتخابات المباشرة وهو المعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الصادر فى ٢٤ يوليه من تلك السنة، وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلسى النواب والشيوخ بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ، وأبقى سن الناخب ٢١ سنة لانتخاب النائب، وجعلها ٢٥ سنة لانتخاب عضو مجلس الشيوخ، وهذا القانون من أهم أعمال البرلمان.

يتضح لك من هذا البيان أن البرلمان الأول قد اضطلع بمهمته قدر ما استطاع، وسترى فيما يلى أنه أدى واجبه فى الأزمات الخطيرة، ولعلك بعد هذا توافقنى على أن الحملات التى شنت عليه كان أغلبها صادرًا عن تحامل واعتساف، وأن الذين حلوا مجلس النواب الأول قبل أن يمضى عام على اجتماعه كانوا متجنين عليه، ظالمين له، وأن البلاد لم تفد من حله، بل بالعكس كان هذا الحل توجيهًا إنجليزيا نفذه عمال مصريون، وكان بداية التصرفات التى أفسدت على البلاد حياتها الدستورية.

ما يؤخذ على البرلمان

على أن هناك بعض أمور تؤخذ على البرلمان الأول

من ذلك موقفه من قانون الاجتماعات والمظاهرات[٦] الصادر سنة ١٩٢٣ فى

(٦) هذا القانون رقم ١٤ الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الذى سبق الكلام عنه ص ١٥٩.

عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم وأحيل على البرلمان ضمن القوانين التى صدرت قبل انعقاده ليقرها أو يلغيها، وهو قانون يضيق حق الاجتماع ويقيده بقيوده هى بمثابة الحجر على حرية الاجتماع، وقد أحيل هذا القانون على لجنة الداخلية بمجلس النواب لتقديم تقرير عنه، فبحثته اللجنة بحثًا مستفيضًا ورأت وجوب إلغائه وقدمت تقريرها بذلك إلى المجلس، فقرر إلغاءه بإجماع الآراء.

صدر هذا القرار بجلسة أول يوليه سنة ١٩٢٤، ولكن الوزارة طلبت فى الجلسة التالية (٢ يوليه) إعادة النظر فى قرار الإلغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة فى جلسة أول يوليه، وتولى سعد شرح هذا المطلب نفسه وتمسك به، فعدل المجلس عن قراره الأول، وقرر تأجيل المناقشة فى القانون حتى تقدم الحكومة مشروع قانون آخر للاجتماعات، وكان واجباً على المجلس وقد أصدر قراره الأول بإجماع الآراء أن يتمسك بهذا القرار ولا يعدل عنه، وقد قدمت الحكومة بعد ذلك مشروعا بتعديل قانون سنة ١٩٢٣ قبله مجلس الشيوخ وأحاله إلى مجلس النواب، وهذا أحاله إلى لجنة الداخلية، ولكن انفضاض الدورة البرلمانية(٧) حال دون فحصه وعرضه على المجلس، ثم حُل المجلس فى نوفمبر سنة ١٩٢٤، كما سيجىء بيانه، فبقى القانون القديم قائمًا بأحكامه الاستبدادية، وكان عدول المجلس عن قراره الأول هو الذى أدى إلى هذه النتيجة، ومن سخرية القدر أن الأغلبية البرلمانية قد حوربت ببقاء هذا القانون واستخدمته حكومة سنة ١٩٢٥ فى تفريق اجتماعاتها وتقييد حريتها.

المآخذ على وزارة سعد

لوزارة سعد أخطاء عدة تؤخذ عليها، فمن ذلك أنها كانت تضيق صدرًا بالمعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه، فمع أن مجلس النواب كان فى الجملة واسع الصدر بإزاء المعارضة فالوزارة نفسها لم تكن على هذا الغرار، ويلوح لى أنها كانت تنظر إلى المعارضين بعين الحقد، وبدا ذلك فيما أضمره الوفد لنا من

(٧) انقضت الدورة البرلمانية الأولى فى ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤

المحاربة فى الانتخابات اللاحقة، وكان واجبًا على الوزارة أن ترحب بالمعارضة الدستورية، لأنها ولا شك عنصر هام من الحياة البرلمانية الصحيحة، وقد قيل عنى إننى بمواقفى فى المعارضة كنت أريد إحراج سعد، ولعمرى أن هذا كان أبعد ما يكون عن خاطرى، فإنى ما قصدت إحراج سعد أو وزارته، بل كنت أرى فى الحياة البرلمانية ميدانًا لاستمرار الكفاح ضد الاحتلال، فكنت لا أفتأ أحمل على سياسة العدوان البريطانى فى مختلف المناسبات، وهى الخطة التى اتبعتها الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب حينما اشتد هذا العدوان فى يونيه ونوفمبر سنة ١٩٢٤ لمناسبة حوادث السودان.

وقد بدرت من سعد كلمة قالها بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ عدت خطأ كبيرًا، وهى قوله لى: «هل عندكم تجريده» عندما وجهت سؤالاً إلى وزير الأشغال (المرحوم مرقس حنا باشا) طلبت فيه العمل على وقف المشروعات التى كان الإنجليز يقيمونها فى الجزيرة (بالسودان)، وقال قوم إنى بإثارتى هذا الموضوع إنما كنت أريد إحراج سعد، والواقع أنى ما أردت إحراجًا، بل أردت التنبيه إلى وجوب درء خطر يتهدد مصر من استمرار هذه المشروعات، هذا إلى أن سؤالى كان موجهًا إلى وزير الأشغال، والسؤال كما تحدده الأوضاع البرلمانية مقصور على السائل والمسئول، ولكن سعدًا تدخل فى النقاش وقال تلك الكلمة التى أراد بها أن يظهر استحالة وقف هذه المشروعات، وقد اتخذها خصومه مادة للطعن عليه، أما أنا فلم يزد تعليقى عليها على قولى: «إننا كنّا ننتظر أو نستمد الأمل من كلمات دولة الرئيس لا أن نسمع كلمات تبعث اليأس فى النفوس».

ومن الحق أن أقول إن كلمات سعد فى الجلسات اللاحقة كانت من أقوى ما قاله رئيس وزارة عن السودان من فوق منبر البرلمان، كما سيجىء بيانه.

لم تكن إذن وزارة سعد واسعة الصدر بإزاء المعارضة البرلمانية، وكان يضيق صدرها أيضا بالصحف المعارضة، فتعقبتها بالاضطهاد والتحقيق والمحاكمة، وأخلت بينها وبين المظاهرات الصاخبة ضدّها، ووقفت جامدة بإزائها، وكان هذا ولا شك مأخذًا كبيرًا على سياستها، كانت هذه المظاهرات العدوانية تقوم ضد الصحف المعارضة فلا تبذل الوزارة أى جهد جدّى لمنعها، وقد طلب مرة من

سعد أن يمنع اعتداءً وقع على جريدة الأخبار التى كان يصدرها المرحوم أمين بك الرافعى، إذ كان المتظاهرون يقذفونها بالطوب والحجارة، فقال لمحدثه: «أتريدون منى أن أحمى خصومى؟»، وهو قول لا يتفق مع واجب الحكومة فى حماية حرية الرأى، لأن حرية الرأى حق من الحقوق التى كفلها الدستور للمصريين جميعًا، وهذه الكفالة واجبة لمؤيدى الحكومة وخصومها على السواء، أما أن تقتصر كفالة الحرية على المؤيدين دون المعارضين فهذا إهدار لحرية الرأى.

ومن مظاهر حنق الوزارة على الصحف المعارضة كثرة تحقيقات النيابة مع معظم هذه الصحف، وقد حوكمت جريدة السياسة على مقالات عدتها الحكومة إهانة لهيئة مجلس النواب وهيئة مجلس الشيوخ، وقدمت النيابة الدكتور حافظ عفيفى بك صاحب امتياز الجريدة والدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحريرها والأستاذ محمد توفيق دياب أحد محرريها لمحاكمتهم على هذه المقالات.

فقضت محكمة جنايات مصر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ببراءة الدكتور حافظ عفيفى بك والأستاذ توفيق دياب وبغرامة قدرها ثلاثون جنيها على الدكتور محمد حسين هيكل بك، ورفع نقض عن هذا الحكم، فقضت محكمة النقض بإلغائه وبراءة هيكل بك، وكانت هذه القضية أولى القضايا الصحفية فى عهد وزارة سعد.

وأسرفت الوزارة فى التحقيق مع الصحفيين المعارضين وتقديمهم إلى المحاكمة، وقد قضت المحاكم فى معظمها بالبراءة.

وزارة سعد والمحسوبية

ومن عيوب وزارة سعد استبقاؤها آفة المحسوبية فى وظائف الدولة، وظهرت هذه المحسوبية فى التعيينات وفى الترقيات، ولم تبال الوزارة انتقاد الناقدين، بل قال سعد فى حديث له بجريدة (الليبرتيه): «إنى لآسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء وإلّا كنت عينت منهم فى كل مكان ولكان عندنا حينئذ إدارة زغلولية بكل معنى الكلمة: اسمًا ومعنى ودمًا»، وقال أيضًا «إنى عازم عند تعادل الكفايات

والمقدرة أن أوثر دائمًا قريبًا لى لأنى حتمًا أكبر ثقة به لإنفاذ سياستى والعمل فى الإدارة حسب آرائى».

وليس يخفى أن المحسوبية آفة وبيلة تعيب الحكم وتفسده، ولقد كان فى استطاعة وزارة سعد أن تكون للجميع على السواء وأن تعامل الموظفين والمرشحين للوظائف على قدم المساواة سواء منهم من كانوا من أنصارها أو من غيرهم، لأن الحكومة البرلمانية إذا تولت الحكم وجب عليها أن تتخذ العدل والمساواة قاعدة لها فى معاملة الموظفين، بحيث تكون الفوارق بينهم قوامها الكفاية والمؤهلات ومصلحة العمل، حقا أن للحكومة البرلمانية أن تسند بعض المناصب الكبرى إلى أنصارها لتكفل انتظام أداة الحكم، بشرط أن تتوافر فيهم الكفاية والمؤهلات، ولكن على أن يكون ذلك فى أضيق دائرة ممكنة، وأن يجرى العمل على مثل ما يجرى عليه فى انجلترا مثلا، فإن الوزارات فيها حزبية، ولكن كل حزب ينال الأغلبية ويتولى الوزارة يعتبر الموظفين جميعًا أبناءه وعماله بصرف النظر عن لونهم الحزبى، هذا إلى أن فى انجلترا مناصب دائمة فى الوزارات لا يتغير شاغلوها بتغير الوزارة، ومصر محرومة مثل هذا النظام، وترتب على ذلك أن المحسوبية أثرت فى مشروعات الحكومة وحرمتها ميزة الثبات والاستقرار.

ولو أن وزارة سعد منعت المحسوبية فى الوظائف لخدمت أداة الحكم خدمة كبرى، ولكنها لم تفعل وأقرت هذه الآفة، وسارت عليه الوزارات اللاحقة، حقا أن خصومها لم يكونوا مخلصين فى حملتهم عليها من هذه الناحية، ولم يقصدوا خيرًا ولا إصلاحًا، بل كانوا يريدون أن يدال لهم منها فحسب، كل هذا صحيح لا شبهة فيه، ولكنه لا يمنع أن المحسوبية كانت من أكبر المآخذ على وزارة سعد.

حوادث السودان

كان لثورة سعد سنة ١٩١٩ صداها فى السودان، فقد تأثر لها الشباب السودانى المثقف، ونهضوا يبثون الفكرة الوطنية فى نفوس إخوانهم، وتعددت

وتلاحقت مظاهر هذا النهوض، ففى سنة ١٩٢٠ تألفت جمعية من بعض الشباب سميت، «جمعية الاتحاد» تدعو إلى الاستقلال التام لمصر والسودان، وأخذت فى تهيئة الشعب للتحرر من النير الإنجليزى وتعده للنهوض فكريا واقتصاديا، نذكر من مؤسسى هذه الجمعية المرحوم عبيد أفندى الحاج أمين. والأستاذ توفيق أحمد البكرى. والأستاذ بشير عبدالرحمن. والأستاذ الدرديرى أحمد إسماعيل (وكانوا وقتئذ من طلبة كلية غردون) وغيرهم من الطلبة، وبعض الأعيان والموظفين ورؤساء العشائر، وأخذوا يبثون أفكارهم فى صمت وسكون، وألّفوا عدة فروع لجمعيتهم فى بعض المدن.

ولما جاءت سنة ١٩٢٢ نهض الضابط السودانى الباسل الملازم الأول على عبد اللطيف يجاهد علنًا بالانتقاض على النظم الاستعمارية، وأعلن مبادئه الوطنية، وقوامها اعتبار مصر والسودان وحدة واحدة لا تتجزأ، وتحرير السودان من الاستعمار البريطانى، ونشر هو وزملاء له من الشباب رسالة حملوا فيها على الاستعمار البريطانى، خلاصتها:

١ - أن الإنجليز يسعون لفصل السودان عن مصر رغمًا من إرادة أهله.

٢ - أن الذين خطبوا ووقعوا على عرائض الولاء للحكم البريطانى لا يمثلون إلا أنفسهم.

٣ - أن السياسة الانجليزية لم تجلب للسودان أى منفعة تعود على أهله.

٤ - أنها أثقلت كاهل الأهلين بالضرائب.

٥ - أنها لم تنصف سكان المديريات ولا سيما أهل الجزيرة فقد أخذت أراضيهم وسلمتها للشركات الإنجليزية.

٦ - احتكرت القطن والسكر.

٧ - احتكرت جميع الوظائف الممتازة وحرمتها على أهالى البلاد المتعلمين الأكفاء.

٨ - ان أموال البلاد، تصرف جزافًا فى بناء وإصلاح المنازل الفخمة لسكنى الموظفين الإنجليز.

٩ - ان الموظفين الوطنيين يسكنون فى بيوت من القش والطين على حسابهم من مرتباتهم الضئيلة وهذه المساكن عرضة للتدمير بسبب الحرائق أو السيول الجارفة.

١٠ - أن التعليم ناقص فى كلية غردون والمدارس الأخرى.

وقد قابلت الحكومة البريطانية فى السودان هذه الحركة بالاضطهاد والقمع، وإذ كان يتزعمها ذلك الضابط الشهم، فقد وقفته عن العمل وقدمته للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بالخرطوم، فقضت عليه فى يونيه سنة ١٩٢٢ بالحبس سنة كاملة، وقد اهتزت مشاعر السودانيين لهذه المحاكمة وأحاطوا الضابط السجين بعطفهم وإعجابهم وتأييدهم.

ولما تألفت وزارة سعد سنة ١٩٢٤ كان لتأليفها أيضًا صداه وأثره فى السودان، فازدادت الحركة الوطنية نشاطًا واتساعًا، وجاشت نفوس الطبقة المثقفة من أبنائه بالأمل فى أن يكون تأليف الوزارة الشعبية فاتحة عهد جديد تتحقق فيه أهداف وادى النيل، وأعربوا عن شعورهم الفطرى فى التضامن مع مصر والمساهمة فى برنامجها القومى وتوثيق أواصر الوحدة بين مصر والسودان والتعاون مع المصريين فى تحقيق الجلاء عن وادى النيل، وكان الإنجليز من ناحيتهم ماضيين فى سياسة فصل السودان عن مصر واعتباره مستعمرة إنجليزية، فاستثارت هذه السياسة الشعور الوطنى فى السودان، وظهر هذا الشعور بمظاهر شتى، مما جعل الإنجليز يوجسون خيفة من استفحاله واتساع مداه، وخشى بعضهم أن يؤدى إلى ثورة تشبه ثورة سنة ١٩١٩ فى مصر أو ثورة المهدى سنة ١٨٨٠.

وقد وقع احتكاك غير مرة بشأن السودان بين وزارة سعد والإنجليز، وكان لكل احتكاك صداه فى السودان، وسنذكر فيما يلى مظاهر هذا الاحتكاك وأطواره.

تمثيل السودان فى معرض ومبلى

أقيم فى سنة ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الإمبراطورية البريطانية فى ومبلى بالطرف الشمالى الغربى للندن، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية.

كان هذا الاشتراك افتياتًا على حقوق مصر والسودان معًا؛ إذ مثل السودان فى هذا المعرض باعتباره مستعمرة بريطانية، وما أن علم سعد بهذا الافتيات حتى احتج عليه ووقف موقفًا محمودًا، فأرسل فى أواخر أبريل سنة ١٩٢٤ برقية إلى السير لى ستاك باشا الحاكم العام للسودان قال فيها: «وصل إلى علمى أن السودان سيمثل رسميًّا فى معرض الإمبراطورية البريطانية الذى سيفتتح قريبًا فى ومبلى أرجو إفادتى على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك فى هذا المعرض الخاص بالمستعمرات وكيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير أذن الحكومة المصرية».

كانت هذه البرقية بمثابة احتجاج على تصرف الحاكم العام، فارتبك السير لى ستاك من هذه الرسالة التى لم يتعود مثلها من الحكومات المصرية السابقة، وبعث بها إلى اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر، فأرسل خطابًا إلى سعد أخبره فيه أنه أرسل تلغرافًا يطلب المعلومات من حكومته عن جلية الأمر ، ومتى ورد إليه الرد أخبره به حال وصوله، فلم يقابل سعد هذه الطريقة فى الرد بالسكوت، وبخاصة إغفال الحاكم العام الرد عليه، فأرسل إليه برقية أخرى قال فيها: «بعثت إليكم بتاريخ ٣٠ أبريل الماضى برقية لم ترسلوا الرد عليها ولقد أخبر اللورد أللنبى أنكم خاطبتموه بخصوصها، وحيث إن المسائل التى كلفتكم بها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمال هى من خصائصكمَ فإنى مازلت فى انتظار الرد منكم وأرجو ألا يتأخر الرد زيادة عما مضى».

وأرسل سعد فى اليوم نفسه إلى وزير مصر المفوض فى لندن (عبد العزيز عزت باشا) لكى يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية أولاً على كونها أقدمت

على دعوة السودان رأسًا ورسميًّا للاشتراك فى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية وتخطيًّا لها، و(ثانيًا) على أن قبول حاكم السودان العام وقع بدون إذن من الحكومة المصرية وفى كلا الأمرين اعتداء صارخ على حقوق مصر وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية.

وقد رد الحاكم العام على برقية سعد ببرقية قال فيها: «آسف أشد الأسف لتأخر الردّ على تلغراف دولتكم الرقيم ٣٠ أبريل، وقد أبلغت المعلومات التى طلبتموها دولتكم إلى المندوب السامى الذى هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملًا بالإجراءات المتبعة، وكنت أظن أن فخامته أبلغ دولتكم المعلومات المطلوبة إلى أن وصلنى تلغرافكم الرقيم ١٠ مايو، على أنى علمت أنه قام بذلك الآن، وإنى أقدم اعتذارى على ما بدا من عدم اللياقة فى تأخير الرد على برقية دولتكم الأمر الذى يرجع إلى هذا الفهم الخاطئ وهو ما آسف له كل الأسف».

وفى ١٢ مايو تلقى سعد من اللورد أللنبى خطابًا قال فيه:

«يلزمنى أن أبين لدولتكم أن السير لى ستاك جرى فى إحالة طلب دولتكم إلىّ طبقًا للتقاليد المعمول بها فقد كانت القاعدة المقررة فى الماضى أن التخاطب بين الحكومة المصرية وحكومة السودان إنما يكون عن طريق المندوب السامى؛ لذلك فإنى أظن أنكم توافقون على أن ما صنعه السير لى ستاك لم يكن فيه أى مساس بالحكومة المصرية».

وأخبره فى الخطاب نفسه بالمعلومات التى تلقاها من حكومته عن دعوة السودان لمعرض ومبلى ويقول فيها:

«إن هذه الدعوة التى وجهت منذ أكثر من سنتين من سكرتيرية تنظيم المعرض لأهميته التجارية، ونظرًا لأن كثيرًا من الأموال الإنجليزية تستغل فى الأعمال التجارية بالسودان وصلت الدعوة عن طريق المندوب السامى وأجابها حاكم السودان عن الطريق عينها طبقًا للإجراءات المعمول بها، وإن الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها إذا وجهت الحكومة المصرية

دعوة لحكومة السودان لتشترك فى معرض تجارى شبيه بهذا يعقد فى مصر، وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع إلى دار المندوب السامى أو الحكومة البريطانية ما عرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعروضات السودان فى المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك فى يونيه سنة ١٩٢٠، ومن جهة أخرى فإن معرض ومبلى ليس وقفًا على الإمبراطورية البريطانية، بل إن فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة، مثل صورة لمسجد فارسى ونماذج لشلالات نياجرا، ومعرض من التيبت، وأخيرًا فإنه موصوف فى الخرائط والكتالوجات المعروضة فى القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان الإنجليزى المصرى؛ ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه».

وقد رد عليه سعد باشا فى ٩يونيه بخطاب جاء فيه: «لقد أوضحت للمستر كار قبل سفره بالإجازة وبعده للمستر فرنس أثناء الكلام معهما فى هذا الشأن أنه من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامى واسطة للتخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان، فإن اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩، ولو أنه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها، إلا أنه من الواضح أنها تتعارض فى معناها وفى مبناها مع النظرية المذكورة فى خطاب فخامتكم، وفى الحقيقة أنه يتضح جليًا من نص المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته وتنص المادة الرابعة صراحة على أن كل إعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ فى الحال إلى المعتمد البريطانى فى القاهرة وإلى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم، وبناء عليه فإن الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاقية سنة ١٨٩٩، وفعلاً كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخابران مباشرة فى غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق، ففى سبتمبر سنة ١٨٩٠ وصل إلى الحكومة المصرية من الحاكم العام للسودان رأسًا مشروعان بقانون للعمل بهما فى السودان، مصحوبة برجاء من الحاكم العام للسودان إلى رئيس مجلس النظار أن

يؤيدهما أمام المجلس ففعل، ثم أرسل تلغرافًا إلى الحاكم العام يخبره بالمصادقة على المشروعين بعد إدخال تعديلات معينة فى نصوص الأوامر التى تنص على سريان العمل بهما فى السودان وقد رد الحاكم العام فى الحال معربًا عن شكره ومؤكدًا بأنه سيعمل بالتعديلات التى وضعها مجلس النظار، وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ إمضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك أى مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان العام، أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ومبلى فقد بينت أنه بالنظر إلى الظروف التى حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائى فى إدارة السودان الداخلية، كما أوضحت أنه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أى اعتراض على أن يمثل السودان فى معرض صناعى أو تجارى بحت، وليس هذا حال معرض ومبلى، ولذلك احتججت على تمثيل السودان فى معرض المستعمرات البريطانية ولا شك أنه كان يسرنى ألا يكون تمثيل السودان فى هذا المعرض إلا فى نفس الوضع الذى وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتيبت فى المعرض المذكور، ولست فى حاجة إلى أن أزيد على ما تقدم، إنى آسف لأن هذا الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات، نعم إن مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر ماكدونالد، ولكن من واجبى أن أحتج على كل عمل اعتبره ماسًّا بحقوق مصر»

ووقفت المسألة عند هذا الحد.

منع وفد سودانى من السفر إلى مصر

وأعقب مسألة تمثيل السودان فى معرض ومبلى أزمة أخرى نشأت عن منع حكومة السودان سفر وفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر والمقاومين للحركة الانفصالية التى دبرها الإنجليز هناك، منعت الحكومة سفر هذا الوفد إلى مصر واعتقلت بعض أعضائه، في الوقت الذى أخذت فيه تستكتب صنائعها عرائض بالولاء للحكم البريطانى.

صدى حوادث السودان فى البرلمان

كان لهذه الأزمة صداها فى مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤، وكانت من أهم جلسات البرلمان. تكلمتُ فيها، وتكلم عبد اللطيف الصوفانى بك وحمد الباسل باشا ومحمود علام بك وأحمد رمزى بك، ومما قلت فى كلمتى[(٨)]:

«إن البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة، وهو قلبها الخفاق، وفى هذه الأيام تدور حوادث خطيرة فى السودان؛ إذ تقوم هناك حركتان متناقضتان، حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السودانى، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الإنكليزية.

«أما الحركة الطبيعية فهى التى عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس من جماعة من رجالات السودان وذوى الرأى فيه ينادون بأنهم ألفوا وفدًا بقصد الحضور لمصر لإظهار ولائهم لمصر ولمليك البلاد فمنعتهم القوة من اجتياز بلادهم ومنعتهم عن أداء هذه المهمة الوطنية.

«أما الحركة المصطنعة فتدبرها السلطة الإنجليزية فقد أوعزت إلى صنائعها وبعض موظفى السودان بعقد اجتماع صورى يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الإنكليزى؛ فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها لأن الحوادث التى تقع فى السودان الآن إنما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان، وعلى حقوق السيادة المصرية، وإذا قلت السيادة المصرية فلا أرمى إلى الاستعمار والتحكم، إنما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء.

«فإزاء هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التى يدبرها الإنكليز مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هى التى ظهرت بجلاء فى التلغراف الوارد علينا.

---

(٨) نقلاً عن مضبطة جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤.

سادتى: يجب أن نعلن للعالم أننا أول من يهمه عمران السودان وتقدمه، وأن التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عوناً للعمران فى السودان، وما تدعيه السياسة الإنجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران فى تلك البلاد قول مكذوب؛ لأن المصريين هم الذين مدّوا السكك الحديدية وشيّدوا القصور والبنايات وفتحوا المدارس وشقوا الترع وأقاموا السدود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران فى السودان وضحّوا فى سبيل ذلك بحياتهم وأموالهم»، إلى أن قلت: «فأضم صوتى إلى الصوفانى بك، وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية فى أبريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الإنكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة كان من جرائها محاكمة الضابط السودانى على عبد اللطيف لأنه لما رأى أن الإنجليز ساعون للقيام بهذه الحركة مع جماعة من إخوانه وأعلنوا عن عواطفهم وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر وأظهروا علناً أن كل هذه الحركات التى يقوم بها الإنجليز حركات مصطنعة ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج وأن تضع حدا لهذه المسائل، أن معالى مرقس حنا باشا (وزير الأشغال وقتئذ) وقت أن كان نقيباً للمحامين تطوّع للدفاع عن على أفندى عبد اللطيف وعزم على السفر للخرطوم ولم يمنعه إلاّ أنه فوجىء بتلغراف ينبئه بصدور الحكم على الضابط السودانى، وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعًا إذ لا يوجد أى خلاف بيننا ونحن نصرح علناً بأننا نؤيد الوزارة كل التأييد فى الدفاع عن حقوق مصر والسودان ونؤيدها فى ذلك بكل إخلاص».

وقد عقب سعد على أقوال خطباء هذه الجلسة بكلمة قال فيها:

«تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها، ولكنى مع ذلك يمكننى أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة فى شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر.

«والإجراءات التى تتم الآن فى السودان كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الرافعى بك على نوعين:

الأوّل: وثائق تكتب واجتماعات تعقد لإظهار الولاء للحكومة الإنجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية.

والثانى: منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور إلى مصر، فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتنان من الحكومة الإنجليزية فإنّا نصرّح هنا وفى كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا.

«إذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة أو أى هيئة وحصل التمسك بها فلسان مصر يقول إنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليًا من كل حكومة أجنبية.

«أنا فى تصريحى هذا منضم إليكم فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقًا، وهذا كاف (أصوات: بدون شك).

«وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى ألا وهو منع السودانيين المخلصين، وكلهم فيما أظن مخلصون لنا، راضون عن حكمنا، راغبون فى بقائنا بالسودان كإخوان لهم معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر، أقول إن هذه الإجراءات مستنكرة ونعلن لجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب استنكارنا لما يكون صحيحًا منها واحتجاجنا عليها، وإنى لمغتبط بأن لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة وأن تتخذ جميع ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان».

وانتهت المناقشة بتقديم اقتراحين، أحدهما منى، وهذا نصه:

«على أثر التلغراف الذى ورد إلى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور إلى مصر للإعراب عن ولاء السودانيين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان يعلن المجلس عطفه على السودانيين جميعًا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر».

والثانى من حسين بك هلال، وهذا نصه:

«بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبداها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الإجراءات غير الشرعية القائمة فى السودان للسعى فى فصل السودان عن مصر يكرر المجس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال».

فوافق المجلس بالإجماع على الاقتراحين معًا.

وأصدر مجلس الشيوخ احتجاجًا بهذا المعنى بجلسة ٢٥ يونيه.

تصريح الحكومة البريطانية عن السودان فى مجلس اللوردات

وعلى أثر تصريحات سعد باشا فى مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه قامت مناقشة بمجلس اللوردات عن السودان يوم ٢٥ يونيه، وصرح اللورد بامور نائب الحكومة فى هذا المجلس قائلاً: «إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة أنجلترا بخسارة عظمى، واستطيع أن أقول من غير تردد أن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان».

فظهر من هذا التصريح أن وزارة العمال لا تختلف عن غيرها فى سياستها الاستعمارية فى السودان، وقد رد سعد على هذا التصريح فى مجلس النواب (بجلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤) ضمن خطبة قال فيها:

«إنى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفى حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل)، فهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب، ضد كل معتد، تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة وفى كل زمن، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق وتصل إلى التمتع به، وإن كنّا فى حياتنا لا نصل إلى أن نتمتع بحقنا فإننا نوصى أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به، ولا يفرطوا فيه قيد

شعرة، وهكذا يوصون هم أبناءهم، وأبناء أبنائهم، ولا بد أن يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا، إن حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب إنى أريد أن أتمتع بها دون أصحابها، كلا، ليست هذه طبيعة الوجود، بل كل حق يبقى حيًّا ولا يموت ما دام وراءه مطالب، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق، وما دمنا نوصى أبناءنا بالتمسك به، وما دام أبناؤنا يقتفون خطواتنا فلا بد أن نتمتع به نحن أو هم إن شاء الله تعالى (تصفيق).

إلى أن قال: «أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء فى هذه التصريحات «إنها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢» وقد صرحت غير مرة بأنى أستنكر هذا التصريح، استنكرته خارج الحكومة، استنكرته فى البيان الوزارى، استنكرته فى كل مناسبة، ولا أزال استنكره إلى الآن، وأقول إنهم وإن قالوا إننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن تتفاوض على أساس هذا التصريح، ولقد سبق أن قلت لكم إنى إذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس فإنى لا أدخل فى المفاوضات أصلاً، وأنا عند قولى، وقلت لكم أيضًا إنى إذا لم أصل إلى هذا فإنى أتخلى عن الحكم وأنا مستعد لهذا التخلى (أصوات - أبدًا. حاشا)، هذا ما عزمت عليه والرأى لكم (تصفيق متواصل).

وقد عقبت على خطبة سعد بكلمة قلت فيها:

«أرى واجبًا علىّ أن أبدأ كلمتى بتوجيه جزيل الشكر والثناء إلى دولة الرئيس الجليل على تصريحاته التى فاه بها اليوم لأنه عبرّ بهذه التصريحات عن شعور الأمة، عبر تعبيرًا صحيحًا عن تمسّكها كل التمسك بحقوقها كاملة. سادتى، نحن فى صراع مع السياسة الإنجليزية ولسنا منخدعين فى تلك السياسة ولا معتقدين البتة أن هذا الصراع ينتهى فى ساعة أو فى يوم، ولكن هذا الصراع سيطول وقد يطول طويلاً، ولكننا ما دمنا متمسكين بالحق فأن هذا الصراع لا بد أن ينتهى بفوز الحق وخذلان الباطل (تصفيق)، وما التصريحات السياسية التى تلقى فى مجالس النواب إلا سهام يتراشق بها المتخاصمون كما يترامى المتقاتلون بالقنابل فى ساحة القتال، فهذه التصريحات التى فاه الساسة الإنجليز

أخيرًا فى مجلس اللوردات إنما هى سهام يقصد منها أن تثبط عزائمنا، ولا غرض لرجال السياسة الإنجليزية سوى ذلك، ولقد لجأوا إلى هذه الطريقة فى كل مناسبة قويت فيها الحركة الوطنية، فإنكم تذكرون أنه عندما قامت حركتنا فى سنة ١٩١٩ سمعنا فى مجلس العموم ومجلس اللوردات تصريحات خطيرة أشد من التصريحات الأخيرة، ومع ذلك لم تكن تلك التصريحات القديمة لتفل من عزمنا بل تخطيناها وسرنا إلى الأمام بعزيمة صادقة ولم نكترث لها ولم نعبأ بها، إلى أن قلت: «والآن أقول لكم إنه إذا كان الإنجليز يعتقدون أننا ضعفاء أمامهم فإن لنا قوة معنوية لا تنكر وإننا إذا كنا ضعفاء ماديًّا فنحن أقوياء معنويًّا: ولقد برهن التاريخ على أن القوة المعنوية للشعوب تستطيع أن تهدم كل قوة مادية تعترضها، ولنذكر جميعًا أن المصرى هو مادة العمران فى السودان فلا يمكن بقاء العمران هناك إذا انقبضت الأيدى المصرية عن العمل، فقد قال لى خبير بشئون السودان عاد منه أخيرًا: إن الإنجليز لا يستطيعون أن يقيموا مشروعات الرى فى السودان إذا لم يستخدموا العمال المصريين والأيدى المصرية وقد جربوا مرارًا أن يستخدموا عمالاً صوماليين أو هنودًا أو يمانيين أو جنودًا فلم يستطيعوا أن يقيموا هذه المشروعات ولا أن يستمروا فى العمل، والتجأوا أخيراً إلى عمال مصر وجنود مصر، ففى يدنا قوة معنوية، فى يدنا أن نعمل عملاً سلبيًّا وهو ألا نساعدهم على أن يعملوا ضد مصلحتنا وضد مصلحة السودانيين فى تلك البلاد، وفى هذه الحالة لا أظن الإنجليز يتجاهلون قوة مصر المعنوية، أنا لا أقول إننا نلجأ إلى طرق العنف والثورة، ولكن فى يدنا قوة سلبية أمضى سلاحًا من طرق العنف، وقد تكون هذه القوة هى السر فى تلك الحقيقة التاريخية التى أجمع عليها المؤرخون وهى: «إن وادى النيل مقبرة الفاتحين من قديم الزمان» (تصفيق) وإن هذه القوة هى مصداق للحديث الشريف «مصر كنانة الله فى أرضه فمن أرادها بسوء قصمه الله» (تصفيق).

أزمة وزارية بسبب السودان

عرض سعد استقالته على الملك فؤاد يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ على أثر خطبته فى مجلس النواب عن السودان إذ رأى فى تصريحات اللورد بارمور فى

مجلس اللوردات وما يحمله على التخلى عن المفاوضة وبالتالى عن الحكم، ولكن الملك لم يقبل استقالته وبقيت الوزارة.

جمعية اللواء الأبيض

وفى غضون سنة ١٩٢٤ تألفت بالسودان جمعية من شباب الوطنيين سميت «جمعية اللواء الأبيض» غايتها مقاومة الاستعمار البريطانى والانضمام إلى مصر فى الحركة الوطنية وتحقيق الجلاء عن وادى النيل، وزادت الجمعية نشاطها لمناسبة تأليف وزارة سعد وانعقاد البرلمان المصرى، وتألفت هيئتها التنفيذية برآسة الملازم الأول على عبد اللطيف البطل السودانى ووكيلها عبيد أفندى الحاج الأمين أحد مؤسسى جمعية الاتحاد الأولى ومن أبطال الحركة الوطنية، وضمت الجمعية طائفة من خيرة الشباب، نذكر منهم: عرفات أفندى محمد عبد الله. ومحمود أفندى محمد فرغلى وصالح أفندى عبد القادر وحسن أفندى صالح (وبعض هؤلاء من موظفى الحكومة بالخرطوم) ومحمد أفندى سر الختم المهندس السودانى بمصلحة الرى المصرية بالخرطوم. والسيد محمد المهدى التعايشى وعلى أفندى ملاسى، ووهبة أفندى إبراهيم الموظفين بمصلحة البريد والتلغراف، والشيخ محمد زكى عبد السيد القاضى الشرعى بواد مدنى. وعبيد صالح إدريس بالجمارك. والشيخ عمر دفع الله التاجر بأم درمان إلخ. وأنشئت فروع للجمعية فى العطبرة وحلفا وبورسودان والأبيض ووادى مدنى وغيرها من العواصم.

وكان لهذه الجمعية فضل كبير فى بعث الحركة الوطنية وتأليف المظاهرات المنادية بوحدة مصر والسودان.

المظاهرات فى السودان

قامت المظاهرات الشعبية العدائية للإنجليز فى شهر يونيه سنة ١٩٢٤، وبدأت بمظاهرة طبيعية مفاجئة يوم ١٩ يونيه لمناسبة تشييع جنازة الصاغ

المصرى عبد الخالق حسن مأمور أم درمان، وكان معروفًا بجميل الأخلاق وكريم السجايا، فشق نعيه على السودانيين وسار فى جنازته الألوف العديدة منهم، فكانت جنازة شعبية هائلة، وفى ختامها نهض الشيخ عمر دفع الله ونادى بصوت جهورى: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل معى: لتحيى الأمة المصرية. ليحيى الاستقلال التام لمصروالسودان. ليحيى الاستقلال التام لوادى النيل. ليحيى فؤاد ملك مصر والسودان ليحيى سعد باشا زغلول. لتحيى الشبيبة المصرية» فردت الجموع هتافه بحماسة وقوة، وساروا بشكل مظاهرة طافت أم درمان وسوقها واستمرت إلى مغرب الشمس، وتعددت المظاهرات العدائية للإنجليز فى الأيام التالية، فقابلتها الحكومة السودانية (الإنجليز فعلًا) بمنتهى القسوة واعتقلت كثيرين من شباب السودان وزجتهم فى السجون وعوملوا فيها أفظع معاملة، وقبض فى حلفا على اليوزباشى زين العابدين عبد التام والسيد محمد المهدى لتعايشى عضوى الوفد الذى أزمع السفر إلى مصر يحملان عرائض ووثائق تبين شعور البلاد، وأعيدوا إلى السودان مقبوضًا عليهما.

وقبض على الضابط الشهم على عبد اللطيف زعيم حركة المقاومة وحوكم من جديد بتهمة التحريض على الثورة.

وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة، ثم حكم عليه بعد ذلك فى تهمة مؤامرة لقلب نظام الحكم وحكم عليه فيها بالسجن سبع سنوات مضافة إلى الثلاث السابقة (وهو الآن فى مستشفى بالقاهرة، شفاه الله)[٩].

واعتقل محمد أفندى سر الختم المهندس السودانى عقب إلقائه خطبة فى أحد المساجد استشهد فيها ببعض آى الذكر الحكيم وهتف فى ختامها بحياة «ملك مصر والسودان» وحكم عليه بالسجن. وممن اعتقلوا فى هذه الحركة الأفندية عبيد الحاج الأمين وكيل جمعية اللواء الأبيض وقد انتهت إليه رآستها، وصالح عبد القادر وحسن مدحت وموسى أحمد لاظ ومحمد عبد البخيت وجابر عبدالله والشيخ عمر دفع الله وحسن شريف وعلى سيد أحمد رخا والطيب عابدون وعلى

(٩) هامش الطبعة الثانية – توفى إلى رحمة الله فى نوفمبر سنة ١٩٤٨.

ملاسى وعبيد صالح إدريس وعمر أحمد الفلكى وغيرهم بتهمة التحريض على التظاهر باستقلال وادى النيل.

وقبض على بعض الموظفين والضباط المصريين فى السودان لاتهامهم بالتحريض على المظاهرات كما اعتقل كثير من السودانيين الأحرار وحكم على على أفندى ملاسى بالسجن ست سنوات، وحكم على عبيد الحاج الأمين زعيم شباب السودان ورئيس جمعية اللواء الأبيض بعد اعتقال زعيميها الأول على عبد اللطيف بالسجن ثمانى سنوات، ومات رحمه الله سجيناً فى «واو» عاصمة مديرية بحر الغزال النائية التى جعلوها معتقلاً لزعماء الشباب مبالغة فى تعذيبهم والتنكيل بهم والإجهاز عليهم، وحكم على سيد أحمد أفندى رخا بالسجن سنتين ونصفاً، وبالسجن ستة شهور على كل من: الطيب أفندى عابدون وعبيد أفندى صالح إدريس ومحمد أفندى هدية منصور ووهبة أفندى إبراهيم ومحمد عبد المنعم أفندى زايد وأحمد أفندى صبرى زايد.

مظاهرة طلبة المدرسة الحربية

وفى صباح يوم السبت ٩ أغسطس خرج تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم من المدرسة فى مظاهرة عسكرية منظمة حاملين البنادق والحراب والعلم المصرى، واخترقوا المدينة بنظام هاتفين بحياة مصر والسودان واستقلال وادى النيل وحياة ملك مصر والسودان وحياة سعد، ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط على عبد اللطيف، واستمروا فى مظاهرتهم نحو أربع ساعات، فاضطربت الحكومة لهذه المظاهرة وأنفذت الأورطة الإنجليزية المعسكرة فى الخرطوم إلى المدرسة واستولت على الذخائر التى كانت بها، فلما عاد الطلبة إليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد إليهم الذخائر، وهددوا باستعمال هذه الأسلحة إذا استعملت معهم القوّة، وأحاطت القوة البريطانية بالمدرسة، ثم توسط آباء الطلبة وذووهم وحملوهم على تسليم أسلحتهم فسلموها فى المساء، وألقى القبض على زعمائهم وحكم على بعضهم بالسجن، وأقفلت المدرسة.

مظاهرة أورطة السكة الحديدية بالعطبرة

وفى يوم ٩ أغسطس بالذات خرجت أورطة السكة الحديد بالعطبرة فى مظاهرة تهتف بوحدة مصر والسودان، ولم يكن لدى رجالها أسلحة، فقامت فصيلتان من الجيش البريطانى وقمعتها، واستؤنفت المظاهرة فى اليوم التالى والذى يليه فحاصرها الجنود البريطانيون فاخترق رجال الأورطة خط الحصار دفعتين، وأطلق الجنود البريطانيون عليهم النار، وأسفر ذلك عن قتل أربعة من الأورطة وإصابة أحد عشر بإصابات خطرة.

وقد اجتمع مجلس الوزراء على إثر إبلاغه هذه الحوادث، وأصدر البيان الآتى:

«فى يوم ١١ أغسطس والأيام التالية أبلغت الحكومة أنه فى صباح يوم السبت ٩ الجارى خرج تلاميذ المدرسة الحربية فى الخرطوم من المدرسة حاملين البنادق والحراب والعلم الأخضر واخترقوا المدينة بنظام ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف وفى أثناء ذلك أخذت الذخائر من المدرسة فلما عاد التلاميذ إليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد إليهم الذخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة إذا استعملت معهم القوة وأن قوة بريطانية أحاطت بالمدرسة وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة فى المساء وأنه ألقى القبض على رؤساء الحركة، وقيل أن هذه المظاهرات وقعت احتجاجًا على طريقة إعطاء الشهادات النهائية وعلى مشروع الجزيرة، وأبلغت الحكومة أيضًا أن أورطة السكة الحديد بالعطبرة خرجت فى اليوم نفسه بمظاهرة غير منتظمة وأحدثت إتلافًا وأن فصيلتين من الجيش البريطانى قامتا لقمع هذه المظاهرة وأن هذه المظاهرة استؤنفت فى اليوم التالى ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا خط الحصار دفعتين وكانوا مسلحين بالنبابيت وقضبان الحديد وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد وأشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديد فأطلق الجنود النار لقمع المظاهرة وأسفر ذلك عن قتل اثنين ماتا

متأثرين بجراحهما وإصابة أحد عشر بإصابات خطرة وخمسة بجراح خفيفة وإصابة غلامين كانا بالثكنة بإصابات خفيفة فاجتمع مجلس الوزراء وبحث الأمر واتخذ الإجراءات الآتية

أولاً: الاستعلام من حاكم السودان العام طالبًا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث وما وقع فيها وأسبابها والدافع إليها والإجراءات التى اتخذت فى شأنها وإخطار الحكومة أولاً فأول بما يحصل فيها.

ثانيًا: أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندره وكلفته تبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب إيقاف المحاكمات والمبادرة إلى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسؤوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنًا للدماء.

«وإن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشؤومة وهى ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها».

وفى الوقت نفسه أرسلت الحكومة البريطانية إلى حكومة مصر مذكرة تشتمل على ما يأتى:

أولاً: «إن الحكومة الإنجليزية تؤيد حكومة السودان فى خطتها وتفوض لها حفظ النظام.

ثانيًا: «إن الحكومة البريطانية تفوض حكومة السودان فى أن تبعد أورطة السكة الحديدية المصرية وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم إبعادها».

ثالثًا: «إن الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسؤولين عن حوادث السودان».

وردت الوزارة المصرية على هذه المذكرة بمذكرة أخرى أبانت فيها أنها لا تعترف بأن لحاكم السودان أن يتصرف فى الجيش المصرى بدون رأيها وهو فى الوقت نفسه سردار الجيش المصرى وهذا معناه أنه موظف مصرى يجب أن يرجع فى كل ما هو داخل فى حدود هذه الوظيفة إلى رأى الحكومة المصرية، ورفضت

قول الحكومة البريطانية أن البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسئولان عن حوادث السودان، وأوضحت أن ما قيل فى البرلمان المصرى وما كتب فى الصحف المصرية لم يكن إلا ردًّا على ما قيل فى البرلمان الإنجليزى وكتب فى الصحف البريطانية، ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف وأن يكون للحكومة البريطانية أن تأذنها بهذا التصرف.

وأصرت الحكومة البريطانية على اعتسافها وعدوانها وعززت الحامية البريطانية بالخرطوم وأيدت حكومة السودان فى تصرفاتها، وأعيدت أورطة السكة الحديدية إلى مصر بأمر اللواء هدلستون باشا نائب السردار.

ولقد وجه مستر لانسبورى العضو فى البرلمان الإنكليزى إلى وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم (النواب) سؤالاً يوم ١٨ مارس سنة ١٩٢٥ عن عدد الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطة البريطانية فى السودان فى الأشهر الستة الماضية بتهم سياسية، وكم عدد الذين أخرجوا من السودان، وما هى التهم التى اتهموا بها؟ وهل من بينهم موظفون فى الحكومة؟ فأجابه مستر تشمبرلن وزير الخارجية بما يلى: «قبض على أربعة وتسعين شخصًا بتهم تعاقب عليها قوانين السودان منذ وقعت اضطرابات شهر أغسطس الماضى (سنة ١٩٢٤) وكانت للتهم علاقة بهذه الاضطرابات وأعيد إلى مصر فى المدة ذاتها مائة وخمسة وعشرون شخصًا كانوا جميعًا تقريبًا موظفين فى حكومة السودان، وسبب إعادتهم هو أن وجودهم فى السودان كان خطرًا على الأمن العام».

الاعتداء على سعد

(١٢ يوليه ١٩٢٤)

كان سعد وزملاؤه الوزراء على موعد للسفر إلى الأسكندرية فى صبيحة يوم السبت ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ لتقديم التهنئة إلى الملك فؤاد لمناسبة عيد الأضحى، فبينما كان سعد يسير على رصيف المحطة قبيل الساعة السابعة صباحًا قاصدًا الصالون المخصص له إذ أطلق عليه شاب الرصاص من مسدسه، فأصابه فى

ساعده الأيمن، وهم الجانى أن يثنى برصاصة أخرى، ولكن الجماهير هجمت عليه وكادت تفتك به، لولا أن قبض عليه رجال الحفظ وخلصوه من أيديهم، وتبين أن الجانى شاب مصرى مفتون يدعى عبد الخالق عبد اللطيف كان طالبًا بالطب فى برلين، وظهر من التحقيق أنه اعتدى على سعد لأسباب سياسية، وقابلت الأمة على اختلاف طوائفها وأحزابها هذا الاعتداء بالسخط والاستنكار الشديد، وأظهرت الأمة لهذه المناسبة بالغ تعلقها بسعد وابتهاجها بنجاته من هذا الاعتداء المنكر، واتضح من الكشف الطبى على الجانى أن به مسًّا من الجنون، فلم يحاكم ووضع فى مستشفى الأمراض العقلية.

مباحثات سعد - ماكدونالد

(سبتمبر - أكتوبر سنة ١٩٢٤)

تلقى سعد يوم افتتاح البرلمان برقية تهنئة من المستر رمزى مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية أبدى فيها استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة المصرية، وكانت الوزارة البريطانية مؤلفة من حزب العمال، وكان سعد يظن أن هذا الحزب يختلف فى المسائل الخارجية عن حزب المحافظين أو حزب الأحرار، وأعرب عن هذا الشعور فى خطبته يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ لمناسبة تكريم النواب إياه إذ قال: «من علامات إذن الله بنجاح سعينا أن نقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة إنجليزية معروفة بالميل إلى مطالبنا الحقة وإلى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل».

استجاب سعد إلى طلب المستر ماكدونالد، واعتزم السفر إلى لندن للمفاوضة، على أن كل الظروف والملابسات كانت تدل على أن هذه المفاوضة مصيرها إلى الإخفاق، وخاصة بعد حوادث السودان، وبعد ما تبين من التصريحات الرسمية وأقوال الصحف البريطانية أن الحكومة الإنجليزية مستمسكة بأطماعها الاستعمارية فى البلاد وباستبقاء السودان فى حوزتها واستدامة احتلالها لوادى النيل.

أبحر سعد من الأسكندرية يوم ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٤، وقصد إلى باريس، ثم بارح باريس إلى لندن يوم ٢٣ سبتمبر لمفاوضة المستر ماكدونالد وكان يصحبه مصطفى النحاس باشا وزير المواصلات، ومحمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس، وبعض كبار الموظفين وبعض النواب والسكرتيرين.

ولم تدم المفاوضات طويلاً، ولا يجوز أن تسمى مفاوضات؛ لأن طبيعة المفاوضة قبل الجلاء أن تكون مساومة وتنازلاً؛ ولذلك سميناها محادثات؛ لأن موقف سعد فيها كان موقف مطالبة لا مفاوضة، وقد انقطعت فى اليوم الثالث من بدايتها، إذ لم تر منه الحكومة البريطانية قبولاً للمفاوضة التى تنطوى على معنى المساومة، فقد اجتمع بالمستر ماكدونالد يوم ٢٥ سبتمبر ثم ٢٩ سبتمبر فيوم ٣ أكتوبر، وانتهت الاجتماعات بانقطاع المحادثات، وقدم سعد إلى المستر ماكدونالد أثناء المحادثات، المطالب التى يراها كفيلة بتحقيق الاستقلال التام وهى

أولاً: سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية.

ثانيًا: سحب المستشار المالى والمستشار القضائى.

ثالثًا: زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس ١٩٢٢[(١٠)] قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملاً غير ودى.

رابعًا: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر.

خامساً: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس.

سادسًا: استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التى أدلى بها فى البرلمان

---

(١٠) هى المذكرة الواردة فى صف٧١.

المصرى ولقد لخصها البيان البريطانى عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة.

وقد وردت هذه الطلبات فى وثيقة رسمية وهى «الكتاب الأبيض» الذى صدر عن الحكومة البريطانية فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بشأن المحادثات وتضمن رسالة المستر ماكدونالد عنها إلى المندوب السامى البريطانى، قال:

«فى أثناء محادثاتى مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى سعد زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدًّا من إدخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر، فإذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى:

أولاً: سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية.

ثانيًا: سحب المستشار المالى والمستشار القضائى.

ثالثًا: زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس ١٩٢٢ قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أجنبية أخرى للتدخل فى شئون مصر عملاً غير ودّى.

رابعًا: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر.

خامسًا: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس.

«أما فى شأن السودان فإننى لفتُ النظر إلى البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان فى الصيف فى ١٧ مايو، ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال إن وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة، فإبداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السير لى ستاك بصفته السردار فى مركز

صعب، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضًا فى هذا المركز.

ولم يفتنى أيضًا أنه قد نقل لى أن زغلول باشا أدعى لمصر فى شهر يونيه الماضى حقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة.

«فلما حادثت زغلول باشا فى ذلك قال لى إن الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددًا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط، بل رأى الأمة المصرية أيضًا، فاستنتجت من ذلك أنه مازال متمسكًا بهذا الموقف».

كان موقف سعد قويًّا سليمًا فى هذه المحادثات، وفى ذلك قال كلمته المأثورة: «لقد دعونا إلى هنا لكى ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ما جرى» وكان هذا الموقف بلا مراء تصحيحًا لموقفه فى مفاوضاته مع اللورد ملنر سنة ١٩٢٠، ولم يقبل ما كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للإنجليز فى طلباتهم من المفاوضة، وقف هذا الموقف المشرف فى الوقت الذى كان يتوقع فيه بعد قطع المحادثات أن تستهدف وزارته للتحدى من جانب الإنجليز ومن جانب السراى، وعاد إلى مصر يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤.

تعديل فى الوزارة

أدخل سعد بعد عودته تعديلًا فى الوزارة، بتعيين فتح الله بركات باشا وزيرًا للداخلية، والدكتور أحمد ماهر وزيرًا للمعارف، والأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيل محافظة مصر وكيلًا لوزارة الداخلية.

موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات

واجه سعد بعد قطع المحادثات تدابير ومؤامرات قوية لإسقاطه.

وقد أدركت السراى أن مركزه قد تزعزع بعد قطع محادثاته مع المستر ماكدونالد، وأن مركزه ازداد اضطرابًا بعد سقوط حزب العمال فى الانتخابات

العامة التى جرت فى إنجلترا أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٤، إذ فاز فيها المحافظون وسقطت وزارة العمال[١١]، فبدأت السراى تبذل مساعيها لإسقاط وزارة سعد، لأنها تعلم أن وزارة المحافظين لا تميل إلى بقاء الوزارة الشعبية فى مصر، وبخاصة بعد أن واجهت الحكومة البريطانية بمطالبها الوطنية.

إضراب الأزهريين

ظهرت حركة معارضة قوية فى صفوف الأزهريين ضد وزارة سعد، بعد أن كانوا أشد نصرائه وأعوانه، ولم يعرف على وجه التحقيق سر هذا التحوّل، على أنه قد بدا على أثر تقديم لجنة ألفتها الحكومة لإصلاح الأزهر تقريرها إلى الحكومة وعدم نشره، وحسبان الأزهريين أن مطالبهم لم تحقق، فأضربوا عن الدروس فى أوائل نوفمبر، كما أضرب طلبة المعاهد الدينية فى الاسكندرية وطنطا وأسيوط، وقام المضربون فى العاصمة بمظاهرة كبيرة فى الشوارع نادوا فيها نداءً جديدًا لم يكن مألوفًا من قبل وهو (لا رئيس إلا الملك) بعد أن كان نداؤهم المألوف (لا رئيس إلا سعد)، فعرف من أية ناحية حدث الإيعاز لهم بهذا الإضراب، وقد أنذرتهم الحكومة بالعودة إلى دروسهم وهددتهم بأن لا تنظر فى مطالبهم ما داموا مضربين، وعادوا إلى الدراسة بعد أيام من الإضراب.

استقالة سعد

(١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

حدد لافتتاح الدور الثانى للبرلمان يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤، وجرى الاحتفال المعتاد بافتتاحه، فى جو قلق، تكتنفه الإشاعات عن وجود أزمة وزارية وأن سقوط الوزارة وشيك الوقوع.

---

(١١) استقالة المستر مكدونالد يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وألف المحافظون الوزارة برآسة المستر بلدوين.

وقد تحققت هذه الإشاعة، إذ قابل سعد الملك فؤاد فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر، وقدم إليه استقالة الوزارة.

فما أن ذاع هذا النبأ حتى اهتزت العاصمة لهذه الاستقالة التى ما كان أحد يتوقعها بهذه السرعة، وحضر سعد فى مساء ذلك اليوم جلسة مجلس النواب(١٢)، وأعلن فيها أنه قدم استقالته إلى الملك لأن صحته لم تعد تحتمل أعباء منصبه ومتاعبه، وأعلن ذلك أيضًا فى مجلس الشيوخ، فقوبلت الاستقالة فى كلا المجلسين بالدهشة وبإعلان الثقة بالوزارة.

وأوفد مجلس الشيوخ رئيسه زيور باشا ووكيليه أحمد زكى أبو السعود باشا وعلوى بك الجزار إلى القصر الملكى ليعرضوا على الملك رغبة المجلس فى عدم قبول استقالة سعد، فاستقبلهم الملك، وأبلغهم أنه ساءه استعفاء سعد باشا، وأنه أعرب له عن ثقته به وعن أمله فى العدول عن الاستقالة.

وبعد انتهاء جلستى المجلسين ذهب كثير من النواب والشيوخ إلى بيت الأمة ليستوضحوا سعدًا عن السبب الحقيقى الذى دعاه إلى الاستقالة، فأجابهم: «هنالك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية، وهنالك أيضًا «دسائس». فاستزادوه صراحة فى البيان، فلم يجب إلا بقوله: «أنا لا أحب العمل فى الظلام ومن أجل هذا لا بد لى من الاستقالة»، وكان معروفا أنه يقصد دسائس السراى، وقد أفضى بذلك إلى خاصة رجاله.

ويرجع السبب الحقيقى فى الاستقالة إلى أن السراى أرادت أن تحرج الوزارة وتحيطها بالعقبات، واجتمعت عدة مظاهر لهذا الإحراج، (منها) إثارة مسألة الأزهر، وكان معروفًا أن السراى تؤلب الأزهر والمعاهد الدينية على الوزارة وتدبر مظاهرات الأزهريين، حقًا إن الأزهريين كانت لهم مطالب، ولكن هذه المطالب ما كانت لتأخذ شكل الإضراب والمظاهرات لولا إيعاز السراى وتدخلها.

ومنها: تعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف وكيلاً للديوان الملكى،

(١٢) هى الجلسة الأولى للمجلس فى هذا الدور.

ورئيسًا له بالنيابة، والإنعام عليه بوسام دون علم الوزارة وموافقتها، وقد صدر الأمر الملكى بهذا التعيين يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤، وكان نشأت باشا محور الدسائس التى دبرت ضد الوزارة، فاعتبرت الوزارة تعيينه وكيلًا للديوان الملكى مكافأة له وتشجيعًا على هذه الدسائس، وفى الوقت نفسه صدرت الغازيته العسكرية لحكومة السودان وفيها الإنعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا فى قمع المظاهرات لمصر فى السودان، وصدرت هذه الإنعامات دون علم الوزارة.

وظهرت يد السراى فى الأزمة باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية فى منتصف نوفمبر وهو معروف بالانصياع دائمًا لأوامر السراى وإيعازها، فكانت استقالته إيذانًا ببدء المؤامرة لإسقاط الوزارة. وقد قابل سعد هذه المؤامرة بالعمل على تدعيم الحياة الدستورية حتى لا تصبح عرضة لمثل تلك الدسائس، فطلب أن لا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين، ولا بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة، واستند فى ذلك إلى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه، وهو نص عام يسرى على حق منح الرتب والنياشين وتعيين موظفى السراى، وطلب أيضًا أن لا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول إلا باطلاع الوزارة وموافقتها، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية حقيقية فعلية بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسًا.

طلب سعد هذه المطالب، وعلق استرداد استقالته على قبولها، فقبلها الملك، وانفرجت الأزمة على هذا الأساس، واسترد سعد استقالته، وتوكيدًا لهذا الاتفاق صحح أمر تعيين حسن نشأت وكيلًا للديوان الملكى، فوقع عليه سعد، لكى يكون متفقًا مع ما تقضى به المادة ٤٨ سالفة الذكر.

إعلان العدول عن الاستقالة

(١٧ نوفمبر)

وحضر سعد جلسة مجلس النواب يوم الاثنين ١٧ نوفمبر حيث اجتمع المجلس لانتخاب رئيسه ووكيله ومكتبه عن الدورة الجديدة، فأعاد انتخاب أحمد مظلوم باشا رئيسًا، وحمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك وكيلين، وأعلن سعد أنه قابل جلالة الملك أمس (١٦ نوفمبر) فأعرب له أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومع مجلسى الشيوخ والنواب فى الثقة بوزارته، وأنه لا يسعه إزاء هذه الإرادة الإجماعية أن يقبل استعفاءه، وصرح له بتصريحات لطيفة خففت عنه عناء العمل ولم يسعه بإزاء هذا العطف إلا أن يسحب استعفاءه، وأعلن ذلك أيضًا فى مجلس الشيوخ.

وصرح فى بيان له: «إنى سحبت استقالتى وسيظل الدستور محترمًا بحماية جلالة الملك وأنا خادم الدستور، وسنبقى لننفذه معتمدين على الله وإرادة الشعب»

وفى ١٩ نوفمبر عين على الشمسى (باشا) وزيرًا للمالية بدلاً من توفيق نسيم باشا.

مقتل السردار السير لى ستاك باشا

(١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

كان الظن بعد أن تم اتفاق الملك وسعد على المسائل التى كانت مثار الخلاف بينهما أن تستقر الحياة الدستورية، ويتوطد حكم الشعب، ولكن لم يكد يمضى يومان على هذا الاتفاق حتى وقع حادث مروع عصف بالوزارة وبالحياة الدستورية معًا، كما عصف بحقوق البلاد وبوحدة مصر والسودان، هذا الحادث

هو مقتل السير لى ستاك باشا Lee Stak سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام.

ففى نحو الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤، بينما كان السردار عائدًا فى سيارته من مكتبه بوزارة الحربية إلى داره بالزمالك، أطلق عليه الرصاص خمسة أشخاص كانوا متربصين فى سيارة بشارع الطرقة الغربى (شارع إسماعيل باشا أباظة الآن)، فأصيب السردار إصابات خطرة فى بطنه ويده وقدمه، وأصيب ياوره البكباشي كامبل، كما أصيب سائق سيارته وجندى بلوك الخفر من حرس مخفر وزارة المعارف أراد أن يتعقب الجناة، وقد توفى السردار متأثرًا من جراحه يوم ٢٠ نوفمبر حوالى منتصف الليل.

ارتجت البلاد لهذا الحادث المروع، وتوقع الناس له عواقب خطيرة، إذ كان هدفه شخصية من أكبر شخصيات انجلترا السياسية والعسكرية فى مصر والسودان.

وثارت الحكومة البريطانية بعد وقوعه، وبدت مظاهر هذه الثورة فى الصحف البريطانية، فقد أخذت تهدد البلاد وحكومتها، وتحمل حملة شديدة على سعد واتهمته بتهييج الشعور ضد بريطانيا، وتحمله ووزارته مسئولية الحادث.

وفى الحق أن مقتل السردار قد أضر بالبلاد ضررًا بليغًا، وترتبت عليه نتائج أليمة تمثل فيها الاعتداء على حقوقها وسيادتها، وذهب الناس مذاهب شتى فى تفسير البواعث على ارتكاب هذه الجريمة. فهى لم تكن جريمة ضد شخصية من أكبر الشخصيات البريطانية فحسب، بل كانت مصوبة أيضًا إلى وزارة سعد، حتى كأنها دبرت لإسقاطها، لأن كل الدلائل والملابسات تدل على أن الوزارة القائمة ستكون هدفًا لمطالب جسيمة تؤدى حتمًا إلى استقالتها، وفى ذلك يقول سعد بعد وقوع الحادثة: «إن جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتنى شخصيا»، وقال عنها فى خطبته يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أى بعد انقضاء قرابة عام من وقوعها:

«حدثت من تاريخ الاحتفال الأخير فى بلادنا حوادث هامة سببت انقلابات خطيرة، وأكبر هذه الحوادث أثرًا وأسوأها شؤما هى حادثة قتل المأسوف عليه

السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى، هجمت هذه النازلة على البلاد، فأزعجتها وهزت أرجاءها هزًّا عنيفًا، وكنت أول المهزوزين بهجومها، وأول المتطيرين من شرها، وأشد الناس اعتقادًا بتدبيرها ضد وزارة كنت متشرفًا برآستها، وكانت الدسائس كثيرة حولها، ونية الدساسين معقودة على إسقاطها، ولو أدى الأمر إلى تخريب البلاد وتدميرها، ولقد استنكرها الناس عمومًا، وأظهروا بكل الوسائل استنكارها، واشتد سخطهم على من دبروها، وكنّا أشدهم سخطًا عليها وأسفًا منها، لشعورنا بأننا نحن المقصودين بها. لأنها ألمت بنا والأمن سائد، والراحة الشاملة، والهم منصرف إلى تحسين العلاقات الخارجية وإصلاح الأحوال الداخلية، والأمة والبرلمان والحكومة فى أتم اتفاق على السير بالأمور فى طريق التقدم والكمال، وخطبة العرش التى لم يكن جف مدادها تفيض فخرًا بذلك الأمل الشامل، وهذا الاتحاد الكامل».

الإنذار البريطانى إلى الحكومة المصرية

(٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

شيعت جنازة السردار باحتفال مهيب فى صباح السبت ٢٢ نوفمبر، وفى الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ذهب اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى إلى دار رآسة مجلس الوزراء فى مظاهرة عسكرية يتقدمه مائتان وخمسون جنديا بريطانيا من حملة الرماح، ويتبعه مثل هذا العدد، وقابل سعدًا فى مكتبه مقابلة جافة، وقدم إليه بلاغين (إنذارين) محررين باللغة الإنجليزية، بعد أن تلا عليه نصهما، وانصرف عائدًا إلى دار الوكالة البريطانية، وكان مجلس النواب منعقدًا فى أثناء هذه المقابلة، وأعلن رئيس المجلس استنكاره للجريمة، ووافق الأعضاء بالإجماع على هذا الاستنكار، ووقفت الجلسة حدادًا على السردار عشر دقائق.

وقد صيغ الإنذاران البريطانيان فى قالب عنيف تبدو فيه ثورة الغضب والميل إلى الانتقام، مما لم يكن الموقف يقتضيه، واحتويا مطالب جسيمة، نلخصها فيما يلى :

١ – اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية.
٢ – أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب.
٣ – أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية.
٤ – أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة وقدرها نصف مليون جنيه.
٥ – سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها.
٦ – إطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان (كما كان مقررًا من قبل) إلى مقدار غير محدود[١٣].
٧ – أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر وأن يعاد النظر طبقًا لهذه الرغبات فى شروط خدمة الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وفى الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم، وأن تبقى منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية، وتحترم أيضًا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته، وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة.

ولما لخطورة هذين الإنذارين، ولأنهما من الوثائق الهامة فى تاريخ العلاقات بين مصر وانجلترا، فإنا ننشر نصّهما فيما يلى:

الإنذار الأول

«دار المندوب السامى القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

«إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء.

---

(١٣) كانت إدارة مياة النيل فى السودان سنة ١٩٢٤ فى يد وزارة الأشغال المصرية، وكانت جميع أعمال الرى فى السودان من اختصاص هذه الوزارة وحدها أسوة بأعمال الرى فى مصر، وكان مما قررته التصريح برى ٣٠٠٠٠٠ فدان فقط بالجزيرة، فجاء البلاغ البريطانى نقضًا لهذا القرار.

«يا صاحب الدولة. أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى: أن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضًا ضابطًا ممتازًا فى الجيش البريطانى قد قتل قتلاً فظيعًا فى القاهرة، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل، الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن، لازدراء الشعوب المتمدينة، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان، وهذه الحملة القائمة على إنكار الجميل إنكارًا مقرونًا بعدم الاكتراث للأيادى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة.

«ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر إلى العواقب التى تترتب حتمًا على العجز عن وقف هذه الحملة، ولاسيما فيما يتعلق بالسودان، ولكن هذه الحملة لم توقف، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية.

«فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية:

١ - أن تقدم اعتذارًا كافيًا وافيًا عن الجناية.

٢ - أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيًّا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات.

٣ - أن تمنع من الآن فصاعدًا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية.

٤ - أن تدفع فى الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه.

٥ - أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد.

٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى

تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعًا لما تقتضيه الحاجة.

٧ – أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر.

«وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان، وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى.

الإمضاء
أللنبى (فيلد مرشال)
المندوب السامى

الإنذار الثانى

«دار المندوب السامى – القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

«يا صاحب الدولة: إلحاقًا ببلاغى السابق أتشرف بإحاطة دولتكم علمًا من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية:

١ – بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط).

٢ – أن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقًا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة.

٣ – من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى

مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلية فى اختصاصه وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى.

الإمضاء

أللنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

رد الحكومة على الانذارين

(٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

وفى اليوم التالى (٢٣ نوفمبر) ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية إلى دار المندوب السامى البريطانى وقدم رد الحكومة على هذين الإنذارين، ويتلخص فى نفى المسئولية عن الحكومة المصرية وقبول المطالب الأربعة الأولى، فوعدت بتعقيب الجناة ومحاكمتهم، مع اعتذارها عن الحادث، ودفع نصف المليون جنيه، وصرحت باعتزامها منع كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام. ورفضت المطالب الثلاثة الأخيرة.

وقد صيغ الرد فى قالب حكيم، ولا يلام سعد على أنه قبل المطالب الأربعة الأولى، لأن الموقف كان يقتضى قبولها درءًا لما هو أشد منها، وقد جاءت وزارة زيور فقبلت المطالب جميعها ، وهاك نص الرد:

«رياسة مجلس الوزراء — القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢.

«إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى.

«يا صاحب الفخامة. ردا على المذكرتين اللتين سلمتا إلىّ نهار أمس من

فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن أرجو فخامتكم أولا أن تتكرموا فتعربوا لحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع بسبب الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع، وذلك لأنها حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها، ومن جهة أخرى فإن الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بها؛ لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائمًا إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف.

«إن المسئولية الوحيدة التى تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها إنما هى اقتفاء أثر المجرمين، وقد اتخذت أجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض، وأن النتيجة المرضية التى أدت إليها هذه الإجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل.

«على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البليغ وإرضاءً لحكومة صاحب الجلالة البريطانية، أتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها، كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه، وتصرح الحكومة أيضا بأنها قد اعتزمت أن تمنع، بجميع ما لديها من الطرق القانونية كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام وبأنها سترجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن.

«أما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل فى المذكرة الثانية فأتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما أقترح من ترتيب للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلًا للحالة الحاضرة التى سبق

للحكومة الإنجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها بل هو مناقض تمامًا لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط.

«وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السادسة فإنى ألاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها، ويجب، طبقًا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية.

«وأخيرًا فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السابعة أتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب فى مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلها من غير اشتراك البرلمان، وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد إدخالها على النظام الحالى، ولذلك لا نرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة، وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحًا بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال، ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن.

«وإنى لواثق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيًا تمامًا، وعلى أى حال فقد أملته علينا الرغبة الخالصة فى إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية، بما يتفق مع حقوق مصر.

«وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامى.

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

جواب المندوب السامى على رد الحكومة المصرية

(٢٣ نوفمبر)

لم يرض هذا الرد الحكومة البريطانية. فأرسل اللورد أللنبى فى مساء اليوم نفسه (٢٣ نوفمبر) جوابه على هذا الرد، وخلاصته أنه تلقاء رفض الحكومة المصرية الطلبين الخامس والسادس فإنه أرسل تعليماته إلى حكومة السودان بإخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان، مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك، وبأنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود، أما عن المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر فسيعلم رئيس الوزارة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه الحكومة البريطانية تلقاء رفضه إياه، وأضاف إلى ذلك أنه ينتظر دفع مبلغ نصف المليون جنيه إليه قبيل ظهر الغد (٢٤ نوفمبر).

وهاك نصّ الجواب:

«دار المندوب السامى – القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

«إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء.

«يا صاحب الدولة. إيماءً إلى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرًا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلى:

أوّلا: أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك.

ثانيًا: أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعًا لما تقضى به الحاجة.

«وستعلمون دولتكم فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومة حضرة

صاحب الجلالة نظرًا إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر، وإنى أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب المطلب الرابع، فحكومة حصرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد، وإنى انتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى».

رد الوزارة

وفى ٢٤ نوفمبر أرسل سعد باشا إلى اللورد أللنبى خطابًا أرفق به تحويلاً على البنك الأهلى بمبلغ نصف المليون جنيه، وأضاف أن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها الأولى المؤرخة فى ٢٣ نوفمبر، وتحتج احتجاجًا صريحًا على ما اتخذته الحكومة البريطانية من القرارات الخاصة بإجلاء الجيش المصرى عن السودان وزيادة مساحة الأراضى الزراعية بالجزيرة، وترى أن لا مسوغ لها، وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها، قال:

«رياسة مجلس الوزراء – القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

«إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى.

«يا صاحب الفخامة. ردا على مذكرتكم المؤرخة أمس وإلحاقًا بمذكرتنا المؤرخة ٢٣ الجارى أتشرف بأن أرسل إليكم طى هذا تحويلاً على البنك الأهلى المصرى بمبلغ خمسمائة ألف جنيه.

«أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة فى الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة فخامتكم فإن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها المؤرخة ٢٣ الجارى وتحتج احتجاجًا صريحًا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات وهى ترى أن لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها.

وتفضلوا فخامتكم بقبول عظيم احترامى».

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

احتلال جمارك الإسكندرية

فرد اللورد أللنبى فى نفس اليوم بكتابين، أولهما بتسلمه تحويل نصف المليون جنيه، وثانيهما بأن أول تدبير اتخذه هو صدور التعليمات إلى الجنود البريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية، قال:

«يا صاحب الدولة

«أتشرف بإحاطة دولتكم علمًا بأنى استلمت تحويلًا على البنك الأهلى المصرى اليوم الساعة ١١ ونصف أفرنكى وقد سلمه إلى دار المندوب السامى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية، وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى».

وقال فى كتابه الثانى:

«إلحاقًا بكتابى أمس أتشرف بأن أخبر دولتكم بأن أول تدبير اتخذ هو أنه صدرت التعليمات إلى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية، وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى».

استقالة سعد

(٢٣ نوفمبر)

كان مفهومًا من المراسلات التى تبودلت بين اللورد أللنبى وسعد باشا أن الحكومة البريطانية لا تريد بقاء سعد فى الوزارة بعد مقتل السردار، وأنها اعتبرت وزارته مسئولة عن هذا الحادث.

فعرض سعد على الملك استقالة الوزارة شفويا يوم ٢٢ نوفمبر أى يوم وصول الإنذار البريطانى الأول.

وفى اليوم التالى رفع إلى الملك كتاب الاستقالة، قال فيه:

«مولاى أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أنى لم أقبل مسؤولية الوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذًا لمقاصدكم السامية ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزًا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة، ولهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا بقبول استعفائى مع زملائى من الوزارة وإنى وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وأدامكم مؤيدين بالعز والإقبال وموضع كل إكبار وإجلال».

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

شاكر نعمتكم

سعد زغلول

وتلقى سعد بعد تقديمه كتاب الاستقالة جواب اللورد أللنبى على رد الحكومة، فأرسل إلى الملك كتابًا يذكر فيه مضمون هذا الجواب ويستعجل قبول استقالته إزاء الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها. قال:

«مولاى. تشرفت من يومين بأن عرضت لجلالتكم شفها عزمى وعزم زملائى على الاستقالة وشرحت الأسباب التى حملتنا عليه. وفى الساعة ٦ من مساء أمس قدمت عريضة الاستعفاء وألححت فى قبولها، وطوعًا للأمر الكريم انتظرت إلى اليوم، وعقب التشرف بهذه المقابلة فورًا وردنى خطاب من فخامة اللورد أللنبى ينبئنى فيه بأنه أعطى فيه أوامر لحكومة السودان:

أولاً: بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك.

ثانيًا: أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مالا نهاية.

«وزاد بأنه سيبلغ الحكومة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومته لحماية مصالح الأجانب فى مصر وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه قبل ظهر اليوم، فأرسلت الحكومة إلى فخامته تحويلا على البنك الأهلى مصحوبا

بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات.

«ثم تشرفت بمقابلة جلالتكم وكررت الالتماس لقبول الاستعفاء، وعقب خروجى من حضرتكم الشريفة تلقيت خطابًا من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك إسكندرية.

«إزاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها لا يسعنى إلا الإلحاح على جلالتكم لتتفضلوا بالإسراع فى قبول الاستعفاء لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية، ولا زلت الداعى على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والشاكر لنعمتكم».

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

سعد زغلول

فقبل الملك فى اليوم نفسه استقالة الوزارة فى كتاب قال فيه:

«عزيزى سعد زغلول باشا: اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن استقالتكم من مهمتكم، وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم إخلاصكم وما أديتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم».

فؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

نظرة إلى البلاغات البريطانية

إن نظرة فاحصة إلى البلاغات البريطانية فى حادث مقتل السردار يتبين منها مبلغ الظلم والعسف الذى بدا من الجانب البريطانى إثر هذا الحادث، فإن الاعتداء على السردار كان ولا شك حادثًا فرديا، فمن الظلم أن تحمل الحكومة والبلاد مسئوليته، ومن أفظع مظاهر الظلم أن ترتب عليه الحكومة البريطانية

إقصاء الجيش المصرى عن السودان، وإطلاق يد الإدارة الإنجليزية فيه وزيادة مساحة أطيان الجزيرة إلى مقدار غير محدود خدمة للشركات الاستعمارية، ومضاعفة التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية، ففى أى شرع وبموجب أى قانون دولى أو غير دولى تكون الحكومة القائمة فى أى بلد من البلدان مسئولة عن كل حادث جنائى يقع على أى فرد من الأفراد مهما علا مقامه؟ وأى منطق يجعل البلاد كلها مسئولة عن مثل هذا الحادث؟

لقد قتل المارشال ويلسن القائد العام للجيش البريطانى ورئيس أركان حربه فى الحرب العالمية الأولى فى شارع من أهم شوارع لندن، فى يونيه سنة ١٩٢٢، قتله أرلنديان لأسباب سياسية، واهتزت انجلترا لمقتله، وحوكم القاتلان وحكم عليهما بالإعدام ونفذ فيهما الحكم، ولكن الحكومة البريطانية لم تحمل أرلندا مسئولية الجناية مثلما فعلت مع مصر فى مقتل السردار.

بل تأمل فيما يقابل به الإنجليز جرائم الإرهابيين الصهيونيين التى تقع عليهم فى فلسطين، تجد الرحمة والتساهل يبلغان أقصى حدودهما، فقد قتل اللورد موين وزير الدولة البريطانية فى الشرق الأوسط فى نوفمبر سنة ١٩٤٤، قتله بالقاهرة صهيونيان .اعترفا بجرمهما وحوكما أمام محكمة جنايات مصر وقضت عليهما بالإعدام، ولم ينتقم الإنجليز من الصهيونيين الذين حرضوهما ودفعوهما إلى ارتكاب الجريمة، وتابع الإرهابيون ارتكاب جرائم القتل والتدمير فى فلسطين، ونسفوا فى يوليه ١٩٤٦ مقر الحكومة بفندق الملك داود بالقدس، وقتل فى هذا الحادث عدد من الإنجليز من ضباط وموظفين، فلم تتحرك السلطات البريطانية للانتقام بله القصاص، كما فعلت عقب مقتل السردار، وإنك لترى من هذه المقارنة أن مقتل السردار ما كان إلا فرصة انتهزتها الحكومة الإنجليزية لقضاء أغراض استعمارية كانت تضمرها من قبل.

إن البلاغات البريطانية فى حادثة مقتل السردار تفوق فى لهجتها وشدتها بلاغات الحكومة النمسوية إلى السرب (يوغوسلافيا) فى يوليه سنة ١٩١٤، على أثر مقتل الأرشيدوق فرانسوا فردينند ولى عهد النمسا فى بلغراد، تلك البلاغات التى عدتها الدولة المتمدنة عدوانًا منكرًا من النمسا على استقلال السرب، أدى

إلى نشوب الحرب العالمية الأولى، فما استنكرته انجلترا فى سنة ١٩١٤، قد فعلت مثله بل أشد منه سنة ١٩٢٤، وفى ذلك تقول جريدة «الديلى هيرلد» الإنجليزية فيها كتبت تعليقًا على الإنذار البريطانى الأول: «إن اللورد جراى - وزير خارجية انجلترا - قال فى سنة ١٩١٤ عن البلاغ النمسوى إلى السرب: لم أر قبل الآن دولة تخاطب دولة أخرى مستقلة بوثيقة مروعة كهذه، ولاشك أن البلاغ النمسوى يعد وديا مرضيًا إذا قيس إلى البلاغ البريطانى المرسل إلى مصر».

فالبلاغات الجائرة، والمطالب الظالمة، التى توجهت بها إنجلترا إلى مصر فى أعقاب حادثة السردار، لم تكن إلا مظهرًا لسياسة العدوان التى درجت عليها بإزاء مصر من قبل ومن بعد، وهى منطق القوة الغشوم فى الاعتداء على الحق، وما كانت حادثة السردار إلا فرصة سنحت، فاتخذتها ذريعة لتحقيق أغراضها، وبعبارة أخرى كانت هذه المطالب برنامجًا سابقًا لانجلترا حيال مصر، تلك حقيقة دلت عليها الحوادث المترادفة، وقد أيدها الكاتب الفرنسى (موريس برنو) فى كتابه (قلق الشرق - أو على طريق الهند)[١٤] الذى ظهر فى منتصف سنة ١٩٢٧، فقد ذكر (ص ٢٥) أنه قابل اللورد أللنبى بعد مقتل السردار وتقديم البلاغات البريطانية وسأله عن وجهة نظره، فأجابه اللورد أللنبى فى صراحة الجندى الذى يصدع بما يؤمر: «إن كل ما حدث كان متوقعًا وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل، ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة».

فالنية كانت مبيتة على هذا البغى والعدوان، وما هذه البلاغات إلا حلقة من سلسلة الاعتداءات التى وقعت على مصر والسودان من السياسة الاستعمارية البريطانية.

---

(١٤) Maurice Pernot L'inquietude de L'Orient sur La route de I'Inde

احتجاج البرلمان
(٢٤ فبراير سنة ١٩٢٤)

اجتمع مجلسا النواب والشيوخ فى مساء ٢٤ نوفمبر فى جو مضطرب مكفهر، وأعلن سعد فى كلا المجلسين استقالة الوزارة، واستعداده لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد، قال فى هذا الصدد:

«وبما أننا لم نستعف من الوزارة إلا خدمة للمصلحة العامة فإنى مستعد مع أصدقائى الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن نؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد أى للمصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا الحكم لخدمتها».

وقرر مجلس النواب بالإجماع الاحتجاج على تصرف الحكومة البريطانية، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج إلى لجنة ألفها المجلس من أربعة أعضاء، وهم الوكيلان حمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك، والأستاذ مكرم عبيد، وأنا[١٥]، فوضعنا صيغة الاحتجاج، وهذا نصه:

«إزاء الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب:

أوّلاً: تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطناً واحدا لا يقبل التجزئة.

ثانياً: أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم إلى العدالة، فإنه لما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة

(١٥) مضبطة جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها، فلم تقتصر على مطالبها البالغة حد الإرهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها بل تعدت هذه الدائرة وذهبت إلى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان، والتصريح بزيادة مساحة الأطيان التى تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية فى السودان من ٣٠٠ألف فدان إلى ما لا نهاية له، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية فى مصر، إلى آخر ما جاء فى التبليغات الإنجليزية، ثم نفذت فعلاً ما توعدت به وزادت عليها احتلال جمارك الإسكندرية معلنة أنه أول التدابير التى تنوى اتخاذها، ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية الاقتصادية فضلاً عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ.

«فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملأ العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة، ويبلغ احتجاجه إلى برلمانات العالم، ويرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم طالبًا إليه التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا».

وأقر المجلس هذا النص بالإجماع.

وقرر مجلس الشيوخ احتجاجًا بهذا المعنى.

موقف الدول الأوروبية حيال عدوان الحكومة البريطانية

قلنا إن مطالب الحكومة البريطانية بعد مقتل السردار شبيهة بمطالب النمسا من السرب بعد مقتل ولى عهد النمسا، ولقد أثارت هذه المطالب ثائرة الرأى العام الأوروبى وتحركت الصحافة الأوروبية للذود عن السرب وإظهار العطف عليها حيال فداحة المطالب النمسوية.

أما المطالب البريطانية فلم تحرك منها ساكنًا، ولم تبد أية دولة عطفًا ما على مصر فى محنتها، بل إن معظمها أيد الحكومة البريطانية فى مطالبها.

وكتبت جريدة «الفيجارو» الفرنسية تدعو الدول الأوروبية إلى مؤازرة بريطانيا، قالت: «إن من الواجب على حكومات أوروبا وشعوبها أن تقف صفا واحدًا وأن تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية».

فاستقلال الدول الشرقية جريمة فى نظر أولئك الاستعماريين الذين لا يريدون للشرق إلّا أن يكون حقلًا لاستعمارهم وبغيهم، ويخشون من نزعاته الاستقلالية، ويرونها خطرًا على مطامعهم الأشعبية، فما أشد ما فى هذه السياسة من ظلم وبغى وعدوان!

* * *

الفصل العاشر

وزارة زيور والانقلاب الأول

لم تدم الأزمة الوزارية طويلا، فقد تألفت الوزارة الجديدة برئاسة أحمد زيور باشا - وكان رئيسا لمجلس الشيوخ - فى نفس اليوم الذى قبلت فيه استقالة سعد باشا، وكان الأمر مبيتاً من قبل؛ إذ لم يكن معقولاً فى الظروف الخطيرة التى كانت تكتنف البلاد أن تؤلف الوزارة الجديدة فى نفس اليوم الذى قبلت استقالة سعد، لو لم يكن الأمر مدبرًا قبل ذلك بين دار المندوب السامى والسراى.

تألفت وزارة يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على النحو الآتى: أحمد زيور باشا للرئاسة والداخلية والخارجية. أحمد محمد خشبة بك (باشا) للمعارف وللحقانية مؤقتاً. عثمان محرم بك (باشا) للأشغال. محمد السيد أبو على باشا للزراعة. محمد صدقى باشا للأوقاف. يوسف أصلان قطاوى باشا للمالية. نخله جورجى المطيعى بك للمواصلات. محمد صادق يحيى باشا للحربية والبحرية، ثم عين أحمد موسى باشا وزيرًا للحقانية.

برنامج الوزارة: التسليم على طول الخط

لم يكن لهذه الوزارة برنامج، ولم يتضمن الكتاب الذى رفعه زيور باشا إلى الملك مهمة تأليفها أية إشارة إلى سياسة تسير عليها، فقد قال فيه «إن ولائى لذاتكم العلية ولأسرتكم المجيدة وحبى لبلادى العزيزة، يفرضان على واجب تلبية الدعوة التى تفضلتم جلالتكم بتوجيهها إلى، وإنى لعلى بينة مما يحوط مهمتى من المشاق فى الظروف الحالية الصعبة، ولكن لى أمل بفضل ما يولينى إياه مولاى من جليل التعضيد وما ألقاه من الأمة من سديد المعاونة أن أستطيع القيام بواجبى على ما فيه الخير للمصلحة العامة وحقوق الوطن المقدسة وستعلن

الوزارة برنامجها عند تقدمها للبرلمان».

فزيور باشا فى هذا الكتاب لم يعلن لوزارته برنامجا، ووعد بإعلانه عند تقدمها للبرلمان، ولم يكن صادقًا فى وعده، لأن أول عمل لوزارته أنها استصدرت فى اليوم التالى لتأليفها مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا، وقبل أن ينتهى هذا الشهر استصدرت مرسومًا بحل مجلس النواب.

ولم يكن منتظرًا مثل زيور باشا أن يكون له برنامج؛ لأنه ليس من الغرار الذى يعنى بوضع البرامج السياسية أو غير السياسية، بل هو من طراز كبار الموظفين الذين يرون فى المناصب العليا أيًّا كان نوعها مطمحهم فى الحياة، وكان مفهومًا من طابع وزارته وطريقة تأليفها أنها ستكون ضيعة لدار المندوب السامى، ثم للسراى.

على أن برنامج وزارة زيور باشا قد ظهر فى حديث له بإحدى الصحف الأجنبية (وهى جريدة البتى باريزيان) الباريسية إذ قال فيه: «إنه يرجو أن يوفق إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه»، وهو يقصد «تسليم ما يمكن تسليمه».

ولقد سلمت وزارته فعلا ببقية المطالب البريطانية التى وردت فى إنذار (بلاغ) ٢٢ نوفمبر.

سلمت بجلاء الجيش المصرى عن السودان وبطرد الموظفين المدنيين المصريين منه، وقد بلغ عدد هؤلاء الموظفين ١٢٥ موظفا، وبذلك وقع جلاء مصر عسكريا ومدنيا عن السودان، وسلمت بمطالب الحكومة البريطانية فى دعوى حماية مصالح الأجانب وأهمها وأخطرها بقاء منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى البريطانيين، وقبلت تحميل كاهل البلاد أعباء مالية فادحة فى تعويض الموظفين الأجانب، علاوة على ما أثقل كاهلها من قبل فى قانون التعويضات، وخولت المستشار المالى البريطانى سلطة لم تكن له من قبل فى تنفيذ هذا القانون، وسلمت له وللمستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية باستقلال يتنافى مع استقلال البلاد وكرامتها ودستورها، وقبلت أن تتعهد باحترام الحكومة لآرائهما وآراء مدير القسم الأوروبى (الإنجليزى) للأمن العام بوزارة الداخلية إلى أن يحصل اتفاق نهائى بين الحكومتين المصرية والبريطانية، وقبلت وضع قلم الموظفين الأجانب

تحت مراقبة لجنة تؤلف من المستشار المالى البريطانى رئيسًا ومن عضوين أحدهما أجنبى، ومعنى هذا خروج هذا القلم وموظفيه من سلطة وزير المالية.

وتبادلت ودار المندوب السامى فى هذا الصدد مراسلات ومكاتبات توكيدًا وتوضيحًا للمطالب البريطانية التى استجابت إليها، قال اللورد اللنبى فى كتابه إلى زيور باشا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤:

«ردا على سؤالكم أتشرف بإحاطتكم علمًا بأن الطلبات التى يصح لى معها أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجلاء عن جمرك الإسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية هى:

١ – تقبل الحكومة المصرية إحالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكام المواد ٤ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ فى التواريخ التى ستحدد طبقا للاختيار الذى سيخول لهم الحق فى إبدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥، ولا يجوز أن تكون هذه التواريخ سابقة لأول أبريل سنة ١٩٢٥، ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره لخروج أولى الشأن أو لتاريخ أول أبريل سنة ١٩٢٧.

٢ – تتعهد الحكومة المصرية باستعمال كل نفوذها لدى بلدية الإسكندرية وبذل كل مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفى البلدية الأجانب بموظفى الحكومة المصرية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والبندين الأول والثالث من هذه المذكرة.

٣ – فى حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه فى البند الأوّل يمنح الموظفون منهم الذين لم يكن لهم بعد حق فى المعاش ولكنهم قد يكتسبون هذا الحق إذا ظلوا فى الخدمة لغاية أول أبريل سنة ١٩٢٧، معاشًا يقوم مقام المكافأة المنصوص عليها فى قانون المعاشات. ويحسب هذا المعاش طبقا للقواعد المقررة فى المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيما بعد ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التى

تشترط خدمة خمس عشرة سنة يحسب عنها المعاش وفى هذه الحالة يخفض فى الملحق رقم٢ من القانون رقم٢٨ لسنة ١٩٢٣ عامل مدة الخدمة إلى ٦.

٤ - يسرى حكم المادة ٢٠ القانون رقم٢٨ لسنة ١٩٢٣ على كل موظف أجنبى من موظفى الحكومة يكون فى المعاش أو يحال فى المستقبل على المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار.

٥ - يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن تحت المراقبة الإدارية للجنة تؤلف من المستشار المالى رئيسًا ومن عضوين أحدهما أجنبى.

٦ - تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة رأى المستشار المالى فيما يطرأ حتى أول أبريل سنة١٩٢٧ من الخلاف الجوهرى بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم على المعاش.

٧ - يعترف باستقلال (autonomie) المستشارين المالى والقضائى فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح.

٨ - تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التى أرسلت إلى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضى.

وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق احترامى.

أللنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

وفى اليوم نفسه (٣٠ نوفمبر) أرسل المستر كلارك كار المستشار بدار المندوب السامى كتابًا آخر إلى زيور باشا بتوكيد سلطة المستشارين المالى والقضائى البريطانيين قال:

«عزيزى الرئيس

«رغبة فى اجتناب كل تفسير يؤدى إلى تجاوز الغرض الذى ترمى إليه الفقرتان ٦ و٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة فى

هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المالى والقضائى أتشرف بأن أعطى لدولتكم الإيضاحات الآتية: تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة فى علاقاتها ذات الصيغة شبه السياسية مع هذين المستشارين، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية، ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضرّ بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية، وتفضلوا يا عزيزى الرئيس بقبول مزيد التحيات».

الإمضاء
كلارك كار

جواب التسليم

وقد أرسل زيور باشا فى نفس اليوم (٣٠ نوفمبر) إلى المندوب السامى كتابًا بالتسليم بالمطالب البريطانية قال:

«يا صاحب الفخامة: أتشرف بإحاطة فخامتكم علمًا بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم بإرسالها إلى هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التى علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إخلاء جمرك الإسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها. وأتشرف بأن أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى فى إبلاغ فخامتكم أن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد، مذعنة فى ذلك إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسالمة وحسن التفاهم.

رئيس مجلس الوزراء
أحمد زيور

وأرسل فى أول ديسمبر كتابًا إلى المستر كلارك كار بقبول التفسيرات والتحفظات الواردة فى كتاب هذا الأخير، قال:

«عزيزى المستر كار. تسلمت كتابكم المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذى تكرمتم بأن أعطيتمونى فيه التصريحات الآتية اجتنابًا لكل تفسير يؤدى إلى تجاوز الغرض الذى ترمى إليه الفقرتان ٦ و٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة فى ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالى والقضائى:

«تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة، فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزراء من المسئولية الدستورية.

«ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية».

«وقد أحطت علمًا بهذه الإيضاحات وأثبتها. وتفضلوا يا عزيزى المستر كار بقبول مزيد التحيات».

رئيس مجلس الوزراء
أحمد زيور

قبلت الوزارة هذه المطالب جميعها، وبذلك انتهت الأزمة... وأخليت جمارك الإسكندرية من الجنود البريطانية... فكان لهذا التسليم الشائن وقع أليم فى أرجاء البلاد.

وأطلقت الوزارة يد المستر كين بويد مدير القسم الأوروبى بوزارة الداخلية، وخاطب المديرين مباشرة بقوله لهم: «أمرنى فخامة المندوب السامى أن أطلب

إلى سعادتكم اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أرواح جميع الأجانب فى دائرة اختصاصكم إلخ»، وصار له الحول والطول فى إدارة الأمن العام.

وأخذ حكمدار العاصمة رسل باشا يرسل إلى مأمورى الأقسام وضباط البوليس يعلنهم بأنه هو المرجع الرئيسى لهم وأن عليهم أن يتلقوا منه هو التعليمات وأن ينفذوا أوامره.

وصار هدف الوزارة فى سياستها عامة هو العمل على استرضاء الإنجليز واستبقاء عطفهم عليها، فلم تكلف بإطلاق يدهم فى الحكومة ومنحهم المنح السخية تنفيذًا لقانون التعويضات بل بلغ بها الإسفاف أن دفعت لبعضهم التعويضات الباهظة لمناسبة اعتزالهم الخدمة، ثم أعادت تعيينهم فى وظائف أخرى، ومن ذلك أنها قبلت استقالة المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال ومنحته لهذه المناسبة تعويضًا كبيرًا قبضه، ثم عينته من أول أبريل سنة ١٩٢٥ مديرًا لمكتب مشتريات الحكومة بلندن براتب ٢٣٠٠ جنيه، فى حين أن راتب سلفه كان ١٦٠٠ جنيه.

عودة الاعتقالات

اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية فى ٢٧ نوفمبر كلا من عبد الرحمن فهمى بك والأستاذ مكرم عبيد عضوى مجلس النواب، والأستاد محمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية، مع أن الأحكام العرفية البريطانية قد ألغيت منذ سنة ١٩٢٣، هذا إلى أن اعتقالهم يتنافى مع الحصانة البرلمانية بالنسبة للأول والثانى.

كان اعتقال هؤلاء الثلاثة بواسطة قوّة عسكرية بريطانية إهانة للحكومة المصرية وللنظم القضائية، فاتفقت الوزارة مع دار المندوب السامى تخفيفًا لثائرة الرأى العام والبرلمان (ولم يكن مجلس النواب قد حلّ بعد) على أن تسلم المقبوض عليهم إلى السلطات القضائية المصرية لتتخذ حيالهم الإجراءات التى يقضى بها القانون.

ثم قبض البوليس المصرى تنفيذًا للتعليمات البريطانية على كل من الأستاذ شفيق منصور. والشيخ مصطفى القاياتى. والأستاذ راغب إسكندر. والأستاذ حسن يسن، وكلهم من النواب، ولم تكترث الحكومة لما كان لهم من الحصانة البرلمانية وقبض على كثيرين غيرهم من غير النواب.

استقالة وزيرين

وفى مساء ٣٠ نوفمبر استقال عثمان محرم بك من الوزارة، وفى أول ديسمبر استقال أحمد محمد خشبة بك، وصرحا فى الصحف أن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيهما وأنه من الأسباب التى دعتهما إلى الاستقالة.

وقد قبلت استقالتهما، وعين محمد توفيق رفعت باشا وزيرًا للمعارف، ومحمود صدقى بك وزيرًا للأشغال.

جلاء الجيش المصرى عن السودان

قلنا إن وزارة زيور قبلت المطالب البريطانية جميعها، وكان أخطرها شأنًا جلاء الجيش المصرى عن السودان.

ولما صدرت التعليمات من السلطات البريطانية إلى وحدات الجيش المصرى بالجلاء عن السودان والانسحاب إلى مصر، أبى ضباطه وجنوده أن يغادروا مراكزهم إلا إذا تلقوا أمرًا بذلك من الحكومة المصرية، ووقفوا موقف مقاومة جدير بالثناء، وكان على رأس هذه الحركة ضابط شهم هو القائمقام (الأمير الاى فيما بعد) أحمد رفعت بك قائد المدفعية، فقد أصدر اللواء هدلستون باشا نائب السردار ونائب الحاكم العام وقتئذ أمرًا كتابيا إلى رؤساء وحدات الجيش المصرى برحيل الضباط والجنود إلى مصر بدون ذخيرة هذا نصه:[1].

«كان من نتائج قتل المرحوم صاحب المعالى السردار والحاكم العام فى

---

(١) كما جاء فى مذكرة للأميرالاى أحمد رفعت بك عن إخلاء السودان، نشرها الأمير عمر طوسون.

القاهرة أن قدم صاحب الفخامة المندوب السامى للحكومة المصرية عدة مطالب من ضمنها إخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان حالا، وبما أن الحكومة[٢] المصرية لم توافق على مطالب صاحب الفخامة المندوب السامى فى مدى الأربع والعشرين ساعة المصرح بها فى مذكرة فخامته فقد أمر فخامته صاحب السعادة نائب الحاكم العام بالقيام بإخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان، وبصفتى نائب السردار فقد عهد إلى تنفيذ هذه الأوامر، وبما أن الحكومة المصرية لم تسلم بإخلاء السودان فقد وجب على أن أتخذ جميع الاحتياطات العسكرية ومن ضمن هذه الحالة إيجاد الجنود الإنجليزية ووضع القشلاقات فى معزل.

«تركب الجنود المصرية فى القطار بالسلاح والبيارق ولكن بدون جبه خانة».

١٩٢٤/١١/٢٤

الإمضاء
هدلستون
نائب السردار

أبى رفعت بك وأبى معه الضباط والجنود الإذعان لهذا الأمر، وحاصر الجنود الإنجليز ثكنات الجيش المصرى، وحاولوا الاستيلاء على ذخيرته، فردهم عنها الضباط والجنود المصريون وامتنعوا فى ثكناتهم ورفضوا السفر، كان هذا الموقف المشرف كافيا لاستقالة الوزارة حتى لا تصدر أمرًا مهينًا يصمها بوصمة العار، ولكن وزارة زيور قررت باتفاقها مع السراى سحب الجيش المصرى من السودان، وعهدت إلى وزير الحربية صادق يحيى باشا أن يبعث برسالة إلى ضباطه وجنوده بوجوب الإذعان لهذا الأمر، وحمل هذه الرسالة إليهم البكباشى أمين هيمن، واستعجلت إنفاذ الانسحاب، فسافر الرسول على متن طائرة حربية أقلته إلى السودان ووصل الخرطوم يوم ٢٨ نوفمبر، فأبلغ الضباط الرسالة وأبلغهم أن الملك يأمرهم بالانسحاب، فأذعن الضباط والجنود للأمر آسفين محزونين، وجلا الجيش المصرى عن السودان فى أيام ٢٩ و ٣٠ نوفمبر وأول

---

(٢) يقصد وزارة سعد زغلول

وثانى ديسمبر سنة ١٩٢٤، وكانت مأساة قومية أعادت إلى الأذهان مأساة قرار الحكومة إخلاء السودان فى عهد الخديو توفيق سنة ١٨٨٤[٣]. بل هى أشد منها، لأن جلاء الجيش المصرى عن السودان سنة ١٩٢٤ كان معناه إخلاءه للسيطرة الإنجليزية والاستعمار البريطانى.

وقد أبدى الضباط والجنود السودانيون تضامنًا رائعًا مع إخوانهم المصريين فى هذه المحنة، وتجلى هذا التضامن فى بلوكين من الأورطة الحادية عشرة السودانية بالخرطوم إذ غادر الجند السودانيون ثكنتهم يوم ٢٧ نوفمبر، واتجهوا شرقًا لكى يحولوا دون إخراج الجنود المصريين من ثكنتهم، فتصدت لهم الجيوش البريطانية بالقرب من مستشفى الجيش المصرى، ثم وصل هدلستون باشا نائب السردار وأنذرهم بالرجوع إلى ثكنتهم، فلم يذعنوا، فأمر جنوده من البريطايين بإطلاق النار عليهم فأطلقوها، فأجاب الجند السودانيون بالمثل، وقتل منهم عدد كبير، وقتل ثلاثة ضباط من الجانب البريطانى.

وفى صباح ٢٨ نوفمبر امتنع الجند السودانيون فى مستشفى الجيش المصرى، ولما دنت منهم الجنود البريطانية لحصارهم أطلقوا عليها النار، فأطلق الإنجليز قنابل مدافعهم على بناء المستشفى. ودمروه تدميرًا، وهو من أكبر المستشفيات فى العالم. إذ كان به ٤٠٠ سرير، وقتل من السودانيين بالمستشفى الضابط الباسل الملازم الأول عبد الفضيل ألماس وخمسة عشر جنديا. وكان تدمير المستشفى عملا وحشيًّا لا تقره الأوضاع المدنية بله الإنسانية.

وفى ديسمبر حوكم أربعة من ضباط هذين البلوكين السودانيين أمام مجلس عسكرى عقد فى الخرطوم بتهمة التحريض على العصيان وهم: الملازم الثانى على محمد البنا. والملازم الأول سليمان محمد. والملازم الثانى ثابت عبد الرحيم. والملازم الثانى حسن فضل المولى. فحكم عليهم بالإعدام. وعدل هذا الحكم بالنسبة لأولهم إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة ونفذ بالنسبة للثلاثة الآخرين. وأعدموا رميا بالرصاص بالخرطوم يوم ٥ ديسمبر، وكان هذا اليوم يوم حداد عام

(٣) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا (مصر والسودان) فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٢٧ وما بعدها (الطبعة الأولى).

للسودان. وقد استقبلوا الموت بشجاعة وبطولة، وكانت آخر كلمة لكل منهم قولهم: لهذا الشرف عملت. وفداءً للوطن ولدت. وللوحدة المصرية السودانية جاهدت.».

وحكم على الملازم الأول أحمد سعد بالسجن خمس سنوات. وحكم غيابيا بالإعدام على الملازم السيد فرج ولكنه اختفى ولم يقبض عليه وجاء إلى مصر ودخل خدمة الحكومة المصرية وهو الآن (منتصف سنة ١٩٤٧) برتبة بكباشى بمصلحة الحدود.

وحوكم آخرون واستعملت معهم ضروب القسوة والمهانة والتعذيب فى سجونهم. ولزمت الوزارة الصمت أمام هذه الفظائع.

ورفض بعض الضباط السودانيين البقاء فى السودان بعد جلاء الجيش المصرى عنه وجاءوا إلى مصر وانتظموا فى سلك الحكومة المصرية، نذكر منهم: اليوزباشى خضر على. وهو الآن قائمقام والملازم الأول سيف عبد الكريم. وهو الآن قائمقام. والملازم الثانى عبد الحميد فرج الله وقد توفى إلى رحمة الله برتبة بكباشى[٤].

خلف السير لى ستاك باشا

فى ديسمبر سنة ١٩٢٤ عين السير جوفرى آرشر حاكم أوغندة حاكمًا عاما للسودان خلفًا للسير ستاك باشا. وكان تعيينه بمرسوم ملكى بناءً على ترشيح الحكومة البريطانية. وقد بقى فى منصبه إلى أن استقال فى يوليه سنة ١٩٢٦. وخلفه السيرجون ميفى الذى كان سنة ١٩٢٤ مندوبًا ساميا لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية الهندسية.

إنشاء قوة دفاعية فى السودان منفصلة عن الجيش المصرى

وفى يناير سنة ١٩٢٥ أعلن حاكم السودان العام الجديد فى حفلة رسمية منشورا بإنشاء قوة دفاع عن السودان. حلت محل الجيش المصرى بعد انسحابه.

(٤) وقت ظهور الطبعة الأولى من الكتاب.

لا تدين بالولاء لملك مصر. بل تدين بالولاء لحاكم السودان العام قال فيه:

«عملا بالسلطة العسكرية والملكية السامية المخولة لى بمقتضى شروط تعيينى، أنا السر جوفرى فرنسيس آرشر حامل نيشان القديسين ميخائيل وجورج من درجة فارس حاكم السودان العام أعلن ما يأتى:

«بما أنه بسبب انسحاب الجيوش المصرية من السودان قد أصبح من الضرورى إنشاء قوة للسودان، وبما أنه من المرغوب فيه إزالة ما قد يوجد فى أذهان الضباط من أهالى السودان الذين خدموا فى الجيش المصرى والمزمع نقلهم قريبًا إلى قوّة السودان من ارتياب من أجل مراكزهم، فبناءً على ما تقدم أعلن الآن ما يأتى:

أولاً: تسمى القوة الجديدة المراد إنشاؤها كما تقدم «جيش دفاع السودان» وتدين بالولاء لحاكم السودان العام.

ثانيًا: يعين الحاكم العام ويعزل جميع الضباط وتمنح جميع البراءات باسمه.

ثالثًا: بما أن الحكومة المصرية غير قادرة، بعد الآن، على استخدام ضباط الجيش المصرى الذين هم من أهالى السودان، فسيقبل من جميع هؤلاء الضباط من رأى فيهم الجدارة فى خدمة «جيش دفاع السودان» بموجب الشروط المنظمة لإصدار البراءات فى هذا الجيش والتى ستبلغ فى هذا اليوم إلى أولئك الضباط.

رابعًا: عند إصدار البراءات الجديدة، تتولى حكومة السودان مسئولية الرواتب والمعاشات والمكافآت المستحقة لأولئك الضباط بمقتضى شروط الخدمة فى الجيش المصرى».

وكان إنشاء هذه القوة الدفاعية بهذه الأوضاع هو استمرار لسياسة فصل السودان عن مصر، واعتداء صارخ على وحدة مصر والسودان.

وقد رفض كثير من الضباط السودانيين أن يؤدوا يمين الولاء لحاكم السودان العام، وجاءوا إلى مصر وانتظموا فى سلك الحكومة المصرية، وعرفت مصر لهم ولزملائهم السابقين فضلهم فى التمسك بوحدة الوادى، نذكر منهم: اليوزباشى

إبراهيم عبد الرحمن (الآن برتبة أميرالاى بالمعاش)، واليوزباشى فرج الله محمد (الآن برتبة أميرالاى ببوليس الإسكندرية)، واليوزباشى عبد الله النجومى (الآن اللواء عبد الله النجومى باشا بحرس الملك)، واليوزباشى محمد صالح جبريل (توفى إلى رحمة الله برتبة قائمقام)، والملازم الأول سيد شحاتة (الآن بكباشى بالمعاش)، والملازم الأول عبد الله مرجان (توفى إلى رحمة الله برتبة يوزباشى)، والملازم الثانى عبد العزيز عبد الحى (الآن بكباشى بمصلحة السجون)، والملازم أول إبراهيم فرج علام (الآن بكباشى بوزارة الداخلية)، والملازم الأول عبدالدايم محمد (توفى إلى رحمة الله برتبة قائمقام)(٥).

لجنة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان

طلب زيور باشا من المندوب السامى إعادة النظر فيما قرره من زيادة مساحة الأطيان التى تروى بالجزيرة إلى مقدار غير محدود، وبعث إليه فى هذا الصدد بكتاب مؤرخ فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ قال فيه:

«طلبتم فخامتكم فى المذكرة المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ التى وجهتموها إلى سلفى أن تزداد مساحة الأطيان التى تروى فى الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى مقدار غير محدود.

«وقد رد سلفى على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة ٢٣ نوفمبر صرح فيها بأن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تزرع بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها ويجب طبقًا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين.

«وعلى أثر هذا الرد أعلنتم الوزارة المصرية فى ذلك الوقت بمذكرة صادرة فى نفس اليوم أنه قد أرسلت تعليمات لحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى فى الجزيرة إلى مقدار غير محدود.

«إن توسيع نطاق الرى فى السودان يجب أن لا يكون من شأنه بحال من

---

(٥) وقت ظهور الطبعة الأولى من الكتاب.

الأحوال الإضرار بالرى فى مصر ولا المساس بما يتوقع إنفاذه من المشاريع التى تدعو إليها الضرورة للقيام بحاجات أهالى البلاد المشتغلين بالزراعة الذين يزداد عددهم ازديادًا سريعًا، ولا أظننى مخطئًا فى التأكيد بأن هذا المبدأ الحيوى لمصر، قد اعترفت به الحكومة البريطانية تمام الاعتراف.

«لهذا أرجو فخامتكم أن تتفضلوا بإعادة النظر فى مسألة رى الجزيرة والعدول عن التعليمات السابقة الذكر».

فأرسل إليه المندوب السامى جوابًا بتاريخ ٢٦ يناير قال فيه إن الحكومة البريطانية مع عظيم اهتمامها بتقدم السودان لا تنوى الافتيات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية فى مياه النيل وأنها تعترف بهذه الحقوق كما كانت تعترف بها فى الماضى وأنها عندما أصدرت التعليمات المشار إليها إلى حكومة السودان لم تكن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى (تأمل فى هذا التناقض !). على أنها مستعدة مراعاة لهذه الاعتبارات لإصدار تعليمات إلى حكومة السودان بأن تنفذ ما سبق إرساله إليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعًا لا حد له، على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كريمر رئيسا (هولندى)، والمستر ماك جريجور مندوبًا عن الحكومة البريطانية، وعبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية، وأن تجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن إجراء الرى بمقتضاها (أى لتوزيع مياه الرى بين مصر والسودان) وأن تقدم تقريرها حوالى ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٥.

ولقد قبلت وزارة زيور تأليف هذه اللجنة، وكان خطاب المندوب السامى لاحقًا على قبولها، وإنشاؤها هو من آثار الإنذار البريطانى الذى أعقب مقتل السردار، كما كان اعتداءً صارخا من انجلترا على استقلال مصر والسودان، وعلى وحدة وادى النيل، ومعنى تأليفها متابعة السياسة البريطانية فصل السودان عن مصر، وإيذان بأن كليهما لا يستطيع التصرف فى مياه النيل إلّا برضا الإنجليز وتدخلهم، وقبول الحكومة المصرية تأليف هذه اللجنة هو إقرار لهذه السياسة الباغية.

تأجيل البرلمان شهرا

استصدرت وزارة زيور فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مرسومًا بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا، وقصدت من ذلك أن لا تتقدم إلى البرلمان ببيان برنامجها، وكان هذا التأجيل نذيرًا بما سيعقبه من حل مجلس النواب.

تعيين إسماعيل صدقى وزيرا للداخلية

وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤، قبل أن يحل مجلس النواب بأيام، عين إسماعيل صدقى باشا، وكان من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين، وزيرًا للداخلية، وكان الغرض من تعيينه فى هذا المنصب تقوية الوزارة، والاستعانة به فى تسخير الأداة الحكومية للعبث بالانتخابات التى بدت بوادرها تلوح فى الأفق، وقمع حركات المقاومة التى استثارها عدوان الإنجليز واستسلام الوزارة أمام مطالبهم الجائرة، وبهذا التعيين برز أصبع «الأحرار الدستوريين» فى الأزمة، باشتراكهم فى الوزارة التى سلمت للإنجليز بجميع مطالبهم، فهم إذن قد اشتركوا فى الوزارة على أساس التسليم فى حقوق البلاد الاستقلالية، وسترى فيما يلى أنهم كانوا حلفاء زيور باشا فى إهدار حقوق الشعب السياسية، وتحطيم الحياة الدستورية، وهذا كان دأبهم فى الوزارات التى ألفوها منفردين أو مشتركين مع غيرهم من الرجعيين.

حل مجلس النواب

قبل أن ينتهى الشهر المضروب لتأجيل البرلمان بيوم واحد استصدرت الوزارة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مرسومًا بحل مجلس النواب، وتحديد يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد.

وبدا من مسلك الوزارة فى هذا المرسوم مبلغ استهانتها بالدستور، فقد اشتمل على دعوة المندوبين الثلاثينيين لانتخاب النواب يوم ٢٤ فبراير، وهذا

معناه إجراء الانتخابات على درجتين طبقًا لأحكام قانون الانتخاب القديم، مع أن البرلمان قد ألغى هذا القانون واستبدل به قانون الانتخاب المباشر وهو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذى سبق الكلام عنه (ص ٢٠٠).

وتوكيدًا لخروج الوزارة على الدستور استصدرت فى ٢٤ ديسمبر مرسوما آخر بأن تجرى الانتخابات العامة وفاقًا لنصوص الانتخاب القديم (الملغى)، وبأن يجرى انتخاب جديد للمندوبين الثلاثينيين.

لم تجر الوزارة على سنن الدستور، فإن قانون الانتخابات المباشر الذى قرره البرلمان كان يجب أن يبقى قائما، وأن تجرى الانتخابات على أساسه، ولكن الوزارة طرحته جانبًا، وفى الوقت نفسه لم تحترم قانون الانتخابات القديم؛ إذ أمرت بتجديد انتخاب المندوبين الثلاثينيين، فى حين أن القانون القديم يجعل انتخاب هؤلاء لمدة خمس سنوات[٦] تنتهى فى سبتمبر سنة ١٩٢٨، فلا هى احترمت قانون الانتخابات الجديد ولا هى نفذت القانون القديم، بل لفقت نظامًا فذًا، وأخذت تسوف وتماطل فى إجراء الانتخابات.

كان هذان المرسومان بداية لسلسلة التصرفات غير النزيهة التى لجأ إليها دعاة الحكم المطلق وعباد المناصب لحرمان الشعب حقوقه الدستورية، والوصول إلى كراسى الحكم رغم إرادته، كما أن مسلك الحكومة فى الانتخابات التى دعت إلى إجرائها كان بداية الضغط الحكومى على حرية الانتخابات، هذا الضغط الذى أفسد النظام الدستورى من أساسه؛ إذ أن أساس هذا النظام هو حرية الناخبين فى اختيار ممثليهم.

وكان «الأحرار الدستوريون» هم الذين استنوا هذا الضغط، وبدأوا بتنفيذه فعلًا فى انتخابات سنة ١٩٢٥، إذ استعارت الوزارة كبيرًا منهم وهو إسماعيل صدقى لإدارة حركة الانتخابات كما تقدم بيانه، فجعل الإدارة ومصالح الحكومة كافة أداة للضغط على الناخبين فى انتخاب المندوبين الثلاثينيين، والضغط على

(٦) تنص المادة ٢٤ من قانون الانتخاب الأول الصادر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ على أن مدة نيابة المندوبين خمس سنوات وإذا جرت انتخابات عامة أو تكميلية وجب عمل انتخاب جديد لإبدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه إذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه.

هؤلاء فى انتخاب النواب، وسخر قوى الحكومة، لإنجاح مرشحيها وإسقاط خصومهم بمختلف الوسائل غير المشروعة، بالتهديد تارة، والإغراء وإفساد الأخلاق تارة أخرى.

كان صدقى إذن وكان الأحرار الدستوريون أول من استنوا سنة تزييف الانتخابات، وقد اتبعوها هم وحلفاؤهم على تعاقب السنين «ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من يعمل بها إلى يوم القيامة».

ومن سخرية القدر أن يكون اتباع هذه السنة الممقوتة على يد الحزب الذى اتخذ لنفسه اسم «الأحرار الدستوريين»، فكان أول عمل لهم فى الحكم هو استلاب حرية الشعب فى اختيار ممثليه والعبث بالدستور، ولقد وقفوا من الدستور موقف التحدى المرة بعد المرة، فلا كانوا أحرارًا ولا كانوا دستوريين، واتضح من منطق الحوادث أن الباعث لهم على هذا الذى فعلوه وكرروه هو الوصول إلى مناصب الحكم فحسب، فكأنما تحركت فى نفوسهم نزعتهم القديمة التى عرفوا بها وعرف بها أسلافهم فى عهد الاحتلال، وهى التعلق بالمناصب صغيرها وكبيرها، ولم تغادرهم هذه النزعة، حتى بعد أن بعثت الثورة فى النفوس روحًا جديدة من التعلق بالحرية، والتطلع لى المثل العليا.

لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب

ومن عجب أن الوزارة التى سلمت بمطالب الإنجليز كلها هى التى حلت مجلس النواب، إنها حقا لسخرية مريرة أن تكون وزارة التسليم على طول الخط هى التى تأمر بحل مجلس النواب، وتطلب من الشعب أن ينتخب مجلسًا آخر يسايرها فى سياستها، ومعنى ذلك أنها تدعوه إلى تأييد سياسة التسليم للاحتلال بمطالبه، وهذا وحده كان كافيًا لكى يبقى الشعب فى صف المجلس القديم الذى وقف تجاه البلاغات البريطانية موقفًا مشرفًا، إذ رفض التسليم بمعظم المطالب البريطانية الجائرة التى قبلتها الوزارة جميعها.

لا شك أن هذه الملابسات تدل يقينًا على أن حل مجلس نواب سنة ١٩٢٤

كان وفاقًا لرغبة إنجليزية، نفذها عمال مصريون لا غرض لهم إلا الوصول إلى المناصب وعودة الحكم المطلق فى البلاد.

وقد اعترض المرحوم أمين بك الرافعى بحق على حل المجلس قبل أن تتقدم الوزارة إليه ببرنامجها، وعد ذلك نقضًا لروح الدستور وأحكامه، وحذر الوزارة مغبة هذا العمل قبل أن يصدر مرسوم الحل؛ وكتب فى هذا الصدد يقول[٧] : «إن هذه بدعة غريبة فى النظم الدستورية، فإن الوزارة يجب أن تتقدم قبل كل شىء إلى البرلمان حتى إذا وقع خلاف بينها على شىء من تصرفاتها أو على جزء من سياستها أو على سياستها كلها وكانت الوزارة تعتقد أن مجلس النواب لم يعد يعبر عن رأى الأمة أصبح لها الحق فى أن تحتكم إلى الأمة فى نقطة الخلاف بينها وبين المجلس، إننا إذا رجعنا إلى التقرير الذى وضعته لجنة الدستور وجدناه يقول عند الكلام على حل مجلس النواب إنه حق أقرته دساتير الأمم ذات النظام البرلمانى كافة، فقد ينقطع لطول العهد أو لتغيير الحوادث ما بين الأمة وبين النواب فتقوم الحاجة إلى الرجوع إلى رأى الأمة فى أمر معين، كما تقع مشادة بين الهيئة النيابية والهيئة التنفيذية تعرقل أداء المصالح العامة، وقد يقع خلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى أمر هام ولا تفلح وسائل التوفيق بينهما، وقد تنقسم الأحزاب فى المجلس إلى فئات متعددة يتعذر معها قيام الأغلبية المتجانسة التى لا يستغنى عنها لانتظام العمل، فهذه وغيرها مما لا يسهل تحديده أسباب تدعو إلى حل المجلس والرجوع إلى الأمة نفسها، حقا إن الوزارة إذا أقدمت على حل مجلس النواب قبل التقدم إليه تكون قد ارتكبت عملا منافيًا للسوابق الدستورية وأثبتت أنها وزارة لا تعرف العمل إلّا فى الظلام».

ومع أن أمين بك كان معارضًا لوزارة سعد ومنتقدًا لمجلس النواب فى كثير من قراراته، فقد اعترض على التخلص منه بطريقة غير دستورية، قال: «إن التخلص الاستبدادى من مجلس النواب يعد سابقة سيئة يمكن لأية وزارة أن تستفيد منها فى المستقبل ضد أى مجلس آخر يكون قائمًا بواجبه حق القيام، ولا

(٧) الأخبار عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٤، وقد صدر مرسوم حل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر.

جرم أن تهرب الوزارة من مواجهة المجلس ومبادرتها إلى حله قبل التقدم إليه عملاً منافيًا للسوابق الدستورية وهادمًا للروح النيابية[٨]».

تأسيس حزب الاتحاد

(يناير سنة ١٩٢٥)

فى غمرة من الحوادث والأحداث، وفى الوقت الذى كانت تستهدف فيه البلاد لعاصفة من أقسى عواصف البغى والعدوان، فوجئت الأمة فى يناير سنة ١٩٢٥ بظهور حزب جديد سمى «حزب الاتحاد»، وبينما كانت تنتظر أن تضيق شقة الخلاف بين الأحزاب الثلاثة القائمة إذ ذاك وهى الوفد والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين، إذ بها تشهد تأسيس حزب رابع، زاد من أسباب التخاذل والانقسام.

وهذا الحزب هو وليد إرادة السراى، جمعته من بعض المنفصلين عن الوفد، وكان لحسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى ورئيسه بالنيابة القسط الأكبر فى تأسيسه وتوجيهه إلى الخطط التى ترسمها السراى.

وقد جعل الحزب مسوغًا لتأسيسه ووسيلة لدعايته «الولاء للعرش»، متهمًا الوفد بعدم الولاء له.

وتأليف حزب الاتحاد على قاعدة أنه حزب الولاء للعرش لم يكن من الحكمة السياسية ولا من الإخلاص للبلاد والعرش فى شىء، فالعرش يجب أن يكون بعيدًا عن الأحزاب وأن يظل للأحزاب كلها، لا أن يكون له حزب خاص، لأن هذا معناه التشكك فى ولاء الأحزاب الأخرى للعرش، ومعناه أيضًا أن الدعاية لهذا الحزب إذا لم تنجح - وهى لم تنجح - ولم تنضم له أغلبية الأمة كان ذلك دليلًا على أن أغلبية الأمة مشكوك فى ولائها للعرش، وهذا فضلًا عما فيه من اتهام غير صحيح، فإنه قد يعد من ناحية أخرى كشفًا للعرش وإعلانا بأنه لم يكتسب محبة الشعب وولاءه.

(٨) الأخبار عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤. (جريدة الأخبار مالكها ومؤسسها شهيد الصحافة والوطنية أمين بك الرافعى).

وواقع الأمر أن أساس الفكرة التى أوحت بتأليف هذا الحزب هى أن الشعب يجب أن يسيره الحاكم كما يشاء ويهوى، وأن تكون السراى هى مرجع الحكم ومصدره، أما الشعب فلا يصح أن تترك له إرادة فى ولاية الحكم أو توجيهه، بل يجب أن يحكم بواسطة حكومة تفرض عليه فرضًا، دون أن يكون له رأى فى قيام الوزارات أو سقوطها، وبعبارة أخرى لا محل لما يسمونه الدستور، وإذا كان لا بد من نظام دستورى فليكن نظامًا صوريا، أو كان لا بد من أحزاب فليكن أهمها وسيدها الحزب الذى تنشئه السراى أو يخضع لإرادتها وتحركه كيف تشاء، وهذا الضرب من الحكم هو من أنواع الحكم المطلق، وأساسه إهدار حقوق الشعب والرجوع به إلى نطاق الذل والعبودية، وهو نظام يمتنع معه كل تقدم سياسى أو أخلاقى فى البلاد.

من أجل ذلك كان تأسيس حزب الاتحاد خليقًا بأن يقابل بالسخط والاستنكار، وقد كان حقا اختيار اسم (حزب الاتحاد) لهذا الحزب مدعاة للعجب، إذ كيف يكون تأليف حزب يزيد فى هوة الانقسام حزبًا للاتحاد؟ لا شك أن هذا الاسم هو من أسماء الأضداد، كما جاءت تسمية حزب آخر ألفه اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ وسماه (حزب الشعب) من أسماء الأضداد أيضًا، ومن مهازل القدر أن حزبى الاتحاد والشعب قد اندمجا فيما بعد وتسميا باسم (حزب الاتحاد الشعبى)، وهذا أيضًا هو بلا مراء من أسماء الأضداد، فلا هو حزب الاتحاد، ولا هو حزب للشعب، ولا حزب للاتحاد الشعبى.

اجتمع مؤسسو هذا الحزب بفندق سميراميس يوم ١٠ يناير سنة ١٩٣٥، وخطب فيهم اللواء موسى فؤاد باشا من الضباط المتقاعدين وأحد الشيوخ المستقيلين من الهيئة الوفدية، ثم تلاه خيرت راضى بك المحامى الشرعى وقال: «إن هذا الحزب هو الذى سيعمل لتحقيق مدلول هذا اللفظ»، وتلاه الأستاذ عبد الحليم البيلى المحامى فتكلم فى أغراض هذا الحزب، ثم أعلن المجتمعون تأسيس الحزب وبرنامجه، وأسسوا جريدة تنطق بلسانه أسموها جريدة (الاتحاد) أسندت رئاسة تحريرها إلى الأستاذ عبدالحليم البيلى، واشتروا من الأستاذ ليون كاسترو المحامى المختلط جريدته الفرنسية(الليبرتيه) مقابل ثمن ضخم،

فجعلوها تنطق بلسان حزبهم، بعد أن كانت وفدية، وهكذا بذل هذا الحزب الصورى الأموال الطائلة التى جمعوها لاصطناع مظاهر الأحزاب السياسية من صحف ولجان وأندية وما إلى ذلك، واختاروا لرئاسة هذا الحزب يحيى إبراهيم باشا، وأخذت الإدارة تسخر الناس لدفع الأموال للحزب الجديد، وتدعوهم قسرًا إلى الاشتراك فيه أو فى جريدته، وعانى الناس فى هذا السبيل كثيرًا من ضروب التوريط والإكراه، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والأموال الطائلة التى بذلت فى تأليف هذا الحزب وجمعت له بواسطة الإدارة وغيرها، فإنه لم يخرج عن نطاقه الضيق، وهو أنه هيئة تألفت فى الجملة من جماعة من الوصوليين أرادوا الإفادة من صلة هذا الحزب بالسراى لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب والمزايا والنفوذ وكراسى الوزارة والمناصب الممتازة لأنفسهم أو لذويهم.

وبدأت فى ذلك الحين حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية، وأعلن أصحابها أنهم مستقيلون بحجة عدم ولاء سعد للعرش، وانضم معظم المستقيلين إلى حزب الاتحاد الجديد، وكانت هذه الاستقالات تستوقف النظر، لأنها دلت على أن انضمام الكثيرين إلى الأحزاب لم يصدر عن عقيدة بل عن اعتبارات نفعية ليس غير، وأنهم يعتبرون الانضمام إلى الأحزاب ضربًا من ضروب المغنم والربح.

وكان أهم هذه الاستقالات استقالة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة الأسبق، وكان عضوًا فى الهيئة الوفدية، فأحدثت استقالته ضجة كبيرة، إذ أنه فضلاً عن شخصيته البارزة فإنه كان وزيراً فى وزارة سعد، وكان يتظاهر بالإخلاص العميق له، هذا إلى ما عرف عنه من بعد النظر فى ميدان الوصولية، فما كان ليستقيل من الهيئة الوفدية لو لم يكن واثقًا من أن نجم الوفد قد أخذ فى الأفول، فكان لاستقالته صدى بعيد، وجرت فى طريقها استقالات عديدة، ممن أرادوا أن يقلدوا سعيد باشا فى بعد النظر والجرى مع الريح فى انتهاز الفرص.

على أنه قد استبان السبب الحقيقى لاستقالته إنما كان خوفه على صلته بالسراى أن تتأثر، لقوامته على الأمير أحمد سيف الدين، وكانت السراى هى المرجع الأعلى فى محاسبته على أموال الأمير، وكان متهمًا بتبديد هذه الأموال،

فوجد المغنم له فى إرضاء السراى بالخروج على الوفد.

وكانت ثانية الاستقالات التى لفتت الأنظار استقالة الأستاذ عبد الحليم البيلى، إذ كان عضوًا بالوفد، وكانت صلته بالوزارة هى الباعث لاستقالته من الوفد وانضمامه إلى حزب الاتحاد.

انتخابات سنة ١٩٢٥ وتعديل وزارة زيور

أفتنت الحكومة فى التدخل فى انتخابات سنة ١٩٢٥ لإنجاح مرشحيها، فعدلت معظم الدوائر الانتخابية بموجب قرار من مجلس الوزراء صدر فى أول فبراير سنة ١٩٢٥، وشمل التعديل ١٠٦ دائرة من ٢١٤، وكان الغرض من هذا التعديل استجابة رغبات مرشحى الحكومة، وترتب على إنفاذه أن قررت فتح باب الترشيح فى بعض الدوائر بعد أن انتهى ميعاده القانونى، وسخرت الحكومة موظفيها من رجال البوليس والإدارة وغيرهم لمطاردة خصومها ومناصرة مرشحيها، وأخذت تسوّف فى إجراء الانتخابات، وأخيرًا حددت لها يوم ١٢ مارس سنة ١٩٢٥.

جرت الانتخابات العامة فى هذا اليوم، وعلى الرغم من الضغط الحكومى والتدخل الإدارى لإنجاح مرشحى الحكومة، كانت النتيجة فوز الوفد بالأغلبية، وهى وإن كانت أقل من الأغلبية التى نالها فى انتخابات سنة ١٩٢٤، إلا أنها كانت خذلانًا للحكومة، إذ نال الوفد ١١٦ مقعدًا، فى حين نالت الأحزاب غير الوفدية والمستقلون ٨٧ مقعدًا (عدا الدوائر التى أعيد الانتخاب فيها).

وعلى الرغم من هذه النتيجة أصدرت الوزارة بيانًا (كاذبًا) يوم ١٣ مارس، أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية فى الانتخابات، وعلى ذلك قررت استمرارها فى الحكم... ! مع تعديل فى تشكيلها يلائم نتيجة الانتخابات، وكان هذا الإعلان لا يتفق مع الواقع فى شىء.

ورفع زيور باشا إلى الملك استقالته فى ١٣ مارس، فعهد إليه تأليف الوزارة الجديدة، وتألفت فى اليوم نفسه على النحو التالى:

. أحمد زيور باشا للرآسة والخارجية. يحيى إبراهيم باشا للمالية. إسماعيل صدقى باشا للداخلية. اللواء موسى فؤاد باشا للحربية وللبحرية. عبدالعزيز فهمى بك للحقانية، توفيق دوس بك للزراعة. إسماعيل سرى باشا للأشغال. يوسف قطاوى باشا للمواصلات. على ماهر بك للمعارف. محمد على علوبة بك للأوقاف.

كانت هذه الوزارة خليطًا من الأحرار الدستوريين والاتحاديين وبعض المستقلين، فمن الدستوريين إسماعيل صدقى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على علوبة بك وتوفيق دوس بك، ومن الاتحاديين يحيى إبراهيم باشا وقطاوى باشا وموسى فؤاد باشا وعلى ماهر بك، ومن المستقلين زيور باشا وسرى باشا.

وتبين من هذا التشكيل لماذا تألف حزب الاتحاد، ولماذا تحالف معه الأحرار الدستوريون على تسخير الحكومة فى الضغط على الناخبين، فلقد أرادوا من هذا الحلف أن يصلوا إلى كراسى الحكم على حساب الدستور وعلى حساب الوحدة الوطنية، فوجهة نظرهم أنه إذا لم يوصلهم الدستور إلى كراسى الحكم، فليعبثوا به أو ليوقفوه أو يعطلوه أو يمحوه، ولا يمكن القول بأن وزارة زيور الأصلية أو المعدلة كانت خيرًا من وزارة سعد، بل العكس هو الصحيح، فالخلاف إذن كان على كراسى الحكم ليس إلا، وهذا حقا من دواعى الأسف، ومن أسباب المحن التى أصابت هذه البلاد.

لم يشترك الحزب الوطنى فى هذه الوزارة، فاحتفظ بسلامة مبادئه، فإن هذه الوزارة قد تألفت على أساس التسليم بالمطالب البريطانية، ثم على أساس حل المسألة المصرية بالاتفاق مع انجلترا على ما يناقض مبادىء الحزب الوطنى، ومن ناحية أخرى فإنها تألفت على أساس إهدار أحكام الدستور، وهذا ما لا يقرّه الحزب الوطنى بحال.

ولذلك عدت الصحف عدم اشتراك الحزب الوطنى فى الوزارة إعلانًا بمعارضته لها فى سياستها.

وبدت نيات الوزارة ضد الدستور من تصريح لعبد العزيز فهمى بك وزير

الحقانية فى غرفة المحامين يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ قال فيه: «لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض، وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه»، وأعلن أن للملك حق حل مجلس النواب من جديد، قال: «فى هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك وهو حل المجلس فى كل وقت متى أراد ومتى رأى فى ذلك المصلحة للبلاد، وإننا نصرح لحضراتكم أنه فى سبيل تأدية واجبنا إذا وضعت العراقيل أمامنا فإننا لن نلتمس من صاحب الجلالة الملك ألا يستعمل حقه المطلق فى حل المجلس».

كان هذا التصريح سقطة كبيرة من عبد العزيز فهمى بك أحد واضعى الدستور، فإن القول بأن الدستور ثوب فضفاض لمصر هو ترديد لما كان يتقوله اللورد دفرين واللورد كرومر والسير جورست وغيرهم من أقطاب الاستعمار البريطانى من عدم كفاية مصر للحكم الدستورى، وهذا معناه أن الاستقلال أيضًا ثوب فضفاض عليها، لأن البلد الذى ينادى وزراؤه بأنه ليس أهلًا لأن يحكم نفسه بإرادته يغرى الطامعين فيه بالطعن فى أهليته للاستقلال، ولعمرى ليس الفاصل بين أهلية البلاد للدستور وعدم أهليتها له أن تخرج الانتخابات أغلبية من هذا الحزب أو ذاك، فالحكم الديمقراطى معناه أن يختار الناخبون ممثليهم من أى حزب أرادوا. وفى كل يوم نجد أعرق الأمم فى الحياة الدستورية قد تخذل فى الانتخابات كثيرين ممن أسدوا لها أجل الخدمات، ومع ذلك لم يفكر هؤلاء المهزومون فى حرمان قومهم حقهم الطبيعى فى اختيار ممثليهم وحكوماتهم، فعلينا أن نروض أنفسنا على احترام حكم الأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات، أيًا كان لون هذه الأغلبية، ولنعارضها إذا أردنا ولكن يجب علينا أن لا نسلبها حقها فى ولاية الحكم، وإذا عارضناها فلنعارضها بالوسائل الدستورية، فإن هذا هو السبيل لنهوض الشعب وإطراد تربيته السياسية، ثم إن قول عبد العزيز بك فهمى أن للملك حق حل المجلس إطلاقًا مخالف للدستور الذى ينص على أنه لا يجوز حل المجلس النيابى لأمر واحد مرتين (المادة ٨٨ من الدستور)، على أن عبد العزيز فهمى بك قد رجع عن هذا الخطأ فى أحاديثه اللاحقة كما سيجىء بيانه فيما يلى.

حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده
(٢٣ مارس ١٩٢٥)

افتتح البرلمان بمجلسيه فى هيئة مؤتمر صبيحة يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ برآسة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الشيوخ، وحضر الملك حفلة الافتتاح، وتلا زيور باشا خطاب العرش، ثم انفض المؤتمر.

واجتمع مجلس النواب فى نحو الساعة الحادية عشرة قبل الظهر، وبدأ فى انتخاب رئيسه، وجرى الانتخاب بطريقة التصويت السرى طبقًا للقاعدة المتبعة، فظهر من نتيجة الانتخاب أن أغلبية النواب من الوفديين، إذ كان التنافس على الرآسة بين سعد وثروت، فنال سعد ١٢٣ صوتًا، ونال ثروت ٨٥ صوتًا فقط. فظهرت بذلك النتيجة التى لاشك فيها فى الانتخابات العامة لمجلس النواب الجديد، وأنها أسفرت عن أغلبية وفدية خلافًا لما زعمته الحكومة فى بلاغها يوم ١٣ مارس، وظهر أن الوزارة لا تحوز ثقة المجلس الجديد، فكانت هذه النتيجة صدمة شديدة للوزارة، وتأجل اجتماع المجلس إلى الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم لمتابعة أعماله وأولها انتخاب وكيلى المجلس والسكرتيرين والمراقبين (أعضاء مكتب المجلس).

ولو اتبعت أحكام الدستور وكان الغرض من حل مجلس النواب الأول هو الرجوع إلى الأمة لكان واجبًا على الوزارة أن تستقيل، وقد أعدت استقالتها فعلاً عقب انتخاب سعد لرآسة المجلس، ولكن كان الأمر مبيتًا على أن تكون الاستقالة صورية وأن تكون اتهامًا للأغلبية وأن لا يقبل الملك هذه الاستقالة.

فرفع زيور باشا كتاب الاستقالة إلى الملك، ومما جاء فيه قوله: «بمجرد انعقاد المجلس وقبل بحث برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ظهرت فى المجلس روح عدائية على الإصرار على تلك السياسة التى كانت سبباً لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها وقد بدت تلك الروح جلية فى أن المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها».

والسياسة التى أشار إليها زيور فى هذا الكتاب هى سياسة البرلمان الأول التى أغضبت الحكومة البريطانية إذ رفض مطالبها الجائرة.

لم يقبل الملك استقالة الوزارة وجدّد ثقته فيها على الرغم من خذلان مجلس النواب الجديد لها، فرفع زيور إلى الملك كتابًا آخر عرض فيه حل هذا المجلس فأصدر الملك على الفور مرسومًا بحله.

استأنف المجلس اجتماعه فى الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ورأس الجلسة سعد باشا، وأخذ الأعضاء فى انتخاب الوكيلين، فأسفرت النتيجة عن انتخاب على الشمسى (باشا) والأستاذ ويصا واصف للوكالة، وتلا ذلك انتخاب السكرتيرين وهم الدكتور أحمد ماهر والأستاذ على حسين ومحمد عبد اللطيف سعودى وراغب فوده، ثم أخذ الأعضاء فى انتخاب المراقبين، وفى أثناء وضع أوراق الانتخاب فى الصندوق استأذن سعد فى الانصراف بعد أن وضع ورقته، فرأس الجلسة الأستاذ على الشمسى أحد الوكيلين.

وفيما كانت الأوراق تفرز دخل زيور باشا ومعه الوزراء، وخاطب الأعضاء قائلًا: أتشرف بإخبار المجلس أن الوزارة رفعت استقالتها إلى جلالة الملك فأبى قبولها، فأشارت على جلالته بحل المجلس فأصدر المرسوم الآتى نصه، وتلاه وهو يقضى بحل المجلس وبدعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥، وأن مجلس النواب الجديد سيجتمع أول يونيه!

كانت تلاوة مرسوم الحل قبيل الساعة الثامنة مساء، فلم يعش ذلك المجلس سوى تسع ساعات، لأنه انعقد فى الساعة الحادية عشرة صباحًا، وحل فى الثامنة مساءً، فكان أقصر المجالس النيابية عمرًا.

قوبل حل المجلس الجديد بالدهشة والألم، لأنه كان مفهومًا أن يبقى وأن تستقيل الوزارة، وكان هناك طرائق كثيرة لمعالجة هذه الأزمة، بأن تؤلف وزارة جديدة من حزب الأغلبية أو موالية لها وتنال ثقة المجلس وتسير الأمور طبقًا لأحكام الدستور، ولكن العناد الذى يشبه عناد الأطفال جعل الوزارة باتفاقها مع السراى والإنجليز تستصدر المرسوم بحل مجلس النواب، منتهكة بذلك حرمة

الدستور وإرادة الأمة، وكان الباعث على هذا الذى وقع هو تعلق بضعة نفر من الوصوليين بكراسى الوزارة فحسب، ورغبتهم الجامحة فى ألا تفلت هذه الكراسى من أيديهم.

نظام غير دستورى وحكم غير مسئول

صار الحكم منذ تأليف وزارة زيور حكمًا غير دستورى، لأن الوزارة بدلاً من أن تواجه البرلمان لكى تنال ثقته، وبدلاً من أن تنزل على إرادته، حلت مجلس النواب الأول، ثم حلت مجلس النواب الثانى حين آنست أن الأغلبية ليست فى جانبها، وبذلك حل مجلس النواب لسبب واحد مرتين، وهذا نقض لأحكام الدستور وإهدار لكيانه إذ تقضى المادة ٨٨ بأنه (إذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر).

حلت الوزارة المجلس الجديد ثم استصدرت مرسومًا فى ٢٦ مارس بوقف عمليات الانتخابات بدعوى أنها شرعت فى تعديل قانون الانتخاب، وأخذت تسوف وتماطل فى إجراء الانتخابات وتعدل ما يشاء لها الهوى فى نظامها لكى تباعد اليوم الذى تجرى فيه، ولكى تجرى – إذا جرت – وفقًا لأهوائها، وبذلك سلب الشعب حقه فى الحكم الديمقراطى، وعاد الحكم استبداديًّا يقتسمه حزبان أرادا الاستئثار به، وضحيت حقوق الأمة فى سبيل أطماع جماعة من طلاب المناصب، واستفحل نفوذ السراى فى ظل هذا النظام، لأن الوزارة لم يكن لها سند غير السراى، بعد أن أهدرت إرادة الأمة، وصار الحكم غير مسئول.

وهكذا عطل الدستور، فى حين لو سارت الأمور وفق أحكامه لتولت الحكم وزارة من الأغلبية تواجهها معارضة قوية فى عددها وأشخاصها، إذ كان عددهم يبلغ ٨٥ عضوًا، وهى معارضة كفيلة بأن تهز أقوى حكومة وتضطرها إلى الحذر والاستقامة فى سياستها، ولكن روح التطلع إلى المناصب والميل إلى إطفاء شهوات الحقد والضغينة يفسد نفوس بعض المشتغلين بالسياسة، وينكبهم طريق السداد والنزاهة.

ولعمرى ما كنا نحن الذين عارضنا سعدًا فى البرلمان الأول – ما كنا نعارضه

لكى تصل البلاد إلى هذه النتيجة، بل كنا نعارضه على أن يبقى الحكم دستوريًّا، لأنه هو السبيل إلى نهضة الأمة وتقدمها واستكمال الشعب تربيته السياسية، كنا نعارض سعدًا على أن تظل معارضتنا فى حدود الدستور، ويبقى البرلمان قائمًا ويكون الحكم للأغلبية التى تختارها الأمة.

أما أن ينتهز جماعة من طلاب المناصب فرصة أزمة خارجية خلقها عدوان دولة أجنبية، فينقضوا على الدستور ويهدموه ويقيموا فى البلاد حكمًا غير مسئول، فهذا ما يؤسف له أشد الأسف، وهذا ما لا يشرف تاريخنا القومى.

ومن عجب أن من هؤلاء السادة من صبروا على حكم الاحتلال السنين الطوال ولم يتبرموا به أو يقاوموه أو يعارضوه، ثم هم أولاء لم يصطبروا على حكم الشعب أشهرًا معدودات!

وإلى هذا المعنى أشرت فى خطبتى بالإسكندرية يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٥ فى حفلة تأبين المرحوم عبد اللطيف الصوفانى بك، إذ قلت:

«إن سلطة الأمة يجب أن تحترم، هذه حقيقة لا نزاع فيها، بل هى أساس الحياة الدستورية، وليس للأقلية على الأغلبية إلا حق النصح والإرشاد، «فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر»، أما إذا ادعت أقلية من الأقليات السياسية أن لها أن تعبث بآراء أغلبية النواب كما تعبث بآراء أغلبية الناخبين فهذه الأقلية تعمل فى الواقع على هدم الدستور من أساسه، كانت أقليتنا فى مجلس النواب تحترم سلطة الأمة وتصونها من كل عبث واعتداء، كان مبدؤنا أن الزمن والأمة كفيلان بإصلاح عيوب الحكومة البرلمانية الأولى، هذا هو الإصلاح الذى يتفق مع روح الدستور، وهذا هو الإصلاح الذى يهذب أخلاق الأمة ويرقى شعورها ومداركها السياسية، يقولون إن البرلمان الأول قد أخطأ السير وارتكب غلطات، فليقولوا ما شاءوا! ولكن أرونى أيها السادة أمة لم تتعثر فى حياتها السياسية ولم تخطئ فى سيرها ولم ترتكب الغلطات ولم تستفد من غلطاتها! إن الأمة إذا أخطأت وتعثرت فى حياتها السياسية فليس معنى ذلك أنها لا تستحق أن تتمتع بنعمة الدستور، بل معناه أنها فى حاجة إلى المران على الحياة الدستورية حتى تصل فيها

إلى درجة الكمال، وكل أمة فى العالم مهما كانت عريقة فى الحياة البرلمانية محتاجة إلى المران، والمران يحتمل الخطأ والصواب، وما البرلمان المصرى إلا كسائر البرلمانات الحديثة يخطئ مرة ويصيب أخرى، فلماذا يعدون عليه السيئات ولا ينظرون إلينا كما ينظرون إلى الأمم الأخرى؟ إن خصوم البرلمان قد استعجلوا الحوادث وحلوا مجلس النواب ليحلوا محل منافسيهم فى الحكم، هذه هى الحقيقة التى أيدتها الحوادث، فالمسألة إذن لم تكن إصلاحاً للحياة الدستورية، بل كانت فى الواقع نزاعًا على الحكم، هذا النزاع الذى كان فى الأصل علة شقاء الأمة المصرية وعلة فساد الحياة الدستورية، عجبًا أيها السادة وألف مرة عجبا! إنهم صبروا على حكومة الاحتلال الانجليزى أربعين سنة فلماذا لم يصبروا على حكومة البرلمان المصرى سنة واحدة؟ يزعمون أنهم يصلحون الحياة الدستورية ولكنهم فى الواقع يحاولون أن يجهزوا عليها، إن بناء النظام الدستورى قد تصدع منذ حل مجلس النواب الأول، لذلك كنا نحن الأقلية من نواب الحزب الوطنى أول الآسفين على حله، أسفنا لحله، لأننا ما دخلنا مجلس النواب طمعًا فى الحكم، فإنّا فيه من الزاهدين، أسفنا وحزنا لأن حل المجلس فى الظروف التى وقع فيها واقترن بها قد أوجد فى البلاد تقاليد تجعل الدستور عرضة للخطر، إن الدستور ليس فقط تلك النصوص الحرفية التى يحويها قانونه الأساسى، بل هو مجموعة المبادئ والتقاليد الحرة التى تفسر معنى الدستور، ليس من شك فى أن التقاليد الدستورية هى من أهم أركان الحياة البرلمانية فى بلد من البلدان، فليس من التقاليد الدستورية أن تتولى حكم البلاد أو تأمر بحل مجلس النواب وزارة غير برلمانية، ليس من التقاليد الدستورية أن تعمد الوزارة إلى حل مجلس النواب دون أن تتقدم إليه ببرنامجها وتترك له الوقت الكافى لمناقشة هذا البرنامج والحكم له أو عليه، ليس من التقاليد الدستورية أن تصدر الوزارة قوانين فى غيبة البرلمان وبعد حل المجلس بفكرة عرضها على البرلمان الجديد، ليس من التقاليد الدستورية أن تلجأ الحكومات إلى حل المجلس إلا إذا أرادت استفتاء الأمة فى أمر جوهرى لا يعرف فيه رأى الأمة، أما إذا كان رأى الأمة معروفًا من قبل ومؤيدا للبرلمان فمن العبث بالدستور إجراء استفتاءللشعب، فالواقع أن البرلمان الأول لم يفقد ثقة الأمة ولم تظهر الأمة رغبتها فى تغييره، فمن العبث بالدستور

حل مجلس النواب مع العزم على فرض سياسة معينة على الناخبين، من العبث بالدستور أن تصمم الوزارة على حل المجلس مرتين وثلاثًا إذا لم يرضها تكوينه، لأن هذا قلب لأحكام الدستور وسخرية من سلطة الأمة، فالدستور يقضى بأن لا يحل المجلس لأمر واحد مرتين والدستور يقضى بأن تنزل الوزارة على إرادة البرلمان لا أن يكون البرلمان تحت رحمة الوزارة[٩].

هذا ما قلته منذ نيف وعشرين سنة[١٠]، وهو ما أومن بصحته وأنزله من نفسى منزلة المبادئ الجوهرية التى أدين بها على تعاقب السنين، وأرجو أن تقوم الحياة السياسية فى البلاد على ضوئه وعلى هداه.

أثر الانقلاب فى سياسة الحكومة

فسدت الأداة الحكومية بتأثير هذا الانقلاب الذى بدأ فى نوفمبر سنة ١٩٢٤، فإلى جانب التسليم فى مطالب الإنجليز الجائرة استسلمت الوزارة لمطالب السراى، وصارت هذه مرجع الأمور كلها، ولم يكن للوزارة من عمل فى هذه الناحية سوى تركيز السلطات فى يد السراى. فى حين أن السلطة يجب أن تؤول إلى الأمة وتصدر عنها.

واستفحل نفوذ السراى فى التعيينات للوظائف، فصارت هى مرجع التعيينات فى جميع دوائر الحكومة وبخاصة وظائف السلك السياسى فإنها لم تكن تصدر إلا بوحى منها، وتهافت الناس على حزب الاتحاد لاعتقادهم أنه أداة السراى. فى التعيينات والترقيات، وملئت الوظائف بالمحاسيب والأقرباء والأصهار والوصوليين، وافتتنت السراى والحكومة معًا فى مظاهر تكبير الملك وتعظيمه وجعله المرجع الأوحد فى الأمور كلها.

وهكذا نجحت السراى بمعاونة نفر من طلاب الحكم فى تركيز السلطات جميعًا

---

(٩) اللواء المصرى والأخبار عدد ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٥، والأهرام فى اليوم نفسه.

(١٠) ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٩٤٧.

فى يدها، وصارت هى مصدر السلطات، بدلاً من أن تكون الأمة هى مصدر السلطات، وكان المفهوم أن هذه السلطات تكون من حقوق الأمة كما يقضى بذلك الدستور، وخاصة لأن إعلان الدستور إنما كان نتيجة جهاد الأمة وتضحياتها، ولولا هذا الجهاد وهاتيك التضحيات لظلت سلطات الحكم غصبًا فى يد الاحتلال، لا تتولى السراى شيئًا منها قط، وقد ارتضى ولاة العرش ذلك الغصب وأذعنوا له بل أقروه وسايروه منذ سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق فالخديو عباس، ثم فى عهد السلطان حسين فالسلطان فؤاد، ولولا جهاد الأمة لظل هذا الغصب قائمًا ولكن الاحتلال قد اضطر تحت ضغط الثورة الشعبية أن ينزل عن بعض ما كان يغتصبه من سلطة الحكم، فكان الإنصاف يقتضى أن تتولى الأمة سلطاتها الدستورية التى كسبتها فى ميدان النضال، لا أن تتلقفها السراى ويقتنصها الوصوليون من طلاب الحكم، بيد أن الأمر قد جرى مع الأسف على غير ما يقتضيه العدل والنزاهة والإنصاف.

تعيين المستر برسيفال
مستشارًا قضائيا لوزارة الحقانية

من مساوئ وزارة زيور التى كشفتها على حقيقتها موقفها من تعيين مستشار بريطانى جديد لوزارة الحقانية.

فقد كان عقد السير موريس شلدون ايموس المستشار القضائى لهذه الوزارة ينتهى فى نوفمبر سنة ١٩٢٤، وطلبت دار المندوب السامى من سعد زغلول فى عهد وزارته تجديد عقده فأبى، وكان هذا الرفض من المآخذ التى أخذتها دار المندوب السامى على وزارة سعد كما تقدم بيانه (ص ١٨٤).

فلما وقعت حادثة السردار كان من المطالب البريطانية إبقاء منصبى المستشارين القضائى والمالى، ولما استقال سعد وجاءت وزارة زيور انفسح المجال للاستجابة إلى هذا المطلب، ففى ديسمبر سنة ١٩٢٤ قررت الوزارة استبقاء السير ايموس فى منصبه ستة أشهر أخرى، وفى مايو سنة ١٩٢٥ عينت المستر

برسيفال وكيل محكمة الاستئناف الأهلية (الوطنية) مستشارًا قضائيا خلفاً للسير ايموس، وأبرمت معه عقدًا لمدة خمس سنوات.

ومن عجب أن الأحرار الدستوريين والاتحاديين أقاموا له حفلة تكريم خطب فيها من الوزراء عبد العزيز فهمى باشا وتوفيق دوس باشا، ومن المحامين إبراهيم الهلباوى بك وأحمد نجيب براده بك، وكان جديرًا بهم بعد كارثة الإنذار البريطانى أن يتورعوا عن مثل هذا الاحتفال الذى أقيم تكريمًا لشخص كان تعيينه امتهانًا ظاهرًا للاستقلال المصرى وللكرامة المصرية.

العسف والتنكيل

أطلقت يد الإدارة فى العسف والتنكيل بخصوم الحكومة تهديدًا لهم وإرهابًا لكى ينضموا إلى جانبها ويؤيدوها فى سياستها، وفى هذا السبيل استبيحت الحرمات، وأهدرت الحقوق والحريات، وأبرز الحوادث التى وقعت فى هذا العهد ودلت على هذه السياسة الباغية حادثة أخطاب (مايو سنة ١٩٢٥)، بلدة محمود باشا الأتربى، فقد عمد ضابط البوليس فريد التهامى ملاحظ النقطة إلى التنكيل بأهلها وبأهل البلاد المجاورة لإكراههم على ترك العمل مع الأتربى باشا لأنه من أنصار الوفد ومن خصوم الحكومة القائمة، وارتكب الملاحظ من أعمال الإجرام ما كان موضع الاستنكار العام، إذ سلح رجاله بالعصى، وأمرهم أن يتفرقوا فى البلدة لغلق المحال التجارية بها واعتقال من يجدونه من الأهالى خارج منزله. فنفذ رجال البوليس أوامر رئيسهم، وأغلقوا الحوانيت، وأخذوا يضربون كل من صادفوهم من الناس ضربًا مبرحًا وساقوهم إلى السجن واعتقلوهم بغير جريرة، وعمت هذه القسوة النواحى المجاورة كميت فضالة، وميت مسعود، والغراقة، والسنيطة، ومنشية عبد النبى، نكاية بالأتربى باشا ومحمود بك عبد النبى وكلاهما من أنصار الوفد، وكان رجال البوليس يتعقبون من يأنسون أنهم من رجال الأتربى باشا، ويربطونهم بالحبال، ويسوقونهم سوق الأنعام، ويوسعونهم ضربًا بالعصى والسياط، ويتفننون فى إذلالهم وتعذيبهم، وطاردوا الأبرياء فى الطرق والغيطان، وفى داخل منازهم، فتشرد الأهلون، وهجروا بيوتهم

وقراهم فرارًا من هذه المظالم، وقد ثبتت هذه الجرائم فى تحقيقات النيابة. وقُدم الملاحظ وأعوانه من العساكر إلى محكمة جنايات المنصورة بعد أن بذلت الحكومة مساعى حثيثة لحفظ القضية، ونظرت أخيرًا أمام محكمة الجنايات وانتهت بالحكم على الملاحظ بالأشغال الشاقة خمس سنوات وعلى رجال البوليس بعقوبات أخف، وبإلزام المحكوم عليهم بالتضامن مع الحكومة بتعويض قدره ٢٥٠٠ جنيه، وصدر هذا الحكم يوم ١٥ يناير سنة ١٩٣٠[١١].

استقالة اللورد أللنبى
وتعيين اللورد جورج لويد مندوبًا ساميًا
(مايو سنة ١٩٢٥)

فى شهر مايو سنة ١٩٢٥ استقال اللورد اللنبى من منصب المندوب السامى البريطانى وعينت الحكومة البريطانية السير (اللورد) جورج لويد بدلاً عنه، وأعلنت فى مجلس العموم بلسان وزير خارجيتها أن هذا التغيير لا يتضمن أى تبدل فى سياستها وعلاقتها بمصر والسودان.

وقد بارح اللورد اللنبى مصر فى منتصف يونيه.

الحكم فى قضية مقتل السردار
(٧ يونيه سنة ١٩٢٥)

أخذت هذه القضية قسطًا كبيرًا من جهود الحكومة فى سبيل الكشف عن المرتكبين للجناية، وقد أمكنها العثور عليهم واعترف بعضهم على بعض وقدمتهم إلى المحاكمة وهم:

١ – عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق.
٢ – عبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا.

(١١) نشر الحكم فى مجلة «المحاماة». السنة الحادية عشرة (١٩٣٠–١٩٣١) ص ٣٧٨ رقم ٢١٤، وكان الحكم على الملاحظ غيابيا، وقد عدل حضوريا إلى السجن ثلاث سنوات.

٣- إبراهيم موسى الخراط بالعنابر.
٤ - محمود راشد المهندس بالتنظيم.
٥ - على إبراهيم محمد البراد بالعنابر.
٦ - راغب حسن النجار بمصلحة تلغرافات الحكومة.
٧ - شفيق منصور المحامى.
٨ - محمود أحمد إسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف.
٩ - محمود صالح سائق سيارة أجرة.

وقد نظرت قضيتهم أمام محكمة الجنايات، وكانت مؤلفة من: أحمد عرفان باشا رئيسا والمستر كرشو ومحمد مظهر بك عضوين.

وفى ٧ يونيه سنة ١٩٢٥. قضت على الثمانية الأول بالإعدام شنقًا وحبس محمود صالح سنتين، ثم استبدل حكم الإعدام بالنسبة للأول وجعل الأشغال الشاقة المؤبدة، ونفذ الحكم فى الباقين.

تعديل قانون العقوبات وتشديده فى التهم الصحفية

أصدرت الوزارة مرسوما بقانون فى ٩ يوليه سنة ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات فى المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وإفساح المجال لإغلاق الصحف، فقد افترض سوء النية فى الكاتب والناشر وألقى عليهما عبء إثبات العكس، ووسع دائرة الاتهام فيما ينشر فى الصحف بالنص على عقاب كل من يعمل على (تضليل الرأى العام فى أعمال السلطات العامة أو بأية طريقة أخرى)، وهى عبارات غامضة من شأنها توسيع مجال الاتهام، فلا يستطيع الصحفى اجتناب الوقوع تحت طائلة العقاب، ومن ثم تعطل أكبر مهمة للصحف وهى نشر الأخبار وتصبح أكثر الصحف عرضة للإغلاق، ولم تبال الوزارة حكم المادة ٤١ من الدستور التى تحظر فيها بين أدوار انعقاد البرلمان سن قوانين جديدة. ومضت الوزارة تهدر أحكام الدستور وتسوف فى إجراء الانتخاب بدعوى تعديل قانون الانتخاب وتضع مثل هذا التشريع فى غيبة البرلمان.

وكان مما يسترعى النظر أن يشترك الوزراء «الأحرار الدستوريون» فى وضع هذا القانون الرجعى وهم الذين ينعون على وزارة سعد اضطهادها لحرية الصحافة!

تعديل فى الوزارة

استقال يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات فى شهر مايو سنة ١٩٢٥، وسبب استقالته ما لوحظ عليه أنه مرّ على دار سعد يوم عيد الفطر وترك بطاقته للتهنئة، فاعتبرت هذه الزيارة عملاً عدائيا للسراى، وأشير عليه بالاستقالة فقدّمها، وعين على الفور محمد حلمى عيسى باشا وكيل وزارة الداخلية وزيرًا للمواصلات، وصدر المرسوم بذلك يوم ٦ مايو، وبقى الاتحاديون أربعة وهم: يحيى إبراهيم باشا، وعلى ماهر باشا، وموسى فؤاد باشا، وحلمى عيسى باشا.

كتاب الأستاذ على عبد الرازق وانفصال الأحرار الدستوريين

ألف الأستاذ على عبد الرازق حين كان قاضيًا بمحكمة المنصورة الشرعية كتابًا عن (الإسلام وأصول الحكم) عرض فيه للخلافة الإسلامية، ودلل على أنها ليست من أصول الإسلام، وكانت الخلافة فى ذلك الوقت مطمح نظر الملك فؤاد بعد إلغائها فى تركيا، فثارت ثائرة الحكومة على الكتاب وصاحبه، وأوعزت إلى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب وتحاكم المؤلف بوصف كونه من العلماء، فحاكمته وأصدرت حكمها بإخراجه من زمرة العلماء (أغسطس سنة ١٩٢٥).

وكان زيور باشا يصطاف فى أوروبا. فطلب يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزارة بالنيابة من عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية تنفيذ هذا الحكم بفصل الأستاذ على عبدالرازق عن منصبه، فأحال الوزير الأمر إلى لجنة أقسام القضايا بوزارة الحقانية لتبدى رأيها فى الموضوع، وبخاصة فيما إذا كان هذه القرار يؤدى حتمًا إلى فصل القاضى عن منصبه أم لا، وعرض يحيى باشا الأمر على السراى فرأت فى موقف عبد العزيز باشا مخالفة لرغباتها، ومن ثم يجب إخراجه من الوزارة،

فصارحه يحيى باشا بأن لا سبيل إلى التعاون وإياه، وطلب إليه أن يستقيل، فامتنع، فصدر على الفور مرسوم «بتكليف على ماهر باشا وزير المعارف بالقيام بأعباء وزارة الحقانية إلى أن يعين لها وزير بدلاً من عبدالعزيز فهمى باشا» ومعنى هذا إقالته من منصبه (سبتمبر سنة ١٩٢٥).

أقيل إذن عبد العزيز فهمى باشا من الوزارة لموقفه من مسألة الأستاذ على عبد الرازق، ولسبب آخر كانت تسره له السراى، وهو أنه سبق له أن عارض مرة فى مجلس الوزراء فى صفقة استبدال سراى الزعفران التابعة للخاصة الملكية بتفتيش بشبيش التابع لمصلحة الأملاك الأميرية، إذ رأى أن التفتيش يزيد فى قيمته وفى ريعه عن أربعة أمثال سراى الزعفران، فنقم منه الملك هذه المعارضة، ومع أنه عدل عنها بعد ذلك وأقر الصفقة لكن الملك لم يغفرها له وأسرها فى نفسه، فلما جاءت مسألة الأستاذ على عبد الرازق أنفذ فيه إرادته، وأقاله من منصبه، ولم يبال أنه رئيس أحد الحزبين اللذين تتألف منهما الوزارة.

دل هذا التبديل على استفحال نفوذ السراى، وكان نذيراً بانهيار الائتلاف بين االاتحاديين والأحرار الدستوريين.

فلقد طرد وزير من منصبه دون أن يقدم استقالته، طرد كما يفصل أصغر موظف فى الدولة، فكان فى ذلك مهانة للمنصب نفسه ولمن يتولاه.

وعلى أثر هذه الصدمة استقال الوزيران محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا، تضامناً مع رئيس حزبهما، وكان إسماعيل صدقى باشا يصطاف إذ ذاك فى أوروبا، فأرسل هو أيضاً يستقيل تضامناً مع الوزراء من حزبه.

ولم تكترث السراى لهذه الانفصالات، وسرعان ما ملأت الفراغات التى حصلت فى الوزارة، فعين أحمد ذو الفقار باشا وزيراً للحقانية، ومحمد توفيق رفعت باشا وزيراً للمواصلات (وللأوقاف مؤقتا)، ونخلة جورجى المطيعى باشا وزيراً للزراعة، ومحمد حلمى عيسى باشا وزيراً للداخلية، وصدر المرسوم الملكى بهذه التعيينات فى ١٢ سبتمبر، بينما كان رئيس الوزارة زيور باشا غائباً عن مصر يصطاف فى فيشى، ولم يكن له من الأمر شىء. بل كان فى الواقع رئيساً صوريا،

وكان الأمر كله مرجعه إلى السراى. وبعد أن تم هذا التعديل قرر مجلس التأديب بوزارة الحقانية فصل الأستاذ على عبد الرازق من وظيفته.

وانضم الوزراء الجدد إلى حزب الاتحاد، فصارت الوزارة كلها من الاتحاديين، وبذلك انفرد هذا الحزب بالحكم، وصارت السراى تتدخل فى كل كبيرة وصغيرة من شئون الحكومة، وسخرت الإدارة فى الدعاية لحزب الاتحاد وحده بعد أن كانت موزعة بينه وبين الأحرار الدستوريين.

وأغلب الظن أن السراى لم تعمد إلى هذه الخطوة الجريئة فى الاستغناء عن أحد الحزبين اللذين كانا يسيران فى ركابها إلا لاعتقادها أنها ستكسب عطف الرأى العام باستثارة عواطفه الدينية ضد كتاب الأستاذ على عبد الرازق، إذ هو فى ظاهره يعارض الخلافة الإسلامية، وقد أخرجت «هيئة كبار العلماء» مؤلفة من زمرة العلماء لهذا السبب، ولكن الرأى العام كان أنضج من أن يتأثر من الدعاية الدينية التى كثيرًا ما يستخدمها دعاة الحكم المطلق وسيلة للتضليل بالشعب، فلم يكترث لهذه الدعاية التى ليست من الدين من شىء، ودل ذلك على تقدمه فى الوعى السياسى والدينى معًا، وظل منكرًا مناوئًا لهذا النظام الذى أهدر حقوقه السياسية.

حضور اللورد لويد المندوب السامى البريطانى

حضر اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى إلى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٢٥ فاستقبله بمحطة العاصمة يحيى باشا إبراهيم رئيس الوزارة بالنيابة، والوزراء جميعًا، وكبار الموظفين، وأعدّت لاستقباله مظاهر بالغة فى الحفاوة والتعظيم، إذ فرشت المحطة بالأبسطة الفاخرة، وفتح له الباب الملكى، ونثر الرمل فى الشوارع التى مر بها ركبه، وصفت على جوانبها الجنود المصرية، فكانت هذه المظاهرة إعلانًا من الوزارة باستخذائها للمندوب السامى الجديد، وقد أرادت بذلك أن تنال الحظوة لديه وتثبت مركزها المتداعى.

عدم تقديم أوراق اعتماده

وزاد فى التعظيم من شأنه أنه لم يقدم أوراق اعتماده إلى الملك، على خلاف ما كان متبعًا قبل إعلان الحماية، وكان مفهومًا أن إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال يعيدان الحالة على الأقل إلى ما كانت عليه قبل إعلان الحماية، فيقدم المعتمد البريطانى أوراق اعتماده إلى الملك كبقية المعتمدين السياسيين وكما كان المتبع قبل سنة ١٩١٤، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل، وسكتت الوزارة على هذا الوضع المهين ابتغاء الزلفى لدى المعتمد الجديد!

وكانت هذه الملابسات كشفًا لحقيقة «الاستقلال» الذى أعلن فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢.

تهافت الكبراء

وأكثر من ذلك أن كبار المصريين خفوا إلى زيارة المندوب السامى على أثر تسلمه مهام منصبه، فكان مما يحز فى النفس أن يتهافتوا على استقباله فى وقت كانت البلاد لا تزال تدمى من الضربات التى وجهتها الحكومة البريطانية إلى مصر وحقوقها وكرامتها.

وتستطيع أن تقارن بين المقابلة التى لقيها اللورد لويد عند حضوره إلى مصر سنة ١٩٢٥، والمقابلة التى لقيها اللورد أللنبى حين حضر سنة ١٩١٩، أو اللورد ملنر حين جاء على رأس لجنته سنة ١٩٢٠[١٢]، فتجد أن روح الثورة قد تضاءلت فى النفوس خلال هذه السنين، وأن التطلع إلى المناصب وروح الانقسام والتخاذل قد أفسد الحياة السياسية، وأدى بكبار مصر وقادة الرأى فيها إلى التهافت على موائد الغاصب.

وقد أقيمت للورد لويد حفلة تكريم يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى فندق الكونتيننتال حضرها مع الأسف بعض كبار المصريين.

(١٢) انظر كتابنا «ثورة ١٩١٩» ج ١ص ١٨٢ و ج ٢ص ٧٧ من الطبعة الأولى.

الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة

أمعنت وزارة زيور فى الاضطهاد والاعتداء على الحريات، فمن ذلك أنها أوعزت إلى حكمدار القاهرة بإصدار منشور أباحت فيه لضباط البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائرًا فى الطريق أو راكبًا عربة أو سيارة ليسألوه ما شاءوا من البيانات ويسوقوه إلى القسم إذا رأوا هذه البيانات غير كافية، كما أباح لهم أن يفتشوه تفتيشًا دقيقًا، وكان هذا المنشور إمعانًا فى الاستهتار بحرية الناس وحقوقهم، واشتدت الحكومة فى منع الاجتماعات التى اعتزمت الأحزاب المعارضة عقدها.

فمنعت عقد اجتماع أعده الحزب الوطنى بسينما «متروبول» يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بحجة أن تحديد الاجتماع فى هذا اليوم الذى حضر فيه اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد يتنافى وواجب المجاملة له!

وحوصر «بيت الأمة» (منزل سعد باشا) بالجنود، وكان الوفد قد أعد اجتماعًا فى النادى السعدى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لمناسبة ذكرى ١٣ نوفمبر، فمنعته الوزارة واعتدى رجال البوليس على المجتمعين بالقوة والضرب واقتحموا النادى عنوة وترك الاعتداء فى أجسام بعض المدعوين آثارًا جسيمة.

خطبة عبد العزيز فهمى باشا فى وجوب التمسك بالدستور

على أنها لم تمنع اجتماعًا للأحرار الدستوريين عقدوه فى ناديهم يوم ٣٠ أكتوبر، وخطب فيه عبد العزيز فهمى باشا، فأعلن خطأه فى اشتراكه فى الحكم، وحمل على حزب الاتحاد حملة شعواء، ودعا إلى وجوب التمسك بالدستور.

قال فى مستهل خطبته: «قدر الله على أن دخلت الوزارة وكنت من قبل حرًّا طليقًا لا شأن لأحد معى فيما آتى وما أدع، ولكنها كانت محنة، أحمد الله على أن نجانى منها قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة».

وقال يصف مركزه كوزير فى وزارة تتلقى الأوامر من السراى: «لم يمض

إلا أقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه، وظهر لى أننا لسنا وزراء بل أناسًا يراد سوقنا عند الاقتضاء إلى ما لا يود الرجل الشريف».

وذكر طرفًا مما كانت السراى تأمر به الوزارة قال: «تحدثت الجرائد كثيرًا عن سفاراتنا فى الخارج، وتعددها على غير موجب، وكثرة نفقاتها، وفى مسألة استبدال سراى الزعفران، وفى تعديل قانون العقوبات فيما يختص بالجرائم الصحفية وغير ذلك».

ووصف الفساد الذى دب إلى البلاد من عودة الحكم المطلق وتعطيل الدستور قال: «أترضون إفساد أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع وأن تنتهى الحال بكم إلى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور وأن تكون بلادكم ألعوبة فى يد موظف من الموظفين يقلبها ويقلبكم على ما يريد له هواه؟ لاشك أن أحدًا منكم لا يرضى».

وتكلم عن علاج هذه الحال فقطع بأن فى الدستور وإجراء انتخابات حرة العلاج الناجح لهذا الداء، قال: «إن من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور فى كل مقام، بقطع النظر عن كل اعتبار، إن هذه الأمة لا تسكت عن حقها، إنها قديمة العهد فى طلب الدستور وحكم الدستور، ثارت له فأخذته فى سنة ١٨٨١، ثم ما فتئت بعد الاحتلال الإنجليزى تحلم بالدستور وبحكم الدستور، وكثيرًا ما تغنى الناس من أيام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية بالدستور، وبأن مقام الأمة فوق كل مقام، ولما هبت هذه الأمة فى وجه الإنجليز خلوا بينها وبين أخذ الدستور». ودعا إلى «الإسراع فى إجراء الانتخابات على أى قانون يكون، وأن يترك الناس أحرارًا فى آرائهم فيها وأنا ضمين أن الناس لن ينتخبوا إلا الأكفاء القادرين المتدربين».

وقال فى ختام خطبته: «إن لكم حقوقًا معلقة فى يد الإنجليز هى موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد، وإنكم لن تستطيعوا السير فى هذه القضية إلا إذا أصلحتم داخليتكم، وعقدتم برلمانكم، إن البرلمان والوزارة البرلمانية هى أداتكم الوحيدة لتولى الدفاع فى قضيتكم والوصول إلى استكمال حقكم، فما لم تصلوا إلى عقد البرلمان فكل كلام فى هذا الموضوع فضلة وهباء».

فالرأى الذى انتهى إليه عبد العزيز فهمى باشا بعد أن جرب الحياة الدستورية وجرب الحكم المطلق، ووازن بين الحكمين، هذا الرأى قاطع فى وجوب الاستمساك بالدستور والمحافظة عليه، والنزول على إرادة الأمة فى انتخابات حرة، وهذا الرأى له قيمته من رجل كان خصوم الدستور يستدلون برأى سابق له فى أن الدستور ثوب فضفاض على مصر، فها هو ذا يرجع عن خطئه فى قوله هذا ويشهد بأن الدستور هو خير أنواع الحكم، ويؤيده ويدعو الأمة إلى الاستمساك به والحرص عليه ويؤيد حق الأمة فى انتخابات حرة، وهو المبدأ السليم الذى يجب أن يكون من دعائم السياسة فى البلاد.

قانون الجمعيات والهيئات السياسية

استمرت وزارة زيور ممعنة فى نقض الدستور والاستهتار به والاعتداء عليه فاستصدرت فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مرسومًا بقانون سمى «قانون الجمعيات والهيئات السياسية»، يحتم عليها إخطار جهة الإدارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها وأعضاء مجالسها الإدارية ولجانها الفرعية، وأن تخطر جهات الإدارة بكل تغيير يحدث فى كل هذه البيانات، وكل جمعية (أو هيئة سياسية) لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ولا يعترف بالشخصية المعنوية إلا للجمعيات التى يصادق على قانونها النظامى بمرسوم ملكى، وجعل القانون هذه الجمعيات والأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمة الحكومة، وخولها حق حلها متى أرادت، والغرض من هذا القانون هو إلغاء الأحزاب السياسية فى البلاد.

احتجاج الأحزاب على هذا القانون

وقد احتجت الأحزاب السياسية: الوفد والحزب الوطنى والأحرار الدستوريين، على هذا القانون وقررت عدم الرضوخ لأحكامه.

قرار الحزب الوطنى

فأصدر الحزب الوطنى القرار الآتى:

«اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة والنصف صباحًا وتباحثت فى القانون الذى أصدرته الحكومة خاصًّا بالجمعيات السياسية وقررت بإجماع الآراء ما يأتى:

«أصدرت الحكومة فى يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قانوناً للجمعيات السياسية ترمى به إلى وضع الأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمتها فحتمت على الأحزاب أن تبلغ عن لجانها وفروعها وأماكنها وأسماء الأشخاص الذين تتألف منهم وأسماء باقى أعضائها ومحال إقامتهم، وانتحلت لنفسها أن تحل كل جمعية سياسية بحجة أن أغراضها ضارة بمصالح الدولة، إلى غير ذلك مما لا يدع شكاً فى أن الحكومة تريد أن تضع تحت رقابتها سياسة الأحزاب الأخرى وأن تسيطر على برامجها وتراقب اشخاصها.

«ولم تجرؤ حكومة من الحكومات التى قامت فى عهد الاحتلال وعلى رمح الغاصب أن تمد يدها إلى صميم الحركة الوطنية بمثل ما اجترأت عليه الحكومة الحاضرة.

«إن المبدأ الوطنى أو الفكرة السياسية عقيدة راسخة يلتف حولها كل مؤمن بها ويقوم بنصرتها أفراد يكونون لجانها ويقومون بنشر دعايتها ولا سلطان للحكومات عليهم إلا فيما يقع منهم مخالفاً للقانون العام أو مهدداً للنظام الاجتماعى، غير أن حكومة اليوم التى لا ترتكز على إرادة الشعب والتى تآمرت على الحياة الدستورية واستسلمت لشهوات الحكم ونزعات الهوى تريد أن تغتصب حق التشريع فى أهم أمر من أمور حياتنا السياسية، تريد حكومة هذا الوقت أن تدعى لنفسها حق السيطرة على برامج الأحزاب وتحل ما تريد حله منها بحجة المنافاة لمصلحة الدولة (المادة السابعة) ولا شك أن الحكومة التى تقوم على سيف المحتل تعتبر منافياً لمصلحة الدولة وجود أحزاب تنادى بالجلاء تحقيقاً

للاستقلال الفعلى، تريد حكومة هذه الساعة أن تقف على أسماء الأعضاء ومحال إقامتهم ولو كانوا من غير اللجان العاملة، تريد ذلك وهى تعلم استحالة ما تطلب، وأية هيئة سياسية قائمة على فكرة وطنية صحيحة يعتنق مبادئها كل يوم الآلاف من الناس وهى لا تجمع منهم مالاً ولا توزع عليهم جاهاً، أية هيئة سياسية هذا شأنها تستطيع أن تجيب الحكومة إلى ما تطلب؟ وأية هيئة سياسية صادقة فى جهادها انحطت مداركها إلى هذا الحضيض الذى يجعلها ترضى أن تكون تحت هذه الرقابة الخطرة، تقبل أن تكون عرضة لتحكم الحكومة فى بقائها أو حلها؟ وأية سياسة للحكم، هذه السياسة التى تريد القضاء على الهيئات السياسية ولا تخشى أن تحل محلها الجمعيات السرية والنزعات الثورية؟

«إن الحزب الوطنى الذى عمل طول حياته لإيقاد جذوة الوطنية فى القلوب ورفع راية الوطن المجردة عن الهوى ووضع سياسة البلاد على المبادئ الصحيحة التى أيدتها وتؤيدها الظروف كل يوم وحارب الغاصب وأعوان الغاصب لايمكن أن يرضخ لتحكم حكومة تتخبط فى دياجير الجهل بسياسة الحكم.

لذلك

«يعلن الحزب الوطنى صراحة أن هذا القانون يرمى إلى حكم البلاد بسلطة استبدادية ترتكز على قوة الغاصبين وتنفذ سياستهم وتجر البلاد إلى خطر الفتن والاضطرابات ويقرر عدم رضوخه لأحكام هذا القانون الباطل، تاركاً للحكومة أن تستخدم سلطتها من حل وإغلاق ومصادرة، فهى وإن استطاعت أن تغتصب حق التشريع وتغتصب سيادة الشعب فلن تستطيع أن تغتصب عقائد الناس الكامنة بين جوانحهم.».

قرار الوفد

وأصدر الوفد القرار الآتى:

«اجتمع الوفد المصرى فى الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم الأربعاء ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ببيت الأمة تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول

باشا وتناقش فى موضوع المرسوم بقانون الجمعيات السياسية وأصدر فيه القرار الآتى:

«من يوم أن قامت بمصر حكومة منظمة، وحق تأليف الجمعيات السياسية طليق لم يقيده قانون، وما حده حكم، وقد تمتعت البلاد به تحت الحكومات المختلفة، قبل الاحتلال وبعده، وفى عهد الحماية، وتحت سلطان الأحكام العرفية، فلم تعارض أية حكومة من هذه الحكومات فى تأليف الجمعيات السياسية التى قامت فى الأزمنة المختلفة حتى تمكن فى النفس احترام هذا الحق، وجاء الدستور فأقره فى صراحة تامة، فقد نص فى المادة (٢١) منه على أن «للمصريين حق تكوين الجمعيات»، وخشية أن تعتدى السلطة التنفيذية عليه بما يقيد استعماله قرر فى هذه المادة أن كيفية استعماله تكون بقانون، أى بإقرار البرلمان؛ لأنه لا يكون القانون قانوناً إلّا بهذا الإقرار.

«غير أن الوزارة الحالية، لاستيلاء النزعة الحزبية عليها، وميلها إلى الاستبداد المطلق، أعطت نفسها سلطة وضع ذلك القانون. وأصدرته بنصوص ترمى فى مجموعها، لا إلى بيان كيفية استعمال ذلك الحق المقدس، بل إلى إعدامه، فقد علقت وجود الجمعيات بإرادتها مع أنها هى المدينة بذلك الحق، إذ هى التى تملك القوة على معارضته، فهى التى يجب عليها بمقتضاه ألا تعارض الناس فى التمتع به، ولا معنى لحق يكون استعماله معلقاً بمشيئة المدين به، لأنه إذا جاز له أن يعارض فى استعماله كلما شاء المعارضة لم يكن هذا الحق حقا عليه، بل عارية يستردها كلما أراد.

«والوزارة الحالية تريد بأحكام ذلك المرسوم الرجعية أن تقضى على كل حزب يخاصمها حتى تستقل هى بحكم البلاد، وتقيم فيها دولة الظلم والاستبداد، وبهذا تحقق ما خشيه الدستور وتبطل ما قرره من حق وضمان، وفضلاً عن كون هذا المرسوم صادراً من هيئة لا تملك سلطة التشريع، وملغياً للحق الذى جاء لبيان كيفية استعماله فإنه مخالف مخالفة صارخة للمادة الواحدة والأربعين من الدستور التى استند إليها. فلم يصدر بين أدوار انعقاد البرلمان التى يكون فيها موجوداً واجتماعه ممكنا، ولم يحدث ما يوجب الإسراع باتخاذ التدابير التى

اشتمل عليها، ولم تكن هذه التدابير مما لا يحتمل التأخير، بدليل المدد المحدودة فيه لتنفيذ بعض أحكامه، ولا يمكن الوفاء بالضمانة التى أوجبتها هذه المادة من دعوة البرلمان إلى الاجتماع فوراً بصفة غير عادية.

«وفوق هذا فإن الوزارة تذرعت بهذا التشريع الجائر للجمعيات إلى تشريع غادر بالأفراد، فحرمت وعاقبت أفعالاً لا يصح تحريمها ولا العقاب عليها إلا بقانون، أى تشريع يقرره البرلمان، كما أباحت مصادرة الأموال التى نص الدستور على أنها محظورة، فجاء أجمع تشريع لأنواع الظلم والاستبداد وأشأم نذير بما تنويه حكومة «الاتحاد».

«لهذا استفظعه جميع الناس، واستنكره قريبهم وبعيدهم، وعده الكل نكبة على الدستور ونقمة على الحرية، واعتبره الذين قرأوه انتقاماً من خصوم الحزب الحاكم، وسهماً مصوّبًا على الأخص إلى قلب الوفد بقصد تمزيق شمله وتفريق جمعه، ولكنه سهم طائش وقصد خائب؛ لأن الوفد يمثل فكرة رسخت فى الأمة رسوخ الإيمان، ومبدأ انبث فى نفوس أبنائها انبثاث الروح فى الأجسام، والنور فى الظلام، ذلك هو مبدأ الاستقلال التام، الذى أصبحت لا تقبل فيه تغييراً ولا تعديلا، فمثل هذا المبدأ باق ما دام الاحتلال موجوداً، وما دام الاستقلال منشوداً، وإذا عطلت القوة منه أعضاء، أعملت الأمة مكانهم آخرين، ولقد تألف من عدة سنين، وأعضاؤه معلومون لكل وزارة فى كل حين، وتولوا هم الحكم بأنفسهم عدة شهور. وهم إن كانوا محصورين فى عدد محدود، يمثلون عدداً من الأمة غير محدود، بل أغلبيتها الكبرى – فمن غير المفهوم ولا القابل للفهم أن يحمل، وهذه حاله، على إلغاء حياته الماضية وإنكار صفته الحاضرة، وأن يبتدىء حياة جديدة يتعلق بقاؤها بمشيئة خصومه الذين يريدون بالقضاء عليه القضاء على الحركة القومية والنهضة الاستقلالية التى اعتبرته الأمة رمزها، وجعلته حامل لوائها.

«ولقد أقسم أعضاؤه على هذا كما أقسم ولاة الأمور، أمام الله والناس على الإخلاص للوطن والطاعة للدستور.

«فبرًّا بهذا القسم الأعظم، يستنكر الوفد المصرى ذلك المرسوم، ويعد تنفيذه جرماً كبيراً، والرضا بأحكامه حنثاً أثيماً، ويعلن، فى عزة المحق وشمم الأبى، إهماله، ويترك للقوة أعماله، وبينه حد الله وإرادة الأمة وعدل القضاء».

* * *

الفصل الحادى عشر

اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه
وعودة الحياة الدستورية

(٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥)

كانت الحالة السياسية فى سنة ١٩٢٥ سيئة من كل النواحى، فالدستور معطل، والأحزاب السياسية فى تناحر وتقاطع، والصحف فى مجموعها تملأ أعمدتها بالمطاعن والمثالب تكيلها إلى خصومها، والحكومة تتولاها وزارة رجعية تستند إلى حزب السراى، ولا تتصل بالأمة بصلة، وهمها إرضاء الغاصب لكى تنال رضاه، وأهم عمل لها سن القوانين المعطلة للحركة الوطنية وتعطيل الحياة النيابية والتسويف فى إجراء الانتخابات قدر ما تستطيع بدعوى أنها تعمل على تعديل قانون الانتخاب، ووضع القوانين فى غيبة البرلمان مستهينة بأحكام الدستور.

وقد ضاق الناس ذرعًا بهذه الحال، وأخذوا يلتمسون مخرجًا منها، إلى أن وفق المرحوم أمين بك الرافعى إلى دعوة صادقة دعا إليها على صفحات جريدته (الأخبار)، فنتج عنها بعث الحياة الدستورية، وعودة الوحدة إلى الصفوف معاً، فكانت دعوة موفقة من كل ناحية.

كنا فى أوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥، فرأى أمين أن البرلمان لابد أن يجتمع من تلقاء نفسه فى اليوم الحادى والعشرين من هذا الشهر تنفيذاً لحكم الدستور، واستند رأيه إلى المادة ٩٦ منه التى تقضى بأنه «يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر، فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور».

فأخذ ينشىء الفصول الضافية، يدعو إلى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء

نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥، من غير حاجة دعوة من الملك.

كتب أول مقالة له فى هذا الصدد بجريدة الأخبار يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ تحت عنوان (الدستور يحتم اجتماع البرلمان فى يوم السبت الثالث من الشهر الحالى - بطلان مرسوم حل مجلس النواب - المجلس المنحل موجود قانوناً ويجب اجتماعه)، فكان هذا العنوان الضخم لافتاً أنظار جميع المشتغلين بالحركة الوطنية إلى استيعاب أول مقالة كتبها الفقيد فى تدعيم دعوته بالأسانيد الدستورية، فلقيت على الفور إقرار الجميع وإعجابهم وتأييدهم.

وكتب فى اليوم التالى - ٩ نوفمبر - مقالة ثانية فى هذا الموضوع تحت عنوان (رئيسا مجلسى النواب والشيوخ مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان للاجتماع فى يوم ٢١ نوفمبر تنفيذاً للمادة ٩٦ من الدستور).

وفى اليوم الثالث (١٠ نوفمبر) عاد إلى الموضوع تحت عنوان (ليس الدستور قصاصة ورق - مرسوم حل مجلس النواب باطل - لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ أحكامه الأساسية وخالفت نصوص الدستور).

وفى ١١ نوفمبر كتب مقالة بعنوان (مسئولية الوزراء الجنائية إذا خالفوا الدستور بتأجيل الانتخابات على أثر حل مجلس النواب).

وكتب مقالة فى نفس الموضوع يوم ١٢ نوفمبر بعنوان (إذا لم ندافع عن الدستور استمرت الوزارة فى ثورتها عليه)، وكرر الدعوة إلى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر.

اغتبطت الأحزاب السياسية لهذه الدعوة، وكان الحزب الوطنى أول من لباها، فاجتمعت لجنته الإدارية يوم الجمعة ١٣ نوفمبر وأصدرت القرار الآتى:

«اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى. يوم الجمعة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥، وقررت ما يأتى:

«اعتدت الحكومة على الدستور اعتداءً صارخاً وعطلت الحياة البرلمانية وحرمت البلاد من ممثليها الذين يشرفون على أعمال السلطة التنفيذية، ثم

انتهزت فرصة حل البرلمان فأجلت الانتخابات وجعلت مسألة تعديل قانون الانتخاب، كمرآة تنعكس فيها الوعود الباطلة والمواعيد المتكررة على غير طائل، مع أن الدستور يحتم إجراء هذه الانتخابات فى خلال شهرين وعقد المجلس الجديد بعد عشرة أيام من انتهائها طبقاً للمادة (٨٩) من الدستور وعملاً بأحكام نفس المرسوم الذى صدر بحل المجلس، ولقد انقضت المواعيد المبينة فى الدستور وفى مرسوم الحل دون إجراء انتخابات وعقد المجلس الجديد.

«لذلك أصبح من الواجب أن يجتمع المجلس القديم فى الحال بعد أن صار أمر حله باطلاً وملغيا وكان من الواجب على الحكومة أن تدعو المجلس القديم للانعقاد.

«غير أن الحكومة توارت خلف تأجيل الانتخابات للاستمرار فى حكم البلاد بطريقة استبدادية متذرعة بأن هذا التأجيل ضرورى لتعديل قانون الانتخاب فى حين أنها لا تملك حق هذا التعديل كما أنها لا تملك تأجيل إجراء الانتخابات، ولقد أظهرت الأمة أنها لا تستطيع أن تتحمل استمرار تعطيل الحياة البرلمانية وطالبت بحقها فى التشريع وبالإشراف على أعمال السلطة التنفيذية لتضع حدا لتصرفات الحكومة، تلك التصرفات الجائرة التى تبدو كل يوم فى شكل قانون استثنائى جديد مما لم تعهد البلاد مثله فى أى زمن آخر.

«ولما كان الدستور قد أحتاط لمثل هذه الحالة وفرض حدوث اعتداء من السلطة التنفيذية على الحياة البرلمانية وحتم من أجل هذا فى المادة (٩٦) اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر إذا لم تدعه الحكومة للانعقاد قبل ذلك، ولما كان أقل واجب لأعضاء البرلمان أن ينفذوا أحكام الدستور الذى أقسموا يمين الطاعة له.

لذلك

«يدعو الحزب الوطنى أعضاءه فى مجلس النواب والشيوخ وكل من ينحو نحوهم ويسير سيرتهم أن يذهبوا إلى البرلمان فى يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة صباحاً حتى يؤدوا واجبهم الوطنى حيال أمتهم، وحيال

وطنهم، وحيال دستور البلاد، وحيال حزبهم، وحيال مبادئهم، فإذا حالت القوّة بينهم وبين الاستمرار فى أداء واجبهم فليرفعوا صوتهم بالاحتجاج على هذا العدوان الجديد، وليشهدوا العالم على انتهاك حرمة الدستور، وليسجلوا على العابثين عبثهم حتى يحاسبوا عليه يوم تزول دولة الاستبداد، وتعود الحياة البرلمانية إلى البلاد»

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى.

وانهالت رسائل التأييد لاجتماع البرلمان من تلقاء نفسه.

اضطربت الوزارة أمام هذه الدعوة وما لقيته من النجاح، ورأت فى أجتماع البرلمان من تلقاء نفسه ما يزعزع مركزها، ويعرضها للسقوط، فحاولت بكل الوسائل منعه، وأنفذت قوة عسكرية إلى دار البرلمان لمنع أى اجتماع فيه فى اليوم الموعود، وأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية، أحدهما باسم مجلس الوزراء قالت فيه: «إنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو فى مكان آخر، وعلى ذلك ترجو من النواب السابقين ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع».

والبلاغ الثانى من وزارة الداخلية بمنع اجتماع البرلمان جاء فيه:

«تنفيذاً للقرار الصادر من مجلس الوزراء اليوم والقاضى بأن تمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان أو بأى مكان آخر بناءً على أن الاجتماعات المذكورة غير مشروعة، تعلن وزارة الداخلية الجمهور بأنها قد اتخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وللمحافظة على الأمن العام فى سائر أنحاء المدينة. وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان، والبوليس بالمحافظة على النظام والهدوء والسكينة، وليكن فى علم الجمهور بأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامرهم بإطلاق الرصاص فى أحوال كثيرة منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق بعد التنبيه بذلك أو حالة تعذر رد الهجوم بواسطة أخرى، وتقضى هذه التعليمات بإلقاء القبض على كل مشاغب، وتعليمات البوليس تقضى بتفريق

كل احتشاد أو تجمهر ومنع كل مظاهرة والقبض على من يشترك فى أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة صدر الأمر بمنعها أو عصى الأمر الصادر للمجتمعين بالتفرق تطبيقا لنص المادة ١١ من قانون الاجتماعات، مع العلم بأن المادة ١٠ منه تبيح للبوليس هذا الحق بغير تقييد ما، وقد خول للبوليس الحق فى إلقاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر وقد صدرت الأوامر للمديريات والمحافظات بتنفيذ هذه التعليمات فى جميع أنحاء القطر المصرى، وترى الوزارة من واجبها أن تنصح لولاة أمور الطلبة بأن يفهموهم مضمون هذه التعليمات حتى لا يكونوا عرضة للأخطار».

والبلاغ الثالث من وزارة المعارف توعدت فيه الطلبة بتوقيع العقاب الشديد على من يضربون عن الدرس أو يقومون بالمظاهرات.

وتنفيذاً لأوامر الوزارة سلم معاون بوليس البرلمان مفاتيحه ومفاتيح جميع غرفه ومكاتبه إلى قائد القوة العسكرية التى عهد إليها فى المحافظة على دار البرلمان، فوضعت هذه المفاتيح فى حرز ختم بالشمع الأحمر.

وفى مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر وزعت الحكومة قوات الجيش المصرى فى الشوارع، وحول دار البرلمان وبداخله، لمنع الاجتماع به، وتشتيت المظاهرات والتجمهر، وعسكرت هذه القوات صفوفاً فى سراى الإسماعيلية وفى دار البرلمان.

وبعد فجر يوم السبت خرجت هذه الصفوف المتراصة شاكية السلاح، حاملة البنادق، وأحاطت بجميع الشوارع والمنافذ الموصلة إلى دار النيابة، وصارت هذه الدار كالقلعة الحصينة لا يمكن الدخول إليها إلا على أسنة الرماح! وهكذا سخر الجيش المصرى فى هذا العهد والعهود الانقلابية التالية لهدم الدستور، بعد أن كان فى سنة ١٨٨١ هو صاحب اليد الطولى فى إعلان الدستور.

ولما رأى النواب والشيوخ أن الاجتماع فى دار البرلمان ممتنع بحكم القوة المسلحة، أجمعوا رأيهم منذ مساء يوم الجمعة على أن يكون الاجتماع بفندق الكونتنتال.

اجتماع البرلمان

اجتمع أعضاء البرلمان فى فندق الكونتننتال يوم السبت ٢١ نوفمبر منذ الساعة التاسعة صباحاً، وامتلأت بهم ردهة الفندق الكبرى، فكان منظر اجتماعهم فى هذا المكان رائعاً جليلاً. وكانت الحماسة بالغة أقصى مداها، وبعد أن أكتمل جمعهم بهيئة مؤتمر ضم أعضاء المجلسين أصدروا القرارات الآتية:

«تنفيذا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥) وأرادوا عقد المجلسين فى دار البرلمان فمنعتهم القوة من الوصول إليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم فى فندق الكونتننتال وتكامل عددهم القانونى، وبعد المناقشة فى الحالة الحاضرة قرروا بالإجماع ما يأتى:

أولاً: الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح.

ثانيا: قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة ٦٥ من الدستور.(١)

ثالثاً: اعتبار دور الانعقاد موجوداً قانوناً واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء.

رابعاً: نشر هذه القرارات فى جميع الصحف».

ووقع جميع الأعضاء على هذه القرارات، وهاك توقيعاتهم:

سعد زغلول (نائب السيدة زينب) محمد شوقى الخطيب (نائب السنطة) سلطان السعدى (نائب صفانية) بشرى حنا (نائب الفشن) محمد توفيق حسن (نائب بى العرب) إبراهيم يوسف عطا الله (عضو الشيوخ عن القنال) محمود طاهر عبد اللطيف (نائب برنبال القديمة) عبد الستار الباسل (نائب الفيوم)

(١) نص المادة ٦٥: «إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة».

جعفر ولى (نائب المطرية) حسن نافع (نائب ميت يعيش) عبد السلام فهمى الجندى (نائب البتانون) حامد العلايلى (نائب غيط النصارى) أمين شلقامى (نائب اسمو العروس) على الشمسى (نائب الشرقية) على مفتاح معبد (نائب الفيوم) محمود فرج ذكرى (نائب أسطنها) محمد يوسف (نائب جزيرة الأعجام) عبد الله سليمان أباظه (عضو الشيوخ) حسين عامر (نائب مشتول) نعمان الأعصر (نائب المحلة الكبرى) عبد العزيز رضوان (عضو شيوخ عن ههيا) على أيوب (نائب سنهوا) محمد عوض جبريل (عضو الشيوخ) السيد فوده (عضو شيوخ عن السنبلاوين) سعيد فهمى الروبى (عضو الشيوخ) عبد الرحمن لملوم (نائب طنبدى) عبد الحميد سعيد (نائب كفر الشيخ) على المنزلاوى (نائب أبو صير) إبراهيم عيسوى صقر (نائب قطور) محمد محمد الشناوى (نائب المنصورة) محمود وهبه القاضى (نائب قويسنا). راغب فوده (نائب ديرب نجم). عمرْ مراد (نائب بلبيس). عبد الحليم الشمسى (نائب الزقازيق). محمد كامل حسن (نائب سوهاج) عزيز أنطون (نائب اللبان). محمد مرزوق (نائب بندر المنيا). حامد الماوردى (نائب بولاق). على لهيطه (نائب القنال) حامد محمود (نائب طوخ). محمود حمدى (نائب ميت بره). مصطفى هاشم (نائب السويس). محمد أبو الفتوح (نائب بلقاس). عبد الحميد البنان (نائب الجمالية). حسين مصطفى خليل (نائب فاقوس). حماد إسماعيل (نائب طنطا) عبد العظيم المصرى (عضو شيوخ عن مغاغه). محمد توفيق إسماعيل (نائب أطسا). عبد الحميد عبد الحق (نائب الفكرية). إبراهيم ممتاز (نائب ساقلته). على رمضان الطوبجى (عضو الشيوخ عن بندر المنصورة). محمود همام حمادى (نائب أخميم). أحمد حميد أبو ستيت (عضو الشيوخ عن البلينا). مصطفى الخادم (نائب كرموز). السيد مرسى (نائب مينا البصل). جعفر فخرى (نائب العطارين). إسماعيل حمزة (نائب الطود) فهمى حنا ويصا (عضو الشيوخ). عبد الله أبو حسين (نائب دائرة طنوب). حسن عبد القادر (عضو الشيوخ عن المحلة). عبد الفتاح رجائى (عضو الشيوخ). راغب عطية (عضو الشيوخ عن زفتى) يس أبو جليل (عضو الشيوخ). إبراهيم بهجت (نائب قلين). الدكتور عبد العزيز العجيزى (نائب شربين). عبد الرحمن الرافعى (نائب مركز

المنصورة). عبد الحليم العلايلى (نائب دمياط). محمود عبد الرازق (نائب أبى جرج). محمد محمود (نائب البربا). محمد عبد الجليل أبو سمره (نائب كفر بدواى). محمد عبد اللطيف سعودى (نائب مركز الفيوم). سعد الأنصارى (نائب رشيد). على حسين (نائب الشبانات). على محمود (نائب أبى تيج). محمود بسيونى (عضو الشيوخ عن أبى تيج). الدكتور عبد الحميد فهمى (نائب سرس الليان). عبد الفتاح اللوزى (عضو الشيوخ). عبد المجيد إبراهيم (نائب البدارى). مصطفى الشوربجى (نائب محلة مرحوم). محمد أحمد التسريف)عضو الشيوخ). شعبان السيد مؤمن (عضو الشيوخ عن الفيوم). رياض المصرى (نائب منيا القمح). محمد علوى الجزار (وكيل مجلس الشيوخ). عثمان محمد (عضو الشيوخ). أحمد شريف (عضو الشيوخ). محمود لطيف (نائب بلفيا). أحمد الشيخ (نائب نطاى). الدكتور محمد أمين نور (نائب دكرنس). الدكتور عبد الرحمن عوض (نائب ههيا). الدكتور حسن كامل (نائب بندر طنطا) محمود عبد النبى (نائب أجا). محمود الأتربى (عضو الشيوخ). أحمد الأترب (نائب دماص). الدكتور محمد هاشم (عضو الشيوخ عن بنها). محمد حبيب (نائب أبى حمص). يوسف أحمد الجندى (نائب زفتى). محمود محمد صلاح (نائب مصر القديمة). مغازى البرقوقى (نائب شباس الشهداء). عبد العزيز فهمى (نائب كفر المصيلحة). عبد الهادى القصبى (نائب طلخا). حسين القصبى (عضو الشيوخ). حسين هلال (نائب ميت غمر). على سليمان (نائب مركز بنى سويف). الدكتور نجيب إسكندر (نائب شبرا). عبد الخالق عطيه (نائب سنباط). ويصا واصف (نائب المطرية دقهلية). عبد السلام عبدالغفار (نائب بركة السبع). محمد فؤاد حمدى (نائ الكفر الغربى). بسيونى الخطيب (عضو الشيوخ عن السنطة). محمد الحفنى الطرزى (عضو الشيوخ عن أسيوط). إبراهيم أبو الجدايل (عضو الشيوخ عن السويس) أحمد سابق (نائب شبين القناطر) أحمد رمزى (نائب تمى الأمديد). مصطفى بكير (نائب نوى). مصطفى المنياوى (نائب كفر الدوار). عبد الواحد الوكيل (نائب البحيرة). اللواء على فهمى (عضو الشيوخ). محمود حسن جازية (نائب بسيون). متولى عمر حجازى (عضو الشيوخ عن فاقوس). شاكر غزالى (نائب بنى محمد). إبراهيم حليم مهنا (عضو الشيوخ عن كوم

حمادة). محمد مبارك الجيار (نائب كفر داود). محمد صبرى أبو علم (نائب منوف). حافظ سلام (نائب المنوفية). عيسوى حسن زايد (نائب الموفية). محمد عز العرب (عضو الشيوخ عن السيدة زينب). أمين إسماعيل (نائب كوم حمادة). محمد لطفى طنطاوى (عضو الشيوخ عن سنورس). عبد العليم سمهان (نائب دير مواس). كيلانى دكرورى (نائب الحسانية). أحمد أبو سيف راضى (عضو الشيوخ). على إسماعيل (عضو الشيوخ). عبد الله عبد الفتاح (نائب الفيوم). على عبد الرازق (عضو الشيوخ). غالى إبراهيم (نائب الدلنجات). عبد المجيد نافع (نائب ميت أبى خالد). توفيق الدروى (نائب الروضة). طه حسنين (عضو الشيوخ). عبد المقصود حبيب (نائب المنوفية). محمد على (نائب الواسطى بأسيوط). عثمان صادق (نائب الفيوم) حسنين عبد الغفار (عضو الشيوخ عن تلا) محمد محمد قريطم الصغير (نائب حوش عيسى) عبد اللطيف الحناوى (نائب البحيرة). محمد إبراهيم الأعسر (نائب الدهتمون) عباس على الجزار (نائب شبين الكوم). أحمد عبده (عضو الشيوخ). أحمد عصمت (نائب النحارية). محمد محمد بلبع (نائب دمنهور). حمد الباسل (نائب أبى جندير). على الطحاوى المغازى (نائب كوم الحنش). عبد الله بركات (نائب مطوبس) عبد الرازق القاضى (نائب). شهدى بطرس (نائب البلينا). أحمد عبد الغفار (نائب تلا). خالد الحناوى (نائب التوفيقية). أحمد عبد الباقى راضى (نائب الواسطى). عفيفى حسن البربرى (عضو الشيوخ عن مصر القديمة). محمد محفوظ (نائب الحواتكه). حافظ عابدين (عضو الشيوخ عن الجيزة). حسيب عبادى حمدين (نائب إدفو). عوض عريان المهدى (عضو الشيوخ). محمد فتح الله بركات (عضو الشيوخ عن دسوق). الأنباء لوكاس (عضو الشيوخ). جورج خياط (نائب باقور). محمد سليمان الوكيل (نائب البحيرة). على نجيب (نائب الفيوم). محمد حامد جودة (نائب الحمراء). حبيب خياط (عضو الشيوخ). عبد المنعم رسلان (نائب شونى منوفية). سوريال غبريال (عضو الشيوخ).

وبعد صدور تلك القرارات انسحب الشيوخ إلى قاعة أخرى، وبقى النواب فى القاعة برآسة سعد باشا، ثم أعلن الرئيس افتتاح جلسة مجلس النواب،

وطلب من الأعضاء انتخاب مكتب المجلس، فانتخبوا بالإجماع سعد زغلول باشا رئيسًا، ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين، ولوحظ فى انتخابهما أن يكون الأول ممثلاً للأحرار الدستوريين، والثانى ممثلاً للحزب الوطنى، وانتخب الأستاذ ويصا واصف والأستاذ على الشمسى وعبد الجليل أبو سمرة بك وأحمد عبد الغفار بك سكرتيرين، والأستاذ على حسين والأستاذ شوقى الخطيب وعبد المجيد بك رضوان مراقبين.

وكانت الجموع فى أثناء اجتماع البرلمان محتشدة أمام فندق الكونتننتال، تحيى المجتمعين وتؤيدهم، ومن طريف ما حدث فى هذا اليوم المشهود أن زيور باشا رئيس مجلس الوزراء كان يقيم (كعادته) فى هذا الفندق، فنزل من غرفته وبارح الفندق فى الوقت الذى كان يعج فيه بالنواب والشيوخ، فلم يلق باله إلى الاجتماع، بل ربما لم يفطن إليه، وحيّا ممثلى الأمة التحية المعتادة، وبارح الفندق قاصدًا رآسة مجلس الوزراء، فألفى الجموع المحتشدة تصيح هاتفة: «نريد الدستور! احترموا الدستور! استقيلوا!» فقابل هذا الهتاف بالصمت، وتابع سيره إلى دار الحكومة.

وأصدر حزب الاتحاد فى هذا اليوم قرارًا بتأييد الوزارة.

طلب الأمراء من الملك إعادة النظام الدستورى

وإذ وجد أمراء العائلة المالكة أن فى استمرار تعطيل الحياة الدستورية حرمانًا للشعب من حقوقه السياسية، يصح أن يحتملوا فيه مع السراى تبعة أدبية، فقد اجتمعوا وتشاوروا فى الحالة، فأجمعوا أمرهم على رفع الكتاب الآتى إلى الملك فؤاد يرجون فيه إعادة النظام الدستورى قالوا:

«نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالتكم نرفع التماسنا إلى ذاتكم الجليلة.

«يا صاحب الجلالة. لما تراءى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت فى وطننا مبلغًا من الخطورة، وأنه يجب الأهتمام بصفة خاصة، جئنا نلتمس من جلالتكم إعادة

النظام النيابى إلى البلد طبقًا لنص الدستور الذى تكرمتم بمنحنا إياه، هذا مع ما يليق بذاك المقام الأعلى من الإجلال والتعظيم والاحترام.»

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

إمضاءات

عمر طوسون. كمال الدين حسين.
محمد على. يوسف كمال. إسماعيل داود.
عمر حليم. سعيد داود. سليمان داود.
عمرو إبراهيم. سعيد طوسون. حسن طوسون.
على فاضل. عثمان فاضل. عباس إبراهيم حليم.

وقد كان لهذا الخطاب أثر كبير فى النفوس، إذ جاء عقب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه تأييدًا لهذا الاجتماع وما اتخذ فيه من قرارات.

ترقيع فى الوزارة

كان جواب زيور باشا على قرار عدم الثقة بوزارته أن أجرى فيها تعديلًا يسيرًا أراد أن يوهم به الناس أن وزارته باقية غير مكترثة لقرار مجلس النواب، فصدر مرسوم فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بنقل حلمى عيسى باشا وزير الداخلية إلى المواصلات، ونقل محمد توفيق رفعت باشا وزير المواصلات إلى الأوقاف، وتولى زيور باشا وزارة الداخلية مع الخارجية والرآسة، وكان هذا رابع ترقيع فى وزارة زيور الثانية.

وصرح فى حديث له أن مركز الوزارة ثابت وأنه لا يرد على قرارات الأحزاب لأنها لا وجود لها من الوجهة البرلمانية!!

اتفاقية جغبوب والتسليم فيها

(٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥)

لم تكتف وزارة زيور بقبول بقية المطالب البريطانية وحل مجلس النواب الأوّل، والتدخل فى الانتخابات، ثم حل مجلس النواب الثانى، وتعطيل الحياة الدستورية، وسن القوانين الجائرة، واضطهاد المعارضة، وإفساد أداة الحكم، بل زادت على ذلك تسليمها واحة (جغبوب) لإيطاليا، وإمضاءها الاتفاقية المؤرخة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ التى تقضى بالنزول عنها للطليان، وقد وقعت هذه الاتفاقية فى غيبة البرلمان، وكان توقيعها بناءً على إيحاء من الحكومة البريطانية التى أرادت فى ذلك الحين أن تجامل إيطاليا على حساب مصر، فأذعن زيور لهذا الإيحاء وبادر إلى توقيع هذه الاتفاقية الباطلة.

وقد صدق إسماعيل صدقى باشا على هذه الاتفاقية فى يونيه سنة ١٩٣٢ كما سيجىء بيانه.

قانون جديد للانتخاب

تظاهرت الوزارة بأنها شارعة من غير إبطاء فى إجراء انتخابات جديدة، وأنها لا تنتظر لإتمامها سوى تعديل قانون الانتخابات القديم.

وأخيرًا استصدرت مرسوما فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب المعدل، ضيقت فيه حق الانتخابات فجعلته على درجتين واشترطت شروطًا مالية فى المندوبين الناخبين.

وأرادت الوزارة بإصدار هذا القانون أن تظهر استخفافها باجتماع البرلمان الذى عقد يوم ٢١ نوفمبر وبقرار مجلس النواب عدم الثقة بها، وأنها لا تكترث لهذا القرار وأنها ماضية فى سبيلها.

ولقد جاء صدور هذا القانون بعد عقد اتفاقية التسليم فى جغبوب ثانى جريمتين ارتكبتهما الوزارة قبيل سقوطها.

احتجاج الأحزاب على التسليم فى جغبوب وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب

أصدر الحزب الوطنى قرارًا يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالاحتجاج على توقيع الوزارة اتفاقية جغبوب وأعلن بطلان هذه الاتفاقية لمخالفاتها لحكم المادة الأولى من الدستور(٢)، وأعلن أيضا بطلان قانون الانتخاب الجديد، ونادى بعدم جواز العمل به، ودعا إلى وجوب الامتناع عن تنفيذه ومقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساسه. قال:

«اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى فى يوم الأربعاء الموافق ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الساعة الثانية عشر صباحًا ثم استأنفت اجتماعها فى المساء وبحثت فى الحالة التى عليها البلاد الآن وقررت ما يأتى:

«اجتمع نواب الأمة فى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عملا بالحق المخول لهم فى المادة ٩٦ من الدستور وأقسموا بملء أفواههم ومن صميم قلوبهم أن يضحوا فى سبيل الدفاع عن الدستور أنفسهم وأموالهم ثم بدءوا عملهم فعلا بهيئة مجلس نواب فانتخبوا رئيسه ووكيليه ومكتبه وأصدروا قرارًا بالإجماع بعدم الثقة بالوزارة التى تتحكم فى البلاد الآن، وقد كان لهذا الاجتماع ولما قرره النواب ابتهاج عظيم وتأييد تام فى جميع أنحاء البلاد.

«وبقيت الأمة تنتظر من ساعة إلى أخرى ومن يوم لآخر أن تدرك الوزارة حقيقة مركزها أمام الأمة ونوابها فتعتزل الحكم ولكنها لم تبال بسخط الأمة ولم تأبه لعدم الثقة التى طوقها بها مجلس النواب واستمرت متربعة فى كراسى الحكم ومنتفعة بما تراه مزايا ومنافع شخصية.

«ولم يكن يخطر ببال أحد أن تبلغ الجرأة بهؤلاء الوزراء واستهانتهم بالأمة وحقوقها أن يقدموا على ارتكاب جريمة تجزئة ملك الدولة بالتخلى للطليان عن

---

(٢) نص الماده الأولى من الدستور: «مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شىء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى».

جغبوب والدستور الذى يتبجحون بأنهم يعملون بأحكامه ينص صراحة على أن ملك الدولة لا يجزأ، ولا ينزل عن شىء منه.

«وقد أضافت الوزارة إلى هذه الجريمة جريمة أخرى فى حق الأمة وكرامتها وهى إصدار قانون انتخاب بنت نصوصه على فكرة ظاهرة هى تضييق حق الانتخاب وتخويل الإدارة سلطة واسعة لتتمكن من إنجاح مرشحيها فى انتخابات مقبلة ظنت أن الأمة تقبل الدخول فيها، وقد نسيت أن الأمة التى هى مصدر كل سلطة فى البلاد أعلنت إرادتها ظاهرة جلية وهى تأييد مجلس النواب المنعقد فى دور اجتماعه العادى وعدم الالتفات إلى مناورات الوزارة الحاضرة.

فلذلك

«تعلن اللجنة الإدارية للحزب الوطنى أن الوزارة الحاضرة وقد فقدت كل ثقة من جانب الأمة ونوابها ما كان لها أن تقدم على تعاقد بشأن جغبوب لأنها لا تملك الصفة القانونية التى تخولها هذا الحق، وفوق هذا فإن المعاهدة المذكورة خارجة عن حكم المادة الأولى من الدستور.

«وتعلن اللجنة أيضًا أن قانون الانتخابات الجديد الصار بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ هو قانون باطل لا يجوز العمل به ويجب الامتناع عن تنفيذه.

«وبهذه المناسبة تطلب اللجنة الإدارية من نواب الأمة المبادرة إلى الاجتماع لأداء واجبهم برًّا بيمينهم التى أقسموها يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥، كما تطلب من الأحزاب السياسية المتفقة أن تفكر من الآن درءًا لما قد يطرأ من الحوادث فى وضع خطة عدم المعاونة مع الوزارة الحاضرة بعد أن ظهرت بمظهر الاستخفاف بالأمة ونوابها».

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى.

إضراب بعض العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب

شرعت وزارة الداخلية بعد صدور هذا القانون فى إرسال الدفاتر والأوراق الخاصة بتنفيذه إلى المديريات والمحافظات لتحرير جداول الانتخابات الجديدة.

وقد سرت فى الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساسه تأييدًا لقرار الأحزاب المؤتلفة، فقامت حركة موفقة بين كثير من العمد فى مختلف المديريات للامتناع عن تنفيذه.

وكان عمد مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الإضراب، وأرسلوا بذلك برقية إلى وزارة الداخلية، وكانت هيئة الوزارة لا تزال فى مصيفها بالإسكندرية، فسافر مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية إلى الإسكندرية على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته فى شأن هذا الإضراب، فكلفه بالتوجه إلى مديرية المنوفية وتخيير موقعى هذه البرقية بين العدول عن الإضراب أو العزل من العمودية، فأصر عشرة منهم على الإضراب، وصدر قرار الوزارة برفتهم، فتضامن معهم بقية عمد المركز واستقالوا من العمودية، وأضرب كثير من العمد فى المديريات الأخرى تأييدًا منهم لمقاطعة الانتخابات، التى تجرى على أساس هذا القانون.

محاكمة العمد الممتنعين عن تنفيذ قانون الانتخاب

خشيت الوزارة أن تسرى بين العمد حركة الامتناع عن تنفيذ هذا القانون، فقدمت العمد الممتنعين إلى محاكم الجنح لعقابهم بموجب المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات، وهى تقضى بمعاقبة الموظفين أو المستخدمين إذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعى.

وحكم القضاء فى معظم قضايا هؤلاء العمد بالبراءة، فبرهن على استقلاله فى قضائه واستقال كثير من العمد من وظائفهم إعلانا لامتناعهم عن تنفيذ قانون الانتخاب الباطل، ومع ذلك قدمتهم النيابة للمحاكمة فقضت المحاكم ببراءتهم جميعا.

وقد ترافعت فى إحدى هذه القضايا كان المتهم فيها الشيخ محمد عبد الجواد عمدة كفر نفره (مركز السنطة) ومشايخها، ونظرت قضيتهم أمام محكمة جنح السنطة يوم الأربعاء ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦، وكنت أرافق فى هذه القضية جمعًا من أعلام المحاماة ترافعوا فيها، أذكر منهم أحمد لطفى بك. وتوفيق دوس باشا.

ومحمد زكى على بك. ومصطفى الشوربجى بك، وحسين بك هلال، وبعد سماع دفاعنا اختلت المحكمة للمداولة قليلاً ثم قضت ببراءة العمدة والمشايخ جميعًا، وأقام لنا الشيخ محمد عبد الجواد وليمة غداء فى هذا اليوم بمنزله بكفر نفره حضرها المحامون الذين دافعوا فى القضية وجمع كبير من الأعيان، وكانت الجموع محتشدة فى السنطة وفى كفر نفره تحيى هيئة الدفاع وتهتف للدستور.

التدخل البريطانى وسقوط حزب الاتحاد

تعالت الشكوى من تداخل السراى فى شئون الحكم وتعطيلها للحياة الدستورية، ولكن الوزارة ظلت تقر هذا النظام الذى هو وليدها وهى وليده، وكانت الشكوى قد عمت من استفحال نفوذ حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى دوائر الحكومة، ولكنه مع ذلك بقى فى مركزه، ولم يكترث الملك فؤاد لسخط الرأى العام لتعدد الاحتجاجات على استفحال هذا النفوذ غير المشروع، وظلت الحال على هذا النحو إلى أن جاء إقصاء نشأت باشا – مع الأسف – بناءًا على تدخل اللورد لويد المندوب السامى البريطانى الجديد، وكان يبغى بهذا التدخل أن يتودد إلى الأمة فى مستهل عهده، فقابل الملك فؤاد يومى ٨ و٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥، وأشار بإقالة نشأت باشا من منصبه بالسراى، وكانت الحجة التى تذرع بها أن اسمه ورد فى التحقيقات الخاصة باغتيال السردار، مما يجعل الشك يحوم حوله، فلم تمض بضع ساعات على هذه الإشارة حتى أذعن الملك وأقصاه عن منصبه، وأظهر مع ذلك عطفه عليه بأن نقله إلى السلك السياسى وعينه وزيرًا مفوضًا لمصر فى أسبانيا.

كانت إقالة نشأت باشا من منصبه إيذانًا بسقوط حزب الاتحاد وسقوط الوزارة، والتمهيد لعودة الحكم الدستورى.

ولقد كان الأكرم للسراى وللبلاد أن يكون إقصاؤه تحقيقًا لرغبة الرأى العام، لا بناءً على التدخل البريطانى، ولكن هكذا سارت الأمور على غير قاعدة من الحكمة أو الكرامة القومية، فالقاعدة عند السراى أنها لم تكن تكترث لإرادة الشعب ولا تحسب له حسابا.

وقد قوبل إقصاء نشأت باشا عن السراى بابتهاج كبير فى البلاد، لأن الرأى العام اعتبر هذا الحادث تمهيدًا لعودة الحكم الدستورى، ولم يخفف من هذا الابتهاج أن جاء إقصاؤه بناءً على التدخل البريطانى، لأن الشعب ليس مسئولاً عن هذا التدخل، وإنما المسئول عنه هو السراى، وليس من العدل ولا من الإنصاف أن يحتمل الشعب مسئولية أخطاء لم يشترك فى وقوعها، بل كان يعترض عليها ويقاومها ويحتج عليها، وليس مطلوبًا من الشعب أن يتنازل عن حقوقه فى سبيل تغطية أخطاء السراى، أو فى سبيل عودة الحكم المطلق، قال المرحوم أمين بك الرافعى فى هذا الصدد ما يلى:

«كان فى استطاعة الوزارة أن تنفذ إرادة البلاد وتحافظ على كرامة الأمة واستقلالها بأن تتقدم لجلالة الملك طالبة إليه إقصاء نشأت باشا عن القصر مادام هذا شأنه، وفى الوقت نفسه كانت تتحرر من سلطة هذا الرجل وتعيد للبلاد حياتها البرلمانية، فتصبح مصر محكومة بحكومة برلمانية صحيحة مسئولة أمام نواب الأمة، ولكن الوزارة لم تشأ أن تتبع هذه الخطة وجبنت عن أن تخطو أية خطوة فى هذا السبيل، فكانت نتيجة هذه الجناية أنها أوجدت للمعتمد البريطانى فرصة سانحة للاعتداء على استقلال البلاد وإهانة كرامتها؛ لأنه لم يعد خافيًا على أحد أن إقصاء نشأت باشا عن القصر الملكى لم يكن إلاّ تنفيذًا لمطالب المعتمد البريطانى، ولا يخفى ما فى هذا من التدخل الخطر فى شئون البلاد الداخلية، ومن الغريب أن الوزارة التى أدى مسلكها الشائن إلى هذا الموقف لم تستطع أن تحصل على رضا أحد من الناس، بل إنها أسخطت جميع الطبقات حتى أنصارها أنفسهم، فقد نشرت جريدة «الليبرتيه» التى يصدرها وينفق عليها حزب الاتحاد تصريحات قالت إنها لوزير سابق وكلها نقد وتجريح لموقف الوزارة فى الأزمة الحاضرة، وقد قال هذا الوزير فى خلال حديثه إن المسألة لا تخرج عن فرضين، فإما أن الوزراء مقتنعون بأن وجود نشأت باشا على رأس الديوان الملكى يضايق سير الإدارة بطريقة من الطرق، وفى هذه الحالة كان يجب عليهم أن يطلعوا جلالة الملك على رأيهم وأن يضعوا بسرعة حدًّا لمثل هذه الحالة، وإما أن يكون الوزراء غير مقتنعين بذلك، وفى هذه الحالة يكون من الصعب تبرير

موقفهم وسكوتهم حيال المساعى التى بذلها المعتمد البريطانى، وقد استطرد الوزير السابق بعد ذلك إلى البحث فى موقف الوزارة فاعترف بأنه أصبح مزعزعًا وأن الباب صار مفتوحًا لإحلال وزراء جدد بدل هؤلاء الوزراء الذين قبلوا أن يمهدوا السبيل ويزيلوا العقبات (وينظفوا الطريق) لمن يأتى بعدهم، وذلك بما فعلوه من القيام بالمهمات الدقيقة مثل التنازل عن واحة جغبوب وإصدار قانون الانتخاب، وختم الوزير تصريحاته بأن نصح بضرورة استئناف الحياة البرلمانية فى أقرب وقت لأن الحياة البرلمانية هى وحدها التى تستطيع أن تخرجنا من المتاعب الحاضرة وتوجد لنا حلا معقولاً وطبيعيا للأزمة السياسية التى تجتازها مصر الآن»(٣).

وصدر أمر ملكى يوم ١٤ ديسمبر بتعيين محمد توفيق نسيم باشا الذى كان رئيسًا لمجلس الشيوخ رئيسًا للديوان الملكى، وكف الديوان مؤقتا عن التدخل فى شئون الحكم.

مظاهر الائتلاف بين الأحزاب

تعددت مظاهر التقارب والائتلاف بين الأحزاب الثلاثة، وأمسكت الصحف عن الطعن فى خصومها السياسيين، وظهرت روح طيبة من الدعوة إلى التعاون القومى وتوحيد الصفوف، وتجلت هذه الروح أول ما تجلت فى اجتماع الكونتننتال يوم ٢١ نوفمبر.

وأقام سعد باشا حفلة شاى فى النادى السعدى يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٥، دعا إليها أعضاء الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين، وألقى فيها خطبة أيد فيها الوحدة الوطنية، قال: «عقب أن تشرفت يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ بانتخابى رئيسًا لمجلس النواب ألقيت كلمة قلت فيها: أرجو أن تشعروا بأنى لن أكون فى هذا الكرسى ممثلاً لحزب من الأحزاب وإنما سأكون ممثلاً للدستور وقوانين المجلس الداخلية، قلت ذلك ثم فكرت فى أن أدعو حضرات أعضاء

(٣) الأخبار عدد ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥.

مجلس النواب على اختلاف أحزابهم إلى حفلة شاى متواضعة ليتم التعارف بينهم ويزول ما يكون فى نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء، ويحل مكانها ما تقضى به روح التسامح من عطف وولاء، ولكن أمر الحل باغتنا وقضى على هذه الفكرة كما قضى على غيرها من الأفكار الطيبة والميول الصالحة، وإنى أحمد الله تعالى كل الحمد على أن قصر هذا الزمان وهيأ الأسباب لحصول الاتفاق الذى كانت تلك الفكرة إحدى وسائله، وكان تنفيذها أحد مظاهره، وعادت إلى عقب اجتماع الكونتننتال لتوثيق عرى الاتفاق الذى انعقد فيه، ولتوكيد القسم العظيم الذى أقسمناه على إنقاذ الدستور».

فكانت هذه الحفلة مظهرًا لاتحاد الكلمة وتآلف الأحزاب.

لجنة الأحزاب المؤتلفة
(يناير سنة ١٩٢٦)

وأنشئت فى يناير سنة ١٩٢٦ لجنة تنفيذية للأحزاب المؤتلفة لتنظيم الجهود المشتركة، تدعيمًا للائتلاف الذى تم بينها، مثل الوفد المصرى فيها كل من (مع حفظ الألقاب): فتح الله بركات. على الشمسى. علوى الجزار. ويصا واصف، ومثل الحزب الوطنى كل من: حافظ رمضان. أحمد لطفى. عبد الحميد سعيد. محمد زكى على. أحمد وجدى. ومثل حزب الأحرار الدستوريين كل من: محمد محمود. محمود عبد الرازق. حافظ عفيفى. أحمد عبد الغفار.

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات
وعقد مؤتمر وطنى

اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على إصدار قرار مشترك بمقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها، لبحث الحالة الشاذة التى صارت إليها البلاد، وتقرير ما يراه مناسبًا للخروج منها، وأصدرت بيانًا بمقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة إجراءها على أساس قانون الانتخاب الجديد، وعقد مؤتمر وطنى عام، وقد وقع البيان مندوبون عن

الأحزاب الثلاثة، هاك نصه وأسماء الموقعين كما وردت فى البيان:

«تجتاز البلاد فى الوقت الحاضر دورًا من الأدوار العصيبة فى حياتها السياسية، إنها جاهدت ما جاهدت حتى حصلت على الدستور الذى قرر سيادتها وجعل أمورها شورى بين أبنائها، غير أنها ما كادت ترسخ فيها قدم الحكم النيابى حتى امتدت إليها يد الاستبداد تعبث بدستورها، وهبت عليها ريح الحكم المطلق تلعب بتشريعها وإرادتها.

«تلكأت الحكومة فى عقد مجلس النواب، وامتنعت عن دعوته، وانقضى الميعاد المحدد فى الدستور لانعقاده، وظهرت نزعة الاعتداء عليه فى صور مختلفة، وأساليب منوعة، فوجم الناس واضطربت الأفئدة لهذا الخطر المحدق بالحياة النيابية، وسارع نواب البلاد إلى الاجتماع فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من تلقاء أنفسهم، كحكم الدستور ووحى ضمائرهم، وجددوا يمينهم باحترام الدستور وإنقاذ الحياة النيابية، وأظهر معانى هذا الاجتماع الذى أيدته الأمة من كل ناحية أنه كان بمثابة إنذار للحكومة لتراجع نفسها وتكف عن التمادى فى أخطائها وتقدر نتائج اعتدائها وتخفف عبء مسئوليتها بالمبادرة إلى الرجوع للحياة النيابية؛ ولكن قد مضى على هذا الاجتماع شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة فى طريقها مقيمة على خطتها غير مكترثة بإرادة الشعب ولا متعظة باجتماع نوابه ولا حافلة بآرائهم، بل هى مصرة على الاستمرار فى انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بإرادة الأمة!

«إزاء هذه الحالة الخطيرة، وفى غمار هذا الاعتداء الصارخ، وأمام الأيمان التى أقسمت قد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة:

أولاً: على مقاطعة الانتخابات تنفيذًا لقراراتها السالفة التى تلقتها الأمة بكل تأييد فامتنع كثير من عمدها ونوابها عن الاشتراك فى مهزلة الانتخابات وأصر باقى الأفراد على مثل هذا الإباء.

ثانيًا: على عقد مؤتمر يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسبًا للخروج منها، وسترى الحكومة إن هى

استمرت فى عملها قيمة ذلك الاجماع، كما أن المؤتمر سيبحث فى الحالة الحاضرة ويقرر ما يناسب لمعالجتها ويثبت بكل الدلائل أن الأمة كتلة واحدة فى الدفاع عن مصالحها إذا ما جد الجد واشتد الخطر.

والله وحده الموفق لما يشاء».

عن الوفد المصرى: سعد زغلول. فتح الله بركات. مرقص حنا. مصطفى النحاس. واصف غالى. محمد نجيب الغرابلى. حسن حسيب. على الشمسى. حمد الباسل. مكرم عبيد. محمد علوى الجزار. فخرى عبد النور. سلامة ميخائيل. راغب إسكندر. حسين هلال. حسين القصبى. ويصار واصف. سينوت حنا. جورج خياط. عطا عفيفى. إبراهيم راتب. مصطفى القاياتى. مصطفى بكير.

عن الحزب الوطنى: محمد حافظ رمضان. أحمد لطفى. عبد الحميد سعيد. الدكتور محمود ناشد. محمد فؤاد المنشاوى. عبد الرحمن الرافعى. أحمد وجدى. محمد فؤاد حمدى. فكرى أباظه. عبد المقصود متولى. أحمد وفيق. إسماعيل العسيلى. محمد زكى على. إبراهيم رياض.

عن حزب الأحرار الدستوريين: عبد العزيز فهمى. محمد محمود. السيد عبد الحميد البكرى. توفيق دوس. إبراهيم الهلباوى. على المنزلاوى. صليب سامى. عباس أبو حسين. عبد المنعم رسلان. عبد الجليل أبو سمرة. كامل بطرس. نعمان الأعصر. محمد حسين هيكل. أحمد عبد الغفار. محمد على علوبة. سيد خشبة. الدكتور حافظ عفيفى. عيسوى زايد. حسين عبد الرازق. صالح لملوم. حامد فهمى. إبراهيم دسوقى أباظة. على إسلام. محمد سامى كمال. محمد محفوظ. الدكتور أحمد رشيد عبد الله.

وإذ رأت الحكومة تصميم الأحزاب على مقاطعة الانتخابات على أساس القانون الذى أصدرته، اضطرت إلى الإذعان لضغط الرأى العام، وقرر مجلس الوزراء فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ إيقاف العمل بقانون الانتخاب الجديد، وإجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤، وهو قانون الانتخاب المباشر.

اجتماع المؤتمر الوطنى
(١٩ فبراير سنة ١٩٢٦)

اجتمع المؤتمر الوطنى عصر يوم الجمعة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بحديقة منزل محمد محمود باشا بشارع الفلكى، وقد دعى إليه أعضاء مجلس النواب المنتخب فى مارس سنة ١٩٢٥، وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا فى المجلس الأخير، وأعضاء مجلس الشيوخ ثم أعضاء مجالس إدارة الأحزاب المؤتلفة، وهى الوفد والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين، وأعضاء مجالس المديريات والهيئات النيابية الأخرى، والوزراء السابقون، وبلغ عدد أعضائه الحاضرين ١٠٩٧ عضوا، منهم ٩٠ من الشيوخ، ١٩٢ من أعضاء مجلس نواب سنة ١٩٢٥، و٦٥ من أعضاء مجلس النواب السابق، و٧٥٠ من أعضاء الهيئات المختلفة.

وكانت دعوة أعضاء مجلس النواب السابق الذين لم ينجحوا فى انتخابات سنة ١٩٢٥ اتهامًا لهذه الانتخابات بأنها لا تعبر تعبيرًا سليما عن إرادة الناخبين.

ورأس المؤتمر سعد زغلول باشا، فجلس فى صدر المنصة، وجلس بجانبيه عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا.

وألقى سعد خطبة ذكر فيها اعتداء وزارة زيور على الدستور وعلى الحياة النيابية، وحبذ توحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب، ودعا إلى قبول ما عرضه مجلس الشيوخ(٤) على الحكومة من إجراء انتخاب على أساس قانون الانتخاب المباشر الذى أقرّه البرلمان سنة ١٩٢٤، كحل للموقف ووسيلة إلى إعادة الحياة النيابية.

---

(٤) اجتمع أعضاء مجلس الشيوخ بدار النادى السعدى يوم الاثنين ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ وتباحثوا فى إيجاد حل للموقف، فقرروا مطالبة الحكومة بإعادة الحياة النيابية بعقد البرلمان الحالى، وإذا كانت هناك أسباب خطيرة تستدعى استفتاء الشعب من جديد تجرى انتخابات على مقتضى القانون الموافق للدستور، وقد أوضحوا أنهم يقصدون قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان الأول والمعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤.

وجرت مناقشة فى هذا الاقتراح، فوافقت عليه الأغلبية العظمى من المجتمعين، وأصدر المؤتمر القرارات الآتية:

١ - تأييد الأحزاب المؤتلفة فى الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التى صدرت منها مخالفة للدستور.

٢ - دعوة الأمة إلى الدخول فى الانتخابات على حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) وأن يهتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه فى التعجيل بهذه الانتخابات وإتمامها لتعود إلى البلاد الحياة النيابية التى حرمت منها زمنًا طويلاً.

٣ - يجب إلى أن تتألف وزارة موثوق بها من الأمة وينعقد البرلمان توقيف إجراء أى عمل تشريعى وتوقيف النظر فى ميزانية الدولة للسنة الحالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وعدم صرف أى اعتماد لا يكون واردًا فى ميزانية الدولة، وتوقيف مباشرة كل ما من شأنه أن يحمل الخزانة نفقات ليست واردة فى تلك الميزانية أو يترتب عليه نقص فى حقوق الدولة أو فى أراضيها.

٤ - انتخاب لجنة للقيام بما يلزم عمله لتنفيذ القرارات التى أصدرها المؤتمر الآن وبحث الاقتراحات التى تقدمت أو تقدم بحثًا دقيقًا وعرضها على المؤتمر مع رأيها فيها فى الوقت الذى تحدده لذلك. وقد تألفت هذه اللجنة من كل من: عبد الخالق ثروت. فتح الله بركات. محمد محمود. واصف غالى. مصطفى النحاس. محمد على علوبه. ويصا واصف. على الشمسى. حافظ عفيفى. أحمد عبد الغفار. حافظ رمضان. عبد الحميد سعيد. أحمد لطفى. محمد زكى على. أحمد وجدى.

صوت الشعر
قصيدة شوقى

وقد نظم المرحوم أحمد شوقى أمير الشعراء قصيدة عصماء فى تحية الدستور وتوحيد الصفوف، ألقاها الأستاذ فكرى أباظة فى المؤتمر، فكانت صوت الشعر فى هذا الاجتماع التاريخى الرائع، قال فيها:

صرحٌ[٥] على الوادى المبارك ضاحي ... متظاهرُ الأعلام والأوضاحِ
ضافِى الجلالة كالعتيق مُفصَّلٌ ... ساحات فضل فى رحابِ سَماح
وكأن رفرفه رِواقُ من ضُحىً ... وكأن حائطه عمودُ صَباح
الحقُّ خلف جناحٍ استذرى به[٦] ... ومراشدُ السلطان خلف جِناح
هو هيكلُ الحرية القانى، له ... ما للهياكل من فِدًى وأضاحى
يُبنَى كما تُبنى الخنادقُ فى الوغى ... تحت النبال وصوْبها السحاح
ينهارُ الاستبدادُ حولَ عِراصِه ... مثل انهيار الشرْك حول صلاح[٧]
ويكبُّ طاغوتُ الأمورِ لِوَجْهِه ... متحطِمَ الأصنام والأشباح
هو ما بنى الأعزالُ بالرّاحات أو ... هو ما بنى الشُّهداء بالأرواح
أَخَذَتْهُ (مصرُ) بكل يوم قاتم ... وَرْدِ الكواكب أحمرِ الإصْباح
هبّتْ سِماحًا بالحياة شبابها ... والشِّيبُ بالأرماق غير شحاح
ومشت إلى الخيل الدوارع وانبرت ... للظافر الشاكى بغير سلاح
وقفاتُ حقٍّ لم تقفها أمةٌ ... إلّا انثنت آمالها بنجاح
وإذا الشعوب بَنَوا حقيقةَ مُلكهم ... جعلوا المآتم حائط الأفراح

وقال فى توحيد الصفوف:

بشرى إلى الوادى تهز نباته ... هزَّ الربيع مناكب الأدواح
تسرى ملمحةَ الحُجول على الرُّبى ... وتسيل غُرتها بكل بطاح
التامت الأحزابُ بعد تصدع ... وتصافت الأقلام بعد تَلَاحى
سُحبت على الأحقاد أذيالُ الهوى ... ومشى على الضَّغن الودادُ الماحى
وجرت أحاديث العتاب كأنها ... سَمرٌ على الأوتار والأقداح
ترمى بطَرْفك فى المجامع لا ترى ... غير التعانق واشتباك الراح

إلى أن قال:

---

(٥) يريد الدستور.
(٦) استذرى: استظل.
(٧) صلاح اسم لمكة.

شتى فضائلَ فى الرجال كأنها ... شتى سلاحٍ من قنا وصِفاح(٨)
فإذا هى اجتمعت لمُلك جبهةً ... كانت حصونَ مناعة ونِطاح
الله أَكَّف للبلاد صُدورَها ... من كل داهية وكل صُراح
وزراءُ مملكة دعائمُ دولة ... أعلامُ موتمر أسودُ صَباح(٩)
يبنون بالدستور حائط مُلْكِهم ... لا بالصِّفاح ولا على الأرماح
وجواهر التيجان ما لم تتخذ ... من معدن الدستور غيرُ صحاح

وقال يصف تعطيل الحياة الدستورية:

احتلَّ حصنَ الحق غيرُ جنوده ... وتكالبت أيدٍ على المفتاح
ضجت على أبطالها ثُكناتُه ... واستوحشت لكُماتها النُّزاح
هُجرت أرائكه وعُطل عودُه ... وخلا من الغادين والرُّواح
وعلاه نسجُ العنكبوت فزادهُ ... كالغارِ من شرفٍ وسَمْت صلاح

وقال ينصح الشباب:

قلْ للبنين مقال صدق واقتصدْ ... ذَرْعُ الشباب يضيقُ بالنُّصاح
أنتم بنو اليوم العصيب نشأتمو ... فى قصف أنواءٍ وعصف رياح
ورأيتمو الوطنَ المؤلَّف صخرةً ... فى الحادثات وسيلها المجتاح
وشهدتمو صَدْع الصفوف وماجنى ... من أمر مُفتات ونهىِ وَقاح
صوت الشعوب من الزئير مجمَّعًا ... فإذا تفرق كان بعض نُباح
أظمتكمو الأيامُ ثم سقتكمو ... رَنَقًا من الإحسان غير قَراح
وإذا مُنحتَ الخيرَ من متكلِّف ... ظهرت عليه سجيةُ المنَّاح
تركتكمو مثل المهيض جناحه ... لا فى الحبال ولا طليق سراح
من صير الأغلالَ زُهرَ قلائدٍ ... وكسا القيودَ محاسنَ الأوضاح
إن التى تبغون دون منالها ... طولُ اجتهادٍ واضطرادُ كفاح
سيروا إليها بالأناة طويلة ... إن الأناةَ سبيلُ كل فلاح
وخُذوا بناء المُلكِ عن دستوركم ... إن الشراعَ مثقِّفُ الملَّاح

---

(٨) الصفاح: السيوف.

(٩) الصباح هنا بمعنى الحرب.

انتخابات مايو سنة ١٩٢٦

أذعنت الحكومة لقرارات المؤتمر، واستصدرت يوم ٢٢ فبراير مرسومًا بإجراء الانتخابات طبقًا لأحكام قانون الانتخاب المباشر، وكان صدور هذا المرسوم بمثابة إلغاء لقانون الانتخابات، الذى أصدرته فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥، ولم تحدد الوزارة فى المرسوم موعد إجراء الانتخابات، فأوجس المؤتلفون شرًّا من إغفال هذا التحديد، وأخذت الوزارة تسوف فى تحديد الموعد، إلى أن صدر مرسوم آخر يوم أول أبريل بتحديد يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ موعدًا للانتخاب لمجلس النواب.

وفهم من هذا المرسوم أن البرلمان سينعقد حوالى ٣٠ مايو؛ لأن الدستور ينص على أن البرلمان يعقد فى خلال العشرة الأيام التالية لإعلان نتيجة الانتخابات، ولكن عدم اشتمال المرسوم على تحديد يوم لاجتماع مجلس النواب يرجع إلى تعمد الوزارة ترك الباب مفتوحًا لعدم اجتماعه، فلعل الظروف تواتيها فلا يكون ثمة تعهد رسمى بدعوة المجلس الجديد للاجتماع، وقد تلكأت الوزارة فعلاً فى استصدار مرسوم بدعوة مجلس النواب الجديد إلى الاجتماع، فلم يصدر إلا يوم ٦ يونيه، فى اليوم السابق على استقالتها، إذ استقالت يوم ٧ منه وحددت يوم ١٠ يونيه لاجتماع مجلس النواب الجديد.

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات فى انتخابات سنة ١٩٢٦

اتفقت الأحزاب المؤتلفة على أن لا تتنافس ولا تتناحر فى الانتخابات، صونًا للوحدة وجمعًا للكلمة، ومنعًا لأسباب الفرقة والانقسام، واتفقت على توزيع الدوائر بينها بقدر المستطاع، وأن يتعهد كل حزب بأن لا يرشح أحدًا من أعضائه فى الدوائر التى خصصت لغيره، ونشرت بذلك بيانًا فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٦، ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة، وللحزب

الوطنى تسع دوائر، وسمح له بمنافسة الوفد فى ثلاث من الدوائر التى تركت للوفد، وهاك نصّ البيان:

«تأييدًا للوحدة وجمعًا للكلمة اتفقت الأحزاب المؤتلفة ألّا تتنافس فى الانتخاب المقبلة بأن يكون لكل منها عدد معين مخصوص من دوائر الانتخاب يرشح فيه على مبدئه من يشاء من رجاله بحيث لا يكون لغيره من باقى الأحزاب المؤتلفة حق فى أن يرشح أو يساعد من قبله أحدًا فى أية دائرة من الدوائر الخاصة بالحزب المذكور، إلا ما استثنى فيما يأتى:

فبناء عليه

«قد أخذ كل حزب على نفسه أن يحمل رؤساء لجانه وأعضاءها فى الدوائر المعينة له على أن ينفذوا هذا الاتفاق بكل دقة وإخلاص مهما كلفهم ذلك من تضحية وعناء.

«وهذا هو بيان الدوائر المخصصة لكل حزب من هذه الأحزاب:

دوائر خاصة بالحزب الوطنى

(فى القاهرة) - الخليفة. (فى القليوبية) - قليوب. (فى الشرقية) - سنهوا. (فى الغربية) - محلة مرحوم وحصتها. السنطة. سخا. الكفر الغربى. المعتمدية. (فى قنا) - أولاد عمرو.

دوائر خاصة بالأحرار الدستوريين

(فى القاهرة) - باب الشعرية. الجمالية. (فى الإسكندرية) - محرم بك. (فى دمياط) دمياط. (فى القليوبية) - البرادعة وخلوتها. المطرية. (فى الشرقية) - بردين. التلين. فاقوس. (فى الدقهلية) - كفر بداوى القديم. (فى الغربية) - قطور. تطاى. فرسيس. (فى المنوفية) - النعناعية. قويسنا. بركة السبع. البتانون. تلا. طنوب. شونى. (فى الجيزة) - نكلا. بشتيل. ناهيا. (فى الفيوم) - سنورس. سنهور القبلية. أطسا. (فى المنيا) - الحسانية. اطسا (حسن باشا).

سمالوط. قلوصنا. بنى مزار. أبو جرج صفانية. (فى أسيوط) ملوى. الحواتكة. أبو تيج. بندر أسيوط. الغنايم. الواسطى. البدارى. القوصية. (فى جرجا) – طهطا. نقطة بوليس الخيام. (فى قنا) – دنفيق. (فى أسوان) – كوم أمبو.

دوائر خاصة بالوفد المصرى

بقية الدوائر فى جميع أنحاء القطر.

استثناء

«إنما يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد المصرى فى الدوائر الآتية:

كفر داود. كفر الدوار. مركز المنصورة.

«على هذا تم الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة المؤتلفة والله ولى التوفيق».

سعد زغلول	**محمد محمود**	**محمد حافظ رمضان**
عن الوفد المصرى	عن الأحرار الدستوريين	عن الحزب الوطنى

وكانت نتيجة الانتخابات ظفرًا للوفد، إذ فاز ١٦٥ نائبا من الوفديين، و ٢٩ من الأحرار الدستوريين، وخمسة من الحزب الوطنى، و ١٠ من النواب المستقلين و ٥ من الاتحاديين.

وعين حسين رشدى باشا رئيسًا لمجلس الشيوخ.

واستقال عبد العزيز فهمى باشا من رآسة حزب الأحرار الدستوريين على أثر معارضة سعد باشا فى ترشيحه.

قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها

كانت نتيجة انتخابات سنة ١٩٢٦ فوزًا كبيرًا للوفد كما تقدم بيانه، وقد أعقب هذا الفوز فوز آخر، وهو صدور الحكم ببراءة رجاله فى قضية الاغتيالات السياسية، وذلك أنه على أثر مقتل السردار اتجه التحقيق فى عهد وزارة زيور إلى إيجاد صلة بين هذه الحادثة وحوادث القتل السياسى التى وقعت على البريطانيين

من قبل، وقد طال التحقيق فيها، وكانت وجهته اتهام فريق من الوفديين بأن لهم يدًا فى هذه الحوادث، وانتهى بتقديم كل من الدكتور أحمد ماهر (باشا). والأستاذ محمود فهمى النقراشى (باشا). والأستاذ حسن كامل الشيشينى (باشا). وعبد الحليم البيلى بك. ومحمد أفندى فهمى على. ومحمود أفندى عثمان مصطفى. والحاج أحمد جاد الله. للمحاكمة أمام محكمة جنايات مصر بتهمة تدبير حوادث القتل والاشتراك فيها.

وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كرشو رئيسًا وكامل إبراهيم بك وعلى عزت بك عضوين، ومثل النيابة مصطفى حنفى بك.

كانت هذه القضية من أكبر القضايا السياسية وأعظمها شأنا، وقد ترافع فيها جمع كبير من المحامين، فدافع الأستاذ زهيرى صبرى عن محمد فهمى على. والأستاذ إبراهيم رياض عن الحاج أحمد جاد الله. ومصطفى النحاس باشا ومرقص حنا باشا والأستاذ مكرم عبيد (باشا) ونجيب الغرابلى باشا وسلامة بك ميخائيل ومحمد بك يوسف عن الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى. والأستاذ عبد الله حسين عن محمود عثمان مصطفى. وأحمد لطفى بك ومصطفى الشوربجى بك عن الأستاذ حسن كامل الشيشينى. ووهيب بك دوس عن الأستاذ عبد الحليم البيلى.

وفى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ صدر الحكم بالإعدام شنقا على محمد فهمى على، وبراءة جميع المتهمين الآخرين، وبذلك خرج الوفد بريئًا من الاشتراك فى حوادث القتل السياسى.

ولم يكن القاضى كرشو موافقًا على براءة ماهر والشيشينى والحاج أحمد جاد الله ومحمود عثمان مصطفى، فقدم استقالته من وظيفته بعد الحكم، وبناها على اعتراضه على براءة هؤلاء، فكان لهذه الاستقالة ضجة كبرى فى مصر، وبخاصة بعد إذ أبلغ المندوب السامى الحكومة المصرية بأن الحكومة البريطانية ترفض قبول حكم المحكمة بالنسبة لهؤلاء كدليل على براءتهم من التهم الموجهة إليهم.

* * *

الفصل الثاني عشر

الوزارات الائتلافية

كان محتومًا على وزارة زيور أن تستقيل عقب ظهور نتيجة الانتخابات، فإن الحزب الذى كانت تستند إليه وهو حزب الاتحاد لم ينل سوى خمس دوائر من مجموع ٢١٤ دائرة.

وقبل أن تقدم استقالتها كانت الأحزاب المؤتلفة تتفاوض فى طريقة تأليف الوزارة الجديدة، وكانت الغالبية العظمى من الفائزين فى الانتخابات من الوفديين، وللأغلبية بمقتضى النظام الدستورى حق تأليف الوزارة، فاتفقت الأحزاب المؤتلفة وتعاهدت على احترام أحكام الدستور، بحيث يدعى زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات الحرة لتأليف الوزارة، ومن حقه توليها وله أن يتولاها، وإذا رأى أن ملابسات الجهاد الوطنى تقتضى أن يبتعد عن الوزارة مؤقتًا فيكون ذلك برضاه واختياره، وتظل الغالبية التى أسفرت عنها الانتخابات مسيطرة على الموقف، بحيث لا يؤدى تنحى زعيمها إلى تأليف وزارة مناوئة للأغلبية، وقد لخصت «الأهرام» هذا الميثاق بقولها فى عدد ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ على أثر ظهور نتيجة الانتخابات: «إن تنفيذ نص الدستور الموكول الآن أمره إلى الزعماء يقضى بأن يدعى زعيم الأغلبية لتأليف الوزارة، فإما أن يقبل ذلك، وإما أن يشير بإيكال هذا التأليف إلى سواه من الزعماء السياسيين، وعلى هذه القاعدة يعمل الزعماء السياسيون المصريون الآن، ولا يختلف اثنان منهم فى ذلك لأنهم جاهدوا لإحياء الدستور، فهم يريدون أن تكون حياته كاملة سليمة من كل مساس، وإذا رأوا فى ذلك مساسًا أبوا أن يكونوا شركاء فيه وأبوا التسليم بذلك كل الإباء، هذا ما نستطيع تأكيده كل التأكيد».

وقد أبدى سعد خلال هذه المفاوضات رغبته فى التنازل عن رآسة الوزارة، تفاديًا من الاصطدام مع السياسة البريطانية، كما حدث فى عهد وزارته الأولى،

فاتفق مع عدلى وثروت على تأليف وزارة ائتلافية يرأسها عدلى وتوزع مقاعدها بين الوفديين والدستوريين.

أما الحزب الوطنى فقد امتنع عن الدخول فيها. رغم أنه كان عنصرًا هامًّا فى الائتلاف الدستورى الذى أعاد الحياة النيابية، لم يشترك فيها لمخالفة الوضع الوزارى لمبادئه المعروفة مع قيام الاحتلال، وكان موقفه سديدًا من هذه الناحية، وجاء منسجمًا مع منطق الحوادث ذاتها لأنه إذا كان سعد قد رأى فى رآسته للوزارة تعارضًا مع زعامته، فأولى بالحزب الوطنى وهو أكثر منه صلابة فى المبادئ وبخاصة فى تمسكه بالجلاء والسودان وتمسكه بأن لا مفاوضة قبل الجلاء، أن لا يشترك فى وزارة تؤلف على غير هذا الأساس، وفى ذلك قال المؤرخ أحمد شفيق باشا فى حولياته السياسية عن تأليف وزارة عدلى باشا الائتلافية؟.

«أصبح من الضرورى (بعد انتصار الأحزاب المؤتلفة فى إعادة الدستور) أن تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب ما عدا الوطنيين الذين من مبدئهم أن لا يتولوا مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد»[١]

وصرح حافظ رمضان بك (باشا) رئيس الحزب الوطنى بهذا المعنى فى حديث له بجريدة «الأنفورماسيون» الصادرة يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (قبل سقوط وزارة زيور) إذ سأله محدثه: «هل يمكنكم أن تحدثونى عن موقف الحزب الوطنى إزاء تطور الأزمة الحاضرة، فهل تقبلون الدخول فى وزارة؟» فأجابه على الفور: «يمكننى أن أصرح لك فى غير مواربة أن الحزب الوطنى الذى أتشرف برآسته بعد كبار الرجال الذين ذاع صيتهم ليس له مطمح وزارى فى الحالة الحاضرة، إن برنامجنا واضح جدا، وهو يفرض علينا خطة صريحة جلية، ولكن فى انتظار حوادث جديدة تنشئ لنا أمرًا جديدًا، قد رأينا أن لا نضع أية عقبة فى سبيل وزارة تعمل على إعادة الحياة البرلمانية وتبذل الجهد فى إدارة أعمال البلاد فى طريق الرقى، فالحزب الوطنى هو وطنى قبل أن يكون حزبًا»[٢].

---

(١) حوليات مصر السياسية – الحولية الرابعة ص ١١٠.

(٢) الأخبار والأنفورماسيون عدد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥.

وكتب «اللواء المصرى» لسان حال الحزب الوطنى فى عدد ١٥ مارس سنة ١٩٢٦ يقول: «إن الحزب الوطنى لم يكن فى أى وقت من الأوقات سواء كان قبل الحرب أو بعد الحرب يرمى إلى تملك ناصية الحكم، وهو زاهد فى هذا الأمر زهدًا تامًّا ما دام الاحتلال قائمًا فى البلاد، لأنه على يقين بأن حكومة ما لا تستطيع أن تخدم الأمة خدمة صادقة نافعة فى حرية واختيار وإلا اصطدمت به صدمة تكشف عن ضعف غالبية البلاد، وهنا تكون الطامة الكبرى سواء كان الموقف شريفًا بترك الحكم أو ذليلا بالرضوخ والعدول عن خدمة البلاد إلاّ وفق مرامى الغاصب».

كان هناك إذن شبه اتفاق مبدئى على أن يتنحى سعد عن تأليف الوزارة، على أنه بعد أن تقدمت المفاوضات بينه وبين عدلى وثروت على تأليف الوزارة الائتلافية برآسة عدلى، عاد إلى التمسك بحقه الدستورى فى رآسة الوزارة حين استفاضت الأنباء بأن دار المندوب السامى البريطانى تشترط تنحيته عنها، ورأى الأمر قد صار إرغامًا، لا رغبة واختيارًا، فلما علم اللورد جورج لويد بهذا التحول صارح سعدًا فى مقابلة بينهما أن الحكومة البريطانية تعارض فعلاً أن يتولى رآسة الوزارة، وكان هذا تدخلاً غير مشروع فى شئون الحكم، فتحرج الموقف من جديد، ورأى المؤتلفون بإزاء هذا التدخل وبإزاء تربص السراى للحياة الدستورية وانتوائها البطش بها من جديد إذا اشتدت الأزمة، رأوا أن يتنحى سعد عن رآسة الوزارة، وأعلن عن ذلك فى حفلة التكريم التى أقيمت له يوم ٣ يونيه، وبنى تنحيه على أن صحته لا تحتمل متاعب الحكم.

استقالة وزارة زيور

وفى ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ قدم زيور باشا استقالة الوزارة، فقبلها الملك فى اليوم نفسه بعد أن تم الاتفاق على أن يؤلف عدلى باشا الوزارة الجديدة.

تأليف وزارة عدلى يكن
(٧ يونية سنة ١٩٢٦)

عهد الملك فى ذات اليوم إلى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة فألفها، وصدر المرسوم الملكى بتأليفها يوم ٧ يونيه على النحو الآتى: عدلى باشا للرآسة والداخلية. عبد الخالق ثروت باشا للخارجية. فتح الله بركات باشا للزراعة. محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف. أحمد محمد خشبة بك للحربية. محمد محمود باشا للمواصلات. أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية. مرقص حنا باشا للمالية. على الشمسى للمعارف. عثمان محرم بك للأشغال.

والوزارة مؤلفة من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين، وعلى رأسها رئيس مستقل اختاره زعيم الأغلبية للرآسة، وفيها مستقل آخر وهو ثروت باشا، وقد وقع عليه أيضا اختيار زعيم الأغلبية ليشترك فى الوزارة، فكانت الأوضاع الدستورية سليمة من جهة تأليفها.

تقليد دستورى حميد

وثمة تقليد حميد اتفق عليه المؤتلفون، وهو أنهم استبعدوا من المرشحين للوزارة كل وزير سابق اشترك فى الانقلاب الأول غير الدستورى، ولعلك تلحظ من المقارنة بين أسماء أعضاء هذه الوزارة وأعضاء وزارة الانقلاب أن المؤتلفين حرصوا على إنفاذ هذا التقليد، وهو لا ريب تقليد حميد، إذ لم يكن منطقيا ولا مستساغًا فى الوقت الذى عادت فيه الحياة الدستورية بعد جهاد طويل أن يلى الحكم من اشتركوا فى تعطيلها من قبل، فلعل فى إقصائهم عن الوزارة ما يزع المستوزرين ويشعرهم بعواقب العبث بالنظام الدستورى والاستهانة به، وأولى هذه العواقب حرمانهم كراسى الوزارة التى جعلوها مطمح آمالهم فى الحياة.

وقد اتبع هذا التقليد الحميد فى عهد الوزارات الائتلافية الثلاث المتعاقبة: وزارة عدلى، ووزارة ثروت، ووزارة النحاس الأولى.

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ برآسة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك جلسة الافتتاح، وتلا عدلى باشا خطاب العرش، وقد نوه بعودة الحياة الدستورية وضرورة تثبيتها، قال: «اعتزمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة كما اعتزمت تقوية نظام الحكم الدستورى وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليده».

وألمع إلى أن الوزارة ستسعى فى انضمام مصر إلى عصبة الأمم، قال: «وستسعى الحكومة سعيها للاندماج فى عصبة الأمم لتظفر بقسطها من الاشتراك فى الحياة الدولية».

وأشار إشارة خفيفة إلى تصرفات الإنجليز فى السودان قال: «وترى حكومتى أن ما اتخذ من إجراءات فى السودان لا يمكن أن يؤثر فى حقوق مصر الشرعية التى ما زالت باقية كما كانت، وستبذل الحكومة قصارى جهدها للوصول فى أمرها إلى حل ترتضيه البلاد».

واجتمع مجلس النواب وانتخب سعد باشا رئيسًا له، ومصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وكيلين.

وألقى سعد لمناسبة انتخابه رئيسًا للمجلس خطبة أشار فيها إلى وجوب وضع حد للاعتداء على الدستور فى المستقبل، قال: «والأمر الثانى الذى ألفت له أنظاركم هو أن تفكروا من الآن فى وضع تدابير تشريعية لوقاية هذه الحياة الدستورية من التعطيل مرة أخرى، وأمامنا طرق تشريعية كثيرة يمكن أن نتقى بها هذا العبث بتلك الحياة التى هى الحياة الغالية؛ لأن حياة الأمم تحت حكومة مطلقة ليست حياة مطلقا، وإنما الحياة هى التى يشعر فيها كل فرد من الأمة أنه ليس خاضعًا إلا لأمر واحد هو الدستور والقانون».

كانت عودة الحياة الدستورية هى أهم حوادث سنة ١٩٢٦، فكانت هذه السنة من هذه الناحية ربحًا للأمة، بعد أن كانت سنة ١٩٢٥ سنة الرجعية والحكم المطلق.

وقد أفاد الائتلاف فى تصفية الجو وقتًا ما من المهاترات والمطاعن التى كانت تفيض بها الصحف من قبل.

ومن ثمرات الائتلاف أن الوزارة سارت فى الجملة فى شئون الحكم سيرًا معتدلا لم تفسده الحزبية إلا فى النادر من الأمور.

وفى عهد هذه الوزارة احتفل بتأسيس مدينة بور فؤاد فى ديسمبر سنة ١٩٢٦، وهى مدينة أنشأتها شركة قناة السويس تنفيذًا لاتفاقها المبرم مع الحكومة فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥.

وفى عهدها خرج من خدمة الحكومة آخر مستشار بريطانى من محكمة الاستئناف وهو المستر رافرتى.

لكن الأمر الهام الذى يؤخذ عليها أنها لم تعن بقضية الاستقلال، ولا بمقاومة الاعتداء البريطانى، ولم تعمل عملًا ما لرفع آثار الاعتداءات المتكررة من الإنجليز فى السودان ولا لإعادة الجيش المصرى إلى ربوعه، وأهملت المسألة السياسية العامة، حتى فيما كان من الميسور عمله، كانضمام مصر إلى عصبة الأمم، وهو ما وعدت به فى خطبة العرش، فإنها لم تبذل أى مسعى فى هذا السبيل، ولم تعمل شيئًا فى صدد إلغاء الامتيازات الأجنبية، وسكتت عن عدم تقديم اللورد لويد أوراق اعتماده، فلم تثر هذه المسألة لكى لا تغضب دار المندوب السامى، ويؤخذ عليها أيضًا أنها لم تضع لنفسها برنامجًا إنشائيا إصلاحيا ينهض بالبلاد من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وتركت الأمور تسير على منهاجها القديم من الاشتغال بالمسائل الحكومية العادية، دون البرامج الإصلاحية الواسعة المدى، وبالرغم من أنها أعلنت فى خطاب العرش أنها ستعنى ببعض هذه الشئون فإنها لم تعمل أى عمل إنشائى فى هذه الناحية، ولم تفكر فى وضع برامج لها، بل لم تدرس شيئا منها يصح أن يكون مقدمة لهذا الإصلاح الذى يجب أن يكون أهم مقاصد الحكومات، ولقد كان الظرف مهيأ لها لكى تقوم بأعبائه؛ لأنها لم تكن هدفًا لحملات من خصومها، أو مؤامرات تدبر لإسقاطها وتضطرها إلى صرف جهودها لإحباطها، ومع ذلك لم تنتهز هذه الفرصة المؤاتية، ولم تعمل عملا إنشائيا ذا شأن.

على أن البرلمان فى دورته الأولى قد أدى للبلاد خدمات تذكر له بالخير، نذكر منها:

١ - إلغاء المراسيم بالقوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان، وأهمها قانون الانتخابات الصادر فى ٨ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى عهد الوزارة الزيورية، واعتباره باطلا بطلانا أصليا لمخالفة صدوره للدستور، وبذلك توطد قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان سنة ١٩٢٤.

٢ - وجوب إيداع أموال المجالس البلدية والمحلية بنك مصر بدلاً من البنك الأهلى (الإنجليزى فعلا).

٣ - إقرار قانون العفو الشامل عن كل ما ارتكب من الجرائم (السياسية) من ٢٤ديسمبر سنة ١٩٢٤ (تاريخ حل مجلس النواب الأول) إلى ٣أبريل سنة ١٩٢٦ (يوم نشر المرسوم فى الجريدة الرسمية بتحديد موعد الانتخابات).

٤ - إقرار قانون منع خلط القطن وقانون مراقبة بذرة القطن.

٥ - إقرار قانون بالاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا.

٦ - استنكار تصرف وزارة زيور فى شراء دار المفوضية المصرية بلندن إذ كانت صفقة خاسرة كلفت خزانة الدولة مبالغ طائلة، فوق ما تقتضيه طاقتها ومصلحتها، وانفقت دون إذن البرلمان ودون أن ترد فى الميزانية، ودعوة الحكومة لاتخاذ الإجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة، وضرورة تضمين مشروع قانون محاكمة الوزراء نصًّا بمعاقبة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة بمبلغ لعمل لم يكن فى الميزانية اعتماد بشأنه أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان.

٧ - إلغاء وظائف القناصل فى جميع المدن التى فيها مفوضيات وفى هذه الحالة يقوم الوزير المفوض بأعمال القنصل العام ويكتفى بتعيين مأمور قنصلية للقيام بالأعمال الإدارية وإلغاء قنصليات سلانيك، وأنفرس. وبرشلونة،

ومونيخ. وليون. وهامبورج. وبودابست، اقتصادًا فى النفقات.
وقد فُضّت الدورة البرلمانية يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦.

واجتمع البرلمان فى مستهل الدورة الثانية يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦، وألقى عدلى باشا أيضا خطبة العرش، وأعيد انتخاب سعد زغلول باشا لرآسة مجلس النواب، ومصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وكيلين.

وقد وقف الحزب الوطنى موقف المعارضة فى هذه الدورة وفى الدورة الماضية من الناحية السياسية العامة التى تدور على العلاقات بين مصر وانجلترا.

ومن أهم أعمال البرلمان فى هذه الدورة معالجة أزمة هبوط أسعار القطن فى ذلك العام هبوطًا غير طبيعى نشأ فى الغالب عن ضغط المضاربين فى البورصة، فأقر قانون إنقاص الأراضى التى تزرع قطنًا إلى ثلث الزمام فى سنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩.

وقرر دخول الحكومة سوق كونتراتات القطن مشترية وتعيين لجنة من بعض أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ومندوبين عن الحكومة لتنفيذ هذا القرار (جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦)، وخصصت الحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه لتسليف المزارعين على أقطانهم لمنع بيعها ببخس الثمن.

وأقر البرلمان إلغاء المرسوم الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩١٨ بتسخير الأهالى للعمل فى تقوية جسور النيل.

ومن أهم أعمال وزارة عدلى فى هذه الدورة وضع مشروع إنشاء محكمة النقض والإبرام، وقد أحالته إلى هيئة محكمة الاستئناف لبحثه وإبداء رأيها فيه، وهو المشروع الذى صدر به قانون سنة ١٩٣١ بعد إدخال تعديلات فيه.

ووضعت مشروع قانون التعاون، وقد أحيل إلى البرلمان فى مايو سنة ١٩٢٧ على عهد وزارة ثروت وصدر فى عهدها.

وألغت بعض المفوضيات التى أنشئت فى الخارج لمجرد ملئها بالموظفين من

المحاسيب فى عهد وزارة زيور على حساب ميزانية الدولة وهى مفوضيات:

١ - بروكسل ببلجيكا.
٢ - مدريد بأسبانيا.
٣ - براج بتشيكوسلوفاكيا.
٤ - بخارست برومانيا.
٥ - لاهاى بهولاندا.
٦ - ريو دى جانيرو بالبرازيل.
٧ - استكهلم بالسويد.
٨ - برن بسويسرا.

وفاة على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى
(٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

كانت وفاة على فهمى كامل بك حادثًا جللًا فى تاريخ الحركة القومية، مات رحمه الله ميتة الأبطال فى ميدان القتال، كان يوم الجمعة ٣١ديسمبر سنة ١٩٢٦ محددًا للاحتفال بالذكرى السابعة لوفاة المرحوم محمد بك فريد، وأقيم الاحتفال مساء ذلك اليوم بدار سينما متروبول بالقاهرة، وخطب فيه الفقيد خطبة وطنية أشاد فيها بذكرى فريد وجهاده فى سبيل بلاده، وختمها بآخر رسالة له بعث بها من منفاه إلى مواطنيه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩، وكان الخطيب قويًّا فى إلقائه، جهوريا فى صوته كعادته، مثيرًا للحماسة فى نفوس السامعين، وما أن أتم خطبته حتى سقط من فوق منبر الخطابة، وكان الظن أنها حالة إعياء أصابته من إجهاد نفسه فى الخطابة، ولكن لم تمض لحظات مرت كالبرق الخاطف حتى تبين أنه أسلم الروح، وحمّ القضاء فضجّ الحاضرون بالبكاء، وتعالت أصوات النحيب فى أرجاء المكان، ونقل الفقيد إلى بيته بين بكاء الباكين، ووجوم المشدوهين، كانت وفاته صورة رائعة لمصرع القائد الشجاع يطيب له أن يجود بحياته فى حومة الوغى، ولقد عمّ الحزن عليه أرجاء البلاد، وذكر الناس ولا يزالون يذكرون له نضاله المتواصل عن قضية الوادى تحت لواء شقيقه الزعيم الأول «مصطفى كامل»،

ضاله، وتابع النضال بعد وفاته، وحفظ عهده إلى آخر نسمة من
ه فى موضعه من هذا الكتاب، وفى كتاب ثورة ١٩١٩[٣]، وشيعت
بهد مهيب ضم الألوف المؤلفة من طبقات الشعب كافة، وسار
منزل الفقيد بعابدين إلى ميدان الأوبرا فالعتبة الخضراء فشارع
لى عليه فى جامع قيسون، واستأنفت الجنازة سيرها إلى مقابر الإمام
ث دفن إلى جوار شقيقه العظيم.

استقالة وزارة عدلى

وزارة عدلى يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٧، ولم تكن استقالتها متوقعة،
جأة وعلى غير انتظار، وذلك أن مجلس النواب كان يتناقش بجلسة
توظيف المال الاحتياطى للحكومة وتخصيص جانب منه لتشجيع
لوطنية، وفى أثناء المناقشة تقدم اقتراح من خمسة عشر عضوا
المجلس للوزارة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ ولايتها
جاء فى أن يستمر هذا التعضيد وتتنوع ضروبه، فيوكل إلى البنك
ال التى يمكن أن يقوم بها والتى فى قيامها مصلحة للحكومة والبنك
لأوراق المالية والتحاويل على الخارج وإيداع جانب من أموالها فيه
، توسيع دائرة أعماله خصوصًا فيما يتعلق بالتسليف على القطن
البدل الذى لدى الأوقاف الأهلية.

، النائب عبد السلام جمعة بك على هذا الاقتراح لما تضمنه من شكر
ر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح، وكان عدلى باشا حاضرًا فى هذه
هذا القرار من المجلس بمثابة عدم ثقة بوزارته، فلما رفعت الجلسة
وأعيدت لم يحضرها ولم يحضر كذلك أحد من الوزراء، وظهر من ذلك
بدت فى الأفق، وأراد مصطفى النحاس باشا، وكان يرأس الجلسة فى
أن يتلافى الأزمة، فقال ردا على طلب بعض الأعضاء تأجيل الجلسة
الوزراء: يظهر أن الوزارة متأثرة مما حدث قبل الاستراحة من

م أيضا كتابنا «مصطفى كامل» وكتابنا «محمد فريد».

رفض الاقتراح الذى كان متضمنًا شكر الحكومة ومشتملًا على طلبات أخرى تتعلق ببنك مصر، ويظهر أنها رأت أن رفض الاقتراح معناه عدم الثقة بها، ولكنى لا أظن مطلقًا أن هذه الفكرة قد جالت بخاطر المجلس، وكل ما فهمته هو أن الاقتراح كان متشعبًا ولهذا رفضه المجلس اكتفاءً بالاقتراحات التى قرر إحالتها على لجنة المالية لفحصها، وسأل أعضاء المجلس قائلا: هل يخالفنى أحد فيما صرحت به الآن؟ فأجاب الأعضاء: كلنا موافقون، وكرر القول بأنه لا يفهم مطلقًا أن المجلس قصد عدم الثقة بالوزارة، وأقره الأعضاء على ذلك، وقال عبدالسلام جمعة بك إنه حينما تكلم ضد الاقتراح كانت فكرة عدم الثقة بالوزارة بعيدة عن ذهنه كل البعد وأن المجلس فى كل فرصة يعلن أنها محل ثقته.

ولم تفد هذه التصريحات فى تبديد سوء التفاهم، ورفعت الجلسة على أمل أن يقتنع عدلى باشا بأن المجلس لم يقصد عدم الثقة بوزارته، ولكنه أصر على رأيه، وأعيدت الجلسة وحضرها، وأعلن عزمه على الاستقالة قائلًا: سمعت الحكومة أثناء نظر تقرير الميزانية انتقادات من كثير من حضرات الأعضاء، وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذه المجلس فى هذه الجلسة، وترى الحكومة فى هذا القرار وفيما تضمنته هذه الانتقادات من عبارات اللوم ما يدعوها صيانة لكرامتها إلى أن تتخلى عن الحكم، ورفعت الجلسة عقب ذلك مباشرة.

ومن رأينا أن قرار المجلس وبخاصة بعد التفسيرات التى فسره بها الأعضاء لا يعد قرارًا بعدم الثقة، وما كان يستوجب استقالة الوزارة، ولكن عدلى باشا كان دقيق الحس، شديد الحرص على كرامته، غير متهافت على منصب الوزارة، فرأى رغم التصريحات الودية التى بدت من رئيس المجلس وأعضائه أن مجرد رفض المجلس لاقتراح الشكر يحمل فى ثناياه عدم التقدير لوزارته، فآثر مبالغة منه فى احترام سلطة مجلس النواب أن يستقيل من الحكم، وهذا أمر متروك تقديره إلى رئيس الوزارة، وهو على أى حال إحساس حميد إذا قورن بالوزارات التى تتحدى المجلس فتعاقبه بالحل إذا هو أبدى عدم ثقته بها أو لمحت فى الأفق أنه سيقرر عدم الثقة بسياستها، مما أفقد الحياة الدستورية روحها ومعناها، وجعلها حياة صورية خيالية.

قدم عدلى إلى الملك يوم ١٩ أبريل أى فى اليوم التالى لقرار المجلس استقالة الوزارة، وقد وقعها الوزراء جميعًا، ولم يذكروا فيها أسبابًا.

وطلب سعد إلى عدلى العدول عن الاستقالة، وألح عليه فى ذلك، فأبى. وعلى ذلك قبلت استقالته فى ٢١ أبريل.

وزارة ثروت باشا
(٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧)

هى ثانية الوزارات الائتلافية، وقد رغب سعد إلى ثروت أن يؤلفها بعد استقالة وزارة عدلى، فقبل هذه المهمة. ومن ثم استدعاه الملك، وعهد إليه تأليف الوزارة الجديدة فألفها فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ على النحو الآتى: ثروت باشا للرآسة والداخلية. جعفر ولى باشا للحربية والبحرية. أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية. فتح الله بركات باشا للزراعة. مرقس حنا باشا للخارجية. محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف. على الشمسى باشا للمعارف. أحمد محمد خشبة باشا للمواصلات. عثمان محرم باشا للأشغال. محمد محمود باشا للمالية. وهم أعضاء الوزارة السابقة مع تغيير يسير فى مناصبهم ودخول جعفر ولى باشا فيها.

كانت سياسة هذه الوزارة هى نفس سياسة الوزارة السابقة، وكان الدكتور حافظ عفيفى بك مرشحًا للدخول فيها من ممثلى حزب الأحرار الدستوريين لكن الملك فؤاد رفض تعيينه، لما سبق له من جهود فى سبيل إعلان الدستور كانت تتعارض مع رغبات الملك، فأسرها له نفسه، وحال دون دخوله الوزارة، فعين بدله جعفر ولى باشا.

وقد اعترض حزب الأحرار الدستوريين على هذا التدخل، واحتج عليه فى بيان له أصدره عقب تأليف وزارة ثروت باشا إذ قرر: «الاحتجاج على مخالفة التقاليد الدستورية المقررة لدى جميع الأمم ذات النظم النيابية بالعدول عن تعيين مرشح فى منصب الوزارة بعد أن تم ترشيحه على الطريقة الدستورية باتفاق رئيس الأغلبية ورئيس الحكومة وتمام رضا حزب الأحرار الدستوريين».

ولعلك تشعر بشيء من الدهشة والتهكم المرير عندما تقرأ هذا القرار، فهذا الحزب الذى يثور على مخالفة تقليد دستورى سليم ويتمسك بحق الأغلبية فى ولاية الحكم هو بذاته الذى أهدر حقوق الأغلبية واشترك غير مرة فى تعطيل الدستور، لكى يستأثر بمقاعد الحكم، فالحكم عنده هو هدفه الوحيد، وسيان عنده أن يصل إليه من طريق الدستور أو من طريق هدم الدستور، وما بهذه الأساليب الملتوية تخدم الأمة، ولا لمثل هذه الغاية تنشأ الأحزاب السياسية وتفيد منها البلاد.

أزمة الجيش

(مايو – يونيه سنة ١٩٢٧)

وقعت فى أواخر شهر مايو وأوائل شهر يونيه سنة ١٩٢٧ أزمة سياسية حادة بين مصر وانجلترا، سميت «أزمة الجيش»، وكانت صورة متكررة للاعتساف البريطانى بإزاء مصر، كما دلت على نية مبيتة من انجلترا على أن لا تمكن مصر من أن يكون لها جيش أو قوة دفاعية إطلاقا.

وبيان ذلك أن ميزانية الدولة عن سنة ١٩٢٧ – سنة ١٩٢٨ كانت معروضة على مجلس النواب، واتباعًا للأوضاع البرلمانية أحيلت على اللجنة المالية بالمجلس لبحثها وتقديم تقرير عنها للمجلس، وقد استأنست اللجنة بآراء لجان المجلس المختلفة وطلبت إليها إبداء ملاحظاتها عنها. وكانت لجنة الحربية منوطًا بها إبداء ملاحظاتها على ميزانية وزارة الحربية، فألفت لجنة فرعية لفحصها انتهت إلى إبداء عدة مقترحات خاصة بإصلاح الجيش المصرى وترقيته، منها إلغاء منصب السردار (وكان شاغرًا منذ مقتل السير لى ستاك)، ومنها تحسين أسلحة الجيش ومهماته، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية، واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام للجيش وقتئذ وكان بريطانيا (اسبنكس باشا) عضوًا فيه، وذلك على غرار مجلس الجيش فى انجلترا، وأبدت أيضا بعض ملاحظات على مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل وعن المناطق التى كانت باقية تحت الحكم العرفى سواء فى محافظتى الصحراء أو الواحات.

قدمت اللجنة الفرعية تقريرًا بهذه المقترحات والملاحظات إلى لجنة الحربية، وقبل أن تفحصها هذه وتبت فيها برأى وصل نبؤها إلى دار المندوب السامى والصحف البريطانية، فهبت ترعد وتبرق، وتتهدد وتتوعد، ونشأت هذه الأزمة، وكان مظهرها توجيه مذكرة من الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية بواسطة دار المندوب السامى فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧، خلاصتها:

إن الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى، وعلى حماية المواصلات الإمبراطورية، وترغب أن يكون جيش مصر صالحًا مستعدا للاشتراك فى الدفاع عن البلاد، وهى لذلك على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على إيجاد مثل هذه القوة بشرط أن تكون مدربة طبقًا للقواعد البريطانية وبأقل عدد من الأشخاص البريطانيين، إذ أن هذه القوة ستدعى للتعاون مع الجنود البريطانية فى مصر، وأنه لوحظ فى الأيام الأخيرة أن هناك اتجاهًا مقلقًا يرمى إلى إدخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى، واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية، وهذه المحاولات لقيت أخيرًا تأييدًا فى بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر حديثا وسيطرح للمناقشة قريبًا فى البرلمان، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرًا من الفرص التى تتهيأ للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى، ولذلك فإنها تدعو الحكومة المصرية إلى إعادة النظر فى موقفها بغير إبطاء، وخلصت المذكرة إلى طلبات الحكومة البريطانية وهى:

١ - وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء اسبنكس باشا) من أن يؤدى فى حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلستن باشا فى يناير سنة ١٩٢٥، إذ هى لم تلغ قط، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع المرتب المتناسب وواجباته، ويجب أن يعطى عقدًا على الأقل لمدة ثلاث سنوات فى أول الأمر.

٢ - إذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر فيجب على وزير الحربية

ألا يتأخر عن أن يرفع إلى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة.

٣ – أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدًا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها المفتش العام نفسه، وهذا الضابط يحل محله فى غيابه، أو عندما يكون قائمًا بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطانى يكون موجودًا.

٤ – يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل إذا نفذ الإدماج الذى تقرر أخيرًا)، تحت إشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه، ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطًا بريطانيا، كما كان الحال حتى أبريل سنة ١٩٢٥.

٥ – أن تظل المراكز التى يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك فى مصلحة خفر السواحل إذا أدمجت فى مصلحة الحدود محفوظة فى أيد بريطانية، ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم لا مباشرة ولا بالواسطة.

٦ – وفيما يتعلق بالاختصاص القضائى تبقى الحالة الحاضرة على ما هى عليه فى الجهات الداخلة فى جتصاص مصلحة الحدود، أى يبقى النظام العرفى فيها.

وظاهر من هذه المذكرة أن الغرض منها استبقاء الإشراف البريطانى كاملا على الجيش المصرى، كما كان فى عهد الاحتلال والحماية.

لم تنشر الحكومة نص المذكرة بأكمله فى حينه، واكتفت الصحف بنشر خلاصات مما وصل إلى علمها عنها، وأرادت الحكومة بعدم نشرها التهوين من خطرها وتهدئة الخواطر.

وقد رد ثروت باشا على هذه المذكرة فى ٣ يونيه سنة ١٩٢٧ ردا مفرغًا فى قالب الود والتسليم بمعظم المطالب البريطانية، ذكر فيه أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع إدخال السياسة فى الجيش وأنها تتوق

أبدًا إلى أن تجلو كل شك عن الجيش المصرى فى هذه الناحية، ولم يكن ليفوتها إجراء التحقيق إذا قدمت لها حوادث معينة، وذكر عن التقرير الذى أشار إليه المندوب السامى فى مذكرته إنه ليس من عمل لجنة الحربية البرلمانية، بل إن لجنة فرعية منها تألفت لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط، فكلفت اثنين من أعضائها وضع تقرير فى الموضوع، وأن مشروع هذا التقرير هو الذى نشر بغير أن يقدم لا للجنة الحربية ولا للجنة الفرعية نفسها، وقال إن الحكومة المصرية على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لإيجاد الترتيبات التى من شأنها أن تسهل التعاون المذكور، ولكن فى انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه المفاوضات ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات يمكن أن يحتفظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى كما كانت حتى الآن وبغير عائق، وأنه منذ إعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور آنفا الذى أدخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط، منذ هذا المرسوم والخدمات المختلفة للجيش تسير سيرًا عاديا، ومع أن بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط فما كانت إلا نادرة وعرضية، وكانت تدور غالبا حول مدة الترقية الوقتية، على أنه يمكن القول بأن الوزير (لمصلحة الدقة وحسن النظام) سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التى ألفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات والتى يتخذ منها سندًا لقراراته، وفيما يتعلق بمد خدمة المفتش العام من سنتين إلى ثلاث ترى الحكومة أن عقد المفتش العام لما يكد يبدأ مدته، ومن ثم فإن هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية، ومثل هذا يقال عن اقتراح الإنعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه، على أن وزير الحربية سيبحث من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدًا للمفتش العام على أداء أعباء منصبه أو ليحل محله عند غيابه، وما دامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين فلن يتأخر عن القيام به فى حدود السلطة المخولة له لتعيين أجنبى فى منصب فنى، وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى، وفيما يختص بمصلحة الحدود فإن هذه المصلحة التى تشتغل بأعمال الإدارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢، وبمقتضى

مرسوم سنة ١٩٢٥ المنشىء لمجلس الجيش يكون المدير العام لهذه المصلحة عضواً فى ذلك المجلس بحكم وظيفته، هذا إلى أنه مادامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص مجلس الجيش فإن هناك كل ما يدعو إلى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان وطبقًا لمقتضيات الخدمة. وفوق ما تقدم فإن الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣، ونظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عند ما انتهت مدة عقودهم فقرر – لمصلحة العمل – أن يستبقيهم فى مناصبهم، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدد تتراوح بين سنة وسنتين، وهذه العقود تثبتهم فى الأعمال التى كانوا يقومون بها ولا يزالون مستمرين على القيام بها، وإنما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أو لا، وعند بحث هذه المسألة ستكون الحكومة المصرية طبعًا خاضعة لمصلحة العمل فقط لا لأى اعتبار آخر مهما كان. أما النظام القضائى المنفذ فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود فما هو فى الحقيقة أكثر من سلطان مد المبادئ التى وضعتها الحكومة المصرية سنة١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل إلحاقها بمصلحة الحدود حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها، ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام إلى الوقت الذى يمكن أن يحل محله نظام أوفى، ومنذ هذا الوقت لم تدع الأسباب الحكومة المصرية إلى النظر فى وضع النظام الجديد، ويرجع على الأقل إلى أسباب تتصل بالأحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العريش التى تتبع منطقة الحدود الشرقية إن الحكومة تدرس مسألة إعادة محكمة أول درجة باختصاصها الأصلى وهذه المحكمة هى التى كانت موجودة فى الأصل قبل وجود الإدارة محل البحث.

وأعرب ثروت باشا فى ختام رده عن رجائه فى أن الإيضاحات والتأكيدات المتقدمة ستبدد كل سوء تفاهم بين الحكومتين فى موضوع الجيش المصرى، وعن رغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما فيوما وأن يظل حسن التفاهم سائدًا بينهما وأن تكلل بالنجاح مجهودات الطرفين فى الوصول إلى

اتفاق يقوى روابط الصداقة ويوحد بين البلدين كما يضمن مصلحتهما.

ولم ينشر الرد فى حينه، لكى لا يثير الرأى العام على الوزارة.

وبينما كان الأخذ والرد متبادلين بين الجانبين، إذا بالأزمة تأخذ شكلا حادا. فقد أذاعت أنباء لندن البرقية أن ثلاث بوارج بريطانية أمرت بالسفر من مالطة إلى المياه المصرية، ثم ألقى السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا بيانًا فى مجلس العموم عن الأزمة قال فيه إن الحكومة البريطانية إنما تدخلت فى هذه المسألة لأن فريقا من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لأنجلترا، وأن الدليل على ذلك هو ما اقترحته اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش وأسلحته (تأمل!)، وأضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات فى المسائل المعلقة، ولكن إلى أن يتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن فى مصر وأن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعيًا يبذل للتحريض والهياج، وهذا هو ما أدى إلى إرسال البوارج الثلاث إلى مصر.

وقد جاءت هذه البوارج فعلا إلى ميناء الإسكندرية وبور سعيد، فكان لحضورها وقع أليم فى النفوس.

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد مدة خدمة اسبنكس باشا المفتش العام للجيش، ومنحته رتبة فريق، وقبلت تعيين وكيل إنجليزى له وهو اللواء بالمر باشا، وعينت ضباطا إنجليز جددًا بالجيش.

واستبان من ملابسات هذه الأزمة أن إنجلترا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى يعول عليه فى الدفاع عنها، وقد أفصح المحرر الحربى لجريدة الديلى تلغراف عن هذه النية بقوله: «إذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال. وإذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل».

وأرادت انجلترا من ناحية أخرى الضغط على الحكومة المصرية وإكراهها على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة التى تربط مصر بانجلترا، وإنذارها بأنها

ما لم تقبل المعاهدة فستظل انجلترا على سياستها فى إحراجها وإثارة الأزمات فى وجهها والتدخل فى شئونها الداخلية، وقد اتضح فيما بعد أن عقد المعاهدة لم يضع حدا لهذا التدخل، بل كانت بابا جديدًا من نوع جديد لا ستدامة البغى والعدوان.

رحلة الملك فؤاد إلى أوروبا

(يونيه – نوفمبر سنة ١٩٢٧)

اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة إلى أوروبا، وأرادها رحلة ملك مطلق، لا ملك دستورى، فلم يدع أى وزير لاصطحابه، على حين أن المألوف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير الخارجية فى مثل هذه الرحلات، ولكن الملك أبدى رغبة فى أن لا يصحبه أحد الوزراء، وهنا نشأت أزمة داخلية، وقف سعد فيها إلى جانب ثروت، واشترط أن يصحب الملك فى رحلته، وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية، فأحجم عن إقراره، لأن الملك فؤاد كان لا يزال معتزمًا السفر دون أن يصطحب أحدًا من الوزراء، وكان معروفًا أن الملك لم يكن فى خاصة نفسه يميل إلى الوزارة من يوم تأليفها بل كان يعتبرها مفروضة عليه، ويود أن يخلق لها العقبات وأن يتخلص منها فى أول فرصة، وانتهت الأزمة بقبول الملك اصطحاب ثروت باشا فى رحلته، وعلى ذلك أقر البرلمان اعتمادات الرحلة، على أن الملك أبى أن يركب معه رئيس الوزراء اليخت «المحروسة»، على سعته وعديد غرفة ووفرة أقسامه وأبهائه، واستقله وحده وحاشيته، وأبحر من الاسكندرية صبيحة يوم الجمعة ٢٤ يونيه، أما ثروت باشا فقد أبحر على ظهر الباخرة «ماريبيت باشا»، والتقى بالملك فى أوروبا!

وصل الملك فؤاد إلى مرسليا فباريس، ثم إلى لندن. حيث قوبل مقابلة فخمة، واستقبله على محطة فيكتوريا الملك جورج الخامس وبعض الأمراء، والمستر بولدوين رئيس الوزارة البريطانية، والسير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية، وكثير من العظماء، وأقيمت له يوم ٤ يوليه مأدبة رسمية بقصر بكنجهام، ألقى فيها الملكان خطبتين تختلفان فى روحهما ومعناهما عن الخطب التى تتبادل بين

ستقلتين، فقد ورد فى خطبة الملك جورج قوله: «ولست فى حاجة
لجلالتكم الاهتمام الوثيق المقرون بالعطف الذى تتبعت به تقدم
رنى أن هذا التقدم الذى تم فيما مضى عززه التعاون الودى بين
ال: «ولا يقل عن ذلك ترحيبنا بجلالتكم بصفة كونكم ملكا لبلاد
سالح عديدة مشتركة ويجب أن ننظر بمزيد الاهتمام إلى ارتقائها
.

رات تحمل فى طياتها معانى السيادة والإشراف على شئون مصر.
الملك فؤاد اعتراف بهذه المعانى أشد دلالة على التبعية، كقوله:
جلالتكم كذلك على العطف الذى تتبعتم به تقدم مصر وإنه
ترف بالمساعدة الفعلية التى قامت بها بريطانيا العظمى فى الماضى
التقدم».

ن هاتان الخطبتان فى أعقاب المذكرة البريطانية التى قدمت فيها
بها فى شأن إبقاء السيطرة الإنجليزية على الجيش المصرى، وقبلتها
رية مرغمة تحت تأثير البوارج الحربية التى صحبت تقديم هذه
نت الخطبتان تأييدًا وإقرارًا لهذا العدوان الصارخ، ويتبين من هذه
المقابلة الفخمة التى استقبل بها الملك فؤاد فى لندن كانت كلها مغنمًا
د بدأت فى هذه الرحلة المحادثات الأولى بين ثروت باشا والسير
رلين، وهى المحادثات التى أسفرت فى نوفمبر سنة ١٩٢٧ عن
هدة تبعية واحتلال.

تمت زيارة لندن عاد الملك إلى باريس، ثم زار إيطاليا، فقوبل فيها
، وطاف ببعض المدن الإيطالية، ورجع إلى باريس فى ٢٠ أغسطس،
، فيشى للاستشفاء، وزار بلجيكا.

غسطس أبحرت الملكة نازلى على اليخت الملكى «المحروسة» من
إلى أوروبا، لتلحق بالملك فى رحلته، وزار الملك باريس زيارة رسمية

فى أكتوبر، فقوبل بالحفاوة البالغة. وعاد من رحلته فى نوفمبر، فبلغ الإسكندرية يوم ١٤ منه وانتقل إلى العاصمة يوم ١٦ منه.

وفاة سعد زغلول
(٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧)

سافر سعد يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٧ إلى «بساتين بركات» ببلبيس، وقضى بها عشرة أيام فى ضيافة فتح الله باشا بركات (ابن أخت الفقيد) وشعر بالراحة من عناء العمل ثم انتقل إلى «مسجد وصيف»[(٤)] ليقضى بها أيامًا أخرى فى قصره الريفى الذى اعتاد أن يذهب إليه صيفًا فى بعض السنين، ومرت الأيام الأولى وهو فى صحة عادية، ولكنه فى أوائل أغسطس شعر بألم فى أذنه اليمنى، وكان الظن أنه ألم خفيف لا يلبث أن يزول، غير أنه أخذ فى الاشتداد، وارتفعت حرارة الرئيس، وعاده الأطباء فوجدوا أن مرضه نوع من الحمرة، وأخذوا فى علاجه بالحقن بالمصل المقاوم لهذا الداء، ولما تحسنت حالته وهبطت الحرارة قليلاً نصحوا بعودته إلى العاصمة، لأن فيها وسائل العلاج والراحة مالا يتوافر فى الريف، فبارح «مسجد وصيف» صباح الجمعة ١٩ أغسطس وآثار المرض بادية عليه، وأقلته الباخرة «محاسن» إلى القاهرة. فلما وصلها لزم داره مريضًا وتحسنت صحته قليلا، ثم عاوده المرض، وأخذ يتفاقم ويشتد، حتى وافاه الأجل المحتوم فى الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧.

فما أن ذاع نعى الزعيم حتى أرتجت البلاد لوفاته، وعم الحزن أرجاء الوادى، وطيرت الأسلاك البرقية نبأ نعيه فى الشرق والغرب.

ونعاه مجلس الوزراء فى بيان قال فيه: «مجلس الوزراء ينعى إلى الأمة المصرية مع الأسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا فقد وافاه القدر المحتوم حوالى الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ أغسطس سنة

---

(٤) من بلاد مركز زفتى على النيل (فرع دمياط).

١٩٢٧ عقب مرض لم يمهله طويلا ولم يعطف على مستودع آمال الأمة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها، وإلى الله مرجعه وله منه الرحمة والرضوان، وإلى الشعب المصرى جميل العزاء، وستشيع الجنازة فى الساعة الرابعة بعد ظهر الأربعاء الموافق ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٧ من بيت الأمة إلى مدفن الفقيد بالإمام الشافعى».

ونعته الصحف والهيئات والأحزاب نعيًا بالغ الأثر فى تقدير الزعيم الراحل.

وشيعت جنازته عصر يوم الأربعاء فى موكب رهيب احتشد فيه جموع المشيعين، واشترك الشعب بأسره فى توديع سعد إلى مقره الأخير، وشيع جثمانه إلى قبره المؤقت بحى الإمام الشافعى، ورثاه الشعراء والكتاب، وأبنته الصحف فى مصر والبلاد العربية قاطبة، وعدّته زعيمًا للشرق لا لمصر وحدها، وساهمت الصحف الأوروبية فى نعيه على اختلاف مشاربها ومذاهبها.

تخليد ذكرى سعد

اجتمع مجلس الوزراء عقب وفاة سعد وقرر تخليدًا لذكراه:

أولًا: إقامة تمثال للفقيد فى العاصمة وآخر فى الإسكندرية.

ثانيًا: شراء منزله «بيت الأمة» وضمه إلى الأملاك العمومية المخصصة للمنافع العامة على أن يبقى حق السكنى فيه لحرم الفقيد مدى الحياة.

ثالثًا: إنشاء مستشفى أو ملجأ فى العاصمة يطلق عليه اسم سعد زغلول.

رابعًا: شراء البيت الذى ولد فيه المرحوم ببلدة «ابيانه» بمركز فوه وضمه أيضًا إلى الأملاك العامة.

خامسًا: تشييد ضريح للفقيد على نفقة الحكومة.

وقد نفذت القرارات عدا الثالث، ونقل جثمان الزعيم إلى ضريحه الحالى يوم الجمعة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٦، فى احتفال مهيب، أعاد إلى الأذهان صورة الاحتفال الاول بتشييع جنازته غداة وفاته.

* * *

الفصل الثالث عشر

شخصية سعد زغلول

تولى سعد زعامة الأمة فى دور من أهم أدوار حياتها القومية، واقترنت زعامته بأعظم ثورة فى تاريخها الحديث[1]، وأسلمت له الأمة قيادها عن طواعية واختيار من أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن انتقل إلى رحمة الله سنة ١٩٢٧، وظلت ذكراه بعد وفاته تملأ الأسماع والأذهان، فمن واجبنا، ومن حقه علينا، أن نفرد هذا الفصل لشخصيته.

ولد سعد فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ. (١٨٥٦م) فى بلدة «إبيانه» من بلاد مركز فوه بمديرية الغربية، وكان أبوه الشيخ «إبراهيم زغلول» من أعيان بلدته وذوى الثراء فيها، ووالدته السيدة مريم بنت الشيخ بركات من أسرة كريمة بمنية المرشد القريبة من أبيانه، وقد توفى الشيخ إبراهم زغلول وسعد فى سن الطفولة فكفله أخوه من أبيه الشناوى أفندى زغلول، وأدخله مكتب القرية وهو فى نحو السادسة، وتعلم به مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن، وانتقل إلى الجامع الدسوقى حيث أتم تجويد القرآن وتلقى دروسًا فى النحو والفقه، ودخل الأزهر سنة ١٨٧١ ليتم دراسته به، وتتلمذ على شيوخه، وقرأ كتب التوحيد على الإمام الشيخ محمد عبده، وانضوى إلى مجلس السيد جمال الدين الأفغانى الذى هبط مصر لأول مرة سنة ١٨٧٠، وكان يختلف إليه طلاب الحكمة فى داره بخان أبى طاقية، فكان لهذين الإمامين أثر كبير فى توجيه الفقيد إلى التجديد والإصلاح، وسلامة المنطق وحرية التفكير، وقوة البلاغة والبيان، وكان له من ذكائه الفطرى ما ساعده على سرعة تكوينه ونضجه الفكرى فى سن مبكرة.

---

(١) ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة ١٩٤٧.

وعندما تولى الشيخ محمد عبده رآسة تحرير «الوقائع المصرية»، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة، اختاره ليكون ضمن هيئة تحريرها، وكان لا يزال الشيخ سعد زغلول، فعين فى أكتوبر سنة ١٨٨٠ محررًا بالقسم الأدبى فيها، وبذلك انتقل من الأزهر إلى الوظائف الحكومية، ثم نقل إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية، فغير زى العمامة ولبس الطربوش، ثم نقل إلى وظيفة ناظر لقلم القضايا بمديرية الجيزة فى أواخر سنة ١٨٨٢، واتجه إلى الدراسات القانونية وهو فى الوظيفة، لما كان لهامن الاختصاص القضائى فى المواد الجزئية.

وشبت الثورة العرابية وانتهت بالإخفاق والاحتلال، ولم يكن لسعد عمل فيها، على أنه عرف بالتشيع لها، ففصل من وظيفته فى أكتوبر سنة ١٨٨٢ بعد هزيمة الثورة.

واتهم مع زميل له، وهو حسين أفندى صقر، بتأليف جمعية سرية تسمى «جماعة الانتقام»، وحقق معهما، فتبينت براءتهما، وأفرج عنهما بعد اعتقال دام عدة أشهر.

وانتظم سعد فى سلك المحاماة سنة ١٨٨٤، فبرزت فيها شخصيته كمترافع قدير، ومحام كبير، ذكى الفؤاد، قوى الحجة، بليغ البيان، وجمع إلى كفايته النزاهة والأمانة فى عمله، والاحتفاظ بكرامته، فسطع نجمه فى سماء المحاماة، ونال فيها وفى المجتمع منزلة ممتازة.

وعين سنة ١٨٩٢ قاضيًا (مستشارًا) بمحكمة الاستئناف، فانتقل من المحاماة إلى القضاء، وبرزت كفايته كقاض ذى شخصية كبيرة، وازدانت مجاميع القضاة وملفاته بأحكامه المليئة بالآراء والمبادئ القانونية السديدة، والبحوث العميقة، والأساليب الرفيعة فى كتابة الأحكام، وعرف فى قضائه بالاستقلال وسعة الأفق والنزاهة، وتحرى الحق والعدالة.

على أن انتقال سعد من المحاماة إلى القضاء دل على حالة نفسية لازمته سنين عديدة، قبل أن يخوض غمار الحياة العامة، وهى إيثار الاستقرار على حياة الكفاح والنضال، فالمحاماة هى ولا ريب مرادفة للكفاح المستمر الذى لا يعرف

تراجعًا أو هوادة، ومع أن سعدًا قد امتاز فيما بعد بقوة النضال السياسى، فإنه فى هذه المرحلة من تاريخه قد جنح إلى الهدوء والاستقرار، وأقر لزملائه المحامين فى حفلة تكريمهم إياه أنه اختار القضاء «ليستريح بعد العناء»(٢).

وقد صاهر فى سنة ١٨٩٥ «مصطفى فهمى باشا» رئيس الوزراء وقتئذ، فسعد بزواج كريمته السيدة صفية زغلول، التى كانت نعم العضد والشريك له فى حياته الخاصة والعامة، وكانت رحمها الله مضرب الأمثال فى الإخلاص لزوجها ومشاركتها إياه فى السراء والضراء، والوفاء له فى حياته، وبعد مماته.

ولم يكن سعد يحمل إجازة الحقوق فى المحاماة والقضاء، ولكنه بعد أن عين مستشارًا بمحكمة الاستئناف لم يشأ أن يكون أقل من بعض زملاء له فى المؤهلات «الشكلية» فأكب على دراسة الحقوق الفرنسية، وحصل سنة ١٨٩٧ على إجازة الحقوق من جامعة باريس بدرجة متفوقة.

سعد زغلول ومصطفى كامل

حينما بدأ مصطفى كامل حياته الوطنية سنة ١٨٩٠. كان سعد لا يزال المحامى النابه (سعد زغلول)، وكان منصرفاً إلى عمله فى المحاماة، ثم عين سنة ١٨٩٢ قاضياً (مستشاراً). فانقطع إلى قضائه بدار العدالة، وليس يخفى أن سعداً أدرك الثورة العرابية حين كان شابا فى مقتبل العمر، وهو وإن لم يكن له دور فى وقائعها وتطورها، لكنه شهد إخفاقها وهزيمتها سنة ١٨٨٢، ولعل هذه الهزيمة قد جنحت به إلى الانصراف وقتاً ما عن النضال السياسى، فانقطع للمحاماة، ثم للقضاء، وشهد من منصة القضاء جهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال على تعاقب السنين. وكان سعد يكبره فى السن بثمانى عشرة سنة، ولابد أنه كان معجباً بنضال ذلك الزعيم الشاب الذى لم يعرف اليأس إلى قلبه سبيلا، ولقد أفاد من هذا النضال، فإن تعيينه وزيراً للمعارف فى أكتوبر سنة ١٩٠٦ كان بلا مراء نتيجة لجهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال فى حادثة دنشواى، فقد وقعت هذه

---

(٢) المؤيد عدد ٢٩ يوليه سنة ١٨٩٢.

الحادثة فى يونيه سنة ١٩٠٦[٣]. فدوى صوته دويا هائلا، وأشهد أوروبا والعالم أجمع على فظاعة المحتلين فيها، وكان لحملاته صدى بعيد فى أوروبا وانجلترا، وتحرج لها مركز الحكومة البريطانية، وأدركت أن سياستها فى مصر تحتاج إلى تبديل وتعديل، فاعتزمت استبدال اللورد كرومر قنصلها العام فى مصر والمسئول الأول عن سياستها، كما اعتزمت إسناد بعض المناصب إلى الأكفاء من المصريين، وأن تترك لهم جانباً من السلطة، لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال، وكان من مظاهر هذه السياسة الجديدة تعيين سعد زغلول وزيراً للمعارف فى أكتوبر سنة ١٩٠٦، ثم استقالة اللورد كرومر فى أبريل سنة ١٩٠٧، وكلا الحادثين من نتائج جهاد مصطفى كامل فى حادثة دنشواى.

وكانت علاقة مصطفى بسعد ودية حتى سنة ١٩٠٦، ويبدو وده مما كتبه (اللواء) فى عدد ٧ فبراير سنة ١٩٠٦ عن مرضه، قال تحت عنوان (شفاه الله): انحرفت صحة حضرة الأصولى المفضال سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وقضت بإجراء عملية بسيطة له، وقد تمت على غاية ما يرام، وأخذت صحته تتحسن تحسناً عظيما، مما سر أصدقاءه ومحبيه العديدين الذين يتوافدون كل يوم على منزله لعيادته. نسأل الله له الشفاء التام والصحة والعافية حتى تنتفع البلاد بعلمه الغزير ومعارفه الواسعة»، فهذه الكلمة تدل على تقدير مصطفى لسعد.

ولما عين سعد وزيراً للمعارف امتدح مصطفى صفاته، وأمل الخير على يده، وكتب فى لواء ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ تحت عنوان (سعد بك زغلول وزير المعارف) يقول: «لما قابل جناب اللورد كرومر أول البارحة سمو الخديو المعظم فى سراى رأس التين عرض عليه تعيين سعادة سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وزيراً للمعارف المصرية، فارتاح سمو الخديو لهذا الطلب لما يعهده فى سعادة سعد بك من الفضل والعلم والأخلاق القويمة وأن ما يعرفه الناس فى أخلاق وصفات سعد بك زغلول وهو فى المحاماة أولاً، وفى القضاء ثانياً،

---

(٣) راجع تفصيلها فى كتابنا «مصطفى كامل» ص ٢٠٠ وما بعدها من الطبعة الأولى.

يحملهم جميعاً على الارتياح لهذا التعيين الذى صادف مصريا مشهوراً بالكفاءة والدراية والعلم الغزير، وحب الإنصاف والعدل ولكن لما كانت الوزارة من سنوات مضت إلى اليوم منصباً لا عمل فيه، وكان المستشارون الإنجليز أصحاب السيطرة التامة فى النظارات، حق للناس أن يتساءلوا عما يعمله سعد بك زغلول فى وزارة المعارف، هل يكون كبقية الوزراء - أمره وأمر المعارف بيد المستر دنلوب - أم يكون وزيرا اسماً وعملاً ويحيى سلطة الوزراء المصريين؟ اللهم إننا عرفنا سعد بك زغلول فى ماضيه وحاضره أشد الناس تمسكا باستقلاله وحقوقه، وأكثرهم انتقاداً على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم وسمعناه يقرع بلهجة حادة الكسالى والمقصرين كباراً كانوا أو صغارا، فإذا بقى سعد بك فى وظيفته الجديدة كما هو وكما كان - وهو كما نعتقد - أملنا خيراً كبيراً للمعارف، ورجونا سريان هذه الروح إلى بقية النظار وعودة «الحياة المصرية» إلى الوزارة، على أنه إذا كان جناب اللورد كرومر اختار سعد بك زغلول وزيراً للمعارف تقديراً لعلمه وإعلاناً لتغيير جنابه للسياسة الاحتلالية الماضية، واتباعه لسياسة جديدة قاضية بإعطاء المناصب لمستحقيها وتشريف الكفاءة، فإن هذه السياسة تقضى قبل كل شىء بأن يكون الوزير وزيراً حقيقة، وأن يكون العامل عاملاً مؤديًا لوظيفته، متمتعاً بكل حقوقه، لا أن يكون آلة فى يد الموظف الإنجليزى ولوجب أن يكون سعد بك زغلول المدير الفعال لدفة المعارف المصرية والمصلح لخللها الكثير، والمحقق لآمال الأمة فى نظارة خابت فيها مع المستر دنلوب كل الآمال، فنحن لا نبتهج اليوم بتعيين سعادة سعد بك زغلول وزيراً للمعارف إلا بأمل أن يكون كما كان على مبارك باشا والفلكى باشا وأمثالهما ممن خدموا العلم فى هذا القطر خدمات خالدة وكانت لهم فى مناصبهم الكلمة النافذة، والرأى المتبع، ونطالبه قبل مطالبتنا للاحتلال بأن يكون كذلك، وأن يكون فى مستقبله كما هو فى حاضره وكما كان فى ماضيه، الرجل المستقل الذى لا يخدعه منصب ولا مال».

ولكن مصطفى أخذ ينتقد سعداً حين انسحب من مشروع الجامعة المصرية عقب تعيينه وزيراً للمعارف (وكان نائب الرئيس أو الرئيس الفعلى لها)، فإنه لم يكد يتولى وزارة المعارف فى ٢٨ أكتوبر حتى وقف اجتماع اللجنة، وكانت تجتمع

فى داره، تم اجتمعت فى ٣٠ نوفمبر بدار حسن بك جمجوم أحد أعضائها، وحضر سعد باشا الاجتماع، فأعلن انسحابه من اللجنة، بدعوى أن كثرة أعماله فى الوزارة لا تسمح له بالاشتراك فى مشروع الجامعة، مع أن تعيينه وزيراً للمعارف كان أدعى لاضطلاعه بعمل هو من أخص واجبات وزارة (التعليم)، وكتب مصطفى كامل فى هذا الصدد يقول: «كيف يهتم المستشار فى الاستئناف بمشروع علمى ولا يهتم به ناظر المعارف؟»، وقال فى مقالة أخرى: «إن تخليه يظهر للملأ الخطر الذى يحيق بالمشروعات العامة إذا كان لرجال الحكومة دخل فيها، واعتقادنا أن أقوى ضمانة لأمثال مشروع الجامعة المصرية أن يكون القائم بها هو الأمة دون سواها».

وتبين أن انسحاب سعد من رياسة اللجنة كان تحقيقاً لرغبة الاحتلال لكى يحبط المشروع، وقد أصابه الفتور والركود فعلاً بعد انسحابه من اللجنة، وبخاصة لأن الحكومة خلقت فى هذا الحين (بإيعاز من الاحتلال أيضا) حركة إنشاء الكتاتيب، واستحثت الأعيان فى مختلف الجهات على التبرع لها، معارضة بذلك منروع الجامعة، وبقى المشروع راكداً حتى دبت فيه الحياة حين تولى رياسة لجنته الأمير أحمد فؤاد (المغفور له الملك فؤاد الأول) فى سنة ١٩٠٨.

واشتد مصطفى فى نقد سعد حين طلبت الجمعية العمومية من الحكومة فى مارس سنة ١٩٠٧ جعل التعليم فى المدارس الأميرية باللغة العربية، وكانت وقتئذ باللغة الإنجليزية، فاعترض سعد باشا وكان وزيراً للمعارف على هذا الاقتراح، وألقى خطبة طويلة فى هذا الصدد سوغ فيها جعل التعليم باللغة الإنجليزية، قائلاً: «إن الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الأجنبية لمحض رغبتها أو اتباعاً لشهرتها، ولكنها فعلت ذلك مراعاة لمصلحة الأمة»، وقال: «إذ فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية وشرعنا فيه فعلاً فإننا نكون أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبرى لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا فى الجمارك والبوستة والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة إلخ.».

على أن الجمعية العمومية رفضت اعتراضات سعد باشا على الاقتراح، وأقرته

بالأغلبية العظمى، وقد كانت خطبته دفاعاً عن سياسة الاحتلال فى التعليم، لأن الاحتلال هو الذى أحل اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية فى التدريس بالمدارس الأميرية، فأحدث هذا الموقف ضجة استياء عند الرأى العام.

وكتب مصطفى كامل مقالاً فى «الاتيندار إجبسيان» عربه اللواء فى عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٧ تحت عنوان (فشل وزير)، قال فيه:

«إن الناس قد فهموا الآن بأوضح مما كانوا يفهمون من قبل، لماذا اختار اللورد كرومر لوزارة المعارف العمومية صهر رئيس الوزارة (مصطفى فهمى باشا) الأمين على وحيه، الخادم لسياسته، وفهموا أيضاً لماذا قامت الصحف الإنجليزية والصحف المتحزبة للإنجليز وذرت الرماد فى العيون قائلة إن الوزير الجديد هو من الحزب الوطنى، فى حين أن كل شىء من أحواله وشئونه يدل على شدة ميله إلى السلطة، فسعد باشا زغلول قد فشل فشلاً عظيماً فى الجمعية العمومية، ولو كان وزيراً أوروبيا يتكلم أمام برلمان لكان قد استقال فى الحال، ولكنه وزير فى مصر، يعتقد أن ثقة اللورد كرومر به كافية وحدها لحمايته، إلا أن الذين كانوا يحترمون الوزير كقاض ليأسفون على حاضره كل الأسف، وليخافون على مستقبله كل الخوف، ويفضلون ماضيه كل التفضيل؛ ذلك لأن الوزير قائم الآن على منحدر هائل مخيف».

وزاد فى انتقاده إياه امتداح اللورد كرومر له فى خطبة الوداع التى ألقاها قبل رحيله عن مصر، على حين أنه طعن فى المصريين جميعاً، ورماهم بنكران الجميل.

وصفوة القول أن موقف مصطفى كامل من سعد زغلول كان وديا حتى انسحابه من لجنة مشروع الجامعة، ثم تحول إلى موقف انتقاد نزيه وخصومة شريفة، تبعاً لما اقتضاه الدفاع عن الصالح الوطنى العام(٤)..

على أن سعداً قد عنى بعد ذلك ببعض المشروعات العلمية فى وزارة المعارف، كاستئناف إرسال البعثات إلى معاهد العلم فى أوروبا، وإنشاء مدرسة القضاء

---

(٤) مقتبس من كتابنا «مصطفى كامل» ص٣٩٨ الطبعة الأولى.

الشرعى التى أسدت للقضاء وللثقافة العربية جليل الخدمات.

وكان يحرص على الاعتزاز بشخصيته، فاصطدم غير مرة بالمستر دنلوب المستشار البريطانى لوزارة المعارف وصاحب الحول والطول فيها آنئذ.

سعد وفريد

لما تولى فريد زعامة الحركة الوطنية سنة ١٩٠٨ كان سعد لا يزال وزيراً للمعارف فى عهد وزارة مصطفى فهمى باشا، ثم فى عهد وزارة بطرس غالى باشا، وكانت «الجمعية العمومية» قد قررت مطالبة الحكومة بإنشاء «مجلس نيابى»، فردت الوزارة على هذا الطلب فى فبراير سنة ١٩٠٨ بأنها ترى أن الوقت لم يحن بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية، فأثار هذا الرد فريداً، وعده إهانة للأمة ومتابعة لسياسة الاحتلال فى الطعن فى كفايتها للحكم الدستورى، وعارضه ببعث حركة إجماعية من الأمة بالمطالبة بالدستور، وأعد الحزب الوطنى العرائض للتوقيع عليها من طبقات الأمة كافة، ووقع عليها ستون ألفاً ونيف، ورفع فريد هذه العرائض إلى الخديو، وأحدثت هذه الحركة دويا كبيراً فى البلاد، ولكن الحكومة قابلتها بالصمت والجمود، واشتركت الوزارة على تعاقب الأيام فى إجراءات القمع التى أوعز بها الاحتلال والخديو ضد الحركة الوطنية، كتقييد حرية الصحافة، وإعادة قانون المطبوعات القديم، وتشتيت المظاهرات السلمية، وما إلى ذلك، ولما عرض مشروع مد امتياز قناة السويس على «الجمعية العمومية»، وكان الرأى العام معارضاً له بحق، دافع عنه سعد فى الجمعية بحماسة، فاستهدف لسخط الرأى العام، ورفضت الجمعية العمومية المشروع.

وفى فبراير سنة ١٩١٠، على أثر مقتل بطرس غالى باشا، ألف محمد سعيد باشا الوزارة وعين فيها سعداً وزيراً للحقانية، واستمرت هذه الوزارة فى مناوأة الحركة الوطنية، باضطهاد الصحفيين ومحاكمتهم، وسنت فى يونيه سنة ١٩١٠ قانوناً بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات، وقانوناً آخر بمعاقبة الاتفاقات

الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركان الاشتراك فى ارتكاب الجريمة، وكان غرضها من هذا القانون الأخير قمع الاتفاقات الجنائية السياسية، وفى عهد هذه الوزارة أقيمت الدعوى العمومية على فريد بتهمة تحبيذ الجرائم والتحريض على ارتكابها، وحكم عليه فى يناير سنة ١٩١١ بالحبس ستة أشهر[٥]، وحوكم للمرة الثانية فى سنة ١٩١٢، إذ أقيمت عليه الدعوى العمومية بتهمة التحريض على كراهية الحكومة، على أن سعدًا استقال من الوزارة فى مارس سنة ١٩١٢، أثناء التحقيق مع فريد بك، وصرح فى حديث له مع المرحوم أمين بك الرافعى أن الإجراءات التى اتخذت ضده لم يؤخذ رأيه فيها وكان ذلك من الأسباب التى عجلت باستقالته[٦]، فاغتبط الرأى العام لاستقالة سعد ولتصريحه فى صدد قضية فريد.

ومن أعماله التى يذكرها له المحامون بالخير أنه فى عهد ولايته لوزارة الحقانية وضع مشروع قانون المحاماة، وصار هذا المشروع قانوناً فى عهد خلفه حسين رشدى باشا[٧]، وأنشئت بموجبه نقابة المحامين، وهى المؤسسة التى لها الفضل الكبير فى رفع شأن المحاماة وصون حقوقها وكرامتها.

سعد فى الجمعية التشريعية

أتيح لسعد باستقالته من الوزارة أن ينال تدريجاً عطف الأمة، وكانت قوة شخصيته، ومواهبه العديدة، وكراهية الشعب لوزارة محمد سعيد باشا التى استقال منها، كفيلة بأن تجعل الأنظار تتطلع إليه وترجو منه أن يؤدى للبلاد بعيداً عن قيود الوزارة ما يستطيع من خدمات.

فلما أنشئت «الجمعية التشريعية» سنة ١٩١٣[٨]، تقدم سعد للانتخابات فيها،

---

(٥) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا (محمد فريد) الطبعة الأولى ص ٢٥٥.

(٦) العلم (لسان حال الحزب الوطنى) عدد ٥ أبريل ١٩١٢، وذكرت صحيفة العلم فى عدد ٣ أبريل أن إجراءات التحقيق والسير فى الدعوى اتخذ دون أخذ رأى الوزير المستقيل وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزراء والنائب العام.

(٧) هو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الصادر فى ٣٠ سبتمبر من تلك السنة.

(٨) انظر الحديث عنها ونظامها وتاريخها فى كتابنا «محمد فريد» ص ٣٥٠ وما بعدها. الطبعة الأولى.

ورشح نفسه فى دائرتين بالقاهرة، وساعده الحزب الوطنى فى هذه الانتخابات، إذ عاهده على أن يكون فى الجمعية منضما إلى المعارضة، وعقد أنصار الحزب له الاجتماعات الانتخابية، وزكوه وناصروه، ففاز بالعضوية فى دائرتى الخليفة وبولاق، اللتين رشح نفسه فيهما وكان فريد فى منفاه، فأرسل له برقية تهنئة على نجاحه.

كان سعد أقوى شخصية فى الجمعية التشريعية، وكان لها بحكم نظامها وكيلان، أحدهما تعينه الحكومة، والثانى ينتخبه الأعضاء، أما الرئيس فكان يعين من قبل الحكومة، وقد انتخب سعد وكيلاً للجمعية، وجاء انتخابه للوكالة دليلاً على اعتراف زملائه له بالزعامة.

برزت مواهب سعد الخطابية فى الجمعية التشريعية، فكانت خطبه فيها تسترعى الأنظار وتنال الإعجاب من سامعيها وقارئيها، وأولاه زملاؤه زعامة المعارضة فى الجمعية، فكان أهلاً لهذه الزعامة، واضطلع بها بجدارة واستحقاق، وقد وقف تجاه وزارة سعيد باشا البغيضة إلى الشعب مواقف معارضة قوية رفعت منزلته من الشعب، وعضدته صحافة الحزب الوطنى وأثنت عليه فى هذه المواقف، ولما استقال سعيد باشا فى أبريل سنة ١٩١٤ وخلفه فى رآسه الوزارة حسين رشدى باشا، ظل سعد حاملاً زعامة المعارضة، على أنه كان على صلات ودية برشدى باشا، فلم يصطدم بوزارته مثلما اصطدم بوزارة سعيد باشا، هذا إلى أن رشدى باشا قد عرف بصراحته ونفوره من سياسة الدسائس، فلم يجعل للمعارضة مجالاً لاختصامه ومناوأته، على أن الجمعية التشريعية لم يمتد بها الأجل، فقد انفضت فى يونيه سنة ١٩١٤، وختمت بذلك الفصل التشريعى الأول والوحيد لها، ولم تجتمع بعد ذلك لنشوب الحرب العالمية الأولى.

الحرب العالمية الأولى

أعلنت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤، وعطلت الجمعية التشريعية، وقدساير سعد الانقلاب الذى وقع فى ديسمبر سنة ١٩١٤، ولزم الصمت طيلة مدة الحرب، ولم تبد منه حركة معارضة للسياسة البريطانية، فلم ينله سوء فى هذه الفترة العصيبة من حياة مصر القومية.

فى أعقاب الحرب

فلما وضعت الحرب أوزارها، تولى زعامة الحركة التى قامت للمطالبة بالاستقلال كما فصلناه فى موضعه من كتاب «ثورة سنة ١٩١٩»، وبدأت الحركة بتأليف «الوفد المصرى» عقب مقابلة سعد وزميليه عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا للسير ونجت المعتمد البريطانى فى مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، وتولى سعد رآسة الوفد منذ تأليفه، وكان اختياره للرآسة باتفاق جميع زملائه، فكانت زعامته موضع الرضا والاتفاق، ولم تلق أية عقبة فى طريقها، وقد نوهت إلى هذه الحقيقة فى كتابى عن الثورة، إذ قلت: «فى هذه الظروف تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وأخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها، وتبادل الرأى فى هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصلة الزمالة فى الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية، وكانت وكالته للجمعية التشريعية، وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة فى ذلك الحين، وزعامته للمعارضة فى هذه الجمعية، واعتراف زملائه له بالزعامة، وقوة شخصيته، ومواهبه ومكانته، ومقدرته الخطابية، كل أولئك كان يؤهله لرياسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة فى تقرير مصيرها[٩]».

وقد ترادفت الحوادث السياسية بعد تأليف الوفد، حتى إذا ما اعتقلت السلطة البريطانية سعداً وزملاءه الثلاثة هبت الثورة من أقصى البلاد إلى أقصاها، وكان من أول مطالب المتظاهرين الإفراج عن سعد، فسجلت الثورة زعامته للأمة، وصار رمزاً للثورة وزعيمها غير مدافع، مما زاد من مكانته فى الأمة، واشتدت حركة الثورة فى مختلف الأرجاء، فاهتزت لها الحكومة البريطانية، وأخذت تفكر تفكيراً جديًّا فى علاجها، وكان أول ما اعتزمته الإفراج عن سعد وكان معتقلاً فى مالطة، فأفرج عنه يوم ٦ أبريل سنة ١٩١٩، فازداد الشعب تعلقاً به، وسافر من مالطة إلى باريس، ولحق به أعضاء الوفد، وهناك طفقوا يطرقون

(٩) كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» ج١ ص٦٩. الطبعة الأولى.

أبواب مؤتمر الصلح، ولكنها أوصدت دونهم، وصم المؤتمرون آذانهم عن سماع طلباتهم.

وتجلى تعلق الشعب بسعد وثقته به حين حضرت لجنة ملنر إلى مصر فى أواخر سنة ١٩١٩، فإن الأمة قاطعتها مقاطعة محكمة وأحالتها على الوفد إذا هى أرادت أن تعرض ما لديها من آراء أو مقترحات فى المسألة المصرية، وكان هذا الاتجاه توكيداً وتثبيتاً لزعامة سعد، ولما عادت لجنة ملنر إلى انجلترا اتصلت به وكان بباريس، واستدعاه اللور ملنر إلى لندن للمفاوضة فى حل المسألة المصرية، وتولى المفاوضة سنة ١٩٢٠ على رأس هيئة الوفد.

لم يكن موقف سعد من هذه المفاوضة صحيحاً ولا سليماً، لأنه لم يركز القضية الوطنية فى الجلاء، وهو جوهر الاستقلال، بل قبل أن يجعله موضع المساومة، وارتضى وجود قاعدة عسكرية بريطانية فى البلاد، وإن كان قد حدد مكانها بالشاطئ الآسيوى لقناة السويس، وأغفل السودان إطلاقاً، حقا أن موقف زملائه فى الوفد كان أضعف منه، وكانوا فى الأغلبية يستعجلون عقد الاتفاق مع انجلترا ولو كان فيه إهدار للجلاء ووحدة وادى النيل، ولكن هذا الاتجاه من أغلبية أعضاء الوفد لا يسوغ موقف سعد فى هذه المفاوضات، وقد انتهت بقطعها فى نوفمبر سنة ١٩٢٠ إذ لم تقبل لجنة ملنر إدخال التحفظات التى تقدم بها الوفد على مشروع المعاهدة.

ويبدو لنا أن سعداً أراد أن يتدارك خطأه فى مفاوضاته مع ملنر، فأعلن حين اقتربت مرحلة المفاوضات الرسمية حملة قوية على مشروع المعاهدة، وفى غضون ذلك عاد إلى مصر فى أبريل سنة ١٩٢١، فاستقبلته الأمة بأعظم مظاهر الابتهاج والحماسة، وكان استقباله سلسلة لا نهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات المنقطعة النظير، واستبان من هذا الاستقبال أن الأمة قد وضعت فيه ثقتها المطلقة، وكأنه قد ملكها روحاً وقلباً وشعوراً، وتأكدت زعامته للأمة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، وهنا وقع الخلاف المشهور بينه وبين عدلى ومعظم أعضاء الوفد، ووقع الانقسام الذى فصلنا الكلام عنه فى الفصل الأول من الكتاب، وقد أبدينا رأينا فيه، فلا نعود إليه تفصيلاً، وإنما من الحق أن ننوه

بما دلت عليه الحوادث اللاحقة، وهو أن خصوم سعد فى الوفد كانوا يرون فيه عقبة فى سبيل الاتفاق مع انجلترا، وكان هذا أكبر مأخذ لهم عليه، وهذا وحده يكفى لرجحان كفته عليهم عند الحكم على هذا الخلاف، على أن الذى يؤخذ على سعد أنه هاجم عدلى وأعضاء الوفد المنفصلين ومخالفيه فى الرأى عامة مهاجمة عنيفة، وحمل عليهم الحملات الشعواء، وألّب عليهم الجماهير، فى حين لم يكن الأمر يقتضى ذلك؛ إذ كانت البلاد فى حاجة إلى استمرار الوحدة فى صفوفها، قدر الاستطاعة. وكان سعد يستطيع بلا مراء أن يعالج الأمور بغير استدامة أسباب الانقسام، ولكنه لم يفعل، بل زاد الانقسام على يده تفاقماً واستفحالا، ولا ريب فى أن انجلترا قد أفادت من هذا الصدع الذى أصاب بناء الوحدة.

وعلى أثر إخفاق المفاوضات الرسمية التى تولاها عدلى استهدف سعد لاضطهاد الإنجليز من جديد، إذ اعتبروه العقبة الجوهرية التى عطلت عقد المعاهدة، فاعتقلوه للمرة الثانية، ونفوه، وبعض أنصاره إلى جزائر «سيشيل»، فازداد الشعب تعلقاً به، وعطفاً عليه، وتأييداً له، وكان ظن الإنجليز أن نفيه للمرة الثانية يضعف نفوده فى المحيط السياسى، ولكن الحوادث أخلفت ظنونهم، وظل اسم سعد وهو فى منفاه العامل الأكبر أثراً فى هذا المحيط، والشخصية المسيطرة على السياسة المصرية، ويبدو أن الإنجليز كانوا فى هذه المرة يعتزمون إبقاءه فى المنفى إلى غير رجعة، ولا ينوون أن يكرروا ما فعلوه حينما نفوه أول مرة إلى مالطة إذ أفرجوا عنه بعد حوالى شهر من اعتقاله بها، ولكن حوادث الاغتيال التى تعاقبت بعد نفيه الثانى والتى كان الدافع الأكبر إليها إنذار الإنجليز أنه مادام سعد فى المنفى فلا تنقطع هذه الحوادث، قد جعلتهم يعيدون النظر فى شأنه، فنقلوه إلى «جبل طارق»، مراعاة لصحته، واضطروا للإفراج عنه فى مارس سنة ١٩٢٣، فزادت مكانته فى نفوس الشعب، وتجلّت هذه المكانة فى الانتخابات البرلمانية الأولى التى جرت فى يناير سنة ١٩٢٤، وكانت انتخابات حرة، فاكتسح الوفد الميدان، وفاز بتسعين فى المائة من مقاعد النواب، فبرهنت هذه النتيجة على التفاف الشعب حول سعد والوفد، ما فى ذلك شك.

سعد فى الوزارة

واجه سعد فى الوزارة حرباً من ناحيتين: الإنجليز والسراى، فالإنجليز كانوا يأملون فيه ويريدون منه أن يقبل مشروع المعاهدة، ولكنه أخلف ظنهم من هذه الناحية، وكان موقفه فى محادثاته سنة ١٩٢٤ مع المستر رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية سلبياً متشرفاً، ومن الحق أن نقول إنه أول وزير مصرى واجه الإنجليز رسميًّا بعظم مطالب البلاد الوطنية، وهذه المطالب هى:

أوّلاً: سحب جمع القوات البريطانية من الأراضى المصرية.

ثانياً: سحب المستشار المالى والمستشار القضائى.

ثالثاً: زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى مارس سنة ١٩٢٢ قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى.

رابعاً: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر.

خامساً: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس.

سادساً: استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التى أدلى بها فى البرلمان المصرى، وقد لخصها البيان البريطانى عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة (انظر ص٢٢٥).

وكان تقديم سعد لهذه المطالب بصفة رسمية، ومواجهة الحكومة البريطانية بها، شجاعة منه وإقداماً، وبخاصة لأنها كانت السبيل إلى إقصائه عن الوزارة، إذ جعل نفسه هدفاً لسياسة انجلترا العدائية حياله، مما أدّى به فعلاً إلى الاستقالة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤.

أما السراى فكانت تنقم من سعد تمسّكه بسلطات الشعب الدستورية، وكانت تبغى أن تؤول إليها هذه السلطات، ولكن سعداً أبى أن تلين له قناة أمام مطالب السراى، ومن هنا ظهر النضال بينه وبين الملك فؤاد، وقد وقف سعد فى هذا النضال موقفاً مشرفاً، جديراً بزعامته للأمة، وكان الملك ينقم منه وصوله إلى رآسة الوزارة بإرادة الأمة، واعتزازه بثقتها، فاحتمله على مضض، وما فتىء يتطلع إلى الأفق يرقب ما تؤاتيه به الحوادث، لكى يضرب ضربته التى يقصى بها الزعيم المستند إلى قوة الشعب عن منصب الحكم، ويقضى بعد ذلك على منزلته الشعبية بقوة الحكومة التى تخلفه، ولقد أفلح فى المرحلة الأولى من برنامجه، ولكنه أخفق فى المرحلة الثانية، ففى المرحلة الأولى انتهز فرصة تغير الإنجليز على سعد لتمسكه بمطالبه فى محادثاته من ماكدونالد، فأخذ يثير الأزمات الداخلية لإحراجه (أنظر ص ٢٢٦)، إلى أن وقعت حادثة السردار المشئومة وهاج غضب الإنجليز على سعد وعدوه مسئولا عن الحادثة، فاستقال أمام مطالبهم الجائرة.

ومن الواجب أن ننوه إلى أن استقالته لم تكن بفعل السياسة البريطانية وحدها، بل إن للسراى وللمستوزرين دخلاً كبيراً فى دفعه إليها، فكأن مؤامرة قد اتفق عليها بين هؤلاء وأولئك، لإقصاء وزارة الشعب عن الحكم، وإحلال وزارات الأقلية أو وزارات السراى محلها، وقد رأيت كيف أضعف هذا الوضع جبهة مصر حيال العدوان البريطانى، وكيف استغلته انجلترا فى مختلف المناسبات لكى تضغط على مصر وتضعها منها موضع الضعيف المتخاذل، أمام العدو القوى المتماسك.

استقال سعد من الوزارة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤، وهنا بدأت المرحلة الثانية من سياسة الملك، وهى تأليف وزارة يصطنعها لتحقيق برنامجه فى القضاء على الزعامة الشعبية، وتمكين السراى من حصر سلطات الحكم فى يدها، وكان ظن الملك أن أية وزارة يعينها تستطيع أن تخضع هذا الشعب المهيض الجناح فى نظره، ولكن الحوادث جاءت على عكس ما ظن وقدر، كما تراه مفصلاً فى موضعه من الكتاب(١٠)، وبقيت الأمة مؤيدة للزعامة الشعبية، فبرهنت على قوة النضال،

---

(١٠) راجع الفصل العاشر والفصل الحادى عشر.

وإباء للضيم، وثبات فى تمسكها بحقوقها، واعتزاز بشخصيتها، ونفور من الحكم المطلق، وتلك لعمرى صفات دلت على تقدم الأمة فى الحياة السياسية.

ومن الحق أن نعترف لسعد بأنه كان مناضلاً عظيماً عن سلطة الأمة، تلك السلطة التى هى قوام النظام الديمقراطى فى الشعوب الحرة، وهنا رجحت أيضاً كفته على كفة معظم خصومه، فإن جلهم (ومن الإنصاف ألاّ أقول كلهم) قد مالأوا السراى فى إهدار سلطة الشعب، فكانوا عوناً لها على هذا الشعب، ومن أسف أن بعض خلفاء سعد وتلاميذه قد نقضوا عهده من هذه الناحية، وانضموا إلى جبهة الحكم المطلق، متحالفين متعاونين، مع خصوم الدستور الأقدمين، فتنكروا لماضيهم فى النضال عن سلطة الأمة، وكانوا فى ذلك من الخاطئين، ومن عجب أنهم مع ذلك ظلوا ينتسبون إليه، ويتسمون باسمه، فما أكثر ما فى بلادنا من متناقضات، وما أعظم الفرق أحياناً بين الأسماء والمسميات.

زعامة سعد

إن الزعامة هى قدرة الإنسان على أن يقود الجماهير وأن يجمع حوله أكثر ما يمكن من الأنصار والمؤيدين أو المعترفين بزعامته.

ولا شك أن سعداً قد جمع حوله منذ أواخر سنة ١٩١٨ إلى أن توفى سنة ١٩٢٧ أكبر ما يمكن من الأنصار، وكانت له مقدرة عجيبة فى اقتياد الجماهير، وقد جمع حوله بغير منازع الغالبية العظمى من الأمة، على اختلاف طبقاتها وطوائفها، فزعامته أصبحت حقيقة من حقائق التاريخ القومى لمصر الحديثة، ولئن نازعه فى زعامته بعض معاصريه، فإنهم بعد أن خاصموه عادوا إلى الاعتراف بزعامته، اعتبر ذلك فى الائتلاف الذى حدث سنة ١٩٢٥، فقد أقر له خصومه السابقون بزعامته وولّوه رآسة البرلمان الذى انعقد من تلقاء نفسه فى نوفمبر سنة ١٩٢٥، وأسندوا إليه رآسة المؤتمر الوطنى الذى جمع الأحزاب المؤتلفة كلها فى فبراير سنة ١٩٢٦، واعتبر ذلك أيضاً فى أن الحزب الوطنى ارتضى حين تأليف الوفد فى نوفمبر سنة ١٩١٨ أن يمثل فى هيئة الوفد بزعامة

سعد، وإنما وقع الخلاف على أشخاص من يمثلونه، فلم يتم تمثيله[١١]، وعندما عقد الميثاق الوطنى بين الوفد والحزب الوطنى فى نوفمبر ١٩٢٢ لمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان (ص١٠٤) كان من قواعده المطالبة بفك اعتقال سعد (وكان وقتئذ فى منفاه بجبل طارق) ليتمكن من رآسة الهيئة المتحدة المكونة من الوفد والحزب الوطنى وأن يكون اسم هذه الهيئة «الوفد المصرى».

ولما اضطر سعد إلى أن يتنحى عن رآسة الوزارة سنة ١٩٢٦، كان هو الذى اختار من يرأسها، فاختار عدلى سنة ١٩٢٦، واختار ثروت سنة ١٩٢٧، فهذه الظواهر كلها تدل دلالة صريحة على أن زعامة سعد للأمة قد اعترف بها الجميع.

المآخذ على سعد

أهم المآخذ على سعد أنه رسم خطة المفاوضة مع انجلترا مع بقاء قواتها العسكرية فى البلاد، والطريقة المثلى كما أسلفنا تقتضى تركيز القضية الوطنية فى الجلاء عن وادى النيل والنضال فى سبيل هذا الجلاء وعدم التساهل فى أمره، لأنه هو جوهر الاستقلال، وقد ظهرت عيوب المفاوضة، فيما استتبعته من تساهل وتنازل عن كثير من حقوق البلاد الاستقلالية، فى مختلف المفاوضات.

وبدأ تنازل سعد فى مشروعه الذى قدمه إلى لجنة ملنر سنة ١٩٢٠، فإنه أقر النقطة العسكرية البريطانية فى مصر، وإن كان اشترط أن تكون على الضفة اليمنى لقناة السويس، وأغفل السودان بتاتاً، وكان هذا المشروع هو نقطة الارتكاز التى كان يستند إليها المفاوضون لتسويغ مشروعات المعاهدة.

لقد كان واجباً على سعد أن يرسم للأمة طريق المقاومة المستمرة، وأن يركزها فى الجلاء، فلا يتفاهم مع انجلترا إلا بعد الجلاء؛ لأنه ليس مطلوباً من أمة تتمسك باستقلالها أن تتفاهم مع دولة تحتل بلادها.

ومن ناحية أخرى لم يوجه الأمة توجيهًا اقتصاديا فى كفاحها القومى، لقد كانت منزلته الكبرى التى نالها من الأمة تكفل استجابتها إليه إذا هو دعاها إلى

---

(١١) انظر كتابنا «ثوره سنة ١٩١٩» ج١ ص٩٤، ١٧٤ من الطبعة الأولى.

النضال فى هذا الميدان، لكى تسترد استقلالها الاقتصادى والمالى الذى هو ولا شك من دعائم استقلالها الوطنى والسياسى، ولو أنه وضع لها برنامجاً اقتصاديا واسع المدى تتحرر به من التبعية الأجنبية فى حياتها الاقتصادية والمالية، وتعهد هذا البرنامج بالرعاية والتنفيذ، لكان له فى هذه الناحية فضل كبير على البلاد، ولكنه أهمل هذا الجانب الإنشائى، مع أن الأمة كانت على استعداد لأن تخطو الخطوات الواسعة الموفقة فى هذا المضمار، فإهمال سعد هذا الجانب الهام من حياة مصر القومية هو مأخذ كبير على زعامته وعلى سياسته العامة.

وثمة مأخذ آخر، وهو أنه لم يقدر عواقب الانقسام الذى حدث فى صفوف الأمة سنة ١٩٢١، فلم يعمل على تلافيه، وكان فى استطاعته أن يتلافاه.

حقا إن خصومه فى الوفد يحملون التبعة الأولى فى هذا الانقسام كما بينا فى الفصل الأول، ولكنه هو أيضاً يحمل التبعة معهم، وكان فى مقدوره أن يجد حلولاً شتى لرأب الصدع الذى أصاب وحدة الأمة، ولكنه على العكس زاد فى أسباب الانقسام، وهاجم خصومه مهاجمة عنيفة دون مقتض، وأباح فى مهاجمتهم أساليب من النضال أفسدت حياة البلاد السياسية.

ولقد لبى الدعوة إلى الوحدة سنة ١٩٢٥، وهذا يدل على أن الدعوة فى ذاتها قويمة سليمة، وكان واجباً أن يلبيها سنة ١٩٢١ أو سنة ١٩٢٣، لا أن ينتظر حتى سنة ١٩٢٥، وكان عليه بعد أن ظفر بالثقة العظمى التى أولاها إياه الشعب فى انتخابات سنة ١٩٢٤ أن يمد يده إلى خصومه، ويدعوهم إلى التعاون معه، وفى هذه الحالة تكون دعوة كريمة صادرة عن شعور بالقوة لا عن خوف من الهزيمة، كان واجباً عليه أن يمكن لبعض خصومه من مقاعد البرلمان، ولو عن طريق التعيين فى مجلس الشيوخ، ولو فعل ذلك لبدأ على عمله طابع الإيثار والسعى لتأليف القلوب، ولكنه لم يفعل، وهذا موضع ضعف كبير فى حياته السياسية.

ويؤخذ أيضا على سعد أنه فى وزارته أقر قاعدة المحسوبية فى التعيينات والترقيات، وجهر بها فى حديثه بجريدة الليبرتية كما تقدم بيانه (ص٢٠٣)، وكان واجباً عليه أن يحارب هذا الداء الذى هو بلا مراء من شر الآفات التى تفسد أداة الحكم، ولا يخفف من تبعيته أن خصومه فى الحكم كانوا أيضاً يتبعون

هذه القاعدة، فإن الزعيم الذى نال ما نال من ثقة الغالبية العظمى من الأمة كان مطلوباً منه أن يصلح العيوب التى تضر بالبلاد، ويرسم الخطط الكفيلة بتقدمها ونهضتها، فإقرار سعد لقاعدة المحسوبية فى الحكومة كان من أكبر المآخذ على سياسته.

ومن الإنصاف لسعد أن نقول إنه فى السنين الأخيرة من حياته قد تدارك بعض أخطائه، فكان لا يميل إلى عقد معاهدة تربط مصر بانجلترا، وآثر أن تظل البلاد طليقة من قيود التحالف معها، ومن ناحية أخرى رضى بالتخلى عن رآسة الوزارة سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧، وكان أحق بها بوصف كونه زعيم الأغلبية، وكان هذا منه إيثاراً يحمد له، حقا إنه ارتضى هذا الإيثار لأن خصومه قد أقروا له بالزعامة عليهم، وحفظوا له مكانته فى المحيط السياسى، بحيث كان هو الرئيس المعنوى لهم، ولكن هذه الملابسات لا تغض من قيمة المثل الذى أعطاه.

وهاأنذا قد ذكرت ما وسعه الجهد من الحديث عن شخصية سعد، فلعلى قد التزمت جانب الحق والإنصاف فيما كتبت عنه، ذاكراً ما له وما عليه، وليس أولى وأبقى من الحق ولا أجدر منه رائداً لنا فيما نقول ونعمل.

* * *

الفصل الرابع عشر

الدستور والحكم المطلق

أود أن أختم الجزء الأول من هذا الكتاب بكلمة عن الدستور والحكم المطلق.

إن نضالاً طويلاً بينهما فى مصر، فإلى أى جانب وفى أى معسكر يجب علينا أن نقف مدافعين مجاهدين ؟

إن الدستور فى روحه وفى مجموع نصوصه هو النظام الذى يكفل للشعب حكم نسفه بنفسه بإرادته واختياره، ويكفل لأفراده تمتعهم بحقوقهم الشخصية والسياسية، فالدستور هو المرادف للديمقراطية، والحكم المطلق هو قيام حكومات تفرض على الشعب فرضًا، وتلجأ، لكى تبقى على غير إرادته، إلى إهدار حقوقه وكبت حريته.

هذا هو الفارق بين الدستور والحكم المطلق، لقد دافعت وسأدافع عن حقوق الشعب الدستورية، ولعلك تلاحظ أن هذا الدفاع يتمشى فى معظم فصول هذا الجزء، وستراه متمشيًا فى فصول الجزء الذى يليه إن شاء الله، وإنى فى دفاعى هذا إنما أصدر عن عقيدة لازمتنى طول حياتى الوطنية، تلقيتها أول ما تلقيتها عن مصطفى كامل ومحمد فريد، وإنى لأرجو ممن تتلمذوا على هذين الزعيمين العظيمين أو من ينتسبون إليهما أن يحفظوا عهدهما فى الذود عن الدستور، لأنه لا يجمل بالإنسان أن ينتسب إلى زعيم وفى الوقت نفسه ينقض عهده والميثاق.

كان مصطفى كامل إلى جانب دعوته إلى الجلاء، لا ينى فى المطالبة بالدستور، سواء فى خطبة أو مقالاته.

كتب فى عدد ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٠ من «اللواء» مقاله بعنوان: (الحكومة والأمة فى مصر)، ذكر فيها وعد اللورد «دفرين» باسم حكومته أن يؤسس فى مصر مجلس نيابى، وإخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد، كإخلافها وعودها فى

الجلاء، ثم قال: «لعمرى إذا كان الإنجليز يودون حقيقة أن يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى وفاق واتفاق ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون فأوّل واجب نطالبهم به هو أن يحققوا وعد اللورد دفرين ويجعلوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع يد بشرية إنجليزية أو مصرية أن تمسها بسوء».

ودعا إلى الدستور فى خطبته فى العيد المئينى لمحمد على يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢، وكان على صفحات «اللواء» يدعو إلى إنشاء المجلس النيابى كأداة للحكم الصالح، كتب فى عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقاله تحت عنوان (إفلاس الاحتلال)، أظهر فيها فساد الأداة الحكومية فى المعارف والداخلية، وختمها بقوله: «وعندى أن هذه الأدوار المختلفة والأدواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد إلى مجلس نيابى تكون له السلطة التشريعية الكبرى، فلا يسن قانون بغير إرادته، ولا تحور مادة إلا بمشيئته ولا يزعزع نظام بغير أمره، ولا تعلو كلمة على كلمته، وإلا فإن بقاء السلطة المطلقة فى يد رجل واحد سواء كان مصريا أو أجنبيا يضر بالبلاد كثيرًا ويجر عليها الوبال».

وكتب تحت عنوان (إنشاء مجلس نيابى) فى عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من «اللواء» ما يأتى: «لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر، وكتبناه فى هذه الجريدة وغيرها من وجوب إنشاء مجلس نيابى منذ عشر سنوات كاملات، ويسرهم كما سرنا أن هذا المطلب العزيز صار على ألسنة الكثيرين من أهل القطر، لأنه الأنشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال، وسواء كان سابقًا أو لاحقًا **لتخلص البلاد من رق الاحتلال**، فإنه الضمانة الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة» إلى أن قال: «ليس للاحتلال مصلحة فى إيجاد مجلس نيابى لهذه البلاد، ولكن صوت الأمة يعلو على صوته إذا تمسكت به ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأى والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة فى حياة الأمم، فلتفعل، فإنها تخطو بالوصول إليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال».

واستمر جهاد الحزب الوطنى فى سبيل الدستور، إلى جانب جهاده فى سبيل الجلاء، على عهد محمد فريد، فقد كان من أجل أعمال الفقيد توجيه الأمة إلى

حركة إجماعية للمطالبة بالدستور، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء على ما طلبته «الجمعية العمومية» فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ من إنشاء المجلس النيابى، إذ جاء فى هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى: «ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات».

كان هذا الجواب إهانة للأمة، واتهامًا لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى، وترديدًا وتأييدًا لوجهة النظر الاستعمارية فى هذا الصدد، فاعتزم فريد بك رد هذه الإهانة ببعث حركة إجماعية من الأمة، للمطالبة بالدستور، وأعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها إلى الخديو بطلب إنشاء المجلس النيابى، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض، ووزعها على أعضائه وأنصاره، والمصريين كافة فى جميع الجهات، للتوقيع عليها، فانهالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمدن والأقاليم، واشترك فى توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة، والسيدات والآنسات المهذبات، وتبعهم جميع طبقات الأمة، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الأول منها ٤٥,٠٠٠، قدمها الفقيد إلى الخديو عباس الثانى فى أبريل سنة ١٩٠٨، وفى ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها، وعليها ١٦,٠٠٠ توقيع، فكان لهذه العرائض دوى هائل فى البلاد، وكانت أكبر دعاية للدستور.

ولقى الحزب الوطنى من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور، مثل المقاومة التى لقيها منه فى دعوته للجلاء، وكانت الحكومة البريطانية لا تفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعتمديها فى مصر معارضتها فى عودة الدستور، ردًّا على كل حركة يقوم بها الحزب الوطنى فى هذه الناحية، اعتبر ذلك فيما صريح به السير الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر سنة ١٩٠٨ ردا على العرائض الإجماعية التى قدمها محمد بك فريد إلى الخديو بطلب الدستور، إذ قال: «إذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور إنشاء مجلس نيابى بإطلاق المعنى كما هو الحال فى انجلترا وفى بلدان أخرى أوروبية، فليس عندى على ذلك إلّا جواب واحد، وهو أن الشروط اللازمة لإدارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام

غير متوفرة الآن، والتفكير فى إدخال تغيير يحدث انقلابًا كهذا الانقلاب ضرب من الحماقة والجنون».

وبقيت السياسة البريطانية على إصرارها فى مقاومة عودة الدستور، يعاونها فى ذلك الخديو والوزراء المصريون - وهذا ما يدعو إلى الأسف - وكل ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو إدخال بعض تعديلات طفيفة فى نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، كجعل جلساتها علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩)، بعد أن كانت من قبل سرية، وتقرير حق سؤال الوزراء فى مجلس شورى القوانين، وتوسيع اختصاصات مجلس المديريات، وعد المرحوم محمد بك فريد هذه التعديلات مكسبًا للحركة الوطنية - وقد كانت حقا مكسبًا فى ذلك الوقت العصيب - إذ قال عنها فى خطبته بالمؤتمر الوطنى يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠: «مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها فى هذه السنة - ١٩٠٩ - علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية، وتعديل نظام مجالس المديريات، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى، وهى مسائل وإن كانت فى ذاتها لا تعد شيئًا مذكورًا بالنسبة للدستور الذى تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس، إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة فى سبيله، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبناؤها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى فى مجادلات أعضائه للنظار، ومباحثاتهم فى القوانين المطروحة أمامهم، فإن الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة وللجرائد التى تعبر عن أفكارها حسابًا كبيرًا، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بوقوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب المفكر، لا موقف المعاند أو المكابر، حتى اضطروا الحكومة فى عدة مواقف إلى احترام آرائهم والأخذ بملاحظاتهم».

وكان لا يفتأ يدعو الأمة إلى المطالبة بالدستور، إلى جانب المطالبة بالجلاء، وآخر موقف له فى ذلك قبل منفاه كان فى المؤتمر الوطنى الذى اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢، إذ دعا فى خطبته إلى إصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال، وإرسال برقية بذلك إلى وزير خارجية انجلترا، وقرار آخر بطلب رد الدستور إلى الأمة، وإرسال برقية بذلك إلى الخديو، ولبى المؤتمر دعوته، وأصدر

القرارين معًا، وقد تعقب الاحتلال الفقيد بعد هذه الخطبة وأوحى إلى صنائعه من الوزراء والحكام والقوامين على الدعوى العمومية أن يعتبروا المطالبة بالدستور تهمة تقع تحت طائلة العقاب! وعدوها تحريضًا على كراهية الحكومة وبغضها وازدرائها، وحوكم الفقيد عليها فعلاً، وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه فى الجهاد وهما على فهمى كامل بك، وإسماعيل بك حافظ، بالحبس سنة له، وثلاثة أشهر لزميليه.

* * *

تلقيت إذن عن مصطفى كامل ومحمد فريد عقيدتى فى الدفاع عن الدستور، فكان أول كتاب وضعته هو كتاب «حقوق الشعب»، وعنوانه يدل على موضوعه ومعناه، وضعته سنة ١٩١٢ فى شرح المبادئ الدستورية، وتأييدها وتعميمها، وقد عبرت فيه عن الحكام بأنهم «وكلاء الأمة»، وقلت فى هذا الصدد: «إن الحكام فى الزمان الماضى وفى الحكومات الاستبدادية على العموم يعتبرون أنفسهم سادة متحكمين لا وكلاء عن الأهالى ولكن هؤلاء الحكام يعتدون على حقوق الأهالى لسكوت الأهالى عنهم وتساهلهم معهم، أما الأمة الحريصة على حقوقها فلا يمكن لحكومتها أن تقوم بأعمالها إلا إذا كانت الأمة راضية عنها وعن سياستها، لأن الوكيل لا يمكن أن يستمر فى عمله إلا إذا كان موكله راضيًا عنه ولكن الوكيل إذا رأى من موكله غفلة أو تساهلا اعتبر نفسه فى آخر الأمر سيده ومولاه، وكذلك تفعل الحكومات مع الأمم المتساهلة فى حقوقها[١]».

وقلت فى موضع آخر: «الحكام ماهم إلا المنفذون لإرادة الأمة، ومجلس النواب هو المعبر عن إرادة الأمة والساهر على تنفيذ إرادتها، وخلاصة ما تقدم أن النواب هم وكلاء الأمة فى التعبير عن رغباتها، والحكام هم وكلاؤها فى تنفيذ تلك الرغبات[٢]».

وفى سنة ١٩٢٢ قلت تحت عنوان (لماذا لا تحترم إرادة الأمة فى دور الانتقال)

---

(١) «حقوق الشعب» ص ١٠.

(٢) «حقوق الشعب» ص ١١.

قبل صدور الدستور: «إن الأمة فى دور الانتقال أحوج ما تكون إلى تحقيق إرادتها، لأن هذا الدور الخطير يترتب عليه مستقبل البلاد فى حياتها السياسية والاجتماعية، فكيف تبقى إرادة الأمة معطلة فى تقرير مصيرها ووضع القواعد والأنظمة التى تسير عليها ويرتبط بها حاضرها ومستقبلها؟ هذه حالة غريبة يكفى أن نقول فيها إنها حالة غير طبيعية، حالة لا يمكن أن ترضى بها الأمة ولا يمكن أن تؤدى إلا إلى اتساع مسافة الخلف بينها وبين الحكومة، فإن انتقال الأمم من حال إلى حال لا يتم إلا فى ظل الإرداة الوطنية العامة، فإذا عطلت هذه الإرادة فللأمم أن تستاء، ولها أن تتذمر وتتبرم، ولها أن تنفر من كل نظام أساسه تجاهل إرادتها، وهكذا تؤدى الحالة التى نحن فيها إلى استمرار التباعد بين الحكومة والأمة، والحكومة التى لا تعتمد على إرادة الأمة ولا ترتكن على تأييد الرأى العام فيها لا يمكن أن تكون حكومة قوية فى حل المعضلات التى تعرض لها فى دور الانتقال، إن الحكومة التى لا تؤيدها الأمة لا يمكن أن تكون قوية أمام الاحتلال الانجليزى ولا أمام المطامع الأجنبية، فإبعاد إرادة الأمة عن الميدان وتعطيل ذلك العامل الأكبر فى حياة الشعوب ضرر كبير يصيب البلاد وهذا الضرر لا تقع تبعته فى التاريخ إلا على الذين يتجاهلون إرادة الأمة(٣)».

ولما أعلن الدستور سنة ١٩٢٣ بفضل جهاد الأمة، ودخلت النظامات الدستورية فى دور التنفيذ، ظللت على عقيدتى فى وجوب تمتع الأمة بحقوقها الدستورية مهما كانت الأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات العامة، سواء كانت من هذا الحزب أو ذاك، لأن أساس النظام الدستورى أن تحترم إرادة الأمة فى اختيار ممثليها، وبالتالى حكامها. وقد عبّرت عن هذه القاعدة فيما قلت سنة ١٩٢٥ اعتراضًا على تعطيل الحياة الدستورية وقتئذ، ونقلته فى موضعه من الفصل العاشر (ص٢٧٦)، وأيده حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى خطبته بهذا الإجتماع إذ قال: «إنه ليحلو لى جدا أن أسمع اليوم على لسان خطباء الحزب الوطنى دعوة صادقة إلى الاتحاد، ولكن لا لخدمة الأغراض الذاتية والمنافع الشخصية، بل لتأييد الدستور وتأمين الأمة على سيادتها القومية، يحلو لى

(٣) الأخبار عدد ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢.

ذلك لأن رجال الحزب الوطنى، وهم طلاب الدستور من قديم، والسجناء تحت ظلال أحكامه، هم الذين يرفعون اليوم أصواتهم لصيانته[٤].

وإنى لأرجو من كل من ينتسب إلى الحزب الوطنى ألا ينحرف عن هذه الرسالة.

وعبرت عن هذا المعنى أيضا فى جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣ بمجلس الشيوخ، إذ قلت: «إنى بالرغم من معارضتى للوفد. وبالرغم من أنى كنت معارضًا لسعد سنة ١٩٢٤ فى البرلمان الأول، وبالرغم مما أصابنى من سعد وخلفاء سعد، فإنى أدين بأن الحكم يجب أن يكون بإرادة الأمة، كما أدين أيضا بحق الأغلبية فى تولى الحكم، مهما تكن هذه الأغلبية، لنا أو علينا، لأن حكم الأغلبية هو حكم الأمة، وهو الحكم الذى يجب أن تتجه إليه جهودنا وأفكارنا وأنظارنا، إن حكم الشعب له أخطاء وله عيوب، وقد يخطئ الشعب فى اختيار ممثليه، ولكن هذا الخطأ يمكن إصلاحه، ويكون ذلك بممارسة الشعب حقوقه السياسية، إذ لا توجد أمة فى العالم قد وصلت فى النظام الدستورى إلى حد الكمال فى سنة أو سنتين، كلا، فإن التربية السياسية للشعب تحتاج إلى سنين طويلة، يمارس الشعب فيها حقوقه السياسية، فخير علاج للنظام الدستورى ولما فيه من العيوب هو أن يمارس الشعب حقوقه ويتولاها بنفسه، هذا هو الطريق الصحيح لحكم الشعب نفسه بنفسه، وهو الطريق الذى يبعث فى الأمة روح الاستقلال، روح العزة والكرامة روح التقدم إلى مستوى الأمم العظيمة[٥]».

وأود فى هذا المقام أن أنقل ما كتبته دفاعًا عن الدستور فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩»؛ لأن متابعة لرأيى وعقيدتى منذ سنة ١٩١٢، بل منذ سنة ١٩٠٨ حين ساهمت فى المطالبة بالدستور على يد المرحوم محمد بك فريد، قلت: «وهنا يلزمنى أن أرد على قوم لا يعدون الحياة الدستورية مغنمًا، بل يتجهمون لها ويتنكرون، ويطيب لهم أن يعدوا عليها المآخذ والعيوب! ويضعوا فى طريقها العقبات سرًا وعلنًا.

(٤) اللواء والأخبار عدد ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥.

(٥) مضبطة مجلس الشيوخ – ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣.

«هؤلاء الناقمون لهم دعايتهم ضد الدستور، وهم وإن لم يعلنوا هذه الدعاية جهرة، فإنهم يبثونها فى أحاديثهم ومجالسهم، وتنم عليها أعمالهم وتدابيرهم، واتجاهات أفكارهم، فإلى هؤلاء الناقمين أوجه القول فى صدق وإخلاص، وأناشدهم أن يعيدوا النظر فى آرائهم، فقد يكون الرأى الذى يقولون به هو نتيجة التسرع فى الحكم، أو عدم الاحاطة بالموضوع من شتى نواحيه، أو نتيجة للتأثرات الوقتية، أو الاعتبارات الشخصية، ولعلهم يتدبرون فى جسامة التبعة الأدبية التى يحملونها فى الحيلولة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد خمسًا وستين سنة إلى الوراء.

«والحقيقة أن النظام الدستورى - وأساسه حكم الشعب بإرادته ممثلة فى انتخابات حرة - لا يمكن أن يبلغ الغاية من الكمال فى سنة أو سنتين، بل هو فى حاجة إلى مران طويل، وممارسة مستمرة، لكى تشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه، ولا يضير الأمم أن تخطئ فى ممارسة هذا النظام، فإن الخطأ يصلح مع الزمن، والأمة فى ممارستها حقوقها الدستورية كالفرد الذى يدخل معترك الحياة، قد يخطئ ويتعثر فى سيره بادئ الأمر، ولكن هذه الأخطاء هى التجارب للإنسان، يفيد منها، ولابد له من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة، وليس العلاج للشاب الناشئ فى الحياة أن تحرمه حرية العمل، أو تحجر عليه، وتفرض عليه وصيًّا بحجة حمايته من الخطأ والعثار، فإنك إن فعلت ذلك سلبته الإرداة والحرية، اللتين هما المميز للإنسان، وهما قوام النجاح فى الحياة، وقضيت عليه بأن يألف عيشة التبعية والعبودية، وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة، والنهوض والتقدم، وكذلك الأمم، لا تنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية، وإنما طريق التقدم والنجاح لها أن تثابر على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية، التى تبعث فيها روح الحرية والكرامة الإنسانية، ولا يطلب من الأمة المصرية التى حرمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه إلى الكمال فى بداية حياته الدستورية، بل هى فى حاجة إلى سنين عديدة، لكى تعوض من ذلك الحرمان الطويل خبرة ومرانًا.

«ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية، فإن الزمن كفيل بإصلاحها، أما النظم

الاستبدادية فعيوبها مستديمة، وحسبك أنها تقتل فى الأمم روح العزة والكرامة، وتغرس فيها طبائع الذل والهوان والعبودية.

«كانت هذه النظم آفة الشرق فى الجملة، بل كانت سبيل الغرب إلى سيطرته على بلدانه، فلقد وجد الاستعمار الأوروبى فى الشرق مرتعًا خصبًا، لم يجد مثله فى الغرب، ولهذه الظاهرة أسباب شتى، أهمها أن الشعوب الشرقية قد أضعفتها النظم الاستبدادية الداخلية، وأرهقتها على توالى السنين، وأفسدت أخلاقها، وأضعفت روح المقاومة المعنوية فى نفوس أبنائها، فلم تقو على صد أمواج الاستعمار التى ارتطمت بها؛ لأن الشعب الذى يألف العبودية الداخلية هيهات أن يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية، فالعيوب التى ظهرت أو ستظهر فى الحياة الدستورية عندنا، أقل بكثير من مزاياها، بل هى أقل من مثلها فى بلاد من أرقى الأمم حضارة وسلطانًا، ثم إنها بلامراء أقل من عيوب الحكم المطلق.

«على أن عيوبها لا ترجع إلى الدستور فى ذاته، ولا إلى قواعده ومبادئه، بل إلى أخلاق بعض أفراد الشعب، من خاصته وعامته، وهذا النقص الخلقى هو نتيجة النظم الاستبدادية التى رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال. وزاد فى تأثيرها الاحتلال الأجنبى.

«وإصلاح هذه العيوب لا يكون بالتنكر للدستور والتبرم به، وإهداره حكمًا أو فعلًا، بل بإصلاح أخلاقنا وتقويمها، ولا تصلح الأخلاق فى ظل الاستبداد والحكم المطلق، بل تزداد ضعفاً وفسادًا، لأن الاستبداد آفة الأخلاق والنفوس، والنظم الحرة تنشئ الأمم الحرة، أما النظم الاستبدادية فلا تنشئ إلا أممًا مستعبدة.

«هذا إلى أن الدعاية إلى إهدار حقوق الأمة الدستورية تضرّ بالبلاد فى حقوقها الاستقلالية لأن هذه الدعاية معناها أن الأمة لا تصلح لأن تحكم نفسها بإرادتها، وأنها فى حاجة إلى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضًا، وهذا ولا شك شر إعلان عن الأمة، وإساءة إلى سمعتها بين الدول والشعوب، وهو سلاح يستخدمه الغير للعدوان على حقوقها الاستقلالية، لأن الحكم الأهلى ما هو إلا ركن من أركان السيادة القومية التى يتألف منها الاستقلال، فإذا قام فى

أمة من ينادى بأنها لا تصلح لحكم نفسها بإرادتها، فإن هذا يغرى بها الطامعين، ويحرضهم على الاستهانة باستقلالها، ومن ناحية أخرى فإن تعويد الشعب على الإذعان والخضوع والتفريط فى حقوقه الدستورية، ينتقل بطريق العدوى إلى حقوقه الاستقلالية، وهنا الخطر كل الخطر، لأن كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة فى ميدان النضال، فالتفريط فى أحدها يغرى بالتفريط فى الأخرى ولعلك إذا تأملت فى سير الحوادث قديمها وحديثها. تجد أن البيئات التى صدرت عنها نزعات الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية هى أقرب البيئات إلى التفريط فى حقوق البلاد الاستقلالية[٦]».

وما بى حاجة إلى أن أزيد الأمر بيانًا وتوضيحا، فإن البلاد قد خسرت كثيرًا بتحطيم الحياة الدستورية وتزييفها، خسرت كثيرًا بإهدار حقوق الأمة وقيام حكومات تفرض نفسها عليها فرضا، دون أن تدرى كيف تقوم وكيف تسقط وكيف تتبدل، هذا هو الحكم المطلق فى حقيقته ومعناه، وأقل ما يحمل فى طياته أنه امتهان لهذا الشعب، وإلزام له أن يذعن لكل حكومة تقوم عليه، وتعويد له على الخضوع والاستكانة، ولا يمكن بمثل هذه الروح أن تنهض الأمم وتستكمل تربيتها السياسية، أو تقوى على صد الأطماع الخارجية، لأن الأمة التى تألف الذل والهوان فى الداخل لهى أضعف من أن تقاوم العدوان الذى يصيبها من الخارج. هذا إلى أن حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضال لاسترداد هذه الحقوق، ومن حقها بل من واجبها أن تناضل عنها، وبغير هذا النضال تفقد وجودها ويعد إذعانها قبولاً منها للحكم المطلق، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد. وتعطيل لنهضتها، لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية أن تصرف فى الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية بإزاء الأطماع الخارجية، ثم النهوض بمشروعات الإصلاح التى تحتاج إليها، فالحكومات التى تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بإزاء العدوان الخارجى، ثم إنها تعطل حركة التقدم والإصلاح، لأنها تصرف معظم جهودها فى سبيل بقائها فى مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب.

---

(٦) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٩٠ (الطبعة الأولى).

ولا تظنن إن الذين يصلون إلى المناصب الوزارية عن طريق الحكم المطلق لهم عقيدة يصدرون عنها فى نظام الحكم. فهم فى الواقع لا يصدرون إلا عن رغبة الوصول إلى المناصب فحسب، ورغبة البقاء فيها قدر ما يستطيعون، وهم قطعًا لا يقصدون إصلاحا ولا رعاية لمصالح البلاد العليا، وما مطاعنهم على الحياة الدستورية إلا دعاية يريدون منها تشكيك الأمة فى حقوقها، لكى يطمئنوا إلى بقائهم فى الحكم رغم إرادتها، وإنك بقليل من المقارنة، ومن غير تحيز أو محاباة تستطيع أن تقطع بأنهم لم يصلحوا شيئًا من العيوب التى يأخذونها على الحياة الدستورية، وأن عيوب الحكم فى عهدهم أكثر منها فى العهود الدستورية، ومهما اختلفت الآراء فى هذا الصدد، وقال قائل أن العيوب هى هى، فما دام من الثابت أن عهود الحكم المطلق لم تكن خيرًا من العهود الدستورية فلا مسوغ إذن لحرمان الشعب حقوقه السياسية.

إن البلاد قد خسرت كثيرًا من تغليب الحكم المطلق على النظام الدستورى. وحسبك أن ترجع إلى معظم الانقلابات غير الدستورية التى وقعت فى البلاد، وأولها ذلك الانقلاب الذى تحدثنا عنه فى الفصل العاشر، فإنك تراها قد حدثت باتفاق صريح أو ضمنى بين طرف مصري وبين الجانب البريطانى، عقب كل أزمة تحدث بين مصر وانجلترا، فالجانب البريطانى كان يرى فى الانقلاب عقوبة لمصر على عدم إذعانها لسياسته، والطرف المصرى الذى باشر الانقلاب يرى فيه وصولاً إلى الحكم فحسب، وكان هذا الاتفاق سبيلاً جديدًا للتدخل البريطانى فى شئون البلاد، فى حين لو اتبعت قواعد الدستور وجرى على سننه، لما انفتحت الثغرات. ولسد باب كبير من أبواب التدخل، أضف إلى ذلك أن هذا الاتفاق، صريحًا كان أو ضمنيا، ظاهرًا كان أو خفيًّا، يستتبع انتحال الجانب البريطانى سلطة وضع حد له، أو إنهائه عند اللزوم، لكى يترضى الأمة ويتقرب إليها، وهذا وذاك تنويع وتفريع للتدخل الأجنبى، لا يتفق مع كرامة البلاد ولا مع استقلالها، ولا ريب أن المسئولين عن هذا الوضع هم دعاة الحكم المطلق، الذين يسلبون الأمة حقوقا لها كسبتها فى ميدان النضال، ويضعفون جبهتها بإزاء المطامع البريطانية والأجنبية، ومثل هذا التخاذل لم يحدث فى البلاد التى ناضلت عن

حقوقها فى ظل الدستور، خذ لذلك أرلندا مثلاً، فإن أحدًا من طلاب الحكم فيها لم يفكر فى الانتقاض على حق الشعب فى اختيار حكومته، ولا تقبل الأقليات السياسية أن تنتزع من الأغلبية حقها فى ولاية الحكم، ومن ثم قامت فيها حكومة قوية بثقة أغلبية الشعب، وإذ ظفر حزب ديفاليرا بهذه الثقة فى الانتخابات، لم تناوئه الأقليات فى موقفه حيال انجلترا، ولم تأتمر به لتنتزع منه الحكم من غير طريق الشعب، ولذلك بقيت أرلندا قوية فى نضالها عن حقوقها، مع أنها رسميا جزء من الإمبراطورية البريطانية، وهذا هو الاستقرار الذى كفل لأرلندا ثباتها وقوتها فى النضال، على عكس ما جرى فى مصر.

ولعلك تذكر كيف أصر ديفاليرا فى الحرب العالمية الأخيرة على أن تقف أرلندا موقف الحياد، على الرغم من تهديد انجلترا إياه، وعندما اشتد الخلاف بينه وبينها رجع إلى الشعب فى انتخابات عامة، فأيده فيها، فاستمر فى الحكم قويًّا بثقة الشعب، مصرًّا على سياسة الحياد التى اختطها فى تلك الحرب، إذ لم يجد من خصومه تآمرًا عليه لانتزاع الحكم من يده بالرغم من ظفره بثقة الأغلبية، وهذا هو الوضع السليم الذى يجب على مصر أن تحتذيه لكى تكفل لنفسها القوة واتحاد الكلمة أمام الحوادث والأحداث، فالوضع السليم هو أن يكون للأمة حق اختيار حكومتها، والسبيل إلى هذا الاختيار واضحة مرسومة فى الدستور وهى إجراء انتخابات حرة تختار فيها الأمة ممثليها، وتتبين منها الأغلبية التى لها حق الحكم، فالأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات الحرة هى صاحبة الحق فى ولاية الحكم، ولها أن تمارسه منفردة أو مؤتلفة مع غيرها، ولها أن تنتحى عنه إذا رأت فى ذلك مصلحة القضية الوطنية، على أن ترسم هى الطريق لولاية الحكم، بحيث يكون لها فى كل الأحوال حق التوجيه والإشراف على شئون البلاد عامة، أما أن تقصى عن الميدان وتحل محلها أقليات تغتصب حق الحكم، فهذا انتزاع لأهم حقوق الشعب السياسية، هذا الحق الذى هو قوام الحياة الحرة عند الأمم التى تعيش عيشة الكرامة والآدمية.

إن دعاة الحكم المطلق فى مصر قد حطموا الحياة الدستورية، ووقفوا لها بالمرصاد منذ ولادتها، وهذا يقطع بأن خصومتهم لها لم تصدر عن تجارب شاهدوها

وأملت عليهم آراء ونظريات كانت نتيجة لهذه التجارب والمشاهدات، لأنه من غير المعقول أن يقطع الإنسان بصلاح التجربة أو عدم صلاحها إلا بعد وقت كاف من الزمن تتبين فيه الحقائق وتتضح النتائج، ولكن هؤلاء الدعاة بدأوا مؤامرتهم على الحياة الدستورية منذ الساعة الأولى، أى منذ أن وجد أول برلمان فى البلاد، فلم يطيقوا صبرًا على حكم البرلمان بضعة أشهر، وهم هم الذين صبروا على حكم الاحتلال، بل أيدوه وناصروه السنين الطوال، أقول إن مؤامرة دعاة الحكم المطلق على الحياة الدستورية بدأت منذ ولادتها، مع تبدل وتغير فى أشخاص المؤتمرين، وقد اتخذت المؤامرة أشكالاً وسبلاً متنوعة، يجمعها غرض واحد، وهو وثوب هؤلاء الدعاة إلى مناصب الحكم من غير طريق الوكالة عن الشعب، وفرض أنفسهم على البلاد فرضًا، وقد اقتضى منهم هذا الغرض أن ينشروا بين الناس دعاية واسعة النطاق، أساسها الإرجاف بعدم صلاحية البلاد للنظام الديمقراطى، ووجوب حكمها حكمًا مطلقًا، وهو ظلم بين لهذه الأمة، لأنها ولا شك أكثر صلاحية للحكم الدستورى من كثير من الأمم، وإن من البلاد من اقتبست عنا النظم الدستورية ولم يدع المرجفون أنها غير أهل لها، وقد بينت لك فى الفصلين التاسع والعاشر من هذا الجزء كيف أن الحياة البرلمانية وهى فى مستهلها قد حققت كثيرًا من ضروب الإصلاح، وكيف دافعت عن حقوق البلاد فى الأزمات، على عكس الحكم المطلق الذى فرط فى هذه الحقوق وأفسد أداة الحكم أيما إفساد. وإذا كانت الحياة الدستورية قد أخطأت وظهرت لها نقائص وعيوب، فمن الواجب أن نترك للزمن إصلاح هذه العيوب، وتدارك هذه الأخطاء لأن التجارب، ويقظة الضمائر، وتقدم الوعى القومى، كل ذلك كفيل بإصلاح عيوب الحياة الدستورية، أما تحطيمها والقضاء عليها فهو رجوع الأمة إلى مساوئ الحكم المطلق، تلك المساوئ التى كانت وبالاً على البلاد.

ولم يقل أحد ولا من دعاة الحكم المطلق إنهم أصلحوا أداة الحكم، بل إن العيوب فى عهدهم قد استفحلت وتفاقمت، هذا إلى أنهم قد جعلوا هذه الأمة موضع الاستخفاف والزراية، فى نظر الطامعين والكاشحين والواقفين لها بالمرصاد. فقد انتهى إفسادهم لنظام الحكم إلى إظهار الشعب فى صورة المذعن لكل

حكومة تفرض عليه فرضًا، ففى البلاد الديمقراطية التى تحترم نفسها تجد أن الشعب هو الذى ينتخب البرلمانات، والبرلمانات هى التى تختار الحكومات، أما فى مصر فقد انتهى الأمر إلى أن الحكومة هى التى تصطنع الانتخابات والبرلمانات، فكأنما كتب على هذه الأمة أن أية حكومة تقوم فيها تستطيع أن تنشئ البرلمان الذى تريده، لأنه ما دامت قد درجت على قاعدة الإكراه والضغط والتزييف فى الانتخابات، فمعنى ذلك أن أية وزارة تستولى على الحكم تستطيع أن تحل البرلمان القائم إذا هو لم يؤيدها فى سياستها، وتأتى بمجلس نواب تعين أعضاءه أو أغلبية أعضائه بطريق التدخل الحكومى فى عملية الانتخاب، فالحكومة فى مثل هذا النظام هى التى تنشىء الانتخابات، وتنشئ البرلمانات، ولذلك لم نر منذ سنة ١٩٢٤ إلى اليوم برلمانا واحدًا يسقط وزارة، لأن مجلس النواب الذى اجترأ سنة ١٩٢٥ على مخالفة سياسة الحكومة القائمة كان جزاؤه الحل قبل أن ينقضى على اجتماعه بضع ساعات.

أقول لم نر برلماناً واحدًا إلى اليوم (سنة ١٩٤٧) يسقط وزارة، فى حين أن جميع البرلمانات قد أسقطتها الوزارات، وأنشأت بدلها برلمانات تؤيدها فى سياستها، ومعنى هذا أن لا دستور فى هذه البلاد، لأنه إذا كانت أية حكومة تؤلف تستطيع أن تحل البرلمان القائم، وتأتى فى ركابها ببرلمان جديد، فهذا ليس من الأوضاع الدستورية ولا من الرجوع إلى الشعب فى شىء، بل هو أقرب أن يكون استعبادًا لهذا الشعب.

ولا يستطيع إنسان مهما بلغ به الإسراف فى الطعن على كفاية هذه الأمة للحياة الدستورية أن يكابر فى أن بضعة الانتخابات القليلة التى جرت فى جو من الحرية قد أنتجت هيئات نيابية أصلح بكثير من الانتخابات التى تمت فى ظل الضغط والإكراه والتزوير، لا يستطيع أحد أن يجادل مثلاً فى انتخابات سنة ١٩٢٤ التى جرت فى عهد وزارة يحيى باشا إبراهيم، وانتخابات سنة ١٩٢٦ فى أواخر عهد الوزارة الزيورية، وانتخابات سنة ١٩٢٩ التى جرت فى عهد وزارة عدلى باشا الثالثة، وانتخابات سنة ١٩٣٦ التى تمت فى عهد وزارة على باشا ماهر الأولى. كانت انتخابات حرة بعيدة عن الضغط الحكومى. وقد أنتجت هيئات

نيابية كانت خيرًا من الهيئات التى أنشأتها الحكومات، ومعنى ذلك أن هذه الأمة تستطيع أن تمارس الانتخاب الحر، وليست فى حاجة إلى من يريدون أن يفرضوا أنفسهم أوصياء عليها فيسلبوها حرية اختيار ممثليها، فهذه الانتخابات التى ضربتها لك مثلاً. تدل يقيناً على بطلان مزاعمٍ من يتهمون الأمة بالعجز وعدم الأهلية للانتخابات الحرة، وهذه التهمة فضلاً عما تنطوى عليه من التشهير بالبلاد وإغراء الطامعين فيها، فإنها أبعد ما تكون عن الحق والنزاهة، بل هى وليدة أغراض شخصية أو نزوات نفسية تكمن وراء تلك الدعاوى الباطلة.

فالمؤامرة على النظام الدستورى هى من عمل فئة من الوصوليين أرادوا أن يصلوا إلى مناصب الحكم من غير طريق الوكالة عن الشعب، وهذا خذلان لهذا الشعب، ورجوع به إلى الوراء، لأن الذين يريدون حكم البلاد على غير إرادة الشعب يرون أنفسهم فى حاجة إلى تقليم أظفاره، وتخضيد شوكته وكبت حريته، لكن يضمنوا لأنفسهم البقاء فى الحكم رغماً عنه، وهذه سياسة مدمرة، تضعف من مناعة البلاد أمام الأطماع الأجنبية والأزمات المختلفة سياسية كانت أو اقتصادية.

وقد اتخذ هؤلاء الوصوليون الدعاية سلاحا لهم، فزعموا ضمن ما زعموا أن الحكومة التى تمثل الأغلبية هى أداة استبداد ودكتاتورية، ولعمرى أنهم فيما يؤلفون من حكومات، وينشئون من برلمانات، هم مثال الاستبداد والدكتاتورية. ولا يخفى أن الوزارة الدستورية مهما كان بها من عيوب فهى تعمل تحت إشراف البرلمان ومراقبة المعارضة فيه، وثمة رقابة أهم من ذلك، وأعنى بها رقابة الصحافة والرأى العام، كل هذه الوسائل كفيلة بتقويم المعوج من تصرفات الحكومات الدستورية، والوعى القومى كفيل بأن يوازن بين التصرفات الصالحة وغير الصالحة، ومهما قال دعاة الحكم المطلق فى التهوين من كفالة هذه الوسائل فى الرقابة، فإنهم لا يستطيعون أن يجادلوا فى أنها أضعف شأنًا وأقل أثرًا فى عهود الحكم المطلق، بل إنها تتلاشى ولا يؤبه لها فى هذه العهود، فحيثما قلبنا المسألة على مختلف نواحيها نجد أن النظام الديمقراطى أقل ضررًا وأكثر نفعًا من النظام غير الدستورى.

وإلى جانب سلاح الدعاية، فإن دعاة الحكم المطلق قد أفادوا من طبقات حالفتهم وعاونتهم، فاستعانوا أول ما استعانوا بطائفة من الموظفين «الممتازين»، وأقصد بالممتازين من وصلوا إلى كبرى المناصب، أو هم فى سبيل الوصول إليها، فهؤلاء بطبيعة تكوينهم البيروقراطى (الوظائفى) ينفر بعضهم (وأنزه الكثيرين منهم عن هذه النزعة) من النظام الدستورى إذ يرون أن يسد الطريق أمام أطماعهم الشخصية فى الوصول إلى الوزارة، وهى غاية ما يطمحون إليه فى الحياة، وهم بحكم تكوينهم وعقليتهم وماضيهم، لا يتصلون بالشعب، ولا يستسيغون بل لا يتصورون تغليب إرادته على إرادة الحكام، لأنهم درجوا على أن يروا الحكومة لا الأمة مصدر السلطات، فهذه الطبقة من الموظفين هم من أنصار الحكم المطلق، ولذلك تراهم مصدر دعاية منظمة ضد النظام الدستورى وصلاحية البلاد له، وتراهم يمدون دعاة الحكم المطلق بكل صغيرة عن مساوئ العهود الدستورية، يكبرونها ويبالغون فى تصويرها، بينما يغضون الطرف عن مساوئ الحكم المطلق وعيوبه، ويسوغونها بمختلف وسائل الجدل والتلفيق، وقد استخدم دعاة الحكم المطلق هذه الطبقة فى نشر دعايتهم ضد الحكم الدستورى، وعرفوا كيف يجتذبونها إلى معسكرهم بتعيين بعض أفرادها وزراء، فأحيوا فى نفوسهم ونفوس زملائهم الأمل فى الوصول إلى الوزارة عن طريق مناصرة الحكم المطلق والتنكر للنظام الدستورى.

وثمة طبقة أخرى استخدموها فى نشر دعايتهم ، وهى طبقة فريق من الأعيان وذوى المهن الحرة، ممن أخطأهم التوفيق فى بعض الانتخابات، فهؤلاء لم تشرب نفوسهم الروح العامة والشعور بالواجب فى الحياة القومية، بل يرون فيها وسيلة للظهور والتفاخر فحسب، ولذلك تراهم إذا أخفقوا ولو مرة واحدة فى اكتساب ثقة الناخبين، انقلبوا على الدستور وعلى الشعب ساخطين، ومالأوا كل حكومة تنكل بالشعب وتجرده من حقوقه السياسية.

ومن أسف أن دعاة الحكم المطلق قد اجتذبوا أيضا إلى معسكرهم بعض رجال القلم وبعض الشباب المثقف، وهؤلاء وأولئك كان يجب أن يكونوا فى طليعة

المناضلين عن حقوق الشعب، ولست أريد أن أطيل فى الحديث عنهم، فلعلهم إلى الحق يرجعون، وإلى ساحة النضال الشعبى يعودون.

يخلص مما تقدم أن الحياة الدستورية فى حاجة إلى جهاد المؤمنين بحقوق هذا الشعب وتعاونهم، لكى تستقر وتتغلب على العقبات التى تعترضها، ومن الواجب على الذين ينظرون بعين الرعاية والاعتبار إلى مصالح الوطن العليا، أن لا يترددوا فى بذل ما يستطيعون من جهود للدفاع عن الحقوق العامة التى تتميز بها الشعوب الحرة عن الشعوب المستعبدة.

فعلينا جميعًا أن نؤدى هذا الواجب، إذا أردنا لهذا الشعب أن يأخذ مكانه بين الأمم الحرة المستقلة، ويساير ركب الحضارة والديمقراطية.

* * *

وثائق تاريخية

دستور الدولة المصرية

(١٩ أبريل سنة ١٩٢٣)

(انظر ديباجته ص ١٤٦)

الباب الأول: الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١: مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة، ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شىء منه وحكومته ملكية وراثية وشكلها نيابى.

الباب الثانى: فى حقوق المصريين وواجباتهم

مادة ٢: الجنسية المصرية يحددها القانون.

مادة ٣: المصريون لدى القانون سواء. وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين. وإليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا فى أحوال استثنائية يعينها القانون.

مادة ٤: الحرية الشخصية مكفولة.

مادة ٥: لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون.

مادة ٦: لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون. ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها.

مادة ٧: لا يجوز إبعاد مصرى من الديار المصرية.

ولا يجوز أن يحظر على مصرى الإقامة فى جهة ما ولا أن يلزم الإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون.

مادة ٨: للمنازل حرمة. فلا يجوز دخولها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

مادة ٩: للملكية حرمة. فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلاً.

مادة ١٠: عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة.

مادة ١١: لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية إلّا فى الأحوال المبينة فى القانون.

مادة ١٢: حرية الاعتقاد مطلقة.

مادة ١٣: تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقًا للعادات المرعية فى الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب.

مادة ١٤: حرية الرأى مكفولة. ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون.

مادة ١٥: الصحافة حرة فى حدود القانون. والرقابة على الصحف محظورة. وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعى.

مادة ١٦: لا يسوغ تقييد حرية أحد فى استعماله أية لغة أراد فى المعاملات الخاصة أو التجارية، أو فى الأمور الدينية، أو فى الصحف والمطبوعات أيًّا كان نوعها، أو فى الاجتماعات العامة.

مادة ١٧: التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو يناف الآداب.

مادة ١٨: تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون.

مادة ١٩ : التعليم الأوّلى إلزامى للمصريين من بنين وبنات. وهو مجانى فى المكاتب العامة.

مادة ٢٠ : للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحًا وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره. لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون. كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى.

مادة ٢١ : للمصريين حق تكون الجمعيات. وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون.

مادة ٢٢ : لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم. أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية.

الباب الثالث: السلطات

الفصل الأوّل: أحكام

مادة ٢٣ : جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور.

مادة ٢٤ : السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب.

مادة ٢٥ : لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك.

مادة ٢٦ : تكون القوانين نافذة فى جميع القطر المصرى بإصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الإصدار من نشرها فى الجريدة الرسمية.

وتنفذ فى كل جهة من جهات القطر المصرى من وقت العلم بإصدارها.

ويعتبر إصدار تلك القوانين معلومًا فى جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يومًا ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح فى تلك القوانين.

مادة ٢٧: لا تجرى أحكام القوانين إلّا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص.

مادة ٢٨: للملك ولمجلسى الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب.

مادة ٢٩: السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود هذا الدستور.

مادة ٣٠: السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

مادة ٣١: تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك.

الفصل الثانى: الملك والوزراء

الفرع الأول: الملك

مادة ٣٢: عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على.

وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢).

مادة ٣٣: الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس.

مادة ٣٤: الملك يصدق على القوانين ويصدرها.

مادة ٣٥: إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه.

فإذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عد ذلك تصديقًا من الملك عليه وصدر.

مادة ٣٦: إذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر. فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه. فإذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر.

مادة ٣٧: الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها.

مادة ٣٨: للملك حق حل مجلس النواب.

مادة ٣٩: للملك تأجيل انعقاد البرلمان. على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين.

مادة ٤٠: للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعوه أيضًا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين. ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى.

مادة ٤١: إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون.

مادة ٤٢: الملك يفتتح دور الانعقاد العادى للبرلمان بخطبة العرش فى المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد. ويقدم كل من المجلسين كتابًا يضمنه جوابه عليها.

مادة ٤٣: الملك ينشئ ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى. وله حق سك العملة تنفيذًا للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة.

مادة ٤٤: الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين.

مادة ٤٥: الملك يعلن الأحكام العرفية. ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فورًا على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاءها. فإذا وقع ذلك الإعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة.

مادة ٤٦ : الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان.

على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان. كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئًا من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان.

ولا يجوز فى أى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية.

مادة ٤٧ : لا يجوز للملك أن يتولى مع مُلك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان. ولا تصح مداولة أى المجلسين فى ذلك إلا بحضور ثلثى أعضائه على الأقل ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين.

مادة ٤٨ : الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه.

مادة ٤٩ : الملك يعين وزراءه ويقيلهم. ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية.

مادة ٥٠ : قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : «أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه».

مادة ٥١ : لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها فى المادة السابقة مضافاً إليها : «وأن نكون مخلصين للملك».

مادة ٥٢ : أثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة. فإذا كان مجلس النواب منحلا وكان الميعاد المعين فى أمر

الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه.

مادة ٥٣ : إذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفا له مع موافقة البرلمان مجتمعًا فى هيئة مؤتمر. ويشترط لصحة قراره فى ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية تلثى الأعضاء الحاضرين.

مادة ٥٤ : فى حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقًا لأحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فورًا فى هيئة مؤتمر لاختيار الملك. ويقع هذا الاختيار فى مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما. ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين.

فإذا لم يتسن الاختيار فى الميعاد المتقدم ففى اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين فى الاختيار أيًّا كان عدد الأعضاء الحاضرين، وفى هذه الحالة يكون الاختيار صحيحًا بالأغلبية النسبية وإذا كان مجلس النواب منحلا وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه.

مادة ٥٥ : من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته.

مادة ٥٦ : عند تولية الملك تعين مخصصاته ومخصصات البيت المالك بقانون وذلك لمدة حكمه. ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك.

الفرع الثانى: الوزراء

مادة ٥٧ : مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة.

مادة ٥٨ : لا يلى الوزارة إلا مصرى.

مادة ٥٩ : لا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة.

مادة ٦٠: توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون.

مادة ٦١: الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته.

مادة ٦٢: أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال.

مادة ٦٣: للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام ولا يكون لهم رأى معدود فى المداولات إلا إذا كانوا أعضاء. ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دواوينهم أو أن يستنيبوهم عنهم. ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته.

مادة ٦٤: لا يجوز للوزير أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة ولا أن يشترك اشتراكا فعليا فى عمل تجارى أو مالى.

مادة ٦٥: إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل. فإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة.

مادة ٦٦: لمجلس النواب وحده حق أتهام الوزارة فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى الآراء.

ولمجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم، ويعين المجلس من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس.

مادة ٦٧: يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية. وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك.

مادة ٦٨: يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم

المنصوص عليها فيه، وتبين فى قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات.

مادة ٦٩: تصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتا.

مادة ٧٠: إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء.

مادة ٧١: الوزير الذى يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص فى أمره. ولا يمنع استعفاؤه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فى محاكمته.

مادة ٧٢: لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب.

الفصل الثالث – البرلمان

مادة ٧٣: يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

الفرع الأول: مجلس الشيوخ

مادة ٧٤: يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب.

مادة ٧٥: كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً أو أكثر تنتخب عضواً عن كل مائة وثمانين ألفاً أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفا. وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفا ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً تنتخب عضوا. وكل محافظة يقل عدد أهاليها عن تسعين ألفا تنتخب عضوا ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية.

مادة ٧٦: تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حقق انتخاب عضو

بمجلس الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس.

تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر فى المديريات والمحافظات التى لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ. على أنه يجوز أن يعتبر القانون عواصم المديريات التى لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفا دائرة انتخابية مستقلة. وفى هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة. فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التى لها حق انتخابهم وبتحديد الدوائر الانتخابية.

مادة ٧٧: يشترط فى عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن يكون بالغاً من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادى.

مادة ٧٨: يشترط فى عضو مجلس الشيوخ منتخبًا أو معيناً أن يكون من إحدى الطبقات الآتية:

أولاً: الوزراء، الممثلين السياسيين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها، النواب العموميين، نقباء المحامين، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً - سواء فى ذلك الحاليون والسابقون.

ثانياً: كبار العلماء والرؤساء الروحيين، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً مصريا فى العام، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة. وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها.

وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب.

مادة ٧٩: مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنين.

ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف الشيوخ المنتخبين كل خمس سنوات. ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز انتخابه أو تعيينه.

مادة ٨٠: رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس وكيلين. ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين. ويجوز إعادة انتخابهم.

مادة ٨١: إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ.

الفرع الثانى: مجلس النواب

مادة ٨٢: يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب.

مادة ٨٣: كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً فأكثر تنتخب نائباً واحداً لكل ستين ألفاً أو كسر هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفا. وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا تنتخب نائباً. وكل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفا يكون لها نائب ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية.

مادة ٨٤: تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب. وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له هذا الحق.

وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر فى المديريات والمحافظات التى لها حق انتخاب أكثر من نائب. وللقانون مع ذلك أن يعتبر عواصم المديريات التى لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفا، دائرة انتخابية مستقلة.

وفى هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية.

مادة ٨٥: يشترط فى النائب زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب

أن يكون بالغاً من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادى.

مادة ٨٦: مدة عضوية النائب خمس سنوات.

مادة ٨٧: ينتخب مجلس النواب رئيس ووكيلين سنويا فى أول كل دور انعقاد عادى ورئيس المجلس ووكيلاه يجوز إعادة انتخابهم.

مادة ٨٨: إذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر.

مادة ٨٩: الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب.

الفرع الثالث: أحكام عامة للمجلسين

مادة ٩٠: مركز البرلمان مدينة القاهرة. على أنه يجوز عند الضرورة جعل مركزه فى جهة أخرى بقانون. واجتماعه فى غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون.

مادة ٩١: عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التى تعينه توكيله بأمر على سبيل الإلزام.

مادة ٩٢: لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى.

مادة ٩٣: يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز أنتخابهم بأحد المجلسين.

مادة ٩٤: قبل أن يتولى أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق.

وتكون تأدية اليمين فى كل مجلس علناً بقاعة جلساته.

مادة ٩٥: يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه. ولا تعتبر النيابة باطلة إلّا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى الأصوات.

ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة خرى.

مادة ٩٦: يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادى قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر. فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور ويدوم دور انعقاده العادية مدة ستة شهور على الأقل. ويعلن الملك فض انعقاده.

مادة ٩٧: أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما فى غير الزمن القانونى فالاجتماع غير شرعى والقرارات التى تصدر فيه باطلة بحكم القانون.

مادة ٩٨: جلسات المجلسين علنية على أن كلًّا منهما ينعقد بهيئة سرية بناءً على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء، ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجرى فى جلسة علنية أم لا.

مادة ٩٩: لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه.

مادة ١٠٠: فى غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة بشأنه مرفوضاً.

مادة ١٠١: تعطى الآراء بالتصويت شفهيا أو بطريقة القيام والجلوس.

وأما فيما يختص بالقوانين عموماً وبالاقتراح فى مجلس النواب على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال ويحق للوزراء دائماً أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام فى الاقتراع على عدم الثقة بهم.

مادة ١٠٢: كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه.

مادة ١٠٣ : كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأى فى جواز نظر المجلس فيه. فإذا رأى المجلس نظره أتبع فيه حكم المادة السابقة.

مادة ١٠٤ : لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة، وللمجلسين حق التعديل والتجزئة فى المواد وفيما يعرض من التعديلات.

مادة ١٠٥ : كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر.

مادة ١٠٦ : كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه تانية فى دور الانعقاد نفسه.

مادة ١٠٧ : لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة فى استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير.

مادة ١٠٨ : لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه.

مادة ١٠٩ : لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء فى المجلسين.

مادة ١١٠ : لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له. وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية.

مادة ١١١ : لا يمنح أعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم. ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية.

مادة ١١٢: لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له. ويشترط فى غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

مادة ١١٣: إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك منَ الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخابات على حسب الأحوال وذلك فى مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل. ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه.

مادة ١١٤: تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب فى خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة نيابته وفى حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى حين الانتخابات المذكورة.

مادة ١١٥: يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق التعيين فى خلال الستين يوماً السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم. فإن لم يتيسر التجديد فى الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد.

مادة ١١٦: لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه. ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من العرائض وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك إليهم.

مادة ١١٧: كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله ويقوم بها الرئيس.

ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه.

مادة ١١٨: يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون.

مادة ١١٩: يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبيناً فيها طريقة السير فى تأدية أعماله.

الفرع الرابع: أحكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

مادة ١٢٠: فيما عدا الأحوال التى يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فإنهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناءً على دعوة الملك.

مادة ١٢١: كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرياسة لرئيس مجلس الشيوخ.

مادة ١٢٢: لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توفرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر. ويراعى المؤتمر فى الاقتراح على هذه القرارات أحكام المادتين المائة والأولى بعد المائة.

مادة ١٢٣: اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر فى خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين فى تأدية وظائفه الدستورية.

الفصل الرابع: السلطة القضائية

مادة ١٢٤: القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة فى الحكومة التدخل فى القضايا.

مادة ١٢٥: ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون.

مادة ١٢٦: تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التى يقررها القانون.

مادة ١٢٧: عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تتعين حدوده وكيفيته بالقانون.

مادة ١٢٨: يكون تعيين رجال النيابة العمومية فى المحاكم وعزلهم وفقاً للشروط التى يقررها القانون.

مادة ١٢٩: جلسات المحاكم علنية إلّا إذا أمرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظة على الآداب.

مادة ١٣٠: كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه.

مادة ١٣١: يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها.

الفصل الخامس: مجالس المديريات والمجالس البلدية

مادة ١٣٢: تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصا معنوية وفقا للقانون العام بالشروط التى يقررها القانون.

وتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة.

ويعين القانون حدود اختصاصها.

مادة ١٣٣: ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف انواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين. ويراعى فى هذه القوانين المبادئ الآتية:

أولاً: اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب إلا فى الحالات الاستثنائية التى يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين.

ثانيًا: اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة وهذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتماد أعمالها فى الأحوال المبينة فى القوانين وعلى الوجه المقرر بها.

ثالثًا: نشر ميزانياتها وحساباتها.

رابعًا: علنية الجلسات فى الحدود المقررة بالقانون.

خامسًا: تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك.

الباب الرابع: فى المالية

مادة ١٣٤: لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون. ولا يجوز تكليف الأهالى بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا فى حدود القانون.

مادة ١٣٥: لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب فى غير الأحوال المبينة فى القانون.

مادة ١٣٦: لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافأة إلا فى حدود القانون.

مادة ١٣٧: لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان.

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون إلى زمن محدود.

يشترط اعتماد البرلمان مقدما فى إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الرى التى تهم أكثر من مديرية. وكذلك فى كل تصرف مجانى فى أملاك الدولة.

مادة ١٣٨: الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها. والسنة المالية يعينها القانون.

وتقرر الميزانية بابًا بابًا.

مادة ١٣٩: تكون مناقشة الميزانية وتقريرها فى مجلس النواب أولاً.

مادة ١٤٠: لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية.

مادة ١٤١: اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومى لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر فى هذا الشأن. وكذلك الحال فى كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولى.

مادة ١٤٢: إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة.

ومع ذلك إذا أقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتًا.

مادة ١٤٣: كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان. ويجب استئذانه كذلك كلماأريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية.

مادة ١٤٤: الحساب الختامى للإدارة المالية عن العام المنقضى يقدم إلى البرلمان فى مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتماده.

مادة ١٤٥: ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليها الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى.

الباب الخامس: القوة المسلحة

مادة ١٤٦: قوات الجيش تقرر بقانون.

مادة ١٤٧: يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات.

مادة ١٤٨: يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات.

الباب السادس: أحكام عامة

مادة ١٤٩: الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية.

مادة ١٥٠: مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية.

مادة ١٥١: تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية التى يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى.

مادة ١٥٢: العفو الشامل لا يكون إلا بقانون.

مادة ١٥٣: ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقا للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التى تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد. وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقا للقواعد والعادات المعمول بها الآن.

تبقى الحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة.

مادة ١٥٤: لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن أن يمس ما يكون للأجانب من الحقوق فى مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرعية.

مادة ١٥٥: لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيًا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون.

وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور.

مادة ١٥٦: للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى البرلمانى وبنظام وراثة العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها.

مادة ١٥٧: لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعًا قرارًا بضرورته وبتحديد موضوعه.

فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح. ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلث أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء.

مادة ١٥٨: لا يجوز إحداث أى تنقيح فى الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش.

مادة ١٥٩: تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان.

الباب السابع: أحكام ختامية وأحكام وقتية

مادة ١٦٠: يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان.

مادة ١٦١: مخصصات جلالة الملك الحالى هى ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى ومخصصات البيت المالك هى ١١١,٥١٢ جنيهًا مصريا وتبقى هى لمدة حكمه وتجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان.

مادة ١٦٢: يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ فى نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨.

مادة ١٦٣: يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان.

مادة ١٦٤: تتبع فى إدارة شئون الدولة وفى التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد البرلمان القواعد والإجراءات المتبعة الآن. ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للمبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور.

مادة ١٦٥: تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ – ١٩٢٤

المالية ولا يسرى القانون الذى يصدر بميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقية منها من يوم نشره.

أما الحساب الختامى للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التى صدق عليه بها مجلس الوزراء.

مادة ١٦٦ : إذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة.

ويعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه.

مادة ١٦٧ : كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقًا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذًا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها فى حدود سلطتها على أن لا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضى.

مادة ١٦٨ : تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديوى السابق عباس حلمى باشا وتضييق ما له من الحقوق كأن لها صبغة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها.

مادة ١٦٩ : القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول فإن لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل.

مادة ١٧٠ : على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه.

صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ (١٩ أبريل سنة ١٩٢٣).

* * *

فهرست الجزء الأول

الفصل الأول

الفصل الثانى

الموقف السياسى بعد قطع مفاوضات عدلى ٤٠

الفصل الثالث

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ٥٧

الفصل الرابع

وزارة ثروت ٧٦

الفصل الخامس

مصر فى مؤتمر لوزان ١٠٠

الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم ١١٥

الفصل السابع

الدستور ١٢٩

الفصل الثامن

الانتخابات العامة والبرلمان الأول ١٦٧

الفصل التاسع

وزارة سعد ١٧٣

الفصل العاشر

وزارة زيور والانقلاب الأول ٢٤٩

الفصل الحادى عشر
اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه
وعودة الحياة الدستورية

الفصل الثانى عشر

الوزارات الائتلافية ٣٢٤

الفصل الثالث عشر

شخصية سعد زغلول ٣٤٦

الفصل الرابع عشر

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر . وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد على(الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)
الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين :
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم .
الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر . والحوادث التى لابستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة فى مشروع ملنر . والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية .

فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة أجزاء :
الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)
الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩) .
الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :
(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)
الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .
وزارات الموظفين - أسباب الثورة - فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :
تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :
من فجر التاريخ إلى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومى .
من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتى (١٨٨٩ - ١٩٥١) :
خواطرى ومشاهداتى فى الحياة .

شعراء الوطنية فى مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوالى وأعمالى فى البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا فى البرلمان :
فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥).

كتب مختصرة

مصطفى كامل :
باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابى :
(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :
استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :
(طبعت سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المجاهدة فى العصر الحديث :
فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه فى العهود التالية إلى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)
مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والإسلام .

رقم الإيداع		١٩٨٧/٣٦٠١
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-٢٠٤٩-٢	ISBN

١ / ٨٦ / ٣٧

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية